مبادئ علم الاقتصاد

الدكتورة

رانيا محمود عبد العزيز عمارة

مدرس الاقتصاد والمالية العامة

كلية الحقوق - جامعة القاهرة



مباديء
علم الاقتصاد

مباديء علم الاقتصاد

الدكتورة

رانيا محمود عبد العزيز عمارة

مدرس الاقتصاد والمالية العامة

كلية الحقوق- جامعة القاهرة

الطبعة الأولى

١٤٣٩هـ - ٢٠١٨ م



رقم الإيداع

2015/23763



طريقك إلى المعرفة

جمهورية مصر العربية

الجيزة - 6 أكتوبر - الحي الخامس - ش 13

002 (02) 383 767 64

002 0100 440 490 6

002 01011270909

00966 543 044 662

www.ascpublishing.com

info@ascpublishing.com

markez.derasat@gmail.com

ahmed.tafesh@gmail.com



مقدمة

تتميـز الطبعـة الأولى مـن هـذا الكتـاب، بأنهـا جـاءت مواكبـة للتطـورات الاقْتِصَادِيَّـة التـي يشـهدها العـالم الآن، والتـي مـن خلالهـا نمـت فكـرة العولمـة الاقْتِصَادِيَّـة، التـي يقصـد بهـا: زيـادة درجـة الاعتـماد المتبـادل بـين الـدول عـلي المسـتوى العالمـي، مـن خـلال زيـادة حجـم ونوعيـة التبـادل التجـاري، السـلعي والخدمـي، بالإضافـة إلي انتقـال رؤوس الأمـوال والتكنولوجيـا بـين الـدول المختلفـة.

ولقـد توصلـت هـذه التطـورات الاقْتِصَادِيَّـة إلي نتيجـة هامـة، مؤداهـا التأكيـد عـلي أهميـة دور قـوي السُّـوق سـواء عـلي صعيـد اقتصاديـات الـدول التـي طبقـت في المـاضي المنهـج أو النظـام الاشـتراكي أو عـلي صعيـد اقتصاديـات الـدول التـي طبقـت النظـام الرأسـمالي، فقـد أدي انهيـار الاتحـاد السـوفيتي، والتحـولات التـي جـرت في دول أوربـا الشرقيـة والصـين ودول جنـوب شرق آسـيا, وكذلـك إجـراءات تخفيـف الضوابـط والقيـود والحـد مـن التدخـل الحكومـي إلي إبـراز أهميـة الـدور الـذي يمكـن أن تلعبـه قـوى السُّـوق في النشـاط الاقتصـادي.

ولقـد حاولـتُ قـدرَ اسـتطاعتي، أن أجمـع في هـذا الكتـاب بـين أمريـن غايـة في الصعوبـة:

- الأمـر الأول: هـو إعطـاء الطالـب المبتـدئ في دراسـة القانـون والاقتصاد

القـدر الـلازم والـضروري مـن المعلومـات والمبـادئ الأساسـية لعلـم الاقتصـاد وجوانـب المشـكلة الاقْتِصَادِيَّـة.

- والأمـر الثـاني: هـو اسـتخدام الأسـلوب التحليـلي المبسـط للنظريـات الاقْتِصَادِيَّـة، بالقـدر الـذي يسـهل عـلي الطالـب فَهمـه، وفي نفـس الوقـت يحقـق لـه تعمقـاً وفهـماً للظواهـر الاقْتِصَادِيَّـة والربـط بـين المتغـيرات الاقْتِصَادِيَّـة والوصـول منهـا لنتائـج محـددة، وهـذه هـي السـمة التـي يتميـز بهـا علـم الاقتصـاد كغـيره مـن العلـوم الأخـرى، يتطلـب قـدر كبـيراً مـن الدقـة في التعبـير والعنايـة في الصياغـة، ولقـد حـاول هـذا الكتـاب أن يجمـع بـين هـذا وذاك بأسـلوب عـرض سـهل وبسـيطٍ ملـماً بالموضوعـات الاقْتِصَادِيَّـة المهمـة التـي تفيـد الطالـب بفهمـه لـه في دراسـته القانونيـة وحياتـه العمليـة.

وبنـاء عـلي مـا تقـدم، سـوف نقسـم دراسـتنا في هـذا الكتـاب إلي ثلاثـة أبـواب عـلي النحـو التـالي:

- البـاب الأول: علمُ الاقتصاد و المشـكلة الاقْتِصَادِيَّة.
- البـاب الثاني: النظمُ الاقْتِصَادِيَّـة وعناصر الإنتاج.
- الباب الثالـث: نظريةُ القيمـةِ والدخل القومي.

واللـه ولي التوفيق

الباب الأول

علم الاقتصاد والمشكلة الاقْتِصَادِيَّة

- تقسيم:

تنقسم دراستنا في هذا الباب إلي فصلين على النحو التالي:

- الفصل الأول: الْقَوَاعِد العامة التي تحكم علم الاقتصاد.
- الفصل الثاني: موضوع علم الاقتصاد (المشكلة الاقْتِصَادِيَّة).

الفصل الأول

الْقَوَاعِد العامة التي تحكم علم الاقتصاد

- مقدمة:

تمثل الْقَوَاعِد العامة التي تحكم علم الاقتصاد، البنية الأساسية للطالب في تعلمه لهذه الْقَوَاعِد وفهمه الجيد لها وإدراكه للكيفية التي نشأ بها علم الاقتصاد، والتعريفات المتعددة لهذا العلم، وكذلك معرفة المناهج البحثية المختلفة التي يتبعها، وأخيراً الفروع العديدة لعلم الاقتصاد، فإذا أدرك الطالب كل هذه الْقَوَاعِد السابقة، أصبح لديه حافز نحو التقدم في حياته العلمية والعملية وتيسرت حياته اليومية بتطبيق هذه الْقَوَاعِد علي معاملاته المالية والاقْتِصَادِيَّة.

وعلي هذا الأساس، تنقسم دراستنا في هذا الفصل، إلي مبحثين علي النحو التالي:

- المبحث الأول: نشأة وتعريف علم الاقتصاد.
- المبحث الثاني: مناهج وفروع علم الاقتصاد.

المبحث الأول
نشأة وتعريف علم الاقتصاد

أولاً: نشـأة علم الاقتصاد وتطور الفكر الاقتصادي:

لقـد بـدأ الإنسـان يفكـر في مشـكلاته الاقْتِصَادِيَّـة طبقـاً لمقتضيـات المنهـج العلمـي في عـصر الْحَضَـارات القديمـة، وذلـك بقصـد معرفـة حقيقـة هـذه المشـكلات، ويعـد الـتراث الحضـاري لمـصر الفرعونيـة، والصـين القديمـة [1]، وآثينـا ورومـا القديمتـين أمثلـة للتحليـل الاقتصـادي، أي الفكـر الاقتصـادي الـذي يمثـل محـاولات لفهـم حقيقـة الظواهـر الاقْتِصَادِيَّـة والعوامـل التـي تشـكلها.

ولكـن هـذا لا يعنـي أن علـم الاقتصـاد قـد ولـد في عـصر الْحَضَـارات القديمـة, لأن مـا بذلـه مفكـروا الْحَضَـارات القديمـة مـن جهـد فكـري في هـذه المشـكلات، لا يتسـم إلا بالتواضـع الشـديد كَـمّاً وكيفـاً، وكثـيراً مـن الأفـكار الاقْتِصَادِيَّـة التـي ظهـرت في هـذا العـصر، لم تكـن تختلـف كثـيراً عـن تفكـير الرجـل العـادي في مثـل هـذه المشـكلات، بـل أن بعضهـا كان يمثـل نوعـاً مـن الحكمـة العلميـة أو الأحـكام التقديريـة ذات المضمـون الأخلاقـي، خاصـة بالنسـبة لفلاسـفة الإغريـق أمثـال (أفلاطـون وأرسـطو) حيـث المدينـة الفاضلـة والتنظيـم الأمثـل للمجتمـع.

وعـلي الرغـم من ذلـك، فإن تفكير الإنسـان العلمي في مشـكلاته الاقْتِصَادِيَّة، أخـذ ينمـو ويرتقـي مـع الزمـن، بـل وصـل إلي مرحلـة مـن النضـج بظهـور المقدمة للمفكـر الإسـلامي " عبـد الرحمـن بـن خلـدون " في القـرن الرابع عـشر، والتي تعد إحـدى الانتصـارات الضخمـة للنـوع الإنسـاني، والتـي بعدهـا بحـوالي قرنـين أي مع

(1) انظر د/مصطفي كامل السعيد، أحمد رشاد موسي، فخري الدين الفقي: " مبادئ علم الاقتصاد "، دار النهضة العربية - 1994م, ص9، 10.

بداية القرن السادس عشر ظهر الفكر الاقتصادي الأوروبي وخطا خطوات مهمة علي أيدي "المدرسيين " وهم طائفة من القساوسة والرهبان الكاثوليكيين الذين احتكروا الفكر والتدريس في مدارس وجامعات أوربا في العصر الوسيط "، كما أخذ علم الاقتصاد ينفصل خلال هذا العصر عن غيره من فروع المعرفة الإنسانية بعد أن كان مختلطاً بها قروناً عديدة.

وقد ساهم في الوصول بالفكر الاقتصادي إلي مرتبة العلم أنصار المذهب التجاري، وكذلك الطبيعيون (أو الفيزيوقراط)، حتى جاء آدم سميث الذي يعتبره مؤرخوا الفكر الاقتصادي مؤسس علم الاقتصاد ورائد المدرسة التقليدية.

ونحن لا نستطيع أن ننكر أو نقلل من أهمية المساهمة الفكرية للجيل الأول من رواد الفكر الاقتصادي، لأنهم هم الذين مهدوا الطريق وقدموا اللبنات الأولي التي قام عليها صرح الفكر الاقتصادي، لأن علم الاقتصاد مثل العلوم الأخرى، قد نشأ بطريقة تدريجية استغرقت حقبة من الزمن، وساهم في نشأته أجيال متعاقبة من المفكرين.

ويمكن لنا من خلال النقاط التالية أن نوضح بشي من الإيجاز, تطور الفكر الاقتصادي عبر العصور المختلفة، بدءً من العصور القديمة والوسطى ثم الفكر الاقتصادي العربي، فالفكر الاقتصادي للمدرسة التقليدية والمدرسة الاشتراكية، والفكر الاقتصادي للمدرسة الحديثة، وأخيراً الفكر الاقتصادي للمدرسة الكينزية، والتي بدورها وأفكارها ساعدت علي اكتمال أركان علم الاقتصاد ونشأته وميلاده كعلم مؤسس له نظريات وتفسيرات عديدة، وأصبح هناك بناء نظري متكامل للاقتصاد السِّيَاسيّ من حيث استقلاليته وذاتيته وموضوعه ومنهجه.

1. الفكر الاقتصادي في العصور القديمة والوسطي[1]:

سيطرت وسادت الْحَضَارات القديمة في العديد من مناطق العالم أبرزها الحضارة المصرية الخالدة والتي سجل التاريخ معالمها وتطورها وإبداعاتها لفترة زمنية طويلة تصل إلي خمسة آلاف عام قبل الميلاد، وإلي جانب هذه الحضارة نشأت حضارات في مناطق أخري شملت الحضارة البابلية والآشورية (ما بين النهرين - دجلة والفرات) وخصوصاً في أراضي العراق وحضارة سبأ باليمن، وحضارات مدن وسط وشمال الصحراء الكبرى، فضلاً عن حضارات الصين والهند والفينيقيين.

وعلي الرغم من أن التمايز والاختلاف بين هذه الْحَضَارات السابقة، إلا أنه يوجد بينهم قاسم مشترك، يتمثل في النشاط الاقتصادي البسيط والمحدود, الذي يغلب عليه الصيد والرعي، وبدء ممارسة الزراعة، وسيادة مبدأ الاكتفاء الذاتي، وسيطرت الملكية الجماعية لأدوات الإنتاج، وهنا لا تظهر الحاجة إلي فكر اقتصادي معين وبالتالي لم تكن هناك حاجة إلي اقتصاديين، لأن أهل الرأي والحل والعقد هم رجال الدين والساسة والفلاسفة ومن في حكمهم، وهم الذين يقدمون بعض أفكار وقواعد السلوك الاقتصادي من خلال آرائهم الدينية والسِّيَاسِيّة والأخلاقية:

أ. بالنسبة لمصر القديمة:

الحاكم أو الفرعون كان هو المالك الأسمى لكل الأراضي، مع منحه حق الانتفاع لبعض الأراضي إلي بعض الموظفين، كما ظهرت النقود السلعية ثم النقود المعدنية، بل وأكثر من ذلك ظهرت بعض العقود المسجلة، وأجاز المصريون حرية التعاقد والهبة والوصية.

---

(1) انظر د/ عزت عبد الحميد البرعي: أصول الاقتصاد السياسي، الكتاب الأول في المشكلة الاقتصادية والنظم الاقتصادية وتاريخ الفكر الاقتصادي ونظرية التوزيع والدخل القومي، بدون ناشر، 2006م، ص 217 و ما بعدها.

ب. بالنسبة لبلاد بابل أو ما بين النهرين:

تميزت هذه البلاد باعتماد النشاط الاقتصادي علي الزراعة فضلاً عن المكانة الخاصة للتجارة، ورغم أن المالك الأسمى للأراضي هو الملك، إلا أن ذلك لم يمنع من أن تصبح الملكية الفردية هي الغالبة، وقد احتل قانون حمورابي أهمية بالغة في المجالات الاقْتصَادِيَّة حيث أورد تنظيماً دقيقاً لأمور الملكية والفائدة والربا وشئون التجارة الخارجية، وأجور النقل وأسعار المبيعات، كما تم استخدام النقود المعدنية في المبادلات.

ج. بالنسبة لبلاد الإغريق:

ارتكز النشاط الاقتصادي في الْحَضَارة الإغريقية علي الزراعة بشكلها البدائي وأدواتها البسيطة، وانقسمت الوحدات الإنتاجية في الزراعة إلي ثلاث وحدات:

فهناك وحدات كبار الملاك:

وهم يمتلكون نسبة كبيرة من الأراضي الأكثر خصوبة.

وهناك وحدات صغار الملاك:

وهي تمثل الغالبية العظمي من الأراضي المنزرعة، حيث يمتلكها أكثر من نصف السكان، وأخيراً هناك وحدات مملوكة للدولة: يقوم الأفراد باستغلالها باستخدام عبيد الدولة مقابل الحصول علي جزء من المحصول.

بينما اتسمت التجارة الداخلية في تلك الفترة بالمحدودية بسبب عدم تعدد الحاجات، بينما زاد رواج التجارة الخارجية واستيراد العديد من المنتجات الزراعية حيث كانت تمثل النشاط الرئيسي للأجانب في هذه الفترة.

• وعندما جاء أفلاطون:

نـادي بالتخصـص وتقسـيم العمـل، حيـث أن الأفـراد وفقـاً لمدينتـه الفاضلـة يتميـزون بالاختـلاف في المذاهـب والقـدرات الجسـمانية والذهنيـة، ومـن ثـم فى المهـارات التـى تتوافـر لـكل منهـم، لذلـك كان لابـد مـن ضرورة تقسـيم العمـل، وتخصـص كل شـخص في مهنـة أو حرفـة أو عمـل معـين، وهـو مـا سـماه أفلاطـون بالعمـل الحـرفي، وبذلـك تـم زيـادة الإنتـاج وتحسـين نوعيتـه.

وقـد اعـترف أفلاطـون بالملكيـة الفرديـة أو الخاصـة للأفـراد مـع تقييدهـا بعـدة ضوابـط، واعـترف بالنقـود كوسـيط للتبـادل ومعيـار للقيمـة, وتلقـي قبـولاً عامـاً مـن جانـب الأفـراد.[1]

• أما أرسطو:

فقـد حـاول أن يتوسـع في المفاهيـم والأفـكار الاقْتِصَادِيَّـة كالقيمـة والثمـن والاحتـكار والفائـدة، بـل يرجـع إليـه الفضـل في بيـان وتحديـد أول مدلـول للاقتصـاد السِّـيَاسيّ وعنـده هـو علـم قوانـين الاقتصـاد المنـزلي، وقـد ربـط أرسـطو بـين إشـباَع الحاجـات وتقسـيم العمـل مـما يـؤدي إلي زيـادة الإنتـاج والتبـادل، وعـلى عكـس أفلاطـون نـادى أرسـطو بالملكيـة الخاصـة بشـكل مطلـق لـكل أفـراد المجتمـع دون اسـتثناء، ولـكل فـرد حريـة تملـك المـال والتـصرف والاسـتعمال والاسـتغلال، ويعـد أرسـطو أول مـن تعـرض لمصطلـح القيمـة، حيـث فـرق بـين قيمـة الاسـتعمال "وهـي صلاحيـة السـلعة لإشـباع حاجـة معينـة "، و قيمـة المبادلـة " وهـي قيمـة مـا يحصـل عليـه الفـرد مـن سـلع في السُّـوق نتيجـة مبادلـة سـلعته بغيرهـا مـن السـلع "، وهـي التفرقـة التـي أخـذ بهـا الاقتصـاد الحديـث.

---

(1) انظر د/ لبيب شقير: تاريخ الفكر الاقتصادي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، 1956 م، ص 26.

وأشار إلي الثمن العادل غير المجحف للسلعة وأهمية النقود لتحقيق التبادل، بل وأكثر من ذلك فقد حرم الربا والفائدة، وهاجم الاحتكار في السُّوق لبعض السلع حيث إنه لا يحقق العدالة والتكافؤ في عمليات المبادلات والشراء والبيع.

د. أما العصور الوسطي:

عندما سيطرت الإمبراطورية الرومانية وزادت الحروب وغزت العديد من المناطق، أدي ذلك إلي حدوث نوع من الركود والتدهور في كافة المجالات, بينما انعكس ذلك علي محدودية الأفكار الاقْتِصَادِيَّة، وعلي الرغم من ذلك إلا أن الفكر الاقتصادي في هذه العصور اصطبغ بصبغة أخلاقية واضحة مناطها الحلال والحرام والعدل، ومن ثم فعلم الاقتصاد عند الفكر الكنسي " حيث سيطرة الكنيسة علي كافة شئون البلاد " هو علم يحمل بين طياته قواعد أخلاقية وليست قواعد قانونية تهدف إلى إدارة النشاط الاقتصادي إدارة صالحة، ويعتبر" توماس إلاكويني " من أبرز الشخصيات والكتاب الكنسيين والمدرسيين في العصور الوسطى، وقد قدم أفكار اقتصادية عديدة منها: إنه كان يفضل الملكية الفردية الخاصة علي الملكية العامة ولكن بشرط أن تستخدم لمصلحة الجماعة، وأباح التجارة بشرط أن تستفيد البلاد، ونادي بالثمن العادل القائم علي الأخلاق بين المشتري والبائع وفكرة المبادلة المتكافئة " أي تبادل سلع لها نفس التكلفة " (كمية العمل إلي جانب تكلفة الإنتاج)، لكنه مع الوقت ونمو النشاط التجاري أباح التقلبات التي قد تحدث للثمن العادل في السُّوق منعاً لحدوث خسارة للبائع ووضع في الاعتبار تكاليف نقل السلع إلي السُّوق وسوء التقدير، وكذلك تغيرات العرض والطلب في أثمان السُّوق، وقد حرم الربا كغيره من رجال الكنيسة، لأنها نوعاً من الانتظار لا يملكه إلا الله، إلا أنه مع الوقت تم إباحة الربا علي أساس عدم حدوث خسارة حقيقية للمقرض عندما يتأخر سداد القرض و كذلك استناداً لفكرة ضياع فرصة الكسب بإقراض المبلغ لفترة معينة، وأخيراً... اعتماداً علي مبدأ المخاطرة الذي قد يؤدي بالمال إلي الفقدان الكامل حالة ما إذا لم يسدد المقترض المبلغ في الميعاد، وبذلك يكون قد انفصل الرأي الاقتصادي عن الرأي الديني.

وتنــاول العديــد مــن المفكريــن النقــود وانخفــاض قيمتهــا والتلاعــب في ســك العمــلات.

2. الفكر الاقتصادي في العصر الإسلامي والعربي:

قــام الفكــر الاقتصــادي الإســلامي والعــربي عــلى أكتــاف مجموعــة مــن الفقهــاء والمفكريــن والفلاســفة العــرب، حيــث شــهدت هــذه المرحلــة التاريخيــة ازدهــاراً في الفكــر الإســلامي بصفــة عامــة والعــربي بصفــة خاصــة، في الوقــت الــذي ســاد فيــه الركــود والانهيــار الفكــري والثقــافي والاجتماعــي والاقتصــادي في أوروبــا، وذلــك في الفــترة مــن القــرن التاســع الميــلادي وحتــى القــرن الرابــع عــشر الميــلادي، وتمثــل هــذه الفــترة حقبــة زمنيــة مهمــة في العصــور الوســطي لأوروبــا، والتــي شــهدت ابتــداءً مــن القــرن الثالــث عــشر عــصر النهضــة الأوروبي، والــذي كان للفكــر الإســلامي والعــربي إســهامات بــارزة في إحداثــه وتطــوره، كان لهــا أبلــغ الأثــر في تطــور المعرفــة العلميــة والعلــوم الاجتماعيــة ومنهــا علــم الاقتصــاد.

ويمكــن أن نتنــاول هــذا الفكــر الاقتصــادي مــن خــلال تقســيمه إلى عــدة مفكريــن، كان لهــم دوراً مهــماً ومؤثــراً عــلي هــذا الفكــر، حيــث إنهــم كانــوا في الأصــل مــن الفلاســفة، ثــم أصبحــت لهــم انشــغالات معرفيــة وعلميــة أخــري، كان مــن أهمهــم عــلي النحــو التــالي:

- تحدث الفارابي:

في كتاباتــه عــن التفســير الاقتصــادي لقيــام الجماعــة أو المدينــة، حيــث كل فــرد لا يســتطيع أن يشــبع حاجاتــه بمفــرده، بــل لا بــد مــن الالتجــاء إلى غــيره في شــكل الاجتــماع في جماعــة أو مدينــة صغــيرة ويتــم التعــاون وتقســم المهــام بــين أفــراد المدينــة لإنتــاج كل حاجــات الجماعــة، وكل ذلــك يتــم مــن خــلال قيــام المدينــة الفاضلــة.

- أما ابن سينا:

فقد وسع من هذه الفكرة الاقْتِصَادِيَّة السابقة، وأطلق علي مدينته(المدينة العادلة)، والتي تتسم بعدم وجود بِطالةَ علي الإطلاق إلا سوى المرضى، أما باقي

أفـراد المدينـة فالعمـل مفـروض عليهـم وإلا اسـتحقوا جـزاء مخالفـة ذلـك بالنفـي أو الـردع، كذلـك تحـدث ابـن سـينا عـن المـال العـام والـزكاة التـي تسـتخدم في الإنفـاق عـلي المصالـح المشـتركة، وحـرم القـمار والسرقـة والزنـا والمرابـاة التـي تحقـق مكاسـب بـدون حرفـة، وهـو بذلـك يؤكـد الفكـرة الاقْتِصَادِيَّـة المتعلقـة بالمنفعـة القائمـة بـين المتبادلـين نتيجـة تبادلهـم للسـلع (نظريـةَ القَيمـة). [(1)]

• أما ابن خلدون:

فهـو يعـد مـن أعظـم المفكريـن العـرب، والـذي تميـز بتعـدد معارفـه في العلـوم الاجتماعيـة ومنهـا الاقتصـاد، فهـو يـرى أن الاقتصـاد هـو المحـرك الأسـاسي لتطـور المجتمـع، وهـو يعتـبر أيضـاً أحـد الـرواد الأوائـل الذيـن مهـدوا لنشـأة علـم الاقتصـاد، حيـث إنـه تحـدث عـن الحاجـات البشريـة وإشـباعها، والتـي هـي أسـاس نشـأة العمـران وتطـوره وتكويـن الجماعـات، وأوضـح تنـوع الحاجـات حسـب التطـور زمنيـاً ومكانيـاً مـن مرحلـة إلي أخـرى: فمـن مرحلـة المجتمـع البـدوي الـذي ينتـج ويشـبع الضروريـات فقـط، إلى مرحلـة المجتمـع الحـضري الـذي لا يكتفـي بالضروريـات بـل يتوجـه إلي إنتـاج وإشـباع الكماليـات, وإشـباع كافـة هـذه الحاجـات السـابقة لا يتـم عـلي حـد قـول ابـن خلـدون إلا مـن خـلال التعـاون والتخصـص وتقسـيم العمـل.

كـما أشـار ابـن خلـدون إلي عنـاصر الإنتـاج وهـي العمـل ورأس المـال والمـوارد الطبيعيـة، وإلي تنـوع النشـاط الاقتصـادي بـين الفلاحـة والصناعـة والتجـارة، وهـو مـن أبـرز المحللـين الاقتصاديـين الـذي تحدثـوا عـن نظريـة القيمـة, بـل هـو يعـد الرائـد الحقيقـي لنظريـة العمـل في القيمـة، والتـي تتحـدد عنـده بالعمـل البـشرى في كل مـكان، وأن التفـاوت في الأثمـان يرجـع إلي التفـاوت في كميـات العمـل المبذولـة والنفقـات المترتبـة عـلي ذلـك، وكذلـك يؤثـر العـرض والطلـب عـلي القيمـة ومـن ثـم يتحـدد في النهايـة ثمـن السـلعة.

---

(1) أنظر د/ عزت عبد الحميد البرعي: أصول الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص 246 - 248.

كذلــك أشــار ابــن خلــدون في كتاباتــه إلي النقــود " الذهــب والفضــة" وارتباطهــا في تقديــر القيمــة، ودورهــا في التبــادل الــدولي بــشرط زيــادة كميــة العمــل التــي تــؤدي إلي رفاهيــة المجتمــع وتقدمــه.

3. الفكر الاقتصادي وفقاً للمدرسة التقليدية والمدرسة الاشتراكية:

أ.الفكر الاقتصادي لدي المدرسة التقليدية:

تعـد المدرسـة التقليديـة أو الكلاسـيكية مـن أهـم المـدارس الاقْتِصَادِيَّـة في تاريـخ الفكـر الاقتصـادي، حيـث شـهدت نشـأة وميـلاد علـم الاقتصـاد السِّـيَاسيّ، إذا لم تكتمـل أركان هـذا العلـم إلا مـع جهـود ونتـاج المدرسـة التقليديَـة خصوصـاً "آدم سـميث " و" دافيـد ريـكاردو "، فلقـد شـهد النشـاط الاقتصـادي في مختلـف فروعـه وقطاعاتـه تطـوراً ملحوظـاً نتيجـة لقيـام الثـورة الصناعيـة وسـيطرة آليـات اقتصـاد المبادلـة الموسـعة، والزيـادة الكبـيرة في الإنتـاج وتقلـص دور الدولـة في العمليـة الاقْتِصَادِيَّـة، وسـادت الحريـة الاقتصاديـة كأسـاس تنظيمـي للنظـام الرأسـمالي القَائـم عـلي الملكيـة الفرديـة لوسـائل الإنتـاج مـن أجـل تحقيـق أقـصي ربـح نقـدي ممكـن يتـم مـن تلاقـي الطلـب والعـرض في السُّـوق.

وقـد أوضـح التقليديـون أن مصـدر ثـروة الأمـة يتركـز في مجـال الإنتـاج، وهـذا يسـتلزم البحـث عـن مصـدر ومقيـاس القيمـة والـذي يرتكـز عـلي العمـل وتقسـيمه وعلاقتـه بعنـاصر الإنتـاج الأخـرى، ودراسـة الأثمـان وتوزيـع الناتـج بـين الطبقـات المختلفـة ومـا تحصـل عليـه مـن دخـول كالربـح والفائـدة والأجـور والريـع، ومـا يترتـب عـلى ذلـك مـن دراسـة النقـود والتبـادل الداخـلي والخارجـي، ومـن ثـم نمـو وتطـور النشـاط الاقتصـادي عـلي أسـاس تراكـم رأس المـال. [1]

(1) أنظر د/ سعيد النجار: تطور الفكر الاقتصادي في نظرية التجارة الخارجية، القاهرة،سنة 1958، ص124 و ما بعدها.

ب. الفكر الاقتصادي لدى المدرسة الاشتراكية:

شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر العديد من المتغيرات السِّيَاسيّة والاقْتِصَادِيَّة والاجتماعية, ترتب عليها وجود تيارات فكرية تمثلت في المدرسة الاشتراكية "الماركسية" وقد قام الفكر الاشتراكي على تحقيق مبادئ العدالة الاجتماعية بين الأغنياء والفقراء وتصوراتهم عن كيفية تحقيق هذه المبادئ وإقامة تجمعات تقوم على هذه الركائز، وكذلك على التعاون وأشكاله ومبادئه " الاشتراكية المثالية " لكن عندما جاء (كارل ماركس) حاول أن يطور في الفكر الاشتراكي وينقله من المثالية إلى العلمية والموضوعية والاعتماد على المادية الجدلية للتحليل والمادية التاريخية لتفسير التطور والتغير الاجتماعي المتمثل في الملكية والمصلحة الاجتماعية وتدخل الدولة في إدارة النشاط الاقتصادي.

وقد ميز بين العمل الفردي الملموس " الأعمال المادية كالزراعة والسباكة والحدادة " والعمل الاجتماعي المجرد " المجهود الواعي للإنسان والذي يميزه عن غيره من الكائنات الحية " وبين العمل البسيط الذي يعتمد على القوة الجسمانية للإنسان وبين العمل المركب أو المدرب الذي يعتمد على تطوير العمل البسيط بكمية أكبر من وحداته.

وقد انطلق ماركس في تحليله لنظرية القيمة حيث افترض أن العمل هو الشرط الطبيعي للوجود الإنساني، وهو شرط لقابلية الإنسان والطبيعة للتحول، والعمل هو مصدر إنتاج جميع السلع والخدمات والتي هي محل المبادلة والاستعمال ولها ثمن محدد في السُّوق يتمثل في النقود كشكل من أشكال القيمة " وهذا هو معنى القيمة لدى (ماركس). [1]

(1) انظر د/ لبيب شقير: تاريخ الفكر الاقتصادي، المرجع السابق، ص 204.

4. الفكر الاقتصادي وفقاً للمدرسة الحدية:

ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر تيارات فكرية أطلق عليها المدرسة الحدية (بالنمسا) كأحد وأبرز المدارس الاقْتِصَادِيَّة التي تعبر عن فلسفة وسير أداء النظام الرأسمالي وقد جاء تحليل هذه المدرسة الإنجليزية تحليلاً حدياً يركز على تحليل الوحدة الأخيرة للعملية الاقْتِصَادِيَّة "المنفعة الحدية، الإنتاجية الحدية" وهذا التحليل قائم على التغير الحدي لعامل واحد فقط دون العوامل أو التغيرات الأخرى والتي يتم افتراض ثباتها للتوصل إلى التعرف على أثر هذا العامل على سلوك الوحدة والطلب والعرض وتوازن المستهلك والمنتج، وهي تفترض سيادة المنافسة الكاملة في السُّوق، وقدرة الفرد على الاختيار الحر لحاجاته، وكل ذلك يتم في اقتصاد مغلق، حيث إن المدرسة الحدية تستبعد التجارة الخارجية والْعَلاقَات الاقْتِصَادِيَّة التي تتم بين الدول.

والأثمان عند المدرسة الحدية تعتبر مؤشرات للندرة، وأنها تتحدد بالمنفعة الحدية أو الإنتاجية الحدية، والثمن ينتج من تلاقى قوى العرض (البائع) وقوى الطلب (المشترى) فى السوق، ويهدف الأفراد إلى الحصول على أقصى إشباع ممكن من الحاجات، ويعملون على توزيع الوحدات النقدية التي يملكونها بين الاستخدامات المختلفة الممكنة بالطريقة التي تحقق تساوى المنافع الحدية. [1]

5. الفكر الاقتصادي وفقاً للمدرسة الكينزية:

جاءت المدرسة الكينزية متمثلة في المفكر الاقتصادي الإنجليزي (كينز) في أعقاب أزمة الكساد العالمي سنة 1929 " عصر البطالة " وبسببها تحول الفكر الاقتصادي الرأسمالي إلى إعطاء أهمية أكبر للتحليل الاقتصادي وأثبت (كينز) عجز النظرية الحدية عن مواجهة المشكلات الاقْتِصَادِيَّة، حيث سلم بأن الحرية الاقْتِصَادِيَّة لا تحقق تلقائياً العمالة الكاملة أو التَشغيل الكامل، ولا الاستخدام

---

(1) انظر د/ عزت عبد الحميد البرعى: أصول الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص425.

الكامل للموارد الطبيعية وإنما بتلاقى العرض الكلى والطلب الكلى الفعلي بالنسبة للاقتصاد القومي، ومن خلاله يتحدد مستوى العمالة, حيث إن العمل عند (كينز) هو المتغير والمصدر الوحيد للقيمة.

و يقرر (كينز) إنه ليس من الضروري أن يكون المستوى الذي يتحدد عنده التشغيل هو مستوى التشغيل الكامل، لأنه لكي يتحقق التشغيل الكامل، لابد أن يوجد طلب استثمار مساوٍ للإدخار الذي يحققه الاقتصاد كله عند مستوى التشغيل الكامل، ومعنىً ذلك أن (كينز) يرى أن الرأسمالية النامية الحديثة، تميل في الظروف العادية إلى عدم تحقيق التشغيل الكامل أو بقاء قدر من العمال في حالة بطالة وسبب ذلك هو عدم وجود طلب كلى كافى, وبالذات عدم وجود طلب استثماري كافى لجعل المنظمين يشغلون كل العمال.

وللقضاء على البطالة ينصح (كينز) بالتنازل نهائياً عن سياسة الحرية الاقْتِصَادِيَّة، وتتدخل الدولة لتحقيق هذا الغرض، ولما كانت البطالة ناشئة علِى عَدم كفاية الطلب الكلى الفعلي على السلع، لذلك تنحصر هذه السياسة التدخلية في العمل على رفع مستوى هذا الطلب، حتى يزيد الإنتاج، ويقضى على البطالة، ويتحقق التشغيل الكامل.

والإجراءات التي يمكن أن تتبع لزيادة الطلب الفعلي تتمثل عند كينز في إعادة توزيع الدخول بين الأفراد فيزيد الطلب الكلى على سلع الاستهلاك ونقص حجم الادخار, كذلك تقوم الدولة بعمل مشروعات استثمارية عند حدوث بطالة لتوظيف العمال وتخفض من سعر الفائدة لتشجيع الاقتراض، وتعمل على القضاء علي الاحتكارات بصفة عامة حتى لا تستمر أسعار المنتجات مرتفعة، فتنخفض أسعار السلع الاستهلاكية فيزيد ذلك من الطلب عليها مما يدفع المنتجين لزيادة إنتاجها، ومن ثم إلى زيادة طلبهم على الآلات والاستثمارات اللازمة لهذا الإنتاج[1].

---

(1) أنظر د/ لبيب شقير: تاريخ الفكر الاقتصادي، المرجع السابق، ص 243.

نخلص مما سبق:

وبعد أن عرضنا وتتبعنا التطور الطويل في تاريخ الفكر الاقتصادي، نستطيع أن نقرر: أن الفكر الاقتصادي لم يكن قاصراً على بلد أو أمة واحدة دون غيرها من البلاد أو الأمم، فكل بلد أو أمة ساهمت في نشأة علم الاقتصاد, حيث إن كل أمة جاءت بفكر جديد قائم على أساس الجهود التي قدمها من سبقوها من الأمم، كذلك فإن علم الاقتصاد لا يعرف فكرة الحتمية واليقين كما في العلوم الطبيعية وإنما هو علم نسبى لا يستطيع مفكر مهما كانت قوته وكفايته أن يعطى نظرية سليمة كاملة، حيث إن الفكر الاقتصادي يرتبط بالحالة الواقعية في الفترة التي تنشأ بها كل مدرسة من المفكرين. وكذلك يتأثر الفكر الاقتصادي بالعلوم الأخرى وخاصة الفلسفة، وفي النهاية نجد أن السياسة الاقْتِصَادِيَّة تنبع من أحوال كل بلد وظروفه الخاصة، دون التقيد أو إتباع سِياسات اقتصادية لبلاد أخرى قد لا تفيد بل على العكس تضر بمصالح هذا البلد.

ثانياً: تعريف علم الاقتصاد:

يرجع الأصل اللغوي لاصطلاح "الاقتصاد السِّيَاسيّ " إلي الكلمات الإغريقية الثلاث " Nomos " و " Politikos " و " Oiko "َ والتي تعني علي التوالي " منزل " و" قانون " و" اجتماعي ".

أما تعريفه اللغوي وفقاً للتعريف الذي اختاره مجمع اللغة العربية بالقاهرة: فهو يعتبر الاقتصاد بمثابة:

" العلم الذي يبحث في الظواهر الخاصة بالإنتاج والتوزيع "، كما أن لفظ الاقتصاد مشتق لغوياً من مادة " قصد " والقصد للطريق: الاستقامة، وفي الأمر: التوسط، وفي الحكم: العدل، وفي النفقة: التوسط والاعتدال بين الإسراف والتقتير.

ويقال إقتصد في أمره: أي توسط فيه فلم يَفرط، ولم يُفرط، وإقتصد في النفقة أي: لم يُسرف ولم يُقتر " يَقتر".

ولم تدخـل كلمتـي " اقتصـاد " و" سـياسي " في مصطلـح واحـد منـذ البدايـة, فاصطـلاح " الاقتصـاد " ذكـره " أرسـطو "، حيـث قصـد بـه " علـم قوانـين الاقتصـاد المنـزلي " أو " قوانـين الذمـة الماليـة "[1].

ولم يسـتعمل اصطـلاح الاقتصـاد السِّـيَاسيّ إلا عـلي يـد الكاتـب الفرنـسي (أنطـون دي مونكرتيـان) حيـث يعـد أول مَـن اسـتخدم تعبـير " الاقتصـاد السِّيَاسيّ " وذلـك في الكتـاب الـذي ألفـه بعنـوان " مطـول في الاقتصـاد السِّـيَاسيّ " عـام َ1615م، وقـد قصـد بصفـة " السِّـيَاسيّ " أن الأمـر يتعلـق بقوانـين اقتصاَد الدولـة وبهـدف إسـداء النصـح للأمـير في إَدارة الأمـوال العامـة.

وهكـذا ظهـر الاقتصـاد كتعبـير عـن السياسـة واجبـة الإتبـاع كزيـادة ثـراء الدولـة، ولحـل المشـكلات العمليـة التـي يواجههـا الحاكـم، ولم يتبلـور الاقتصـاد كعلـم في أوروبـا، إلا عـلى يـد الطبيعيـين في فرنسـا، والمدرسـة الكلاسـيكية في إنجلـترا " كـما ذكرنـا مـن قبـل "، إلا إنهـم لم يذهبـوا إلي حـد فصـل علـم الاقتصـاد عـن السياسـة، ولذلـك درجـوا عـلي اسـتخدام تعبـير الاقتصـاد السِّـيَاسِيّ.

وفي النصـف الثـاني مـن القـرن التاسـع عـشر اتجـه كثـير مـن الكتـاب تحـت تأثـير الفكـر التجريـدي إلي اسـتخدام تعبـير " علـم الاقتصـاد " محاولـة منهـم للفصـل بـين التـصرف والمعرفـة، إلا أنـه مـع زيـادة تدخـل الدولـة في الحيـاة العامـة، ظلـت الصلـة وثيقـة بـين الاقتصـاد والسياسـة، وأصبـح تعبـير الاقتصـاد السِّـيَاسِيّ مقبـولاً في الفكـر والتطبيـق.[2]

(1) انظر د/ عبد الله الصعيدي: مبادئ علم الاقتصاد " الجزء الأول "، القاهرة، 2004، ص 25 و ما بعدها.

(2) علي الرغم من أن ألفريد مارشال و هو اقتصادي إنجليزي أصدر كتاباً بعنوان"مبادئ الاقتصاد " وبدأ اصطلاح الاقتصاد ينتشر في البلدان الأنجلوسكسونيه ليحل محل الاقتصاد السياسي، إلا أن كثيراً من الكتاب المعاصرين في الوقت الحاضر يطلقون اسم الاقتصاد السياسي علي مؤلفاتهم و التي تتضمن نفس موضوعات كتاب مارشال " مبادئ علم الاقتصاد ".

ولم يستقر الاقتصاديون علي تعريف واحد لعلم الاقتصاد، فقد تعددت التعريفات وفقاً للنظم الاقْتِصَادِيَّة التي ينتمي إليها المفكرون وكذلك تبعاً لنزعة كل كاتب على حده، ويمكن القول بأن الاقتصاد السِّيَاسيّ في النظم الرأسمالية يعني (دراسة سعي الإنسان والجماعات للحصول علَي النقود اللازمة لتأمين معاشهم وتنفيذ مشروعاتهم التي تستهدف الربح أو تحقيق مآربهم المختلفة). أما النظم الاشتراكية فهو يعني " دراسة سعي الجماعات والأفراد في سبيل تحقيق النهج الاقتصادي المرسوم أو الموجه ".

ويعرف التقليديون علم الاقتصاد بأنه علم المصلحة الشخصية فعند آدم سميث أن الإنسان يسعى إلي تحقيق " أكبر منفعة ممكنة بأقل مجهود ممكن "، وهكذا ينصرف علم الاقتصاد إلي دراسة المصلحة الشخصية من خلال التصرفات الإنسانية التي تهدف إلي ذلك " غاية علم الاقتصاد ".

ولم يتفق التقليديون علي مضمون واحد لفكرة المصلحة الشخصية، فعند البعض أن المقصود بها هى الرفاهية المادية، لذا عرفوا الاقتصاد بأنه "علم الثروة"، ومع ذلك اختلف أصحاب هذا التعريف علي تحديد معني الثروة.

فذهب البعض إلي أن الخدمات لا تعتبر جزءاً من الثروة، بل وعلى العكس من ذلك عرف آخرون الثروة بأنها " كل ما يرغب فيه الإنسان لنفسه وبهجته ".

ويعاب علي هذا الفكر أنه يضيق من مفهوم الثروة باستبعاده للخدمات الشخصية، وكذلك يوسع من نطاق علم الاقتصاد ليشمل كل نشاط إنساني يهدف إلي إشباع الحاجات.[1]

بينما ركز بعض الاقتصاديون الآخرون علي " الوسيلة من علم الاقتصاد لا الغاية "، فالظاهرة الاقْتِصَادِيَّة تقوم على السلوك التي يأخذه شكل المبادلة، ويكون موضوع الاقتصاد هو دراسة المبادلة التي يتنازل بمقتضاها الفرد عما معه

(1) راجع د/ محمد أحمد الرزاز: مبادئ الاقتصاد السياسي، المغرب، سنة 1977، ص11، 13.

لآخر مقابل الحصول علي ما يريد، وبما أن المبادلة تفترض وجود شخصين على الأقل، فإن الظاهرة الاقْتِصَادِيَّة لا يمكن أن تتصور إلا بالنسبة للإنسان الذي يعيش في مجتمع، فيصبح بذلك علم الاقتصاد فرعاً من علم الاجتماع بعيداً عن التحليل الفردي الذي ينادي به التقليديون.

ولم يسلم هذا الفكر أيضاً من الانتقاد، فهناك العديد من التصرفات الاقْتِصَادِيَّة لا تأخذ شكل المبادلة ولا تخرج من مضمون الاقتصاد السِّيَاسيّ[1].

كما أن هذه الفكرة لا تدخل في الحسبان حالة الاقتصاد المعيشي القائم علي الاستهلاك الذاتي خاصة في البلاد النامية، كما أن عدم إدخال السلوك الفردي في الحسبان يضيق من نطاق علم الاقتصاد وقيمة التبادل القائمة علي الاعتبارات الشخصية.

ويعد الكاتب الإنجليزي(روبنز) من أهم الاقتصاديين الذين عرفوا الاقتصاد بأنه "علم الندرة النسبية " حيث إنتقد كل التعريفات السابقة، وقال بأن الاقتصاد هو: "العلم الذي يدرس السلوك الإنساني كعلاقة بين الأهداف والوسائل النادرة ذات الاستعمالات المختلفة ".

ووفقاً لهذا التعريف يصبح موضوع علم الاقتصاد لا الحاجات ولا الوسائل في ذاتها، بل هو دراسة مجموع الْعَلاقَات بين الغايات المتعددة من ناحية والوسائل المحدودة القابلة لاستعمالات مختلفة من ناحية أخرى، ويقوم الإنسان بالاختيار بين هذه الاستعمالات أو الغايات، فتعدد الحاجات مع وفرة الموارد يخرج من دائرة علم الاقتصاد، كما أن الندرة النسبية للوسائل لا تكفى لخلق الظاهرة الاقتصادية إذا كانت هذه الوسائل غير قابلة لاستعمالات مختلفة، كما أن مجرد تعدد الاستعمالات لا يكفي في حد ذاته لقيام هذه الظاهرة، بل يجب أن يكون الإنسان قادراً علي ممارسة الاختيار بين هذه الاستعمالات.

(1) مثل شراء البذور و مستلزمات الزراعة، و بذل الجهد في رعاية المحاصيل و القيام بجنيها، فكل ذلك قد لا يعقبه مبادلة الناتج في السوق علي الرغم من أن ذلك يعد نشاطاً اقتصادياً.

وعلي الرغم من أن هذا التعريف السابق يعد أنسب التعريفات في تفسيره لطبيعة علم الاقتصاد، إلا أنه ركز علي ظاهرة الندرة النسبية في ذاتها, وأغفل في ذلك ما يترتب على هذه الظاهرة من أوضاع اجتماعية، أو الْعَلاقَات بين أفراد الجماعات المختلفة التي تنشأ بين الندرة النسبية، وهذا ما دفع الأستاذ(بار) إلي تعريف علم الاقتصاد بأنه " علم إدارة الموارد النادرة في المجتمع البشري، ودراسة طرق التكيف بين الحاجات المتعددة ووسائل تخصيصها النادرة ".

ويستند هذا التعريف إلي الجانب المجرد وهو جانب الْعَلاقَات الاجتماعية وتنظيماتها المتعلقة بالإنتاج والتوزيع لمواجهة المشكلة الاقْتِصَادِيَّة.

واستناداً لفكرة الْعَلاقَات الاجتماعية المرتبطة بالإنتاج، تعددت التعريفات المعاصرة لعلم الاقتصاد.

فالبعض عرفه بأنه " العلم الذي ينشغل بدراسة القوانين التي تحكم الإنتاج وتوزيعه واستهلاكه ".

أو هو: " العلم الذي يتناول بالبحث الحصول علي الأموال النادرة في المجتمع ورغباته والعالم الخارجي المحيط به".[(1)]

كذلك عُرف علم الاقتصاد بأنه " علم تطور الْعَلاقَات الاجتماعية للإنتاج, أي الْعَلاقَات الاقْتِصَادِيَّة بين البشر، بمعنى أنه العلم الذي يكشف عن القوانين المهيمنة على إنتاج وتوزيع السلع المادية والخدمات في المجتمع البشري في مختلف مراحل نموه "، وبالتالي فإن تاريخ تطور الاقتصاد السِّيَاسِيّ هو تاريخ طرق الإنتاج.

ولكي نستطيع أن نصل إلي تعريف جامع مانع لعلم الاقتصاد، لابد أن يشتمل التعريف علي عدة عناصر يمكن إيجازها علي النحو التالي:

1. يجب أن يشير التعريف إلي أن موضوع الدراسة الاقْتِصَادِيَّة هو الإنسان

---

(1) راجع د/ محمد دويدار وآخرين: أصول علم الاقتصاد السياسي "، الدار الجامعية، الإسكندرية، سنة 1988, ص 10, 11.

ذو الإرادة، وأن يركـز التعريـف علي الجانب الإنسـاني والاجتماعـي للظاهرة الاقْتصَاديَّـة، حيـث إن علـم الاقتصـاد هـو علـم اجتماعـي بطبعـه يهتـم في المقـام الأول بمشـكلات الإنسـان الاقْتصَادِيَّـة والاجتماعيـة.

2. يجـب أن يشـير التعريـف إلي ظاهـرة النـدرة، أي عـدم التكافـؤ بـين الحاجـات المتعـددة والمـوارد المحـدودة، فهـذه الظاهـرة هـي أسـاس المشـكلة الاقْتصَادِيَّـة ولا يعقـل أن يعـرف علـم دون أن يتـم إبـراز المشـكلة الأساسـية التـي وجـد هـذا العلـم بغـرض مواجهتهـا، وإيجـاد حلـول ولـو جزئيـة للقضـاء عليهـا.

3. يجـب أن يشـير التعريـف إلي الهـدف مـن الدراسـة الاقْتصَادِيَّـة وهـو تحقيـق إشـباع أكـبر قـدر ممكـن مـن الحاجـات بمـا هـو متـاح مـن المـوارد، مـع العمـل عـلي نمـو هـذه المـوارد بأكـبر قـدر ممكـن مـن اسـتخدام الأسـاليب وأدوات التحليـل والسياسـات والدراسـات المتقدمـة لمواجهـة المشـكلة الاقْتصَادِيَّـة.

4. يجـب أن يشـير التعريـف إلي أن الْعَلاقَـات الاقْتصَادِيَّـة التـي تتـم بـين أفـراد المجتمـع، لابـد أن تتعلـق بإنتـاج وتبـادل وتملـك واسـتهلاك وتوزيـع السـلع والخدمـات، فـلا يمكـن أن نغفـل الـدور الاقتصـادي الكبـير الـذي تقـوم بـه الخدمـات باختـلاف أنواعهـا في إشـباع الحاجـات الإنسـانية، وبإغفالنـا للخدمـات دون السـلع يختـل كيـان النشـاط الاقتصـادي.

ومـن مجمـل هـذه العنـاصر نسـتطيع أن نسـتخلص تعريفـاً لعلـم الاقتصـاد بأنـه: "علـم اجتماعـي موضوعـه الإنسـان ذو الإرادة، يهـدف إلي دراسـة العلاقـة بـين الحاجـات المتعـددة والمـوارد المحـدودة، بقصـد تحقيـق أكـبر قـدر ممكـن مـن إشـباع الحاجـات عـن طريـق الاسـتخدام الكـفء للمـوارد المتاحـة، والعمـل عـلي إنمائهـا بأقـصى الطـرق الممكنـة, وتنظيـم الْعَلاقَـات الاقْتصَادِيَّـة التـي تنشـأ بـين أفـراد المجتمـع وتتعلـق بإنتـاج وتبـادل وتوزيـع السـلع والخدمـات ".

المبحث الثاني
مناهج و فروع علم الاقتصاد

يقصد بمناهج علم الاقتصاد:

طرق البحث والدراسة والتحليل التي تستخدم من أجل الوصول إلي اكتشاف وصياغة النظريات والمبادئ التي تحكم العلاقة بين الظواهر الاقْتِصَادِيَّة.

فالدراسة الاقْتِصَادِيَّة علي سبيل المثال، تهدف إلي معرفة القانون الذي يحكم العلاقة بَين ثمن السلعة والطلب عليها، أو الذي يحكم العلاقة بين كمية النقود ومستوى التشغيل في المجتمع، أو بين الدخل والاستيراد من الخارج، فكيف يمكن الوصول إلي هذه القوانين ؟

الإجابة علي هذا التساؤل: تكمن في معرفة طرق البحث أو المنهج العلمي الذي يستعان به من أجل الوصول إلي طبيعة الْعَلاقَات التي تحكم هذه الظواهر الاقْتِصَادِيَّة السابقة وغيرها من الظواهر الاقتصادية الأخرى.

بينما يقصد بفروع علم الاقتصاد:

الموضوعات التي يشملها علم الاقتصاد باعتباره علماً اجتماعياً يعالج جوانب السلوك الإنساني وهو الجانب المتعلق بإنتاج وتبادل واستهلاك السلع والخدمات، وهذا السلوك الاقتصادي الخاص بالإنسان هو سلوك متطور دائب التغير يختلف عن السلوك المتبع في العلوم الطبيعية حيث يتسم إلي حد ما بالثبات، لذلك فإن معرفة الموضوعات أو الفروع التي تندرج تحت علم الاقتصاد يجعلنا نركز فقط علي الْعَلاقَات الاقْتِصَادِيَّة والمالية للأفراد في ظل عملية الإنتاج التي تحتوي علي حاجات متعددة يجب إشباعها وموارد محدودة يجب أن توظف جيداً لإشباع هذه الحاجات، وبالتالي نستبعد من هذا الإطار كافة الْعَلاقَات الأخرى التي لا تندرج ضمن فروع علم الاقتصاد كالْعَلاقَات الثقافية و السِّيَاسِيّة والأسرية والأخلاقية.

مـن هـذا التحديـد السـابق لـكل مـن المناهـج والفـروع لعلـم الاقتصـاد، نسـتطيع أن نفصـل ذلـك مـن خـلال العنصريـن التاليـن:

أولاً: مناهـج علم الاقتصاد:

هنـاك طريقتـان أساسـيتان للبحـث في علـم الاقتصاد، والوصـول إلي القوانين والتصرفـات التـي تحكـم العلاقـة بـين الظواهـر الاقْتِصَادِيَّـة وهـما: الطريقـة الاسـتنباطية " التجريديـة " والطريقـة الاسـتقرائية " الواقعيـة أو التجريبيـة ".

وتسـتعين كل مـن طريقتـي البحـث بأسـاليب متعـددة تجعلنـا نصـل إلي القوانـين والنظريـات الاقْتِصَادِيَّـة التـي تتفـق مـع الواقـع مثـل الأسـلوب التاريخي وأسـلوب التحقيـق والأسـلوب الإحصـائي والأسـلوب الريـاضي وأسـلوب التجريـد، وفيـما يـلي عـرض لهـذه الطـرق والأسـاليب:

1. الطريقة الاسـتنباطية (التجريدية):

وفقـاً لهـذه الطريقـة[1]، يبـدأ الاقتصـادي في أخـذ فروضـاً أساسـية عامـة أو عـدداً مـن المقدمـات يفـترض صحتهـا لأنهـا تقـوم عـلي حقائـق يعلمهـا أو مسـلم بهـا في علـوم أخـرى، ثـم يصـل مـن واقـع هـذه الفـروض بالتسلسـل إلى فـروض ونتائـج أخـرى، مثـال ذلـك القـول بـأن الإنسـان يسـعى إلي تحقيـق أكـبر نفـع ممكـن أو أن المنتـج يسـعى إلي تحقيـق أقـصي ربـح، فعـلي أسـاس هـذه الفـروض والمقدمـات نصـل إلي قانـون يحكـم الظاهـرة موضـوع البحـث، ولقـد تـم اسـتخلاص الكثـير مـن القوانـين والنظريـات الاقْتِصَادِيَّـة بإتبـاع هـذه الطريقـة كنظريـة الطلـب ونظريـات التوزيـع وتعـد المدرسـة الكلاسـيكية وعـلي رأسـها آدم سـميث وريـكاردو وجـون سـتيورات ميـل ومالتـس أول مـن اسـتخدموا الطريقـة الاسـتنباطية، إذ كانـت هـذه المدرسـة تبنـي نتائـج أبحاثهـا عـلي تعميـمات معينـة، كافـتراض أن سـلوك الإنسـان قائـم عـلي أسـاس المصلحـة

(1) انظر د/ مصطفي حسني مصطفي: مبادئ علم الاقتصاد، الجزء الثاني، القاهرة، سنة 2006، ص 21 – 23.

الشـخصية، وهـذه المصلحـة الشـخصية ينتـج عنهـا رخـاء كبـير بالنسـبة لأعـداد غفـيرة مـن النـاس[1].

2. الطريقة الاسـتقرائية (الواقعية أو التجريدية):

تقـوم هـذه الطريقـة عـلي أسـاس ملاحظـة الوقائـع أو إجـراء التجـارب بالنسـبة لعـدد كبـير مـن الحـالات، ثـم الانتقـال مـن هـذه المشـاهدة إلي اسـتخلاص المبـادئ العامـة مـن أجـل الوصـول إلي القانـون العـام الـذي يحكـم هـذه الوقائـع. فمثـلاً نلاحـظ أن أثمـان السـلع في البـلاد المختلفـة كثـيراً مـا ترتفـع أثـر زيـادة كميـة النقـود فيهـا، ولاشـك أن اسـتقرائنا للوقائـع الخاصـة بتحـركات الأثمـان وبحركـة النقـود يوحـى بوجـود مبـدأ عـام: هـو وجـود صلـة بـين مسـتوى الأثمـان وبـين كميـة النقـود في الدولـة، وأن ازديـاد هـذه الكميـة يـؤدي مـع توافـر ظـروف معينـة إلي ارتفـاع الأسـعار.

ولقـد اسـتخدم كثـير مـن الاقتصاديـين هـذا الأسـلوب للوصـول إلي القوانـين والنظريـات الاقْتِصَاديَّـة، فعـن طريـق ملاحظـة الواقـع قـدم " مالتـس " نظريتـه في السـكان، كـما أنـه عـن طريـق ملاحظـة الارتفـاع الكبـير في أثمـان المـواد الغذائيـة وإيجـار الأراضي الزراعيـة في إنجلـترا عـلي أثـر حـروب نابليـون في أوائـل القـرن التاسـع عـشر تقـدم ريـكاردو بنظريتـه في الريـع " كـما سـيأتي تفصيـل هـذه النظريـات فيـما بعـد " كذلـك فعـن طريـق ملاحظـة حـالات الكسـاد والرخـاء، أمكـن القـول بالقوانـين التـي تحكـم تغـير الأسـعار في كل حالـة مـن هاتـين الحالتـين، وقـد اسـتخدمت هـذه الطريقـة عـلي نطـاق واسـع نسـبياً في منهـج الفكـر الاقتصـادي المعـروف بالمنهـج التاريخـي.

ولقـد ثـار خـلاف كبـير في النصـف الثـاني مـن القرن التاسـع عشر بـين أنصار الطريقـة الاسـتنباطية وأنصـار الطريقـة الاسـتقرائية، وحـاول كل فريـق أن يقيـم الحجـج لإثبـات أن طريقتـه هي الطريقة المثلي للوصول إلى القوانين الاقْتِصَادِيَّة، إلا

(1) أي تقوم هذه الطريقة على أساس استخدام القوانين أو النظريات العامة في الوصول إلى قاعدة أو نظرية خاصة، أما الطريقة الاستقرائية فتقوم على استخدام الوقائع أو القواعد الخاصة في الوصول إلي قانون عام أو نظرية عامة.

أن هـذا الخـلاف قـد فقـد أثـره اليـوم وأهميتـه، لأن الغالبيـة العظمـي مـن الاقتصاديـين تؤمـن بوجـود ارتبـاط شـديد بـين الطريقتـين وأنـه لابـد مـن الاعتماد عليهـما والاسـتفادة منهـما في وقـت واحـد، حيـث إن كثـيراً مـن الأحـكام التـي يتـم الحصـول عليهـا عـن طريـق الاسـتنباط يمكـن التأكـد مـن صحتهـا عـن طريـق معرفـة مـدى اتفاقهـا مـع الواقـع، فتصبـح طريقـة الاسـتنباط وسـيلة مكملـة لمـا لم تسـتطع تحقيقـه طريقـة الاسـتقراء.

وهنـاك مجموعـة مـن الأسـاليب التـي يمكـن أن تسـتعين بهـا كل مـن الطريقتـين للوصـول إلي القوانـين والنظريـات الاقْتِصَادِيَّـة، هـذا بالإضافـة لمعرفـة مـدي اتفاقهـا مـع الواقـع، ونسـتطيع مـن خـلاَل النَقـاط التاليـة أن نشـير إلي أهـم هـذه الأسـاليب: [1]

أ) الأسلوب التاريخي:

يتمثـل هـذا الأسـلوب في جمـع الوثائـق والمعلومـات التاريخيـة المتعلقـة بالجوانـب المختلفـة للظاهـرة الاقتصاديـة، مـع الاهتـمام بتسـجيل التجـارب التاريخيـة المختلفـة وملاحظـة طبيعـة مـا تنطـوي عليـه مـن تطـور, وبهـذا الأسـلوب يمكـن تسـجيل وملاحظـة الواقـع التاريخـي لظاهـرة اقتصاديـة مـا، وأن نصـل إلي بعـض الفـروض والمقدمـات التـي تعـد نقطـة البدايـة في الوصـول إلي القانـون أو النظريـة الاقْتِصَادِيَّـة عـن طريـق الاسـتنباط.

كذلـك يمكـن معرفـة مـدى فاعليـة هـذا الأسـلوب مـن أجـل الوصـول إلي القوانـين والنظريـات الاقتصاديـة عـن طريـق الاسـتقراء، ومـدي اتصـال كل مـن الطريقتـين بالواقـع.

وقـد اسـتخدمت نظريـات اقتصاديـة عديـدة هـذا الأسـلوب، كنظريـة ماركـس حـول تطـور التاريـخ والوصـول إلي المجتمـع الاشـتراكي ثـم المجتمـع الشـيوعي، ونظريـة مالتـس في السـكان.

---

(1) 1 أنظر د/ مصطفي السعيد و آخرين: مبادئ علم الاقتصاد، المرجع السابق، ص 20 – 26.

لكن لابد من أخذ الحيطة والحذر في استخدام هذا الأسلوب لاحتمال الوقوع في خطأ الاستنتاج بملاحظة التتابع التاريخي لتشابك وتعقد الوقائع التاريخية.

ب) أسلوب التحقيق:

يستخدم هذا الأسلوب عند الرغبة في بحث موضوع معين بشكل متعمق، فقد تنشأ الحاجة إلي معرفة طبيعة العوامل التي تؤثر علي هيكل استهلاك مجموعة معينة داخل المجتمع.

إن بحث مثل هذا الموضوع، قد يتطلب تشكيل لجنة من الخبراء لتقوم بإجراء تحقيق حوله وبحث جوانبه العديدة عن طريق معرفة السلع والخدمات التي تستهلكها هذه المجموعة وأسعارها والعوامل الأخرى المؤثرة علي هذا الاستهلاك، ويستخدم في ذلك الأسلوب العديد من الوسائل للحصول على المعلومات الخاصة بالفئة المستهدفة من التحقيق.

جـ) الأُسْلُوب الإحصائي:

يرتبط هذا الأُسْلُوب بأهداف متعددة ذات صلة وثيقة باستخلاص القوانين والنظريات الاقْتِصَادِيَّة، واختبار مدى اتفاقها مع الواقع، أي يقوم هذا الأسْلُوب على: تجميع وإعداد البيانات المتعلقة بالجوانب المختلفة للظواهر الاقْتِصَادِيَّة.

فالدراسات الإحصائية تقوم بتجميع بيانات من الدخل والاستهلاك والادخار والاستثمار والأثمان والطلب والعرض بطريقة منتظمة، ولا شك أن هذه البيانات لها أهمية بالغة في تحديد طبيعة الظواهر الاقْتِصَادِيَّة عن طريق وضع الفروض والمقدمات، كما تستخدم الدراسات الإحصائية والأساليب الفنية في تحديد هذه الطبيعة بشكل كميّ ومدى اتفاقها مع الواقع، وهو ما يعرف بنظرية " الارتباط ".

وهذه النظرية تمكننا من معرفة طبيعة العلاقة بين الطلب على السلعة وثمنها، وبين مستوى التشغيل وكمية النقود وغيرهما من العلاقات، على الرغم من افتراض استمرار تغير العوامل الأخرى المؤثرة على الظاهرة موضوع البحث، لكن يتم عزل هذه العوامل لمعرفة الهدف المقصود من الإحصاء.

لكـن قـد يعيـب هـذا الأُسْـلُوب: أنـه في بعـض الأحيـان قـد لا تعـبر البيانـات الإحصائيـة عـن الواقـع بدقـة، إمـا لجهـل الشـخص الـذي يجمـع البيانـات بالهـدف مـن جمعهـا، أو لاحتـمال سـوء نيتـه عنـد جمعـه البيانـات المطلوبـة لمصلحـة شـخصية يخفيهـا، كذلـك قـد لا يقـدم الأُسْـلُوب الإحصـائي دليـلاً قاطعـاً عـلى مـا إذا كان أحـد المتغـيرات الاقْتِصَادِيَّـة يعـد سـبباً أو نتيجـةً لمتغـير آخـر مـن عدمـه، لذلـك يجـب التحـري وبدقـة في اسـتخدام هـذا الأُسْـلُوب، والاعتـماد عـلى أشـخاص موثـوق فيهـم، ولديهـم القـدرة عـلى اسـتخدام الأسـس السـليمة للإحصـاء.

د) الأُسْلُوب الرياضي:

يسـاعد هـذا الأُسْـلُوب عـلى زيـادة قدراتنـا لتتبـع مـا تعنيـه الفـروض والمقدمـات التـي تبـدأ بهـا الطريقـة الاسـتنباطية مـن طـرق البحـث، ونلجـأ إلى اسـتخدام هـذا الأُسْـلُوب عندمـا تتعقـد وتتداخـل الظواهـر الاقْتِصَادِيَّـة، حيـث يعتمـد هـذا الأُسْـلُوب عـلى الصيـغ الرياضيـة والمعـادلات الجبريـة التـي تتميـز بالسرعـة والدقـة وتتفـادى الكثـير مـن الأخطـاء والخلـط بـين الظواهـر الاقْتِصَادِيَّـة المختلفـة.

لكـن قـد يتعـارض هـذا الأُسْـلُوب في بعـض الأحيان، وذلـك عند اسـتخدامه بالنسـبة لبعـض الوقائـع الاقْتِصَادِيَّـة الاختياريـة الصـادرة عـن الإنسـان بإرادتـه الحـرة، مـما يثـير الشـك في مـدى دقتهـا مـع هـذه الوقائـع.

هـ) أسلوب التجريد:

يعنـي هـذا الأُسْـلُوب: القيـام بتبسـيط الظاهـرة موضـوع البحـث بغـرض التركيـز عـلى الجوانـب الأساسـية لهـا، وصـولاً إلى القانـون أو النظريـة التـي تحكـم علاقتهـا مـع الظواهـر الأخـرى، وقـد يأخـذ هـذا الأُسْـلُوب ثـلاث صـور:

- الصـورة الأولى: تكمـن في افـتراض العوامـل الأخـرى ثابتة ما عـدا العامل المـراد معرفـة تأثـيره على الظاهرة موضـوع البحث، فإذا أردنا أن نعرف ظاهـرة الطلـب وعلاقتهـا بالثمـن، فلابـد أن نفـترض أن العوامل الأخرى

المؤثـرة عـلى الطلـب ثابتـة مثـل الدخـل وذوق المسـتهلكين، وأثمـان السـلع الأخـرى، وذلـك لتبسـيط دراسـة الظاهـرة موضـوع البحـث.

- أمـا الصـورة الثانيـة: فالتجريـد وفقـاً لهـا يأخـذ البـدء بفـروض معينـة، الغـرض منهـا تبسـيط الوضـع القائـم والوصـول إلى نتائـج معينـة عـلى أسـاس هـذا الوضـع المبسـط، ثـم نقـوم باسـتبعاد هـذه الفـروض المبسـطة لنقـترب مـن الواقـع ولنتتبـع تأثـير ذلـك عـلى مـا سـبق الوصـول إليـه مـن نتائـج.

فمثـلاً إذا أردنـا أن نصـل لنظريـة التخصـص الـدولي في إنتـاج السـلع والخدمـات ونفعهـا عـلى التجـارة الدوليـة، نقـوم بالتجريـد بإعطـاء فـروض تتضمـن التبسـيط للظاهـرة، وذلـك بافـتراض وجـود دولتـين فقـط، وسـلعتين فقـط مـع افـترض ثبـات الغلـة وغيرهـا مـن الفـروض المبسـطة، ثـم نقـوم بتحليـل العلاقـات الدوليـة عـلى أسـاس هـذه الفـروض لنصـل لنتائـج معينـة، ثـم نسـتبعد الفـروض المبسـطة ليحـل محلهـا فـروض أكـثر واقعيـة " دول عديـدة وسـلع كثـيرة وسريـان قانـون تناقـص الغلـة " ونتتبـع تأثـير ذلـك عـلى النتائـج التـي توصلنـا إليهـا في ظـل الفـروض المبسـطة.

- أمـا بالنسـبة للصـورة الثالثـة للتجريـد فهـي صـورة الاهتـمام بالخصائـص العامـة المشـتركة بـين مفـردات الظاهـرة موضـوع البحـث وتجاهـل الاختـلاف في التفاصيـل، وكذلـك تجاهـل الاختـلاف في الآثـار المترتبـة عـلى ذلـك.

أخـيراً... فمـن الشـائع أن يطلـق عـلى القواعـد أو النتائـج أو المبـادئ التـي تنتـج عـادة مـن اسـتخدام الطريقـة الاسـتنباطية أو الطريقـة الاسـتقرائية اسـم (القوانـين الاقْتِصَاديَّـة)، وبهـذه القوانـين نسـتطيع فهـم حركـة النظـام الاقتصـادي والتنبـؤ بالنتائـج، ولمعرفـة الوسـائل الضروريـة لتحليـل المشـكلات الجديـدة ووضـع سياسـات وبرامـج جديـدة في مواجهـة هـذه المشـكلات.

وقـد اختلـف الفقـه الاقتصـادي بـين الاعـتراف بلفـظ القوانـين مـن عدمـه عـلى القواعـد والنظريـات الاقْتِصَادِيَّـة، حيـث انقسـمُ الفقـه الى رأيـين:

- رأي يعـترف بوصـف القوانـين عـلى هـذه القواعـد [1] مثلهـا مثـل قوانـين العلـوم الطبيعيـة والرياضيـة.
- ورأي آخـر[2] ينكـر تمامـاً عليهـا لفـظ القوانـين ؛ لأن لفـظ القوانـين لا يطلـق إلا عـلى القواعـد الثابتـة العامـة، التـي لا تتغـير بتغـير الزمـان والمـكان.

أي مـا كان أدلـة وأسـانيد كل فريـق في الاعـتراف بوصـف القوانـين عـلى القواعـد الاقْتِصَادِيَّـة، فـإن علـم الاقتصـاد قائـم عـلى اسـتخدام التحليـل الاسـتنباطي أو الاِسـتقرائي للوصـول إلى تعميـمات أو مبـادئ عامـة، يطلـق عليهـا: القوانـين الاقْتِصَادِيَّـة، قـد تكـون صحيحـة في بعـض الحـالات، والبعـض الآخـر غـير صحيـح ولكنهـا في النهايـة تعـد محصلـة للاتجاهـات التـي تنتـج بتوافـر شروط وأسـباب معينـة، فقانـون الطلـب القائـم عـلى أسـاس إذا انخفـض ثمـن السـلعة زادت الكميـة المطلوبـة منهـا، قـد لا يتناسـب مـع كل مسـتهلك عـلى حـده، لكـن قـد يكـون مناسـباً مـع مجمـوع المسـتهلكين ككل في زيـادة طلبهـم عـلى السـلعة نتيجـة لانخفـاض ثمنهـا.

ثانيـاً: فروع علم الاقتصاد:

تتمثـل فـروع علـم الاقتصـاد بـأن نحـدد أولاً الموضوعـات التـي يحتـوي عليهـا علـم الاقتصـاد، ثـم نعـرض ثانيـاً للفـروع المتعـددة لعلـم الاقتصـاد، والتـي تميـزه عـن غـيره وتجعـل لـه اسـتقلالية وذاتيـة تطـورت بتطـور وتشـعب موضوعاتـه:

---

(1) وهم: الفيزيوقراط أو الطبيعيون وأتباعهم، ومن أمثلة هذه القوانين قانون الطلب، وقانون تناقص الغلة.

(2) كارل ماركس وبعض من أعضاء المدرسة التاريخية الألمانية.

1ـ موضوعـات علم الاقتصاد:

يختـص علم الاقتصاد بدراسـة الموضوعات الأساسـية التالية:

أ. تخصيص الموارد:

مـرت المجتمعـات البشريـة منـذ بدايـة الخليقـة وحتـى الوقـت الحـاضر بمشـكلة النـدرة، حيـث إن حاجـات الإنسـان متعـددة مـن مـأكل وملبـس ومسـكن وتعليـم ووسـائل الرفاهيـة المختلفـة، وهـذه الحاجـات تزيـد بتطـور المجتمـع وفي نفـس الوقـت نجـد أن المـوارد الموجـودة دائمـاً تكـون غـير كافيـة بالدرجـة التـي تناسـب هـذه الحاجـات المتعـددة، فالمـوارد المتاحـة لا تنتـج إلا سـوى جـزء بسـيط لمـا يسـتهلكه الأفـراد مـن سـلع وخدمـات، حيـث إن المـوارد الاقْتِصَادِيَّـة " الأرض، العمـل، رأس المـال " تتميـز بأنهـا محـدودة، وفي مقابـل ذلـكَ نجَـد أن حاجـات الإنسـان تعتـبر غـير محـدودة وغـير كافيـة في الوقـت الحـالي.

ومشـكلة النـدرة مـن المشـاكل الأساسـية التـي يواجههـا علـم الاقتصـاد، حيـث لم تعـد هنـاك مـوارد كافيـة لإنتـاج كل مـا يريـده الإنسـان مـن احتياجـات، وكان لابـد مـن بحـث وسـيلة مناسـبة لتقريـر مـا يتـم ومـا لا يتـم إنتاجـه مـن السـلع والكميـات منهـا، وهـذه الوسـيلة تتعلـق بتخصيـص المـوارد النـادرة بـين الاسـتخدامات البديلـة، وهـذا يتحـدد بكميـات السـلع المختلفـة التـي تنتـج وتخصيـص قـدر معـين مـن المـوارد لإنتاجهـا ؛ لأن إنتـاج المزيـد مـن السـلع يعنـي تخصيـص مـوارد أكـثر لإنتاجهـا، وهـذه هـي مهمـة علـم الاقتصـاد في عـلاج هـذه المسـألة الاقْتِصَادِيَّـة والتـي تعتـبر إحـدى موضوعاتـه. (1)

ب. تنظيم الإنتاج:

ويقصد به الطرق والوسائل الفنية " التكنولوجية " التي يتم بواسطتها إنتاج السـلع والخدمات، فمثلاً إذا أردنا أن نقوم بإنتاج السـلع الزراعية، نقوم باسـتخدام

---

(1) انظر: د/ محي محمد مسعد " مبادئ علم الاقتصاد "، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، سنة 2004م، ص 18 24.

كمية كبيرة من العمل والأسمدة والآلات في حالة زراعة مساحة صغيرة من الأرض زراعة كثيفة، ويمكن أيضاً أن تستخدم كميات صغيرة فقط من العمل والآلات والأسمدة في حالة زراعة مساحة كبيرة من الأرض زراعة واسعة، وكلا الطريقتين يمكن أن تستخدم لإنتاج نفس الكمية مع بعض السلع.

فالطريقة الأولى تقتصد في استخدام الأرض الزراعية ولكنها تسرف في استخدام الموارد الأخرى، بينما الطريقة الثانية تسرف في استخدام الأرض الزراعية، ولكن تقتصد في استخدام الموارد الأخرى.

وبما أن الموارد دائماً تتصف بالمحدودية، فإن من الأفضل أن تستخدم بكفاءة، وهذا يتم بمعرفة الطرق الفنية المتاحة للإنتاج، وهذا ما يهتم به علم الاقتصاد في تنظيمه لهذه الطرق الفنية للإنتاج.

جـ. توزيع الإنتاج:

توزيع الناتج أو الدخل القومي بين مختلف الأفراد والطبقات في المجتمع له أهمية بالغة، فكل مجتمع يتكون من عدة طبقات، فهناك الطبقة الفقيرة والطبقة المتوسطة والطبقة الغنية " أصحاب رأس المال "، ولكي تستطيع أن تحدد الدولة هذه الطبقات وتقوم بتوزيع الدخول عليها على نحو أمثل، يهتم الاقتصاديون وعلم الاقتصاد بوضع دراسات وتنظيمات عديدة تتعلق بنظرية التوزيع.

د. كفاءة استخدام الموارد:

تحقيق الكفاءة الاقْتِصَادِيَّة في استخدام الموارد النادرة هي إحدى الموضوعات التي يهتم بها علم الاقتصاد، وهذا يقتضي تجنب التبديد في موارد المجتمع أو استخدامها بأكبر قدر ممكن من الفاعلية لإشباع حاجات ورغبات الناس وتوظيف كافّة الموارد، وذلك من خلال وضع ضوابط وشروط لتحقيق الكفاءة الاقْتِصَادِيَّة.

وهـذه الضوابـط تنحصر في نوعين من الكفاءة وهما:

- الكفـاءة الإنتاجية.
- والكفـاءة التخصيصية.

وتتحقق الكفاءة الإنتاجية:

عندمـا لا يسـتطيع المجتمـع أن يزيـد الناتـج مـن إحـدى السـلع بـدون أن يخفـض إنتـاج سـلعة أخـرى في نفـس الوقـت.

أما الكفاءة التخصيصية:

فهـي تتعلـق بالكميـات النسـبية مـن السـلع التـي تنتـج، وهـي تتحقـق عندمـا يكـون مـن المسـتحيل علينـا أن نغـير تخصيـص المـوارد بطريقـة الكفـاءة الإنتاجيـة، فنقـوم بتغيـير تخصيـص المـوارد بإنتـاج أكـثر مـن بعـض السـلع وأقـل مـن أخـرى.

وكفـاءة اسـتخدام المـوارد تختـص بهـا نظريـة اقتصاديـات الرفاهيـة، وهـي ترتبـط بجهـاز الثمـن واقتصـاد السـوق.

هـ. البطالة والتضخم:

توظيـف مـوارد المجتمـع النـادرة وعـدم تـرك بعضهـا معطـلاً هـو مـن أهـم موضوعـات علـم الاقتصـاد، فهنـاك كثـير مـن المـوارد لا تخطـط الدولـة أو الأفـراد في توظيفهـا، فتبـدد وتصبـح المـوارد معطلـة إجباريـاً، وتحـدث بطالـة إجباريـة وحالـة مـن الكسـاد، بـل وأكـثر مـن ذلـك قـد تحـدث زيـادة وارتفـاع كبـير في مسـتويات الأسـعار، فتشـهد الدولـة حالـة مـن التضخـم يصحبـه أيضـاً زيـادة البطالـة، والبطالـة والتضخـم هـي مـن موضوعـات علـم الاقتصـاد التـي يضعهـا موضـع الدراسـة دائمـاً تحـت مظلـة نظريـة الدخـل القومـي.

و. النمو الاقتصادي:

زيادة إنتاج السلع والخدمات وحدوث حالة من النمو الاقتصادي لها من سنة إلى أخرى، هي إحدى المشاكل العملية التي شغلت علماء الاقتصاد منذ "آدم سميث" وحتى وقتنا هذا، ويختص بهذه المشاكل نظرية النمو الاقتصادي.

من خلال عرض الموضوعات السابقة لعلم الاقتصاد، نستطيع أن نقسم هذه الموضوعات الى قسمين كبيرين لعلم الاقتصاد هما:

- القسم الأول: الاقتصاد الكلي:

وهو يتخذ الاقتصاد بأكمله ليكون موضوع دراسته، فيختص بدراسة العوامل التي تحدد المستويات الكلية للناتج، والتوظف والأسعار في الاقتصاد ومعدلات تغيرها، وعلاج مشكلات الكساد والتضخم، وقدرة الاقتصاد على إحداث نمو في الناتج الكلي يفوق نمو السكان، وذلك بتعظيم الرفاهة المادية والقضاء على عدم الاستقرار الاقتصادي والوصول إلى النمو الاقتصادي المنشود وذلك عن طريق الاستثمار وزيادة الطاقة الإنتاجية.

- القسم الثاني: الاقتصاد الجزئي:

ويركز على النشاط الاقتصادي للمستهلك والمنشآت التجارية والصناعية " المنتج " من خلال تلاقي طلب المستهلك وعرض المنتج في السوق عند سعر معين، ويدرس قرارات الفنون الإنتاجية المختلفة لتحسين الرفاهة المادية بالاستخدام الأكثر كفاءة للموارد المتاحة.

ويقتصر نطاق كل من الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي على بحث الموضوعات التي تنتمي إلى كل من النوعين، فيقوم الاقتصاد الكلي بدراسة الكليات التي تتعلق بالاقتصاد بأكمله، ويقوم الاقتصاد الجزئي بدراسة الجزئيات التي تتعلق بالمستهلكين الأفراد والمنشآت الفردية ويحلل سلوكياتهم فيمنا يتعلق بالاستهلاك والإنتاج.

2. فروع علم الاقتصاد:

أصبح الآن من القواعد المسلم بها أن علم الاقتصاد له استقلال ذاتي، وهو علم له أصول وقواعد وتنظيمات وإجراءات يتضمنها، وهذا ما أدى إلى أن يصبح لعلم الاقتصاد فروع عديدة من أهمها. [1]

أ. التاريخ الاقتصادي والفكر الاقتصادي:

ويتضمن دراسة التطور الاقتصادي في المراحل الزمنية المختلفة وفي المناطق والأقاليم المختلفة، أي دراسة للوقائع الاقْتِصَادِيَّة ودراسة تاريخ الفكر الاقتصادي ونظرياته وتطوره.

ب. الاقتصاد السياسي:

ويضم دراسة أهم النظريات الاقْتِصَادِيَّة مثل: نظرية القيمة والثمن، ونظرية الإنتاج والنفقة وسلوك المستهلك مع دراسة النظم الاقْتِصَادِيَّة المقارنة.

جـ. الاقتصاد التطبيقي:

ويشمل الدراسات المتعلقة باقتصاديات القطاعات والفروع الإنتاجية كالاقتصاد الزراعي، والاقتصاد الصناعي واقتصاديات النقل والخدمات والسياحة، واقتصاديات المجتمعات الجديدة واقتصاديات البيئة.

د. العلاقات الاقْتِصَادِيَّة الدولية:

تقوم الدراسة على تحليل نظريات التبادل الدولي، وأسعار الصرف وموازين المدفوعات والسياسات التجارية الدولية، والمنظمات الاقْتِصَادِيَّة الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، والنظام الاقتصادي الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، والشركات متعددة الجنسيات.

---

(1) انظر: د/ عزت عبد الحميد البرعي، أصول الاقتصاد السياسى، المرجع السابق، ص 22، 24.

هـ. النقود والبنوك:

يتـم دراسـة النظـام النقـدي والمـصرفي وكافـة الجوانـب المتعلقـة بهـما مـن خـلال هـذا الفـرع، ونظريـات الفائـدة والنقـود وأسـواق المـال.

و. الجغرافيا الاقْتِصَادِيَّة:

حيـث تتـم دراسـة توزيـع المـواد الأوليـة والسـكان عـلى مناطـق الإنتـاج، فضـلاً عـن دراسـة التوطـن أي التوزيـع المـكاني للمـوارد والنشـاطات الاقْتِصَادِيَّـة.

ز. الاقتصاد الإحصائي والرياضي:

وهـو مـن أهـم فـروع علـم الاقتصـاد، فبالإحصـاء يتـم التعبـير الرقمـي عـن مجمـل النشـاط الاقتصـادي، وأصبـح للنـماذج الرياضيـة المتقدمـة مجـال كبـير حيـث تتـم دراسـة النـماذج الاقْتِصَادِيَّـة كالمدخـلات والمخرجـات، وبحـوث العمليـات والكفـاءة الاقْتِصَادِيَّـة، وأصبحـت للدراسـات التـي تعتمـد عـلى الكمبيوتـر " دراسـات الحاسـب الآلي " أهميـة كبـيرة في المجـال الاقتصـادي ؛ نظـراً لمـا يشـهده العـالم الآن مـن ثـورة في الاتصـالات والمعلومـات.

حـ. الاقتصاد الاجتماعي:

في هـذا الفـرع يتعـرض علـم الاقتصـاد للعلاقـة التـي بينـه وبـين النظـم الاجتماعيـة والسياسـية، فضـلاً عـن الدراسـات المتعلقـة بالسـكان والتوظيـف والعمالـة والبطالـة واقتصاديـات العمـل والمـوارد البشريـة، وقضايـا الفقـر والنظـم الاقْتِصَادِيَّـة المختلفـة مثـل: النظـام الرأسـمالي، والنظـام الاشـتراكي.

ط. اقتصاديـات التخلف والتنمية والتطوير:

وتمثـل أهميـة كـبرى في الدراسـات الاقْتِصَادِيَّـة الحديثـة، فالـدول المختلفـة لابـد أن يشـغلها موضوعـات التنميـة والتطويـر للنهـوض بهـا مـن هـذا الواقـع إلى واقـع التقـدم عـن طريـق وضـع سياسـات واسـتراتيجيات التنميـة الاقْتِصَادِيَّـة والاجتماعيـة والبشريـة.

ى. الاقتصـاد العام أو الاقتصاد المالي:

وهـو مـن الموضوعـات الرئيسـية في علـم الاقتصـاد، حيـث دراسـة الماليـة العامــة، أي: ماليــة الدولــة ومكوناتهــا مــن إنفــاق عــام وضرائــب ورســوم وجـمارك وقـروض وموازنـة عامـة ؛ فضـلاً عـن التشريـع المـالي والضريبـي والـذي يجمـع بـين الصفـة الاقْتِصَادِيَّـة والصفـة القانونيـة.

ك. التخطيـط الاقتصادي واقتصاديات المشروع:

ويتـم دراسـة مبـادئ التخطيـط وأنواعـه المختلفـة مـن تخطيـط قومـى واقليمـى وعمـراني وعـلى مسـتوى المـشروع الفـردي، وكذلـك دراسـة الجوانـب المتعلقــة بالخطــة الاقتصاديــة للدولــة والمشروعــات الفرديــة وتنظيمهــا، والمشــكلات الاقتصاديــة والإداريــة والتكنولوجيــة وطــرق مواجهتهــا.

و. التشريعات الاقْتِصَادِيَّة:

وهــو أهــم فــروع العلــوم الاقْتِصَادِيَّــة والماليــة، حيــث القوانــين الاقْتِصَادِيَّــة، فــأي مــا كانــت السياســة الاقْتِصَادِيَّــة المطبقــة ؛ فإنــه يتــم صياغتهــا في شــكل قانــوني وتشريعــي يصــدر مــن الســلطات المختصــة، ومــن أمثلـة هـذه القوانـين: قوانـين الاسـتثمار وحوافـزه، قانـون سـوق المـال، قوانـين البنـوك والنقـد والائتـمان، قانـون قطـاع الأعـمال العـام، قانـون البيئـة، قانـون المجتمعـات العمرانيـة الجديـدة، القوانـين المنظمـة للتجـارة الدوليـة، وكذلـك القوانـين المتعلقـة بالتشريعـات الماليـة والضريبيـة، وقوانـين التجـارة، والتوظيـف والتشـغيل والضمانـات الاجتماعيـة والجرائـم الاقْتِصَادِيَّـة.

ويعـد القانـون الاقتصـادي والمـالي هـو أكـثر الفـروع الاقْتِصَادِيَّـة ارتباطـاً بدراسـة القانـون حيـث يقـوم بتنظيـم العمليـات الاقْتِصَادِيَّـة، ومـن يخالـف قواعـده يتعـرض لجـزاء خـاص يحكـم بـه قضـاء متخصـص في المنازعـات الماليـة والضريبيـة.

الفصل الثاني

موضوع علم الاقتصاد "المشكلة الاقْتِصَادِيَّة"

- مقدمة:

تعتبر المشكلة الاقْتِصَادِيَّة جوهر علم الاقتصاد، وقد نشأت هذه المشكلة من حقيقة أنه: بينما الموارد الإنتاجية محدودة ونادرة نسبياً، فإن الحاجات الإنسانية متنوعة وكثيرة ولا تقع تحت حصر، ويلاحظ أن المشكلة الاقْتِصَادِيَّة واحدة في كل مجتمع وفي كل زمان ومكان، حيث إنها تعود إلى أوضاع طبيعية ولا تتوقف على نوع النظم الاقْتِصَادِيَّة والاجتماعية التي عرفتها المجتمعات الإنسانية عبر تاريخ تطورها الطويل، فسواء كان النظام الاقتصادي السائد رأسمالياً أم اشتراكياً أم غير ذلك، فإن المشكلة دائماً هي ندرة الموارد بالنسبة للحاجات، ولكن تختلف الطرق التي تحل بها هذه المشكلة من نظام لآخر.

كما أن علم الاقتصاد يقع في مجموعة من العلوم الإنسانية أو الاجتماعية، أي العلوم التي تدرس السلوك الإنساني فعلم الاقتصاد علم اجتماعي يدرس جانباً من نشاط الإنسان في حياته اليومية العادية سعياً وراء رزقه، ووفقاً لهذا الموقع فإنه لا يمكن في الواقع العملي أن يتم فصل هذا العلم أو عزله عن العلوم الاجتماعية الأخرى كعلم الاجتماع وعلم المنطق والتاريخ والقانون والسياسة، فلا نستطيع أن

نضـع حـدود فاصلـة بـين العلـوم الاجتماعيـة بعضهـا البعـض لأن السـلوك الإنسـاني وحـدة واحـدة في المجتمـع، ولا يمكـن للاقتصـادي أن يتجاهـل الظـروف غـير الاقْتِصَادِيَّـة عنـد دراسـته للمشـكلات الاقْتِصَادِيَّـة.

ووفقـاً لمـا تقـدم تنقسـم دراسـتنا في هـذا الفصـل إلى مبحثـين عـلى التفصيـل التـالي:

- المبحـث الأول: عناصر المشـكلة الاقْتِصَادِيَّة.
- المبحـث الثاني: علاقة علـم الاقتصاد بالعلـوم الاجتماعية الأخرى.

المبحث الأول
عناصر المشكلة الاقْتِصَادِيَّة

• تحديد طبيعة المشكلة الاقْتِصَادِيَّة:

تحدد المشكلة الاقْتِصَادِيَّة في أي مجتمع مهما كان درجة تقدمه أو تخلفه وبصرف النظر عن النظام الاقتصادي الذي ينتمي إليه هذا المجتمع بوجهين أو عنصرين أساسيين، يتمثلا في الموارد الاقْتِصَادِيَّة المختلفة سواء أكانت هبة الطبيعة كالأرض أم قوة عاملة إنسانية، أَمَا أَشياء صنعها الإنسان لمعاونته في الإنتاج كالآلات والمباني أم مهارات تنظيمية وإدارية، وعلى فرض استخدام هذه الموارد الاستخدام الكامل والكفء لإنتاج جميع ما يحتاجه أفراد المجتمع من سلع وخدمات، فهي تعد محدودة نسبياً أي نادرة إذا ما قورنت بالحاجات والرغبات الإنسانية المتعددة والمتزايدة والتي يسعى أفراد المجتمع لإشباعها.

وبمزيد من التأمل في عناصر المشكلة الاقْتِصَادِيَّة " الحاجات المتعددة الموارد المحدودة " يمكننا أن نحدد ملامح هَذه المشكلة وفقاً لطبيعتها والتي تميزها عن غيرها من المشكلات، وذلك على النحو التالي: [1]

1ـ المشكلة الاقْتِصَادِيَّة ذات طابع نسبي:

فالمشكلة الاقْتِصَادِيَّة مشكلة ندرة، والندرة تتوقف على العلاقة بين الموارد والحاجات لا على كَمياتِهما المطلقة، وهذه مسألة نسبية، فقد تفوق الحاجة إلى محصول الأرز عن إنتاجه على الرغم من أن الدولة تقوم بزراعة كميات هائلة وضخمة من هذا المحصول، وبما أن المشكلة الاقْتِصَادِيَّة ذات طابع نسبي، فإنه يمكن مواجهتها إما عن طريق زيادة الموارد أو تقَليل الحاجات أو بذل الجهد في

(1) انظر: د/ مصطفى كامل السعيد وآخرين، مبادئ علم الاقتصاد، المرجع السابق، ص 30، 32.

الاتجاهين معاً، إلا أنه من الصعب عملاً تقليل حاجات الأفراد بمحض اختيارهم، ومن ثم تركز الدولة اهتمامها على زيادة الموارد.

2ـ المشكلة الاقْتِصَادِيَّة هي مشكلة اختيار:

المشكلة الاقْتِصَادِيَّة بما أنها مشكلة ندرة ؛ فإنه يترتب على ذلك أن هذه المشكلة تنطوي على قدر آخر من ضرورة اتخاذ قرار بالاختيار، وهذا القرار يترتب عليه:

أولاً: ضرورة اختيار ماذا ينتج من سلع وخدمات وتحديد كمياتها:

حيث إن إنتاج أية سلعة أو خدمة يتضمن بالضرورة التضحية بإنتاج سلع وخدمات أخرى كان من الممكن إنتاجها وذلك في حدود كمية معينة وبثمن معين.

ويترتب على هذا القرار ثانياً: ضرورة اختيار كيف ننتج السلع والخدمات المختلفة: أي اختيار الطرق الفنية الممكنة لإنتاج هذه السلع والخدمات " الآلات والمعدات والأرض والأيدي العاملة "، وهذا الاختيار ما كان من الممكن أن ينشأ لو وجد كل مورد بوفرة تزيد عن الحاجة إليه. ويترتب على هذا القرار ثالثاً: ضرورة اختيار من يحصل على الإنتاج:

فإذا ما تقرر اختيار إنتاج كمية ما من سلعة أو خدمة معينة فلابد من أن يتم اختيار ليس فقط كيفية إنتاجها، بل أيضاً اختيار من يحصل عليها من أفراد المجتمع، أي لابد من وجود نظام لتوزيع الناتج القومي بين أفراد المجتمع.

والمشكلة الاقْتِصَادِيَّة بهذه الملامح السابقة تتطلب أيضاً ضرورة توافر التشغيل الكامل لجميع موارد المجتمع، كذلك مراعاة كفاءة تخصيص الموارد الاقْتِصَادِيَّة، وذلك بالاستخدام الأمثل الكامل للموارد الاقْتِصَادِيَّة المتاحة، وأخيراً... تتطلب المشكلة الاقْتِصَادِيَّة ضرورة العمل على نمو الموارد الاقْتِصَادِيَّة للمجتمع بشكل مستمر وبمعدلات مرتفعة ؛ لأنه من الصعب أن نقلل من حاجات الأفراد بمحض اختيارهم كما سبق القول في نسبية المشكلة الاقْتِصَادِيَّة.

وفي ضـوء هـذه الطبيعـة للمشـكلة الاقْتِصَادِيَّـة، نسـتطيع أن نقـرر وجـود عنـصر للمشـكلة الاقْتِصَادِيَّـة:

- العنـصر الأول: هو الحاجات.
- والعنـصر الثاني: هو الموارد.

وسـنقوم مـن خلال النقـاط التالية شرح كل عنصر بشيء مـن التفصيل:

أولاً: الحاجات:

الهـدف الأسـاسي للنشـاط الاقتصـادي للإنسـان هـو: إشـباع حاجاتـه المادية، التـي تتمثـل في احتياجاتـه البيولوجيـة والاجتماعيـة اللازمـة للحفـاظ عـلى حياتـه مثـل المـأكل والملبـس والمـأوى، والحاجـات غـير الماديـة والتـي تتمثـل في احتياجاتـه مـن الرعايـة الصحيـة والاجتماعيـة والتعليـم والثقافـة والترفيـه والأمـان، ويمكـن لنـا أن نوضـح تلـك الحاجـات مـن خـلال تحديـد المقصـود بهـا، ثـم بيـان خصائصهـا:

1ـ تحديـد المقصود بالحاجات:

الحاجـة هـي: الشـعور بالحرمـان مـن شيء مـا " مـادي أو معنـوي " يحـس بـه الإنسـان مـما يدفعـه إلى بـذل مجهـود أو القيـام بنشـاط اقتصـادي للقضـاء عليـه، وذلـك بإنتـاج هـذا الـشيء بنفسـه، أو بالحصـول عـلى دخـل يمكنـه مـن شرائـه. (1)

فمثـلاً... إذا أحـسَّ الإنسـان بـألم الجـوع، يسـعى إلى إشـباع هـذه الحاجـة عـن طريـق مـا يتوصـل إلى إنتاجـه مـن مـواد غذائيـة، وكذلـك الإحسـاس بـألم الـبرد والحـر، يدعـوه إلى البحـث عـن الملبـس والمـأوى، وبتقـدم الإنسـان تـزداد رغباتـه، ويسـعى الإنسـان جاهـداً إلى تخفيـف هـذه الآلام، وذلـك عـن طريـق مـا يوجـد لديـه مـن مـوارد.

وهذا الإحسـاس بالألم أو الشـعور بالحرمان، هو في الأسـاس حالة نفسية، قد ترجع إلى عوامل داخلية تتعلق بطبيعة الإنسـان البيولوجية كما في حالة الإحسـاس

(1) انظر د/ مصطفى كامل السعيد وآخرين: مبادئ علم الاقتصاد، المرجع السابق، ص 70، 72.

بـألم الجـوع، وقـد ترجـع إلى عوامـل خارجيـة مكتسـبة مـن التطـور الحضـاري للإنسـان كـما في حالـة الإحسـاس بـألم الرغبـة في قراءة كتاب أو مشـاهدة مسلسـل تليفزيـوني.

ولا يكفــي مجــرد الإحســاس بهــذا الألم عنــد الاقتصاديــين، بــل لابــد مــن توافـر عنـاصر أخـرى، حتـى تصبـح هـذه الحاجـة تشـكل أحـد عنـصري المشـكلة الاقْتِصَادِيَّـة، وهـذه العنـاصر هـي مـا يـلي:

أ. معرفـة وسـيلة للتخفيـف مـن حـدة هـذا الألم أو القضـاء عليـه: حتـى ولـو لم تكـن متوافـرة، إذ أنـه يكفـي أن تكـون معروفـة، وأن يكـون في مقــدور الإنســان بمــا هــو متــاح لــه مــن وســائل المعرفــة أن ينتجهــا، فالإحســاس بــألم الجــوع نعــرف وســيلة إشــباعه وهــي مــا يتوفــر لدينــا مــن ســلع غذائيــة ومــا نســتطيع إنتاجــه منهــا في المســتقبل.

ب. لابــد أن تكــون هنــاك رغبــة لــدى الإنســان في أن يســتخدم هــذه الوســيلة للتخفيــف مــن الإحســاس بــالألم أو القضــاء عليــه، فإحســاس الشــخص بــألم المــرض، يجــب أن يصحبــه مجموعــة مــن الوســائل مــا يخفـف عنـه هـذا المـرض "الـدواء " إلا أنـه إذا كان الإنسـان ليـس لديـه تصميـم عـلى عـدم اسـتخدام هـذه الوسـائل ؛ فإنـه لا يمكننـا القـول في هـذه الحالـة بوجـود حاجـة إلى هـذا الـدواء.

جــ. لابـد أن تتصـف وسـيلة الإشـباع لهـذه الحاجـة بالطابـع الاقتصـادي، أي أن الحصـول عـلى هـذه الوسـيلة سـواء أكانـت سـلعة أو خدمـة إنمـا يتـم باسـتخدام مـوارد نـادرة، فالحاجـة إلى التنفـس تخلـق إحساسـاً بـألم، وذلـك عـن طريـق الهـواء، ومـع ذلـك فـإن الحاجـة إلى التنفـس لا تثـير اهتــمام الاقتصاديــين لأن وســيلة إشــباعها وهــو الهــواء لا تعــد مــورداً نــادراً، ولكنهــا تعــد حاجــة في حالــة إذا كانــت تتمثــل في الحاجــة إلى تنفـس الهـواء النقـي.

2ـ خصائص الحاجات:

تتميـز الحاجـات بعدة خصائـص، يكمن إيجازها عـلى النحو التالي:

أ. قابلية الحاجات للإشـباع:

لا يمكــن للإنســان أن يشــبع كافــة حاجاتــه، حيــث إن الحاجــات تتميــز بأنهـا متعـددة، وتتزايـد مـع تطـور الإنسـان وتقدمـه عـلى نحـو يفـوق المـوارد المتاحــة ؛ لأن الأمــر يختلــف بالنظــر إلى حاجــة واحــدة، فالحاجــة إلى المــاء أو إلى الخبـز، الإنسـان يسـتطيع إشـباعها بصـورة وقتيـة، ولا يحتـاج في وقـت معـين إلا بقــدر محــدود منهــا، وقــد تتجــدد الحاجــة للــماء أو الغــذاء بعــد فــترة ؛ إلا أنهــا في كل مــرة تكــون أيضــاً قابلــة للإشــباع ؛ إذن الحاجــة متجــددة بقــدر مــا هــي متزايــدة في العــدد والنــوع.

ب. قابلية الحاجات للانقسـام:

ويقصــد بذلــك أن الإحســاس بــالألم الــذي يتولــد عــن الحاجــة يمكــن التخفيــف عنــه تدريجيــاً بزيــادة كميــة الســلع والخدمــات التــي تســتخدم في إشـباع هـذه الحاجـة، فالحاجـة إلى الطعـام يمكـن إشـباعها جزئيـاً عـن طريـق تنــاول بعــض الطعــام وليــس كل الطعــام الــلازم لإزالــة الجــوع تمامــاً، وتتوقــف قابليــة الحاجــة للانقســام عــلى قابليــة وســائل إشــباع الحاجــة نفســها إلى الانقســام، أو عــلى تنــوع هــذه الوســائل مــن حيــث جودتهــا.

جـ. قابلية الحاجات للقياس:

الحاجــة لا يمكــن قياســها كميــاً لعــدم وجــود وحــدات قيــاس كــما في الظواهــر الطبيعيــة " المســافات يمكــن قياســها باســتخدام الكيلومــتر، والأوزان يمكــن قياســها بالكيلوجــرام " ولكــن يمكــن أن نقيــس الحاجــات مــن حيــث درجـة حدتهـا، فالحاجـة إلى الطعـام اليـوم قـد تكـون أكـثر حـدة مـن الحاجـة إلى الطعــام بالأمــس، ويمكــن القــول بــأن الحاجــة إلى الطعــام أشــد حــدة مــن الحاجــة إلى الملبــس.

د. قابليـة الحاجات لأن تحل محل الأخرى:

يمكــن للحاجــات أن تحــل بعضهــا محــل البعــض الآخــر، فالحاجــة إلى المزيـد مـن التعليـم قـد تغنـي الفـرد عـن الحاجـة إلى الجـري وراء جميـع أنـواع الـثروة، وهـذا يتوقـف عـلى توافـر السـلع البديلـة، فيمكـن أن يتوافـر البروتـين في سـلعة كالفـول لرخـص ثمنـه، وهـو بذلـك يغنـي عـن البروتـين المتوافـر في اللحـوم البيضـاء والحمـراء والتـي تتميـز بغـلاء ثمنهـا وعـدم اسـتطاعة كل أفـراد المجتمـع في الحصـول عليهـا.

وتحتـل خاصيـة الاسـتبدال أهميـة بالغـة لـدى الاقتصاديـين، إذ أنهـا لا تمكـن المحتكريـن مـن المغـالاة في الأسـعار، كـما أنهـا أحـد العوامـل الأساسـية التـي يتوقـف عليهـا مقـدار اسـتجابة الطلـب لتغـيرات الأثمـان، وهـذا يسـاعد السـلطات النقديـة والاقْتِصَادِيَّـة في تحديـد كثـير مـن القـرارات في مجـالات عديـدة كالضرائـب وأسـعار التصديـر.

هــ. الحاجات قد تكون مكملة بعضها للبعض الآخر:

هنــاك حاجــات عديــدة يكمــل بعضهــا البعــض الآخــر، فالحاجــة إلى الشـاي يكملهـا الحاجـة إلى السـكر، والحاجـة إلى الغـذاء تعـد مكملـة للحاجـة إلى الملبــس، والحاجــة إلى العمــل تعــد مكملــة للحاجــة إلى وســائل الترفيــه والتســلية.

ثانياً: الموارد:

التزايـد المسـتمر في الحاجـات الإنسـانية يعـد مـن السـمات الرئيسـية للمجتمعـات الحديثـة، فحاجـات الإنسـان تتجـدد وتزيـد ويريـد أن يشـبعها، لـذا " كـما أوضحنـا كـما سـبق " فـإن الحاجـات في العـصر الحديـث لا نهائيـة أو غـير محـدودة، ويتوصـل الإنسـان إلى إشـباع حاجاتـه عـن طريـق مختلـف المنتجـات مـن السـلع والخدمـات القابلـة لإشـباع هـذه الحاجـات.

فهـذه المنتجـات هـيَ: مـن الوسـائل الضروريـة لإشـباع الحاجـات الإنسـانية، ولكـن الإنسـان لا يمكنـه الحصـول على هذه المنتجات إلا باسـتخدام مـوارد مختلفة

قادر على إنتاجها مثل: الأرض والعمل والآلات والمواد الأولية وغير ذلك من الموارد المختلفة، ويمكن أن نوضح تلك الموارد من خلال تحديد المقصود بها ثم بيان تقسيماتها المختلفة:

1ـ تحديد المقصود بالموارد:

يميز الاقتصاديون بين نوعين من الموارد هما: الموارد الاقْتِصَادِيَّة، والموارد غير الاقْتِصَادِيَّة " الحرة "، ورغم أن هذين النوعين من الموارد يستخدمان في إشباع حاجات الإنسان والمجتمع ؛ إلا أن مجال الدراسة الاقْتِصَادِيَّة يشمل فقط النوع الأول وهو الموارد الاقْتِصَادِيَّة، ويرجع السبب في ذلك لما تتميز به هذه الموارد من خصائص أو سمات معينة تميزها عن الموارد الحرة أو غير الاقْتِصَادِيَّة، ومن أهم هذه الخصائص ما يلي: [1]

أ. الموارد الاقْتِصَادِيَّة محدودة الكمية أو المقدار:

بالنسبة لكافة المنتجات التي يحتاجها جميع أفراد المجتمع، ولهذا فإنها تعتبر نادرة نسبياً، أي بالنسبة للحاجات التي يمكنها أن تسهم في إشباعها، ولو لم تكن هذه الموارد نادرة بالنسبة إلى الحاجات التي يرغب الإنسان فيها لما كان لتعدد الحاجات أي مغزى اقتصادي، كذلك لو لم تكن الحاجات الإنسانية متعددة وغير محدودة لما كان لندرة الموارد أية أهمية اقتصادية.

ويترتب على هذه الندرة النسبية للموارد عدم إمكان إشباع كافة الحاجات الإنسانية، وبالتالي يتحتم على الإنسان اختيار أنواع الحاجات التي ستستخدم الموارد المتاحة لإشباعها، وهذا الاختيار يعني التضحية بإشباع كافة الحاجات الأخرى غير المختارة، والاقتصار على وجود استعمال الموارد الاقْتِصَادِيَّة، لذلك فهي تتميز بالمحدودية في الكمية أو المقدار خلافاً للموارد الحرة الموجودة بالطبيعة بكثرة كالهواء ومياه البحار مثلاً.

(1) انظر: د/ باهر عتلم، و د/ سامي السيد " مبادئ علم الاقتصاد "، بدون ناشر ولا سنة نشر، ص 42، 43.

ب. الموارد الاقْتِصَادِيَّة قابلة للاستخدام في وجوه مختلفة:

فالعمل قادر على إنتاج منتجات لا حصر لها، والأرض يمكنها أن تنتج العديد من المحصولات الزراعية وأن تقام عليها شتى أنواع المباني، وهكذا بالنسبة لباقي الموارد.

لذلك لابد من تدخل الإنسان بمجهوده وعمله البشري لاختيار الوجه المحدد لاستخدام كل مورد من الموارد الاقْتِصَادِيَّة، وتحديد مدى هذا التوجيه، أي اختيار أنواع المنتجات وكمياتها التي ستخصص هذه الموارد لإنتاجها، بعبارة أخرى تصبح صالحة لمقابلة حاجات الأفراد.

ج. الموارد الاقْتِصَادِيَّة قابلة للإحلال محل بعضها:

وذلك في حدود معينة من أجل إنتاج المنتجات فمن الممكن في كثير من الحالات إحلال العمل محل الآلات أو العكس، وكل منتج يتم إنتاجه لابد في البداية من اختيار النسب التي تستخدم من الموارد الاقْتِصَادِيَّة، وهذه النسب تختلف من منتج إلى آخر.

د. الموارد الاقْتِصَادِيَّة وحدها هى التي تثير المشكلة الاقْتِصَادِيَّة:

نظراً لما تتمتع به من قيمة اقتصادية، هذه القيمة تتعلق بالمال الاقتصادي الذي يستخدم في إنتاج السلع والخدمات.

ويتم تحديد أثمان هذه الموارد طبقاً للنظام الاقتصادي السائد، ولكي يكون المال اقتصادياً لابد أن يكون محلاً للتملك " فيستبعد الهواء والشمس " وأن يكون محلاً للتصرف " بيع وشراء "، وأن يكون نادراً " أي محدود الكمية بالنسبة للحاجات المراد إشباعها ".

وأخيراً... أن يكون له قيمة تبادلية " بمعنى لكي يحصل عليه الإنسان لابد أن يمنح أو يعطي شيئاً في مقابله، نظراً لندرته ".

2. تقسيمات الموارد الاقْتِصَادِيَّة:

يمكن تقسيم الموارد الاقْتِصَادِيَّة إلى عناصر أو عوامل الإنتاج، وكذلك يتبع هذا التقسيم الوسائل المُشبعة للحاجات الإنسانية أو بمعنى أصح أن عناصر الإنتاج في مجموعها تساهم في إنتاج مختلف السلع والخدمات:

أ.عوامل أو عناصر الإنتاج:

يمكن تقسيم عناصر الإنتاج للقيام بالعملية الإنتاجية إلي ثلاثة عناصر رئيسية وهي الأرض والعمل ورأس المال، ويضيف الاقتصادي الإنجليزي مارشال عنصراً رابعاً وهو عنصر المنظم أو التنظيم.

ويقصد بعنصر الأرض الموارد الطبيعية:

نتاج الطبيعة سواء كان ذلك متمثلاً في المواد الأولية، والمواد الخام " النشاط الاستخراجي " والأراضي الزراعية والغابات والصحاري والبحار والمحيطات والأنهار.

أما عنصر العمل " الموارد البشرية ":

فهو كل أنواع العمل اليدوي والعمل الذهني الذي يلزم للإنتاج ويستهدف تحقيق دخل فالنشاط الأساسي لصاحب العمل هو إصدار التعليمات وتنظيم العملية الإنتاجية والعمل على تضافر عناصر الإنتاج مقابل الحصول على الربح وهذا هو العمل الذهني أما العامل فهو يحصل على أجر مقابل عمله اليدوي والمتمثل في إنتاج السلعة.

ويقصد بعنصر رأس المال " الموارد المادية ":

المواد المصنعة والعدد والماكينات والآلات وهي نتاج العمل البشري في تطوره " كوسائل للإنتاج " ورأس المال يتكون من مجموعة من: السلع التي يتم إنتاجها في عمليات إنتاجية سابقة، فهو سلع رأسمالية وأدوات إنتاجية تستخدم في إنتاج السلع الاستهلاكية في المستقبل.

وفقـاً لذلـك المفهـوم فـإن النقـود لا تمثـل عنـصراً إنتاجيـاً ولا رأس ماليـاً كمـورد اقتصـادي، ذلـك لأن النقـود تعتـبر وسـيط للتبـادل، ورغـم ذلـك فغالبـاً تعبـير " رأس المـال " يطلـق عـلى وسـائل الإنتـاج.

وأخـيراً... عنصر التنظيم أو المنظم:

ولـه دور مهـم جـداً في إدارة العمليـة الإنتاجيـة ولـولاه لما حققـت كثـير مـن الـدول التـي تقدمـت هـذا القـدر الهائـل مـن النمـو، فالمنظـم لـه قـدرة غـير عاديـة عـلى تجميـع عنـاصر الإنتـاج الثلاثـة، وذلـك بنسـب مثـلى تحقـق أقـصى ناتـج كلي ممكـن سـواء مـن حيـث الكـم أو مـن حيـث الكيـف.

كـما أن المنظـم " مديـر المـشروع " دون بقيـة أفـراد القـوة البشريـة هـو وحـده الـذي يتحمـل مخاطـر الإنتـاج، فـكل فـرد داخـل الوحـدة الاقْتِصَادِيَّـة القائمـة بالإنتـاج يحصـل عـلى أجـره فيـما عـدا المنظـم الـذي يحصـل عـلَى ربـح أو قـد يتحمـل خسـارة. [1]

وحجـم المـوارد الاقْتِصَادِيَّـة المتاحـة وأنواعهـا يتوقـف عـلى المعرفـة الفنيـة السـائدة ودرجـة تقـدم الأسـاليب الفنيـة والتكنولوجيـة المسـتخدمة وهـذا يـؤدي إلى زيـادة حجـم المـوارد الاقْتِصَادِيَّـة، أي عـن طريـق التنظيـم الأمثـل للمـوارد الاقْتِصَادِيَّـة وتحقيـق الكَفَـاءَة الاقْتِصَادِيَّـة، والتـي تعنـي تحقيـق أكـبر قـدر ممكـن مـن الإنتـاج والاسـتخدام الكَـفء للمـوارد المتاحـة والتشـغيل الكامـل للمـوارد.

ب. تقسـيم السلع والْخِدْمات:

توجـد تقسـيمات عديـدة للسـلع والخدمـات تختلـف باختـلاف معيـار التقسـيم وذلـك كـما يـلي: [2]

(1) انظر د/ مصطفى كامل السعيد وآخرين: مبادئ علم الاقتصاد، المرجع السابق، ص 85.

(2) انظر د/ باهر عتلم، د/ سامي السيد: مبادئ علم الاقتصاد، المرجع السابق، ص35، 41.

• السلع والخدمات الاقْتِصَادِيَّة والسلع والخدمات الحرة (معيار الندرة).

السلع والخدمات الحرة:

هي السلع والخدمات غير الاقْتِصَادِيَّة، وهي سلع وخدمات ذات منفعة ؛ لأنها تشبع رغبات لدى الأفراد، ولكنها متوافرة بكميات غير محدودة نسبياً مثل: الهواء، وأشعة الشمس، ويحصل الأفراد على السلع الحرة بدون أي مجهود ولا مقابل نقدي أو عيني، وتوافر هذه السلع يعني عدم التعامل بها في الأسواق ؛ لأنها ليست لها قيمة سوقية أي قيمة في التبادل، وبالتالي فلا تثير هذه السلع أي مشكلة بالنسبة للأفراد، فتخرج هذه السلع عن نطاق علم الاقتصاد.

أما السلع والخدمات الاقْتِصَادِيَّة:

فهي سلع نافعة ولكنها سلع تتصف بالندرة لكثرة الطلب عليها، وبالتالي فهي سلع يتطلب الحصول عليها جهداً ودفع مقابل نقدي أو عيني ويتعامل بها في الأسواق ولها قيمة سوقية.

• السلع والخدمات الخاصة، والسلع والخدمات العامة:

السلع والخدمات الخاصة:

هي السلع والخدمات التي يستعملها الأفراد اقتصادياً، والحصول عليها يتطلب بذل مجهود فرديٍّ أو تضحية، مثل: الغذاء، والملبس، والمسكن.

أما السلع والخدمات العامة:

فهي التي يستعملها الأفراد بالمجان، ولكن يتطلب الحصول عليها مجهوداً وتضحية من جانب المجتمع مثل: الحدائق، والمتاحف، والطرق، وخدمات الصحة العامة والتعليم والقضاء، وخدمات رجال الشرطة والجيش.

• السلع النهائية والسلع الوسيطة:

السلع النهائية:

هي السلع التي تكون معدة لاستهلاك الفرد أو استخدامه، فهي سلع وصلت إلى المرحلة النهائية من التصنيع مثل: الغذاء والملابس الجاهزة.

أما السلع الوسيطة:

فهي تلك السلع التي تتوسط لإنتاج سلع أخرى كالدقيق بالنسبة لصناعة الخبز، فالسلع الوسيطة تستخدم في صناعة السلع النهائية كمواد خام لها.

• السلع والخدمات الاستهلاكية والسلع والخدمات الإنتاجية (الرأسمالية):

السلع والخدمات الاستهلاكية هي سلع وخدمات نهائية قادرة على أن تشبع مباشرة حاجات الأفراد التي في حوزتهم، فهي سلع نجدها على أرفف تجار التجزئة مثل: محلات البقالة، فجميع المواد الغذائية التي تعرضها محلات البقالة تعتبر سلعاً استهلاكية، وكذلك الملابس تعتبر سلعاً استهلاكية ؛ لأنها تشبع رغبة مباشرة للأفراد وذلك باستهلاك الأفراد لهذه السلع، فالاستهلاك هو إجراءات استخدام هذه السلع للإشباع المباشر لحاجات الأفراد، فهي عملية إنقاص تدريجي للمنفعة بواسطة الأفراد.

ويمكن تقسيم السلع والخدمات الاستهلاكية إلى سلع وخدمات استهلاكية معمرة وغير معمرة.

فالسلع والخدمات الاستهلاكية المعمرة:

هي سلع لا تستهلك في التو واللحظة بل إن استهلاكها يكون على مدار فترة طويلة نسبياً، مثل: الثلاجات، والسيارات، والتليفزيونات.

أما السلع والخدمات الاستهلاكية غير المعمرة:

فهي السلع التي تستهلك خلال فترة وجيزة، ويدخل في نطاقها: السلع القابلة للتلف وغير قابلة للتخزين، حيث يتطلب استهلاكها خلال فترة قصيرة جداً كالخضار والفاكهة.

أما السلع والخدمات الإنتاجية "السلع الرأسمالية":

فهي من صنع الإنسان وتستخدم في إنتاج سلع أخرى، كالمعدات، والآلات والمباني والمواد الخام، وهى بذلك تشبع الإنسان بطريق غير مباشر، وهي تعد نوعاً من الادخار للمستقبل وذلك بالتقليل من حجم الاستهلاك وزيادة الإنتاج.

وقد تكون السلعة استهلاكية في بعض الأوقات وإنتاجية في أوقات أخرى، وهذا يتوقف على طريقة الاستخدام، فالتيار الكهربائي يعتبر سلعة استهلاكية إذا استخدم في الإضاءة بواسطة المستهلكين بالمنازل والشركات والطرق العامة، ولكنه يعد سلعة إنتاجية إذا استخدم في إدارة الآلات التي تستخدم في إنتاج سلع أخرى.

- السلع العادية والسلع الرديئة:

السلع والخدمات العادية:

هي تلك السلع والخدمات التي يزيد استهلاك الأفراد منها بزيادة الدخل، ويقل استهلاكهم منها إذا نقص الدخل، كاللحوم والأسماك.

والعلاقة بين دخل الفرد وبين مقدار الإنفاق على السلع العادية علاقة طردية، فإذا زاد دخل الفرد زاد معه مقدار الإنفاق على هذه السلع والخدمات العادية، والعكس أيضاً إذا نقص دخل الفرد انخفض معه مقدار إنفاقه على السلع والخدمات العادية.

أما السلع والخدمات الرديئة:

هي أصناف رديئة من السلع كالخبز مثلاً، إذا زاد دخل الفرد ينتقل إلى استهلاك الأصناف الأجود، فيستخدم الأنواع الأفضل من الخبز، فالعلاقة بين دخل الفرد وبين مقدار الإنفاق على السلع الرديئة علاقة عكسية، إذا زاد دخل الفرد قل استهلاكه من السلع الرديئة، وإذا نقص الدخل زاد الفرد من استهلاكه من السلع الرديئة، فزيادة دخول الطبقات الفقيرة تؤدي إلى استهلاك أنواع من الأطعمة أفضل من الخبز مثل: الأرز والمكرونة، وانخفاض دخولهم تجبرهم على إنقاص استهلاكهم من هذه الأطعمة الجيدة وزيادة الطلب على الخبز.

• السلع الضرورية والسلع الكمالية:

السلع الضرورية:

هي السلع اللازمة لمقومات الحياة الأساسية والتي لا يستطيع أو يصعب عليه الاستغناء عنها، وهو يستهلكها مهما كان حجم دخله، حتى ولو اضطر أن يقترض من أجل الحصول عليها، ويزيد استهلاكه من هذه السلع بزيادة دخله إلى أن يشبع حاجاته منها، ولذلك فإن أي زيادة في الدخل بعد ذلك لن تؤثر في الكمية المطلوبة من هذا النوع من السلع.

أما السلع الكمالية:

فـي السلع الترفيهية التي يمكن للأفراد الاستغناء عنها، فهي لا تشبع حاجات ضرورية للإنسان مثل: العطور، والتحف، والسلع الكمالية يمكن أن يستغني الفرد عن استهلاكها حتى مستوى معين من الدخل، فاستهلاك هذا النوع من السلع يتطلب حد أدنى من الدخل يستطيع بعده استهلاك وحدات من هذه السلعة، وبعد ذلك يزداد استهلاك الفرد منها بزيادة الدخل.

وأحياناً يمكن أن تكون السلعة ضرورية في مجتمع ما وكمالية في مجتمع آخر، فالمدفأة بالنسبة للمجتمعات التي لا تعاني من برودة شديدة تعتبر سلعة كمالية

بينـما تعـد ضرورية بالنسـبة للمجتمعـات شـديدة الـبرودة، وكذلـك تختلـف أهميـة السـلعة مـن شـخص إلى آخـر، فجهـاز المحمول أو مـا يطلق عليـه " الموبيل " يعـد سـلعة ضرورية بالنسـبة لكافـة الأشـخاص الذيـن يعملـون في مهـن مهمـة كالمحامـي والطبيـب ورجـل الأعـمال بينـما تعـد سـلعة كماليـة بالنسـبة لطلاب المـدارس والجامعـات.

- السـلع البديلة (المنافسة) والسلع المتكاملة:

السلع البديلة:

هـي السـلع التـي يمكـن أن تحـل محـل بعضهـا البعـض، كلـما اقتربـت السـلعة مـن أن تكـون بديـلاً تامـاً للسـلعة الأخـرى، كلـما اشـتدت المنافسـة بـين السـلعتين، مثـل: الأتوبيـس، والقطـار فهـما يقدمـان خدمتـين درجـة الإحـلال بينهـما كبـيرة، ولذلـك فـإن درجـة المنافسـة بينهـما عاليـة.

أمـا إذا كانـت درجـة الإحـلال بـين سـلعتين منخفضـة مثـل: الأقمشـة القطنيـة والأقمشـة الصوفيـة، فـإن درجـة المنافسـة تكـون منخفضـة، وإذا كان لدينـا سـلعتين بديلتـين مثـل: اللحـوم والدجـاج، فـإن رفـع سـعر إحداهـما يـؤدي إلى زيـادة الطلـب عـلى الأخـرى كـما أن انخفـاض سـعر إحداهـما يـؤدي إلى نقـص الطلـب عـلى الأخـرى.

أما السلع المتكاملة:

فهـي السـلع التـي إذا اسـتخدم عـدد معـين مـن وحـدات سـلعة مـا، لابـد أن يتطلـب ذلـك اسـتهلاك نفـس عـدد الوحـدات مـن سـلعة أخـرى والمثـال الواضـح لذلـك السـيارة والبنزيـن، فاسـتخدام السـيارة يتطلـب اسـتهلاك البنزيـن، وكذلـك الشـاي أو القهـوة والسـكر، والكهربـاء وكافـة الأدوات الكهربائيـة، والتكامـل بـين هـذه السـلع لا يقتـصر عـلى السـلع الاسـتهلاكية.

بـل إن هنـاك تكامـلاً بـين السـع الإنتاجيـة مثـل: التكامـل بـين التيـار الكهربـائي والآلات التـي تـدار بالكهربـاء.

والعلاقــة بــين الســلع المتكاملــة تصبــح علاقــة عكســية، فارتفــاع ســعر أحــد الســلع المتكاملــة يــؤدي إلى نقــص الطلــب عــلى الســلعة المتكاملــة معهــا، كــما أن انخفــاض ســعر أحــد الســلع يــؤدي إلى زيــادة الطلــب عــلى الســلعة المتكاملــة معهــا.

المبحث الثاني

علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الاجتماعية وغير الاجتماعية الأخرى

يصنــف علــم الاقتصــاد ضمــن مجموعــة مــن العلــوم الإنســانية والاجتماعيــة، أي العلــوم التــي تــدرس الســلوك الإنســاني، فالاقتصــاد علــمٍ اجتماعــي يــدرس جانبــاً مــن نشــاط الإنســان في حياتــه اليوميــة العاديــة ســعياً وراء الـرزق، وبمـا أن علـم الاقتصـاد هـو أحـد فـروع العلـوم الاجتماعيـة فإنـه لا يمكــن في الواقــع فصــل هــذا العلــم أو عزلــه عــن العلــوم الاجتماعيــة الأخــرى، كعلــم الاجتــماع، وعلــم المنطــق، وعلــم الســكان، وعلــم الأخــلاق، والتاريــخ، والقانـون، والسياسـة؛ لأنـه لا يمكـن وضـع حلـول فاصلـة بـين العلـوم الاجتماعيـة وبعضهــا البعــض.

وذلـك لأن السـلوك الإنسـاني في المجتمـع وحـدة واحـدة مركبـة ومتنوعـة في موضوعـات عديـدة، بـل أكـثر مـن ذلـك فإنـه فيـما يتعلـق بعلـم الاقتصـاد لا نسـتطيع أن نتجاهـل علاقتـه بالعلـوم والمعـارف الأخـرى غـير الاجتماعيـة كعلـم الإحصـاء وعلـم الرياضـة.

وفيــما يــلي نحــاول أن نوضــح العلاقــة بــين علــم الاقتصــاد وبعــض العلــوم الاجتماعيــة وغــير الاجتماعيــة: [1] [2]

1. علاقــة علم الاقتصاد بالقانون:

توجـد علاقـة واضحـة بـين القانـون والاقتصـاد، فالقانـون يتنـاول دراسـة القواعـد التـي تحكم علاقات الأفراد بعضهم ببعض أو بينهم وبين السـلطات العامة

---

(1) انظر في ذلك: د/ مصطفى حسنى مصطفى، مبادئ علم الاقتصاد، المرجع السابق، ص 16، 20.

(2) وكذلك انظر د/ عبد الله الصعيدي، مبادئ علم الاقتصاد، المرجع السابق، ص 35.

أو علاقـة الأجهـزة المختلفـة للسـلطة داخـل الدولـة، أو بـين الـدول بعضهـا البعـض، وتتـولى السـلطة التشريعيـة وضـع القوانـين عـلى أن تقـوم السـلطة التنفيذيـة بتطبيقهـا والسـلطة القضائيـة بحمايتهـا.

أمـا مهمـة الباحـث الاقتصـادي فهـي البحـث عـن العوامـل والدوافـع الكامنـة التـي دعـت المـشرع إلى وضـع نـص قانـونى في شـكل معـين.

ويؤثـر كل مـن العلمـين عـلى بعضهـما، فالأوضـاع الاقتصاديـة تؤثـر في القواعـد القانونيـة، والمثـال الواضـح عـلى ذلـك الثـورة الصناعيـة عندمـا قامـت وانتـشر معهـا الآلات والإنتـاج الكبـير، مـما جعـل الدولـة تتدخـل في ميـدان العمـل بوضـع القواعـد المنظمـة لعلاقـة العـمال بأربـاب العمـل، والتعويـض عـن إصابـات العمـل وغيرهـا مـن التشريعـات العماليـة.

كذلـك تؤثـر القواعـد القانونيـة عـلى الأوضـاع الاقتصاديـة، ومثـال ذلـك عندمـا صـدر قانـون الإصـلاح الزراعـي وتحديـد الملكيـة الزراعيـة في مـصر أدى إلى إعـادة توزيـع الـثروات لتقليـل الفـوارق بـين الطبقـات.

2ـ علاقة علم الاقتصاد بعلم السياسـة:

تبحـث العلـوم السياسـية طبيعـة السـلطات العامـة ووظائفهـا والعلاقـات بينهـا ومبـادئ الحكـم والمهـام التـي تقـوم بهـا السـلطة الحاكمـة.

ولا شـك أن هنـاك علاقـة وثيقـة بـين الاقتصـاد وعلـم السياسـة، إذ أن الاعتبـارات السياسـية لهـا أثـر في الحيـاة الاقتصاديـة، فمثـلاً قـرار إعـلان الحـرب هـو في الحقيقـة قـرار سـياسي، إلا أنـه يؤثـر في الحيـاة الاقتصاديـة.

كذلـك تختلـف الأوضـاع الاقتصاديـة بحسـب شـكل الحكومـة ديمقراطيـة أم ديكتاتوريـة، كذلـك فـإن للأوضـاع الاقتصاديـة أثرهـا عـلى الأوضـاع السياسـية، فكثـيراً مـا كانـت الأوضـاع الاقتصاديـة سـبباً في نشـوب القلاقـل والثـورات بـل وأدت إلى الاسـتعمار.

3ـ علاقة علـم الاقتصاد بالمالية العامة.

هنــاك تشــابهاً واضحــاً بــين علــم الاقتصــاد وعلــم الماليــة العامــة مــن حيــث: وحــدة الهــدف الــذي يســعى كل منهــما إلى تحقيقــه.

فعلــم الاقتصــاد: يبحــث عــن أفضــل الوســائل الممكنــة لحــل المشــاكل الناشــئة عــن تعــدد الحاجــات الإنســانية والمــوارد الطبيعيــة المحــدودة بهــدف إشــباع حاجــات الأفــراد.

أمــا علــم الماليــة العامــة: فهــو يهتــم بدراســة أفضــل الوســائل لإشــباع الحاجــات الجماعيــة تجــاه المــوارد الماليــة المحــدودة والمتاحــة للدولــة.

ونتيجـة لهـذا التشـابه بـين موضوعـي علـم الماليـة العامـة وعلـم الاقتصـاد، فــإن طــرق البحــث في الاقتصــاد ســواء الطريقــة الاســتنباطية أو الطريقــة الاســتقرائية أو أسـلوب التحليـل الريـاضي والإحصـائي " وقـد سـبق شرحهـم مـن قبــل " تســتخدم عنــد دراســة الماليــة العامــة، بــأن الصلــة بينهــما وثيقــة إلى حـد كبـير، فالظـروف الاقتصاديـة تؤثـر عـلى الماليـة العامـة، فالإيـرادات العامـة تعتمــد - إلى حــد كبــير - عــلى الأحــوال الاقتصاديــة للدولــة، وإمكانيــة عقــد القـروض تعتمـد عـلى الموقـف الاقتصـادي للدولـة في لحظـة معينـة.

كـما تختلـف النفقـات العامـة مـن حيـث الكميـة والنـوع بحسـب مـا إذا كانــت الدولــة متقدمــة أم متخلفــة، كذلــك فــإن السياســة الماليــة التــي تطبــق في البـلاد الرأسـمالية تختلـف عـن تلـك التـي تطبـق في البـلاد الاشـتراكية.

أيضــاً تبــين الدراســات الاقتصاديــة المبــادئ التــي يمكــن الاسترشــاد بهــا عنــد وضــع وتطبيــق النظــم الماليــة المختلفــة.

ومــن ناحيــة أخــرى تؤثــر الظــروف الماليــة عــلى اقتصاديــات الــدول، فالدولــة يمكنهــا اســتخدام الوســائل الماليــة كأداة للتوجيــه الاقتصــادي بغــرض تشــجيع فــرع مــن فــروع الإنتــاج، أو بهــدف محاربــة التضخــم أو لتحقيــق التشــغيل الكامــل أو التأثــير عــلى المبــادلات الداخليــة والخارجيــة.

وقد ازدادت العلاقة بين المالية العامة والاقتصاد في السنوات الأخيرة، فقد أصبحت المشكلات الاقتصادية المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة والميزانية العامة هي التي تهيمن على الكثير من كتاب علم المالية العامة في الوقت الحالي، للحد الذي جعل البعض يذهب إلى اعتبار هذه الدراسة تمثل جزءاً مستقلاً في نطاق علم المالية العامة يطلق عليه: " اقتصاديات المالية العامة أو الاقتصاد المالي ".

4ـ علاقة علم الاقتصاد بعلم السكان:

بما أن الإنسان هو محور النشاط الاقتصادي، فإن حجم السكان يحدد بالتالي شروط النشاط الاقتصادي من حيث القوة العاملة كماً وكيفاً.

فالسكان هم مصدر القوة العاملة ومحور النشاط الاقتصادي والسياسة الاقتصادية، كما تؤثر العوامل الاقتصادية على توزيع السكان توزيعاً جغرافياً، أي على الكثافة السكانية، وعلى أشكال المجتمع الإنساني، كما تؤثر العوامل الاقتصادية عن طريق تحديدها للشروط المادية للحياة على المواليد والوفيات ومتوسط العمر.

5ـ علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس:

لا يهتم علم الاقتصاد بعلم النفس كدراسة اجتماعية تدرس سلوك الأفراد الشخصية والأحاسيس الداخلية لهم والتي تدفعهم إلى تصرف معين. فالاقتصاد يأخذ السلوك الخارجي للأفراد كما هو دون البحث عن العوامل والدوافع الداخلية وراء هذا السلوك، فمثلاً إذا ارتفع سعر السكر فكل ما يمكن أن يستخلصه الاقتصادي من نتائج هو إن استهلاك السكر سيهبط إلى حد معين مع كل ارتفاع معين في سعره.

وتبني هذه النتيجة على المشاهدة والمعرفة العامة برد الفعل الذي يحدثه ارتفاع سعر السكر في سلوك الأفراد كمستهلكين لهذه السلعة، أما حالاتهم النفسية عند ارتفاع السعر فلا تدخل في الاعتبارات الاقتصادية.

وعلى الرغم من ذلك فإن هناك علاقة وثيقة بين علم الاقتصاد وعلم النفس؛ لأن سلوك الأفراد في المجتمع وتصرفاتهم بشكل معين يؤثر إلى حد بعيد في التطورات الاقتصادية في هذا المجتمع، مما يتعين معه أخذ التحليل النفسي في تفسير بعض الظواهر الاقتصادية.

فمثلاً إذا نظرنا إلى أفراد المجتمع باعتبارهم مستهلكين فسنجد أن كل فرد منهم ينفق دخله المحدود على حاجاته المتعددة بالطريقة التي تناسبه، بحيث يحصل على أكبر إشباع ممكن.

ومن هنا تبدو مهمة الباحث الاقتصادي، فهو يهتم بدراسة انعكاسات رغبات المستهلكين في مقدار ما ينفقونه من دخول للحصول على السلع والخدمات المختلفة.

6. علاقة علم الاقتصاد بالفلسفة وعلم الأخلاق:

علم الاقتصاد له علاقة بالفلسفة، فالاقتصاد يهتم بالتصرفات الإنسانية وهي تصرفات لها علاقة وثيقة بالأخلاقيات التي هي فرع من فروع الفلسفة. وإذا كان علم الاقتصاد يدرس الموارد والأموال باعتبارها وسائل للمنفعة والإشباع للحاجات الإنسانية بصرف النظر عن مدى السماح باستخدامها أو تحريمها أخلاقياً أو دينياً، ولا يعتبر بذلك علم الاقتصاد علماً غير أخلاقياً أو يتعارض مع علم الأخلاق، وإنما هو اختلاف في المنهج لا في الغاية.

فعلم الاقتصاد تقتصر مهمته على ملاحظة الوقائع وتفسيرها للتوصل إلى استنباط القوانين الاقتصادية من خلال ما هو واقع فعلاً.

أما علم الأخلاق فمنهج بحثه يتمثل فيما يجب أن يكون عليه الإنسان وهو بذلك يتضمن الالتزام بعمل بشيء أو الامتناع عن عمل شيء قبل النفس أو الغير، أما في نطاق علم الاقتصاد فإن الشيء يعد نافعاً إذا كان مشبعاً للأفراد وذلك بعيد عن نطاق الأخلاق.

والاقتصـاد أيضـاً لـه علاقـة بالمنطـق، فـأي دراسـة اقتصاديـة لابـد أن يعتمـد فيهـا عـلى قواعـد المنطـق والطـرق الاسـتنباطية أو الاسـتقرائية في التحليـل.

7. علاقـة علم الاقتصاد بالتاريخ:

إن دراسـة تاريـخ التطـور الاجتماعـي لا تكتمـل إلا بدراسـة الجوانـب والوقائـع الاقتصاديـة لهـذا التطـور، كـما أن دراسـة التاريـخ السـياسي والاجتماعـي تسـاهم مسـاهمة فعالـة في ممارسـة التنبـؤ عـلى ضـوء الاتجاهـات العامـة لتطـور هـذه الظواهـر ذات الطبيعـة الاجتماعيـة أو السياسـية.

كـما أن دراسـة التاريـخ السـياسي يمكـن أن تفـسر كثـيراً مـن الظواهـر الاقتصاديـة، فالاسـتعمار السـياسي لكثـير مـن الـدول الناميـة يفـسر أسـباب تخلفهـا وتقـدم الـدول المسـتعمرة عنهـا.

وأخـيراً... دراسـة التجـارب التاريخيـة في التنميـة يمكـن أن تكـون مـؤشرات هامـة لاتخـاذ القـرارات في عمليـة التنميـة المعـاصرة.

8. علاقـة علم الاقتصاد بالجغرافيا:

تقـدم الجغرافيـا خريطـة المعرفـة لعلـم الاقتصـاد؛ لأنهـا تـدرس العـالم كوسـط يعيـش فيـه البـشر، وتـدرس ظـروف البيئـة ومصـادر المـوارد والـثروات وسـبل تكيـف الإنسـان مـع بيئتـه ومـا يحيـط بهـا مـن مشـكلات.

وكل ذلـك يعتـبر مـن الأمـور المهمـة للإحاطـة بأسـباب توطـن الأنشـطة الاقتصاديـة ومصـادر الـثروة والمـوارد الطبيعيـة المتاحـة، وهـى أمـور لازمـة لدراسـات التنميـة الاقتصاديـة.

9. علاقة علـم الاقتصاد بالعلوم والمعارف الأخرى:

فالاقتصـاد لـه علاقـة بالعلوم أو فروع المعرفة الأخرى المجـردة مثل الرياضة والإحصاء، حيث أن هذين العلمين أصبحا يسـتخدمان في المسـاعدة على فهم وحل

العديد من المشكلات التطبيقية المعقدة التي تعرض للباحث الاقتصادي أثناء تحليله للظواهر الاقتصادية، ولقد أصبحت الرياضيات لازمة لفهم وتعميق التحليل الاقتصادي لكثير من المتغيرات الكمية القابلة للقياس، كما أن الإحصاء أصبح علماً أساسياً في دراسات التنمية والاقتصاد التطبيقي.

كما توجد صلة وثيقة بين الاقتصاد والدراسات التكنولوجية والفنية والطبيعية، إذ تسهم المعرفة الفنية للمهندسين والرياضيين وعلماء الطبيعة والكيمياء والتغذية في الإنتاج وزيادته.

وكذلك يسهم الجيولوجيون والجغرافيون في البحث عن مواطن المواد الخام اللازمة للإنتاج، ومواقع العمل، وكذلك هندسة البناء وفن المعمار، وبعد أن زادت أهمية المشروعات الاقتصادية، وأصبحت استثماراتها ضخمة، كان لابد من مساهمة الدراسات التكنولوجية الفنية مساهمة فعالة من أجل معرفة طرق تشغيل الآلات والأجهزة الفنية، وتحديد إمكانياتها القصوى، وطبيعة الموارد المادية وطاقاتها الكامنة وظروف توافرها وكيفية الحصول عليها.

ملخص

الباب الأول

تعرضنا في هذا الباب إلى القواعد العامة التي تحكم علم الاقتصاد، وأوضحنا أن هذه القواعد تتعلق أولاً بنشأة وتعريف علم الاقتصاد وهي تتمثل في العناصر التالية:

أولاً: نشأة علم الاقتصاد وتطور الفكر الاقتصادي، وقد مر بمراحل تطور عديدة:

1 - الفكر الاقتصادي في العصور القديمة والوسطى.

2 - الفكر الاقتصادي في العصر الإسلامي والعربي.

3 - الفكر الاقتصادي وفقاً للمدرسة التقليدية والمدرسة الاشتراكية.

4 - الفكر الاقتصادي وفقاً للمدرسة الحدية.

5 - الفكر الاقتصادي وفقاً للمدرسة الكينزية.

ثانياً: تعريف علم الاقتصادي:

وتتعلق هذه القواعد بمناهج وفروع علم الاقتصاد، وهي تتمثل في المناهج والفروع التالية:

أولاً: مناهج علم الاقتصاد، ويشمل طريقتين من طرق البحث وهي:

1 - الطريقة الاستنباطية " التجريدية ".

2 - الطريقة الاستقرائية " الواقعية أو التجريبية ".

3 - الأسـاليب المختلفـة في اسـتخدام الطـرق المختلفـة لمناهـج علـم الاقتصـاد وهـي:

أ - الأسـلوب التاريخي.

ب - أسـلوب التحقيق.

جـ - الأسـلوب الإحصائي.

د - الأسـلوب الرياضي.

هـ - أسـلوب التجريد.

ثانياً: فروع علم الاقتصاد، وتشـمل كل من:

1 - موضوعـات علـم الاقتصـاد، وتتضمن ما يلي:

أ - تخصيـص الموارد.

ب - تنظيـم الإنتاج.

جـ - توزيع الإنتاج.

د - كفاءة اسـتخدام الموارد.

هـ - البطالـة والتضخم.

و - النمـو الاقتصادي.

2 - فـروع علـم الاقتصاد، وتشـمل الفروع الآتية:

أ - التاريـخ الاقتصـادي والفكر الاقتصادي.

ب - الاقتصاد السـياسي.

ج - الاقتصـاد التطبيقي.

د - العلاقـات الاقتصاديـة الدولية.

هــ - النقود والبنوك.

و - الجغرافيـا الاقتصادية.

ز - الاقتصـاد الإحصائي والرياضي

ح - الاقتصـاد الاجتماعي.

ط - اقتصاديـات التخلـف والتنميـة والتطوير.

ي - الاقتصـاد العـام أو الاقتصاد المالي.

ك - التخطيـط الاقتصـادي واقتصاديات المشروع.

ل - التشريعـات الاقتصادية.

ثــم انتقلنــا بعــد ذلــك إلى دراســة موضــوع علــم الاقتصــاد " المشــكلة الاقتصاديــة"، وهــذه الدراســة تتعلــق أولاً بعنــاصر المشــكلة الاقتصاديــة، والتــي تضمنــت النقــاط التاليــة:

أولاً: الحاجات، وتتمثل في:

1 - تحديـد المقصـود بالحاجات.

2 - خصائـص الحاجـات، وهــي تتميز بعدة خصائص عـلى النحو التالي:

أ - قابليـة الحاجات للإشـباع.

ب - قابليـة الحاجات للإنقسـام.

ج - قابليـة الحاجـات للقياس.

د - قابليـة الحاجـات لأن تحل محل الأخرى.

هـ - الحاجات قد تكون مكملة بعضها للبعض الآخر.

ثانياً: الموارد، وتتمثل في:

1 - تحديد المقصود بالموارد.

2 - تقسيمات الموارد الاقتصادية، ويشمل هذا التقسيم ما يلي:

أ - عوامل أو عناصر الإنتاج.

ب - تقسيم السلع والخدمات، وتوجد تقسيمات عديدة للسلع والخدمات تختلف باختلاف معيار التقسيم وهي كما يلي:

- السلع والخدمات الاقتصادية والسلع والخدمات الحرة " معيار الندرة ".
- السلع والخدمات الخاصة والسلع والخدمات العامة.
- السلع النهائية والسلع الوسيطة.
- السلع والخدمات الاستهلاكية والسلع والخدمات الإنتاجية (الرأسمالية).
- السلع العادية والسلع الرديئة.
- السلع الضرورية والسلع الكمالية.
- السلع البديلة " المنافسة " والسلع المتكاملة.

وتتعلق هذه الدراسة ثانياً بعلاقة علم الاقتصاد بالعلوم الاجتماعية الأخرى، وهي تتمثل في هذه العلاقات الآتية:

1 - علاقة علم الاقتصاد بالقانون.

2 - علاقة علم الاقتصاد بعلم السياسة.

3 - علاقـة علم الاقتصـاد بالمالية العامة.

4 - علاقـة علم الاقتصاد بعلم السـكان.

5 - علاقـة علم الاقتصـاد بعلم النفس.

6 - علاقـة علـم الاقتصاد بالفلسـفة وعلم الأخلاق.

7 - علاقـة علم الاقتصـاد بالتاريخ.

8 - علاقـة علم الاقتصـاد بالجغرافيا.

9 - علاقـة علـم الاقتصـاد بالعلوم والمعارف الأخرى.

أسئلة عامة

على الباب الأول

س1: تكلم عن مراحل التطور المختلفة التي مر بها الفكر الاقتصادي؟

س2: عرف علم الاقتصاد والعناصر المختلفة التي يجب أن يتضمنها هذا التعريف ؟

س3: تكلم عن مناهج علم الاقتصاد والأساليب المستخدمة في هذه المناهج؟

س4: تحدث عن موضوعات علم الاقتصاد والفروع العديدة لعلم الاقتصاد؟

س5: تكلم عن عناصر المشكلة الاقتصادية " الحاجات، الموارد " مبيناً مفهوم كل منهما، وخصائص الحاجات وتقسيمات الموارد الاقتصادية ؟

س6: ما هي علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الاجتماعية وغير الاجتماعية الأخرى ؟

الباب الثاني
النظم الاقْتِصَادِيَّة وعناصر الإِنْتَاج

- مقدمة:

تنقسـم دراسـتنا في هـذا الباب إلى فصلين وفقـاً للترتيب الآتي:

- الفصـل الأول: النظم الاقْتِصَادِيَّـة العالمية.
- الفصـل الثاني: النِّظَام الاقتصادي الإسـلامي.
- الفصـل الثالث: عنـاصر أو عوامل الإِنْتَاج.

الفصل الأول
النظم الاقْتِصَادِيَّة العالمية

- مقدمة:

أشرنـا فيـما سـبق إلى مقدمـات المشـكلة الاقْتِصَادِيَّـة، والمشـكلات الرئيسـية التـي تنجـم عنهـا، وقـد فرضـت هـذه المشـكلة نفسـها عـلى جميـع المجتمعـات التـي عرفهـا التاريـخ منـذ بدايـة الحضـارة الإِنْسَـانية، وذلـك بـصرف النظـر عـن نظـام الحكـم السـياسي أو درجـة التطـور الاقتصـادي لهـذه المجتمعـات، فالنـدرة النسـبية للمـوارد الاقْتِصَادِيَّـة الصالحـة لإشـباع الحاجـات البشريـة المتعـددة هـي سـمة أساسـية في كل المجتمعـات، والاختـلاف بـين هـذه المجتمعـات كان فقـط في طريقـة مواجهـة هـذه المشـكلة، والوسـائل التـي اعتمـدت عليهـا في سـبيل التصـدي لهـا.

والنشـاط الاقتصـادي في أي مجتمـع مـن المجتمعـات القديمـة أو المعـاصرة، إنمـا يجـري في إطـار مـن العلاقـات الإِنْسَـانية التـي تنشـأ بـين أفـراده، كـما يعتمـد عـلى بعـض المؤسسـات وعـلى نـوع معـين مـن طـرق وأدوات الإِنْتَـاج، التـي تقـوم عـلى أسـاس تقسـيم العمـل وفقـاً لنمـط معـين وتحقيـق أهـداف معينـة، وهـذا يمثـل مقومـات النِّظَـام الاقتصـادي.

ويقصد بالنِّظَام الاقتصادي:

مجموعـة مـن العلاقـات الاجتماعيـة والقانونيـة والمؤسسـات الاقْتِصَادِيَّـة، المتعلقـة بمحاولـة المجتمـع مواجهـة مشـكلاته الاقْتِصَادِيَّـة بغيـة تحقيـق أهـداف أو فلسـفة معينـة تحقـق التـوازن الاقتصـادي للمجتمـع.

والمقومـات السـابقة للنظـام الاقتصـادي تتسـم بالتغـير مـن زمـن إلى آخـر، وإن كانـت تتسـم أيضـاً في نفـس الوقـت بقـدر مـن الاسـتقرار النسـبي في المـدى القصـير، ويلاحـظ كذلـك أنـه توجـد علاقـة وثيقـة بـين هـذه المقومـات.

وهـذه المقومـات تكمـل بعضهـا البعـض دون أن يحـدث أي تعـارض بينهـم، فلابـد مـن تناسـق نمـط العلاقـات الاجتماعيـة والقانونيـة مـع النِّظَـام الاقتصـادي السـائد، أمـا إذا حـدث تعـارض بينهـم، أدى ذلـك إلى انهيـار النِّظَـام الاقتصـادي.

وأي نظـام مهـما كان أهدافـه، لابـد أن يتضمـن عـدة عنـاصر أساسـية تتمثـل في:

1. القوى الإِنْتَاجية:

ويقصـد بهـا مجموعـة الوسـائل التـي يمكـن بواسـطتها إنتـاج السـلع الماديـة والخدمـات المتنوعـة، وهـي تشـمل المـوارد الفنيـة والاقْتِصَادِيَّـة " الأَرْض، رأس المـال، والمعـدات، والآلات " والمـوارد البشريـة "العمـل والأَفـراد القادريـن عـلى التأليـف بـين عوامـل الإِنْتَـاج ".

2 علاقات الإِنْتَاج:

ويقصـد بهـا الروابـط التـي تقـوم بـين الأفـراد المشـاركين في العمليـة الإِنْتَاجيـة وكيفيـة تملـك عنـاصر الإِنْتَـاج، هـل تمتلكهـا الدولـة كـما في النِّظَـام الاَشْـتَراكِيّ أم يمتلكهـا الأفـراد كـما في النِّظَـام الرَّأْسِـمَالِيّ.

3 علاقات التوزيع:

ويقصد بها كيفية توزيع الناتج بعد القيام بعملية الإِنْتَاج بين مختلف أفراد المجتمع، وهذا التوزيع يختلف باختلاف ما إذا كان توزيعاً فردياً يستأثر فيه الأقلية بالجزء الأكبر من الناتج الاجتماعي، أو توزيعاً جماعياً ينال فيه كل فرد أسهم في عملية الإِنْتَاج نصيباً من هذا الناتج يتناسب مع مقدار مساهمته في الإِنْتَاج.

وقد تعددت النظم الاقْتِصَادِيَّة التي عرفتها البشرية، ومرت في هذا الشأن بتطور طويل انتهى إلى نظامين عالمين معاصرين هما: النِّظَام الرَّأْسِمَاليّ والنِّظَام الاشْتِرَاكِيّ، وقد تميزت هذه النظم الاقْتِصَادِيَّة بأنها من صنع الإِنْسَان بعيداً عن النِّظَام الاقتصادي الإسلامي العقائدي " الذي سوف نتعرض له في الفصل الثاني من هذا الباب "، وبالتالي فمن السهل التعديل فيها أو هدمها أو استبدالها بأنظمة أخرى جديدة تنشأ نتيجة لتطور تاريخى معين فى مجتمع ما.

وقد اتفق معظم الكتَّاب الاقتصاديين على أن النظم الاقْتِصَادِيَّة التي عرفتها البشرية هي بالترتيب الزمني: النِّظَام البدائي، نظام الرق، النِّظَام الإِقْطَاعِيّ، النِّظَام الرَّأْسِمَالِيّ، وأخيراً النِّظَام الاشْتِرَاكِيّ.

ووفقاً لما تقدم، يمكننا تقسيم هذه الدراسة في هذا الفصل إلى مبحثين على النحو التالى:

- المبحث الأول: النظم الاقْتِصَادِيَّة القديمة.
- المبحث الثاني: النِّظَام الاقتصادي الرَّأْسِمَالِيّ.
- المبحث الثالث: النِّظَام الاقتصادي الاشْتِرَاكِيّ.

المبحث الأول
النظم الاقْتِصَادِيَّة القديمة البدائي الرق الإِقْطَاعِيّ

أولاً: النِّظَام البدائي:

يعد النِّظَام البدائي أول نظام من أنظمة تطور النظم الاقْتِصَادِيَّة التي شهدها الإِنْسَان لمواجهة المشكلة الاقْتِصَادِيَّة [1]، فقد عاش الإِنْسَان البدائي خلال هذه الفترة تحت سيطرة الطَبيعة القاسية، والتي كانت في كثير من الأحيان تدفعه إلى حد الفناء، مما جعل الإِنْسَان في هذه الفترة يفكر في شيء واحد وهو حفظ النوع من الانقراض وغريزة حب البقاء.

وهذا لن يتحقق إلا عن طريق القدرة على إشباع الحاجات الضرورية والبيولوجية لاستمرار بقائه على قيد الحياة، وهو يقوم في نفس الوقت بمقاومة الحيوانات، والوحوش المفترسة، والكوارث الطبيعية التي كان يواجهها.

وقد اعتمد الإنسان البدائي في هذه الفترة على الالتقاط والصيد لإشباع هذه الحاجات الضرورية، وتمثلت قوى أو أدوات الإِنْتَاج في الأدوات البدائية المصنوعة من الأحجار أو الأخشاب، أو عظام الحيوانات.

والإِنْسَان بهذه الأدوات يستطيع أن يوفر كثيراً من الجهد والوقت، وهذه الأدوات مثلت الشكل الأول لأدوات الإِنْتَاج أو رأس المال، بل وأكثر من ذلك حاول الإِنْسَان أن يعدل من هذه الأدوات لتكون أكثر فاعلية، فبدأ يصنع الفأس الحجري والشظايا الحجرية، واكتشف الإِنْسَان النار واستئناس الكلاب وذلك من أجل سيطرته على الطبيعة.

(1) انظر في ذلك: د/ شعبان رأفت محمد حماد " مبادئ علم الاقتصاد " الجزء الأول، بدون ناشر، عام 2007م، ص 43،54.

هـذا فيـما يتعلـق بـرأس المـال، أمـا عنـصر العمـل، فقـد عـرف الإِنْسَـان في هــذه الفــترة أول شــكل مــن أشــكال تقســيم العمــل بــين الرجــل والَمــرأة، فقامــت المــرأة بالعنايــة بالشــئون المنزليــة بإعــداد الطعــام وصنــع الملابــس وتربيــة الأطفــال، بينــما قــام الرجــل بالخــروج للصيــد والالتقــاط وتربيــة الحيوانــات ومقاومــة الوحــوش وتوفــير الأمــن لأسرتــه، هــذا بالنســبة لــلأسرة.

أما بالنسـبة للجماعة:

فقــد كان ســائداً في ظــل هــذا النِّظَــام مبــدأ الحيــاة المشــتركة والتعــاون بــين أفــراد الجماعــة، وذلــك مــن أجــل الرغبــة في البقــاء والحفــاظ عــلى النــوع الإِنْسَــاني مــن مخاطــر الطبيعــة، وبــدأ الإِنْسَــان يكتشــف المعــادن مثــل: الحديــد، والَنحــاس، والبرونــز، وبــدأ في اســتخدامهَا في صناعــة الأدوات اللازمــة للإنتــاج أو لقتــل الحيوانــات.

وباكتشــاف الإِنْسَــان للمعــادن بــدأ ولأول مــرة في إنتــاج غذائــه بنفســه بعــد أن عــاش فــترة َطويلــة عــلى مجــرد الالتقــاط مــن الطبيعــة.

أما بالنسـبة لعنصر الأَرْض:

فقــد كانــت ملكيــة الأَرْض جماعيــة، تمتلكهــا الجماعــة عــلى الشــيوع وتقــوم بزراعتهــا، أمــا الأدوات الإِنْتَاجيــة فيعتقــد أن بعضهــا كان مملــوكاً ملكيــة جماعيــة والبعــض الآخــر كان ممَلــوكاً ملكيــة فرديــة.

وبالنســبة لكيفيــة توزيــع ناتــج العمــل في ظــل هــذا النِّظَــام، فقــد كان القانــون الســائد في ذلــك الوقــت هــو قانــون البقــاء للأقــوى، فقــد كان الإِنْسَــان الأقــوى هــو الــذي يحصــل عــلى مــا يشــبع حاجاتــه كاملــة بغــض النظــر عــما أنتجــه مــن الغــذاء، ومــا يتبقــى بعــد ذلــك يــوزع عــلى غــيره مــن الأفــراد الضعفــاء مــن الرجــال والنســاء والأطفــال.

وحاول الإِنْسَان في هذه الفترة أن يستقر بعد أن كان متنقلاً لعصور طويلة مـن مـكان لآخـر، وذلـك بعد أن اكتشـف الزراعـة ويقـوم ببناء الأكـواخ، فازدادت العلاقـات الاجتماعيـة وتنـوع في زراعـة المحاصيـل، وبـدأت تظهـر الحـرف وصناعة

الأواني وشق القنوات لتوصيل المياه إلى الأَرْض، مما ساعد ذلك على قيام معظم الحضارات الإِنْسَانية القديمة: كحضارة مصر القديمة على ضفاف نهر النيل، وحضارة بابِل على ضفاف نهري " دجلة والفرات "، ثم الحضارات الإغريقية، والحضارة الرومانية.

فاتبعت هذه الحضارات نظم اقتصادية مغايرة للنظام الاقتصادي البدائي وكان منها نظام الرق أو العبودية، حيث انقسم المجتمع إلى سادة وعبيدٍ، وبذلك النِّظَام الجديد مرت المجتمعات بمرحلة تطور اقتصادي جديدةً.

ثانياً: نظام الرق:

ظهر هذا النِّظَام في المدن اليونانية القديمة وتطور في عصر الرومانية، ولم يكن الرق منتشراً بهذا الشكل في الحضارات الشرقية القديمة، فنظام الرق قائم على التجرد من كافة الحقوق القانونية، فالعبيد في هذه الحضارات كانوا لهم أملاك خاصة يستطيعون التصرف فيها وكانوا يتزوجون من الأحرار.

وقد أدى اكتشاف الإِنْسَان للزراعة إلى استقراره على ضفاف الأنهار، وترك حياة التَّرْحَالِ بحثاً عَن الغذاء، مما أدى هذا الاستقرار إلى تنمية القوى الإِنْتَاجية في الرعي والزراعة وزيادة إنتاجية العمل، واستطاع الإِنْسَان بهذا الإِنْتَاج أن يحقق ما يسمى " بالفائض الاقتصادي " وهو: زيادة الإِنْتَاج عن الاستهلاك الضروري، وظهرت بذلك الْمِلْكِيَّة الْفَرْدِيَّة للأموال.

وفكر الإِنْسَان في الاستفادة من أسرى الحرب من الأعداء، وذلك باستخدامهم في زراعة الأَرْض للحصول على فائض في الإِنْتَاج بدلاً من قتلهم، ومن هنا ظهر نظام الرق، وقد ساعد على ظهور هذا النِّظَام الحروب الكثيرة التي حدثت في ظل قيام الحضارات الغربية " الإغريقية والرومانية "، فكان مواطني البلاد المهزومة هم المصدر الأول للحصول على الأرقاء هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن طبقة الأغنياء في هذه البلاد كانت تقوم باسترقاق الفقراء من الشعب

اليونـاني والرومـاني الذيـن عجـزوا عـن دفـع ديونهـم، وقـد شـجع عـلى ظهـور هـذا النِّظَـام أيضـاً بعـض الفلاسـفة اليونانيـين الذيـن اعتـبروا العمـل اليـدوي الزراعـي أو الحـرفي أو الرعـي يـأتي في مرتبـة أدنى لا تليـق بالأحـرار والسـادة المسـئولين عـن الفكـر والأدب والحـرب والدفـاع عـن المدينـة.

مـما يعنـي ذلـك توفـير الرفاهيـة للسـادة الملـوك والنبـلاء وكبـار موظفـي الدولـة وقـادة الجيـش والكهنـة، وتوفـير الضروريـات فقـط للرقيـق.

عنـاصر الإِنْتَـاج في ظـل نظـام الـرق: مـن الملاحـظ أنـه قـد ازدادت إنتاجيـة العمـل بشـكل كبـير وازداد منهـا الفائـض الاقتصـادي، وظهـرت فكـرة الْمِلْكِيَّـة الْفَرْدِيَّـة للأمـوال وكذلـك للإنسـان عـن طريـق اسـترقاقه مـن الحـروب أَو الفقـراء الذيـن لا يسـتطيعون دفـع ديونهـم للأغنيـاء، وتطـورت أدوات الإِنْتَـاج تطـوراً كبـيراً وعـرف الإِنْسَـان زراعـة محاصيـل جديـدة كالكـروم والزيتـون، وقـام بالرعـي والحـرف الصناعيـة كالغـزل والنسـيج وصناعـة الزجـاج والأواني، وتمـت المبـادلات التجاريـة.

وقـد إنقسـم المجتمـع في ظـل نظـام الـرق إلى طبقتـين رئيسـيتين هـما: طبقـة السـادة والعبيد:

فالسـادة هـم الذيـن يتمتعـون بكامـل الحقـوق والحريـات، وداخـل هـذه الطبقـة كان يمكـن التمييـز بـين عـدة فئـات:

- فئـة كبـار الملاك العقاريـين وهـم كذلـك كبـار مـلاك الرقيـق، وطبقـة العامـة وهـم صغـار الموظفـين والمنتجـين مـن المزارعـين والحرفيـين وأخـيراً... الأفـراد العاطلـين مـن عامـة الشـعب.
- أمـا العبيـد فهـم الفئـة التـي تتحمـل عـبء الإِنْتَـاج في المجتمـع، وهـم محرومـون مـن الحقـوق والحريـات حتـى الحـق في الحيـاة، وذلـك عندمـا كانـوا يسـاقوا إلى حلبـة المـوت مـن أجـل المصارعـة، لإسـعاد الملـوك والنبـلاء، فلـم يتمتـع العبيـد إلا بسـوى الحصـول عـلى مـا يسـد حاجتهـم الضروريـة مـن المـأكل والمـشرب، وبالتـالي فلـم يكـن هنـاك توزيعـاً عـادلاً في الناتـج.

وهـذه هـي البدايـة التـي أدت إلى انهيـار نظـام الـرق، وكنتيجـة للقسـوة وسـوء المعاملـة التـي اتبعهـا السـادة مـع الأرقـاء لقيامهـم بالعمـل، مـما دفـع بالأرقـاء إلى الهـروب والقيـام بثـورات ضـد الدولـة وصلـت إلى حـد الحـروب، وتدهـورت القـوة الحربيـة المعتمـدة عـلى عامـة الشـعب مـما أدى إلى حـدوث الهزائـم وانهيـار نظـام الـرق بأكملـه.

ثالثاً: النِّظَام الإِقْطَاعِيّ:

نشـأ النِّظَـام الإِقْطَاعـيّ قبـل أن تنهـار الإمبراطوريـة الرومانيـة في القـرن الخامـس الميـلادي، حيـث أدرك السـادة مالـكي الأراضي والأرقـاء مـدى تأثـير المعاملـة القاسـية للرقيـق في انخفـاض إنتـاج أراضيهـم، فقامـوا بإعتـاق الأرقـاء المملوكـين لهـم حيـث لم يعـد الإبقـاء عليهـم مجزيـاً، كـما قامـوا بتجزئـة أملاكهـم الواسـعة إلى قطـع صغـيرة وسـلموها لهـؤلاء الأرقـاء وإلى عامـة الشـعب مـن المزارعـين والأحـرار، وذلـك في مقابـل ارتباطهـم بـالأَرْض ومالكيهـا.

وتقريـر حقـوق متعـددة للمـلاك في مواجهـة الحائزيـن الجـدد، وأصبحـت هـذه الحقـوق تنتقـل بـين الحائزيـن مـن جيـل إلى آخـر، وهـذا أدى إلى زيـادة الإِنْتَاج.[1]

وعندمـا انهـارت الإمبراطوريـة الرومانيـة وسـقطت رومـا في يـد القبائـل الجرمانيـة، حاولـت هـذه القبائـل أن تقيـم جهـاز حكومـي مركـزي، يسـيطر عـلى الإمبراطوريـة الجديـدة، مـن خـلال حـكام تسـيطر عـلى أقاليـم الإمبراطوريـة وتمـارس عليهـا سـلطات واسـعة.

وقـد قـام هـؤلاء الحـكام (الملـوك) إلى إقطـاع مسـاحات واسـعة مـن الأراضي إلى تابعيهـم مـن الأمـراء لمـدى الحيـاة في بدايـة الأمـر ثـم للوراثـة بعـد ذلـك، وذلـك مقابـل ولائهـم الشـخصي وتقديـم تنـازلات ماليـة وحربيـة لمصلحـة الملـك.

---

(1) انظر في ذلك: د/ عبد الله الصعيدي، " مبادئ علم الاقتصاد " الجزء الأول، ص 155، 165.

وقـد أقطـع هـؤلاء الأمـراء كذلـك مسـاحات مـن أراضيهـم إلى أتباعهـم مـن النبـلاء مقابـل نفـس الـولاء والتنـازلات لمصلحـة هـؤلاء الأمـراء، ولكـن هـؤلاء النبـلاء لم يجعلـوا الفلاحـين أرقـاء كـما في نظـام الـرق، وإنمـا طبقـوا نظـام آخـر هـو نظـام رقيـق الأَرْض.

ويقـوم هـذا النِّظَـام عـلى وجـود علاقـات متبادلـة بـين السـيد المالـك والفلاحـين، فـالأَرْض مـن الناحيـة القانونيـة تابعـة للإمبراطـور، لكـن ملكيتهـا الفعليـة للسـادة الإِقْطَاعِيّـين مـن الحـكام، ويخضـع لهـم كل مـن الجنـود ورقيـق الأَرْض مـن الفلاحـين.

وأصبـح لهـؤلاء الفلاحـين مصلحـة ذاتيـة في الإِنْتَـاج تجعلهـم يهتمـون بزيـادة كميتـه وتحسـين نوعـه، وقـد تمثلـت هـذه المصلحـة في حيازتهـم لـلأرض بعـد تحريرهـم، وزراعتهـم لهـا بأنفسـهم وبـأدوات إنتـاج مملوكـة لهـم مـع خضوعهـم فى نفـس الوقـت لالتزامـات تجـاه السـيد المالـك الـذي تنـازل لهـم عـن أرضـه ليحوزونهـا.

وقـد سـاد هـذا النِّظَـام في كل أوربـا طـوال العصـور الوسـطى وذلـك منـذ القـرن الخامـس الميـلادي حتـى قبـل النصـف الثـاني مـن القـرن الثامـن عـشر " حيـث بدايـة النِّظَـام الرَّأْسـمَالِيّ " وهـي تعـد بذلـك حقبـة زمنيـة طويلـة في اسـتمرار هـذا النِّظَـام وسـيطرته عـلى الأراضي الزراعيـة.

وقـد اتسـم النِّظَـام الإِقْطَاعِـيّ بعـدة خصائـص اقتصاديـة يمكـن إيجازهـم مـن خـلال النقـاط التاليـة:

أ. إتَّسَـمَ النِّظَـام الإِقْطَاعِـيّ بأنـه نظامـاً مغلقـاً، حيـث كانـت كل إقطاعيـة تمثـل وحـدة اقتصاديـة مسـتقلة تقـوم عـلى الاكتفـاء الـذاتي وإشـباع حاجـة سـكانها مـن الغـذاء، ولم تكـن هنـاك تجـارة أو مبـادلات بـين الإِقْطَاعِيّـات إلا في نطـاق ضيـق جـداً، مـما أدى إلى حـدوث بعـض المجاعـات في بعـض الإِقْطَاعِيّـات دون أن تحـاول أن تفكـر في اسـتيراد مـا يلزمهـا مـن الإِقْطَاعِيّـات المجـاورة، مسـتندة في ذلـك عـلى مبـدأ الاكتفـاء الـذاتي.

ب. لم يكن هدف النِّظَام الإِقْطَاعِيّ تحقيق أي ربح، كما أن المبادلات التي كانت تتم في كل إقطاعية، تتم باستبدال سلع بسلع أخرى(مقايضة) دون حاجة إلى النُّقُود، فالنُّقُود مرتبطة بزيادة حجم المبادلات والتجارة، وهذا لم يكن موجوداً في ظل النِّظَام الإِقْطَاعِيّ.

ج. الزراعة هي النشاط الذي كان مسيطراً على النِّظَام الإِقْطَاعِي، حيث ملكية الأراضي الزراعة لشخص واحد وهو السيد الإِقْطَاعِيّ، يستغل بنفسه جزء منها لمصلحته الشخصية، وذلك من طريق استئجار بعض العمال الأحرار والسخرة، وجزء آخر يتنازل عنه لفئات معينة من الأشخاص كالأحرار والعتقاء يقومون بحيازتها مقابل عدة الالتزامات تقع عليهم تجاهه، وأخيراً هناك ما يسمى بالأراضي العامة التي تتضمن الغابات والمراعي ويستخدمها الجميع وفقاً لشروط معينة.

د. تميز النِّظَام الإِقْطَاعِيّ للزراعة بمستوى منخفض جداً من الفن الإِنْتَاجي، وبساطة وصغر تكلفة أدوات الإِنْتَاج المستخدمة، ولم يكن تقسيم العمل موجوداً إلا بصورة بدائية.

هـ. في ظل النِّظَام الإِقْطَاعِيّ، فإن النشاط الصناعي كان نشاطاً حرفياً يقوم على أساس إنتظام مجموعة الحرفيين في شكل طوائف، فكانت كل حرفة تنتظم في طائفة خاصة بها.

حيث تختص كل طائفة بممارسة مهنة معينة كالتجارة والأحذية والحدادة، وقد تركز نشاط هذه الطوائف في المدن، وفي داخل كل طائفة كان الحرفيون يتمتعون باحتكار كامل لممارسة مهنتهم.

وقد تميز الفن الإِنْتَاجي في المشروع الحرفي بصغر نسبة رأس المال إلى العمل، وكانت دورة الإِنْتَاج بطيئة، أما أدوات الإِنْتَاج والمواد الأولية ورأس المال

فكانـت مملوكـة لصاحـب الحرفـة أو المهنـة، وهـو لا ينتـج إلا لعمـلاء محليـين معروفـين لـه شـخصياً، وذلـك بهـدف البعـد عـن أيـة مخاطـر اقتصاديـة.

وإذا حاولنـا التعـرض لعنـاصر النِّظَـام الإِقْطَاعِـيّ فنجـد أولاً: فيـما يتعلـق بالقـوى الإِنْتَاجيـة، فقـد تطـورت أدوات الإِنْتَـاج، وأدخـل تحسـينات عديـدة عـلى نظـام الإِنْتَـاج الزراعـي وأدوات الفلاحـة المصنوعـة مـن المعـادن، ونمـت زراعـة الكـروم والفاكهـة والخضـار.

وزاد الاهتـمام بحرفـة الرعـي هـذا بالنسـبة للريـف، أمـا المدينـة فقـد تحسـنت أدوات عمـل الحرفيـين وطريقـة معالجتهـم للـمادة الأوليـة وبـدأت الحـرف القديمـة في الانقسـام إلى مجموعـة مـن الحـرف المنفصلـة المتخصصـة، مـما أدى إلى ظهـور الأسـواق الكبـيرة في المـدن، وبـدأت تسـتقبل التجـار مـن آسـيا وبـلاد الـشرق.

أمـا علاقـات الإِنْتَـاج فقـد كان رقيـق الأَرْض لـه مصلحـة في الإِنْتَـاج وزيادتـه بعكـس نظـام الإِنْتَـاج في ظـل نظـام الـرق، وكذلـك الحـال بالنسـبة للحرفيـين، وتطـورت هـذه العلاقـات الإِنْتَاجيـة بعـد ذلـك عـلى نحـو نظـام جديـد يغـير مـن شـكل النِّظَـام الإِقْطَاعِـيّ.

وتمثـل هـذا النِّظَـام في النِّظَـام الرَّأْسـمَالِيّ، الـذي بـدأ بعـد أن إنهـار النِّظَـام الإِقْطَاعِـيّ، وقـد سـاعد عـلى قيـام هـذا النِّظَـام مجموعـة مـن الأسـباب أو العوامـل مهـدت لـه الطريـق، ويمكـن إيضـاح هـذه العوامـل فيـما يـلي:

أ. هـروب رقيق الأَرْض مـن الإِقْطَاعِيّات نحو المدن التجارية:

نتيجـة للالتزامـات الثقيلـة التـي كانـت ملقـاة عليهـم مـن السـيد الإِقْطَاعِـيّ، حيـث كانـوا يطالبونهـم بزيـادة المنتجـات والقيـام بقـدر أكـبر مـن أعـمال السـخرة، ففضلـوا الهجـرة إلى المـدن، وهـذا معنـاه انهيـار النِّظَـام الإِقْطَاعِـيّ القائـم أساسـاً عـلى الاقتصـاد الزراعـي.

ب. القيـود الحرفيـة التـي كانـت مفروضـة مـن أصحـاب الحـرف عـلى مـن يعمـل لديهـم:

تسـببت في وقـف كل زيـادة في إنتاجيـة العمـل الصناعـي، وزادت الرسـوم المفروضـة عـلى مـن يحـاول أن يتعلـم الحرفـة، فـأدى ذلـك إلى انفصـال مصلحـة أصحـاب الحـرف عـن الحرفيـين الذيـن يعملـون لديهـم.

جـ. اسـتقلال المدن التجارية عن سـلطة أمراء الإقطاع:

وبالتـالي رفضـوا تقديـم الالتزامـات العينيـة والنقديـة التـي كانـت مفروضـة عليهـم في ظـل نظـام الإقطـاع، كـما رفضـوا الخضـوع للنفـوذ الإداري والقضـائي الـذي كان مفروضـاً عليهـم مـن الإِقْطَاعِيّـين، وقـد سـاعد عـلى ذلـك ازديـاد حركـة التجـارة والمبـادلات بـين المـدن، فـكان للتجـار فضـلاً في الحصـول عـلى الحريـة والاسـتقلال عـن أمـراء الإقطـاع، مـما أدى إلى النمـو السريـع للتجـارة والقضـاء عـلى النِّظَـام الإِقْطَاعِـيّ.

د. تدفـق الذهـب والفضـة للمـدن التجاريـة، واتسـاع حركـة المبادلـة، واسـتخدام التجـار للمعـادن في معاملاتهـم.

أدى كل ذلـك إلى اسـتخدام الصنـاع نظـير أجـور نقديـة، وبـدأ السـادة الإِقْطَاعِيّـون في بيـع مـا لهـم مـن حقـوق إقطاعيـة عينيـة لـشراء السـلع المصنوعـة والمنتجـات التـي يجلبهـا التجـار، وذلـك إلى أتباعهـم مـن رقيـق الأَرْض أو إيجـار أرضهـم للفلاحـين، مـما أدى إلى انفصـال رابطـة التبعيـة بينهـما، وهـي الأسـاس الـذي يقـوم عليـه النِّظَـام الإِقْطَاعِـيّ.

هـ. قام التجار مع الملوك بالقضاء على السـادة الإِقْطَاعِيّين:

وذلك لأن التجار كانوا يريدون مزيد من الاستقلال لمدنهم، أما الملوك فكانوا يريـدون تدعيـم سـلطاتهم المفقـودة التـي اسـتولى عليها أمراء الإقطـاع، وتمثل هذا التعـاون في تقديـم التجـار الأمـوال اللازمـة لتقويـة سـلطات الملـوك، ووعـد الملوك التجـار بتـولى الإدارة المحليـة بعد القضاء على أمراء الإقطـاع، مما أدى ذلك القضاء

عليم إما بالموت في الحروب أو بفقرهم نتيجة المبادلات التجارية في المدن وزيادة ثراء التجار.

وبذلك يرجع الفضل للتجار في القضاء على النِّظَام الإِقْطَاعِيّ الذي امتدد لقرون عديدة، وظهرت الدولة بمعناها الحديث كجماعة تخضع لسلطة مركزية يرأسها الحاكم وهو الملك.

وأصبح الاقتصاد تبادلياً بعد أن كان مغلقاً، والإِنْتَاج كان يقدم لعملاء محليين وأيضاً عملاء أجانب وهو الأساس الذي قام عليه النِّظَام الجديد وهو النِّظَام الرَّأْسِمَالِيّ.

المبحث الثاني
النِّظَام الرَّأْسِمَالِيّ

نتطرق في هذا المبحث إلى عوامل نشأة النِّظَام الرَّأْسِمَالِيّ، ثم تحديد مفهومه، وبيان الخصائص التي يتسم بها هذا النِّظَام وأخيراً معرفة العيوب التي تشوب هذا النِّظَام، وذلك على التفصيل التالي.

أولاً: عوامل نشأة النِّظَام الرَّأْسِمَالِيّ:

بعد إنهيار النِّظَام الإِقْطَاعِيّ تحول إلى الرَّأْسِمَالِيّة التجارية ثم إلى الرَّأْسِمَالِيّة الصناعية، فقد ترتب على انتشار الآلية ظهور المصانع الضخمة، واتجاه رؤوس الأموال للاستثمار فيها، وقد تكاتفت عوامل تاريخية متعددة في تكوين النِّظَام الرَّأْسِمَالِيّ، يمكن إيجازها من خلال النقاط التالية: [1]

1. تراكم رأس المال:

تراكم رأس المال هو عامل أساس في نشأة المشروع الصناعي، ومن ثم تكوين الرَّأْسِمَالِيّة، فتجميع رؤوس الأموال في يد عدد من الأفراد، أو طبقة من الطبقات، خلال فترة ما يعد شرطاً ضرورياً قبل أن يكون هناك إنتاجاً كبيراً، وقبل أن يبدأ النِّظَام الرَّأْسِمَالِيّ كنظام إنتاج في السيطرة على الاقتصاد العالمي.

والمصادر التي مكنت في حدوث تراكم رأس المال كعامل من عوامل نشأة الرَّأْسِمَالِيّة هي:

---

(1) انظر: د/ باهر عتلم، د/ سامي السيد: مبادئ علم الاقتصاد، المرجع السابق، ص 141، 143.

التجـارة والعمليات المالية والأَرْاضى الزراعية:

وبذلـك نكون أمـام ثلاثة أنواع من رأس المال:

رأس المـال التجـاري، ورأس المـال المـالي، ورأس المـال العقـاري، وقـد بـدأت حركـة تراكـم رأس المـال بأنواعـه الثلاثـة في القـرن السـادس عـشر وحتـى النصـف الثـاني مـن القـرن الثامـن عـشر حيـث قيـام الثـورة الصناعيـة.

فـإذا نظرنا إلى عامل رأس المال التجاري:

فقـد كان السـبب الأول فيـه هـو إعـادة العلاقـات مـع الـشرق عـلى أثـر الحـروب الصليبيـة وإعـادة التجـارة البحريـة مـع سـوريا وفلسـطين وآسـيا الصغـرى.

وكذلـك الاكتشـافات البحريـة الكـبرى التـي حدثـت في السـنوات الأخـيرة مـن القـرن الخامـس عـشر وأوائـل القـرن السـادس عـشر، ثـم تـلي ذلـك إقامـة الـدول الأوربيـة علاقـات مـع مسـتعمراتها في العـالم الجديـد ثـم في آسـيا وأفريقيـا، أساسـها اسـتنزاف ثـروات هـذه المسـتعمرات لمصلحـة الـدول المسـتعمرة.

أمـا عامل العمليات المالية:

فيعنـي تشـغيل النُّقُـود ذاتهـا للحصـول مبـاشرة عـلى ربـح يسـاعد عـلى تراكـم رأس المـال وليـس اسـتعمالها فقـط كوسـيلة للمبادلـة، ومـن هنـا كانـت تسـمية هـذا التراكـم بتراكـم رأس المـال المـالي نسـبة إلى طريقـة الحصـول عليـه.

ويعـد الإقـراض بفائـدة، ومـا ارتبـط بـه مـن مضاربـات وسـمح لأفـراد وعائـلات مشـهورة في تاريـخ أوربـا بتكويـن ثـروات ضخمـة أسـهمت أكـبر الإسـهام في تراكـم رؤوس الأمـوال وتراكـم رأس المـال المـالي.

أخـيراً عامل الأراضي الزراعية والمباني:

فقـد تحولـت معظـم الأراضي الزراعيـة إلى مبـاني يقـام عليهـا المصانـع الضخمـة لنشـأة المشروعـات الصناعيـة والتجاريـة بـدلاً مـن الأنشـطة الزراعيـة والحرفيـة فقـط التـي كانـت سـائدة في ظـل النِّظَـام الإِقْطَاعِـي.

ففـي ظـل النِّظَـام الرَّأْسِـمَالِيّ تسـتخدم الأراضي في إقامـة مبنـي أو مصنـع بـه مـشروع صناعـي يسـتخدم الآلاَت والفنـون الإِنْتَاجيـة والعـمال، وليـس مجـرد ورشـة حرفيـة تنتـج قـدراً محـدداً مـن السـلع الحرفيـة لعمـلاء معروفـين، وهـو مـا يـؤدي في النهايـة إلى تراكـم رأس المـال العقـاري.

2. الاختراعـات الفنية والعلمية:

الاختراعـات الفنيـة والعلميـة هـي مـن العوامـل التـي مكنـت اسـتغلال رأس المـال المتراكـم مـن جميـع مصـادره في إقامـة المشروعـات الصناعيـة، فقـد شـهدت بدايـة النصـف الثـاني مـن القـرن الثامـن عـشر تغيـيراً جوهريـاً في طـرق الإِنْتَـاج المتبعـة، تمثـل في إحـلال الآلات محـل المجهـود البـشري والحيـواني خـلال عمليـة الإِنْتَـاج مـما أدي إلى تحـول جـذري في فنـون الإِنْتَـاج.

ويفـسر حـدوث الثـورة الصناعيـة في إنجلـترا قبـل غيرهـا مـن الـدول بعوامـل متعـددة تكاتفـت كلهـا في سـبيل جعـل إنجلـترا، والتـي كانـت لاحقـة عـلى هولنـدا، أسرع في تنميـة مواردهـا عـن طريـق التجـارة والنقـل مـما جعلهـا خـلال القـرن السـابع عـشر أغنـى دولـة في أوربـا بالمقارنـة بالمسـاحة وعـدد السـكان، فقـد بـدأت النهضـة الصناعيـة بهـا حيـث كـبر مسـاحتها وعـدد السـكان الكبـير والمـوارد الطبيعيـة الغنيـة وضخامـة رؤوس الأمـوال المتراكمـة مـن التجـارة واسـتغلال مسـتعمراتها فكانـت أصلـح مـن أي دولـة أخـرى.

وقـد كانـت الأسـواق الداخليـة والخارجيـة المتسـعة مـن العوامـل الرئيسـية في نشـأة الاختراعـات الفنيـة والعمليـة وتنميتهـا، فقـد قـدم اكتشـاف مسـتودعات غنيـة للفحـم والحديـد في أماكـن مختلفـة في بريطانيـا كقاعـدة ماديـة لا غنـى عنهـا للنشـاط الصناعـي الجديـد.

يضـاف إلى ذلـك عقليـة رجـال الأعـمال الإنجليـز والتـي كانـت موجهـة نحـو تطبيـق أسـاليب الأعـمال الحديثـة في تنظيـم وإدارة رأس المـال والعمـل عـلى تنميـة الأسـواق.

وبذلك تغيرت فنون الإنتاج لتسمح بالإنتاج النمطى الكبير، وساعد على ذلك استخدام السفن التجارية والسكك الحديدية من أجل سعة السوق واستيعاب الإِنْتَاج الكبير للمشروع الصناعي.

3. التحرر السياسي والديني:

كان من أسباب انتشار النِّظَام الرَّأْسِمَالِيّ، ما تميز به القرن السابع عشر والثامن عشر من تحرر سياسي وديني غيرت من قيم البشر إلى حد كبير, فقد بدأت نظرية الحق الإلهي تهتز مفاهيمها وانشق البروتستانت عن الكنيسة وأصبح هناك مجالات متعددة لمباشرة أنشطة اقتصادية غير النشاط الزراعي.

ومع انتشار أفكار الحرية تواجدت طبقة من الأفراد المغامرين الذين أقدموا على المشروعات الصناعية دون خوف من القيم الاجتماعية السائدة، فقد نجح هؤلاء المنظمين في إقناع الناس بالسلع الجديدة، وحققوا أرباح طائلة، مما أدى ذلك إلى انتشار كبير للنظام الرَّأْسِمَالِيّ.

ثانياً: مفهوم النِّظَام الرَّأْسَمالِيّ:

لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين على تعريف محدد للنظام الرَّأْسِمَالي، ويرجع ذلك إلى أن الرَّأسِمَالِيّة كنظام سياسي وكنظرية اقتصادية تعرضت للعديد من التغيرات اختلفت من مجتمع إلى آخر، خاصة في المجتمعات التي كانت مستعمرة من الدول الأوروبية، والتي اتسم اقتصادها بالطابع الزراعي ولم تصل إلى مرحلة الرَّأسِمَالِيّة الصناعية الاستعمارية.

ومن هذا المنطلق اختلفت التعريفات المتعلقة بالرَّأْسِمَالِيّة كنظام اقتصادي واجتماعي دائم التغيير والتطور، ومن أمثلة هذه التعريفات:[1]

1 - ذهب "موريس دوب" إلى أن الرَّأْسِمَالِيّة هي نظام المشروع الفردي الخاص حيث تسود المنافسة الحرة بين الأفراد لكسب رزقهم،

(1) انظر: د/ عبد الله الصعيدي: " مبادئ علم الاقتصاد " الجزء الأول، المرجع السابق، ص 170 172.

ووفقاً لرأي " بيجو " فإن النِّظَام الرَّأْسِمَالِيّ هو ذلك النِّظَام الذي يستخدم الجزء الأكبر من موارده الإِنْتَاجية في الصناعة الرَّأسِماليّة التي يمتلكها الأفراد العاديون، وهذا التعريف يستند إلى خصائص النِّظَام الرَّأْسِمَالِيّ.

2. ذهب " كارل ماركس " إلى أن الرَّأْسِمَالِيّة هي نظام تتملك فيه الأقلية أموال الإِنْتَاج بمختلف أنواعها، ولا تتملك فيه الأغلبية إلا قوة عملها، ويقوم الرَّأْسِمَالِيّون بشراء قوة عمل الأفراد، وهم (البروليتاريا) نظير أجر محدد سلفاً، وذلك لاستخدامهم في القيام بعملية الإِنْتَاج ثم تعود أثمان السلع المنتجة بأكملها عليهم، مما يؤدي بالبروليتاريا إلى بيع قوة عملها للرأسمالية لأنها مصدر رزقها الوحيد.

فطبقاً للنظام الرَّأْسِمَالِيّ لا يمكن استخدام قوة العمل دون أموال الإِنْتَاج المختلفة التي يمتلكها الرَّأْسِمَالِيّون وحدهم، وبالتالي يقوم النشاط الإِنْتَاجي في النِّظَام الرَّأْسِمَالِيّ على أكتاف طبقة البروليتاريا بمقتضى عقود العمل التي تعقدها مع طبقة الرَّأسِماليِّين.

ويستند هذا التعريف على أساس علاقات الإِنْتَاج والتوزيع، فتصبح علاقات الإِنْتَاج فردية والقوى الإِنْتَاجية جماعية.

3. عرف الاقتصادي الإنجليزي "هوبسون" الرَّأْسِمَالِيّة بأنها تنظيم الأعمال على نطاق واسع بواسطة صاحب عمل أو مجموعة من أصحاب الأعمال، يمتلك مقداراً من الثروة المتراكمة يسمح له بالحصول على المواد الأولية واستئجار العمال، وذلك بقصد إنتاج مقدار أكبر من الثروة وتحقيق الأرباح، فيصبح الغرض الرئيسي من النشاط الاقتصادي الرَّأْسِمَالِيّ هو التملك خاصة التملك النقدي، فإتاحة الفرصة أمام السلع الاستهلاكية ورؤوس الأموال المادية والنقدية هو جوهر النِّظَام الرَّأْسِمَالِيّ، ويستند هذا التعريف على أساس غاية النِّظَام الرَّأْسِمَالِيّ وقصده.

ونلاحـظ مـن التعريفـات السـابقة اختـلاف الأسـس التـي تنبنـي عليهـا، وذلـك وفقـاً لوجهـة نظـر كل اقتصـادي عـلى حـده، والتـي قـد تتسـم بالموضوعيـة والحيـاد في بعـض الأحيـان، وفي الأحيـان الأخـرى تتسـم باتخـاذ مواقـف شـخصية مـن الكاتـب تجاه النِّظَـام الرَّأْسـمَالِيّ فتأثـر بهـا عندمـا حـاول تعريـف النِّظَـام الرَّأْسـمَالِيّ، وأي مـا كان الأسـاس الـذي يقـوم عليـه النِّظَـام الرَّأْسَـمالِيّ، فـإن بعـض الاقتصاديـين المعاصريـن حـاول حـل هـذا الاختلافـات في التعريفـات السـابقة، وذلـك بجمـع هـذه السـمات في تعريـف واحـد مـؤداه:

"أن الرَّأْسَـمالِيّة هـي: تنظيـم النشـاط الاقتصـادي في المجتمـع عـلى أسـاس قيـام فـرد هـو الرَّأْسـمَالِيّ أو مجموعـة مـن الأفـراد مجتمعـين، هـي الـشركات الرَّأْسـمَالِيّة بالتأليـف بـين رؤوس الأمـوال الإِنْتَاجيـة المملوكـة لهـم والمـواد الأوليـة التـي يشـترونها وقـوة العمـل المسـتأجرة في شـكل مـشروع، هـو المـشروع الصناعـي، يسـتخدم الآليـة كأسـاس للفـن الإِنْتَاجـي، وذلـك مـن أجـل تحقيـق مقـدار متزايـد دائمـاً مـن الـثروة، يمكنهـم مـن الحصـول عـلى أربـاح يحتفظـون بهـا لأنفسـهم، ومـن زيـادة تراكـم رأس المـال لديهـم باسـتمرار ". [1]

ثالثاً: خصائص النِّظَام الرَّأْسَمالِيّ:

يتصـف النِّظَـام الرَّأْسـمَالِيّ بمجموعـة مـن الخصائـص تميـزه عـن غـيره مـن النظـم، وهـي في مجموعهـا تعمـل عـلى تسـيير هـذا النِّظَـام، ويمكـن أن نلخـص أهـم هـذه الخصائـص مـن خـلال النقـاط التاليـة: [2]

(1) تعريف أ. د/ أحمد جامع في كتابه " الرأسمالية الناشئة " ص 12، وكتابه علم الاقتصاد، ص 83، وذلك نقلاً من د/ عبد الله الصعيدي: مبادئ علم الاقتصاد، المرجع السابق، ص 173.

(2) انظر د/ محمد خليل برعي " مبادئ الاقتصاد "، دار الثقافة العربية، سنة 1996، ص104 - 113.

1. الْمِلْكِيَّة الخاصة:

يقصد بالْمِلْكِيَّة الخاصة في النِّظَام الرَّأْسَمَالِيّ: إقرار المجتمع وحمايته لحقوق الأفراد في الاحتفاظ بما يحصلون عليه من ثروة والتصرف فيها كما يشاءون عن طريق الاستغلال أو التأجير أو التنازل أو البيع أو الميراث.

ولا تقتصر الْمِلْكِيَّة الخاصة في النِّظَام الرَّأْسَمالِيّ على السلع الاستهلاكية فقط، بل تمتد لتشمل أدوات الإِنْتَاج من رأس المال وموارد طبيعية " الأَرْض ".

وهذه الحماية لحقوق الأفراد فيما يمتلكونها ليست مطلقة، بل تتم في حدود الإطار القانوني والاجتماعي للمجتمع وإلى الحد الذي لا يسبب ضرراً بالآخرين، ومثال على ذلك أن يقوم شخص ما ببناء مصنع سيارات في منطقة سكنية فيسبب بذلك تلوثاً وضجيجاً للآخرين.

والْمِلْكِيَّة الخاصة في النِّظَام الرَّأْسَمَالِيّ لها أهمية كبيرة، حيث أنها تعتبر الحافز الأساسي للأفراد على الادخار وزيادة التراكم الرَّأْسَمَالِيّ اللازم لنمو الاقتصاد القومي بالاستثمار، وهي وسيلة لترشيد استغلال الموارد، حيث يحرص الأفراد دائماً على حسن استغلال ما يمتلكونه.

2. الحرية الاقْتِصَادِيَّة:

ويقصد بها في ظل النِّظَام الرَّأْسَمَالِيّ: حرية الفرد اتخاذ القرارات التي يراها مناسبة لتحقيق أهدافه، فيقرر الفرد استثمار رأس ماله في نشاط ما، وذلك وفقاً لما يمتلكه من موارد طبيعية، وللفرد أحقية التصرف في دخله كما يشاء، وذلك بتوزيعه بين الاستهلاك على السلع التي تعطي له منفعة أكبر وبين الادخار، فالأفراد في النِّظَام الرَّأْسَمَالِيّ لهم حرية الإِنْتَاج والتبادل والاستهلاك.

وذلك دون تدخل من الحكومة إلا عند الضرورة القصوى أو لتحقيق المصلحة العامة للمجتمع، فلا تتدخل الحكومة وفقاً النِّظَام الرَّأْسَمَالِيّ في النشاط الاقتصادي، وإنما تقوم فقط بحماية المجتمع بالمحافظة على الأمن في الداخل ومنع الأخطار التي تهدده من الخارج.

وهـذه الحريـة الاقْتصَاديَّـة المتاحـة للأفـراد في ظـل النِّظَـام الرَّأْسـمَاليّ هـي أيضـاً كـما في المِلْكيَّـة الخاصـة ليسـت حريـة مطلقـة، بـل تتـم داخـل الإطـار القانـوني والاجتماعـي للمجتمـع، فمثـلاً المحامـي لا يسـتطيع أن يمـارس مهنـة المحامـاة إلا بـشروط معينـة أولهـا حصولـه عـلى ليسـانس الحقـوق، هـذا فيـما يتعلـق بالخدمـات، أمـا بالنسـبة للسـلع فهنـاك سـلع تحـرم الحكومـة إنتاجهـا رعايـة لمصلحـة المجتمـع كالخمـور والمخـدرات مثـلاً.

3. حافز الربح:

حافـز الربـح في النِّظَـام الرَّأْسِـمَاليّ هـو الحافـز الأسـاسي الـذي يدفـع الأفـراد إلى زيـادة الإِنْتَـاج، وهـو المحـركَ الرئيـسى لأي قـرار يتخـذه المنتجـون، لأن كل فـرد يتـصرف وفقـاً لمصلحتـه الشـخصية، ولتحقيـق أهدافـه الخاصـة، وذلـك دون إهـدار المصلحـة العامـة للمجتمـع، فلابـد التوفيـق دائمـاً بـين المصلحـة الخاصـة والمصلحـة العامـة للمجتمـع.

فالفـرد في سـعيه لتحقيـق أقـصى ربـح ممكـن يقـوم بإنتـاج السـلع التـي يـزداد عليهـا الطلـب، وبذلـك فهـو يلبـي حاجـة المجتمـع مـن هـذه السـلع، كـما أنـه لتحقيـق المزيـد مـن الأربـاح، يعمـل دائمـاً عـلى الابتـكار والبحـث عـن أفضـل الطـرق للإنتـاج لتقليـل التكاليـف، وهـذا يـؤدي إلى خفـض الأسـعار التـي تبـاع بهـا السـلع مـما يزيـد مـن مسـتوى الرفاهيـة الاقْتصَادِيَّـة للمجتمـع.

والربـح في النِّظَـام الرَّأْسِـمَاليّ ليـس مجـرد عائـد يحصـل عليـه المنظمـون فقـط، وإنمـا يعتـبر عنـصر مسـير للنظـام الاقتصـادي وينميـه، فـكل منتـج لـكي يحصـل عـلى المزيـد مـن الأربـاح عليـه أن يزيـد مـن إنتاجـه، وعندمـا يزيـد كل منتـج مـن إنتاجـه يـؤدي ذلـك في النهايـة إلى زيـادة الإِنْتَـاج الـكلي للمجتمـع.

4. المنافسة:

مبدأ المنافسة من أهم صفات المجتمع الرَّأْسِمَاليّ، وتعتمد المنافسة في النِّظَام الرَّأْسِماليّ على وجود عدد كبير من المنتجين بالنسبة لكل سلعة من السلع، يتنافسون فيما بينهم، بحيث يحاول كل منهم أن يجتذب إليه أكبر عدد ممكن من المستهلكين.

وتكون وسيلة المنتجين إلى جذب المستهلكين هي التخفيض المستمر في أسعار السلع، فيحاول كل منهم أن يبيع سلعته بسعر أقل من الذي يبيع به الآخرون، وذلك عن طريق خفض التكاليف واستخدام أقل قدر ممكن من الموارد، فيخرج بذلك من المنافسة المنتجون ذوو الكفاءة المنخفضة ولا يتبقى في السوق سوى من يتمتع بالخبرة والدراية الكافية، وهذا يؤدي إلى استخدام أفضل للموارد.

والاستهلاك في النِّظَام الرَّأْسِماليّ يعتمد على وجود عدد كبير من المستهلكين بالنسبة لكل سلعة، يتنافسون فيما بينهم للحصول على السلع والخدمات التي يحتاجونها، وهذا التنافس يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، فيخرج من هذه الدائرة المستهلكون الذين لا تمثل السلعة لهم ضرورة كبيرة أو لا تتناسب المنفعة التي يحصلون عليها من هذه السلعة مع الثمن الذي يدفعونه فيها، ولا يتبقى في السوق سوى المستهلكون الذين تكون حاجتهم للسلعة ملحة، ومثل هذا التنافس هو الذي يؤدي في النِّظَام الرَّأْسِمَاليّ إلى توزيع الموارد على الاحتياجات بأسلوب يتسم بالرشد ويحقق رغبات معظم أفراد المجتمع.

5. جهاز الثمن:

جهاز الثمن في النِّظَام الرَّأْسِمَاليّ هو من أهم العناصر التي يعتمد عليها هذا النِّظَام في التوفيق بين الموارد والحاجات، فجهاز الثمن يقوم تلقائياً بتوزيع عناصر الإِنْتَاج على أوجه النشاط المختلفة وبالكميات التي يحتاجها كل نشاط، ثم يقوم بعد ذلك بتوزيع إنتاج الأنشطة المختلفة من ا لسلع والخدمات على المستهلكين المختلفين الذين يحتاجون إلى هذه السلع بالكميات التي تتناسب مع حاجة كل منهم.

ويعتبر جهاز الثمن الصلة التي تربط بين المستهلكين والمنتجين، فهو الذي يقوم بتعريف المنتجين ما يحتاجه المستهلكين من السلع المختلفة وعن شدة الحاجة إلى كل سلعة من السلع، فيقوم المنتجون بإنتاجها، وبالكميات التي يطلبها المستهلكون هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى يقوم بتعريف المستهلكين عن الوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإِنْتَاج اللازمة لإنتاج أي سلعة، فيقوم المستهلكون بزيادة أو إنقاص طلبهم من هذه السلعة حسب وفرة أو ندرة عوامل الإِنْتَاج.

وجهاز الثمن ليس جهازاً مادياً ملموساً يقوم بهذه العملية السابقة، وإنما هو عبارة عن مجموعة من العلاقات التي تربط بين الظواهر المختلفة وتحكم سلوك الأفراد، وتبين ردود فعل الأفراد للتغير في الأسعار، فإن أخطأ المنتجون في تقدير كمية السلع المختلفة التي يحتاجها المجتمع، فإن جهاز الثمن سوف يقوم تلقائياً بتصحيح هذا الوضع بزيادة أو نقص هذه الكمية حسب حاجة المجتمع، فيقلل من بعض السلعة ويزيد من البعض الآخر وفقاً لرغبات المستهلكين ومنعاً لارتفاع أسعارها ومن ثم ارتفاع أجور عوامل الإِنْتَاج، وهكذا يتحقق التوازن في السوق.

رابعاً: عيوب النِّظَام الرَّأْسِمالِيّ:

بالرغم من الخصائص (التي ذكرناها) ويتميز بها النِّظَام الرَّأْسِمَالِيّ، والتى قد تبدو للوهلة الأولى إنها تتفق مع طبيعة الإِنْسَان وتحقق له أهدافه، حيث الْمِلْكِيَّة الْفَرْدِيَّة والحرية الاقْتِصَادِيَّة والمنافسة، وذلك من خلال مؤسسات تحقق ذلك وتقوم بسير هذا النِّظَام بطريقة تلقائية من أجل الربح وتحقيق التوازن للمجتمع.

إلا أن هذه الخصائص عندما تصطدم بالحياة العملية تجد كثير من الصعوبات قد تؤدي إلى أن يشوب النِّظَام الرَّأْسِمَالِيّ عدة عيوب يمكن إيجازها على النحو التالي:

1. بالنسـبة للملكيـة الْفَرْدِيَّـة القائـم عليهـا النِّظَـام الرَّأْسِـمَالي، والتـي تعتـبر متفقـة مـع طبيعـة الإِنْسَـان وحقـه في الاحتفـاظ بنتيجـة عملـه، وهـي دافعـاً دائمـاً لـه عـلى الادخـار، وتكويـن رؤوس الأمـوال، إلا أنهـا قـد تتحـول إلى وسـيلة للسـيطرة والتسـلط وانعـدام تكافـؤ الفـرص بـين الأفـراد سـواء مـن الناحيـة الاقْتِصَادِيَّـة أو السياسـية أو الاجتماعيـة.

2. بالنسـبة للحريـة الاقْتِصَادِيَّـة، والتـي تعتـبر مطلبـاً لـكل فـرد لـكي يمـارس مـا يناسـبه مـن الأنشـطة ويختـار السـلع التـي يريدهـا لتحقيـق أكـبر قـدر مـن الرفاهيـة لنفسـه ولمجتمعـه، فـإن هـذه الحريـة أصبحـت الآن محـدودة نظـراً للتفـاوت الكبـير في الـثروات التـي يمتلكهـا الأفـراد وبالتـالي في الدخـول التـي يحصلـون عليهـا، ففـرص الفقـير فى اختيـار التعليـم والمهنـة المناسـبة أقـل بكثـير مـن فـرص الغنـى، بـل وأكـثر مـن ذلـك فـإن قـدرة الفقـير عـلى اختيـار السـلع الضروريـة التـي يحتـاج إليهـا أصبحـت مقيـدة بقـدرة الغنـي عـلى تخصيـص جـزء كبـير مـن المـوارد المتاحـة لإنتـاج مـا يحتاجـه مـن سـلع كماليـة.

3. فيـما يتعلـق بالمنافسـة بـين الأفـراد، كوسـيلة للنظـام الرَّأْسِـمَاليّ للإبقـاء عـلى الأصلـح بـين المنتجـين وإشـباع حاجـات المسـتهلكين، أصبحـت وسـيلة لإخـراج صغـار المنتجـين مـن مجـال الإِنْتَـاج، وفـرض السـيطرة الاحتكاريـة عـلى السـوق، بحيـث أصبـح الإِنْتَـاج في الوقـت الحـاضر في المجتمعـات الرَّأْسِـمَالِيّة يقـوم بـه عـدد قليـل مـن الـشركات التـي تحتكـر السـوق، وتمنـع غيرهـا مـن دخولـه وبذلـك تسـتطيع أن تفـرض مـن الأسـعار مـا يحقـق لهـا المزيـد مـن الأربـاح، وتعـرض في السـوق كميـات تمكنهـا مـن فـرض هـذه الأسـعار.

4. أمـا حافـز الربـح وجهـاز الثمـن، كخاصيـة تعمل عـلى تحقيـق التوازن في السـوق وتوزيـع المـوارد على الاحتياجات بمـا يضمن تحقيـق الرفاهية

للمجتمـع وتعمـل عـلى نمـو الاقتصـاد الرَّأْسِـمَاليّ، فهـي في كثـير مـن الأحيـان قـد تكـون غـير قـادرة عـلى القِيـام بوظيفتهـا نتيجـة لعـدم قـدرة الكثـير مـن عوامـل الإِنْتَـاج عـلى التنقـل مـن نشـاط إنتاجـي إلى آخـر أو لتأثـر جهـاز الثمـن بالتقلبـات المؤقتـة في السـوق.

5. أخـيراً... فمـن العيـوب التـي يمكـن أن توجـه إلى النِّظَـام الرَّأْسِـمَاليّ بوجـه عـام أنـه دائمـاً عرضـة لتقلبـات دوريـة في مسـتوى النشـاط الإِنْتَاجـي والتشـغيل والدخـل القومـي، ففـي فـترات يرتفـع فيهـا مسـتوى التشـغيل ويـزداد الدخـل القومـي وترتفـع الأسـعار وتسـود حالـة مـن التضخـم، وفي فـترات أخـرى ينخفـض النشـاط الاقتصـادي وتنتـشر البطالـة بـين العـمال ويسـود حالـة مـن الكسـاد فى المجتمـع.

ومـن أجـل هـذه العيـوب السـابقة وكذلـك ظـروف الإِنْتَـاج السـيئة التـي سـادت في ظـل الرَّأْسِـمَاليّة وزيـادة بـؤس الطبقـة العاملـة، فـكل هـذه العوامـل كانـت الأسـاس الـذي اعتمـد عليـه الكتـاب الاشْـتِرَاكِيّين في دعوتهـم إلى نظـام اقتصـادي جديـد هـو النِّظَـام الاشْـتِرَاكِيّ.

المبحث الثالث
النِّظَام الاقتصادي الاشْتِرَاكِي

نتعرض في هذا المبحث " كما اتبعانا في النِّظَام الرَّأْسمَالِيّ " إلى عوامل نشأة النِّظَام الاشْتِرَاكِيّ، ثم تحديد مفهومه، وبيان الخصائص التي اتسم بها هذا النِّظَام، وأَخيراً التعرض للعيوب التي وجهت إلى هذا النِّظَام، وذلك من خلال النقاط التالية:

أولاً: عوامل نشأة النِّظَام الاشْتِرَاكِيّ:[1]

إذا كان الفرد هو محور التنظيم القانوني والسياسي في ظل النِّظَام الرَّأْسمَالِيّ، فإن الجماعة بالنسبة للنظام الاشْتِرَاكِيّ هي غاية النِّظَام الاقتصادي، فالنِّظَام الجماعي يرى أنه ليس هناك انسجام طبيعي بين المصلحتين العامة والخاصة فقد يحدث التعارض بينهما.

فالمصلحة الجماعية ليست مجموع المصالح الخاصة، ولكنها تعتبر مستقلة عن المصالح الخاصة، ذلك لأن الجماعة رغم أنها تتكون من مجموعة من الأفراد إلا أنها لها كيان ذاتي مستقل عن كيان الأفراد المكونين لها، ولذلك يجب أن يكون هدف النِّظَام الاقتصادي هو إشباع الحاجات الجماعية وهذا لن يتأتى إلا بإحلال السلطة الجماعية محل الحرية الْفَرْدِيَّة.

وقد ساعد على قيام النِّظَام الاشْتِرَاكِيّ ونشأته مجموعة من العوامل يمكن إيجازها على النحو التالي:

(1) انظر د / باهر علتم، د/ سامي السيد، مبادئ علم الاقتصاد، المرجع السابق، ص 109 - 113.

1. قيـام الثورة الصناعية:

فقـد تبلـورت معظـم الأفـكار الاشْـتِرَاكيّة نتيجـة لقيـام الثـورة الصناعيـة، حيـث ترتـب عـلى هـذه الثـورة إحـلال الآلَـة محـل الأيـدي العاملـة إلى حـد مـا، كـما تطـورت وسـائل النقـل تطـوراً ضخـماً فحلـت السـفن التجاريـة محـل السـفن الشراعيـة، والقطـارات ووسـائل النقـل الحديثـة محـل الـدواب، كـما ظهـرت وسـائل الاتصـال التليفـوني، وترتـب عـلى ذلـك الربـط بـين كافـة دول العـالم واتسـاع نطـاق السـوق وظهـور الإِنْتَـاج الكبـير والمشروعـات الضخمـة.

2. ظهـور الطبقات الاجتماعية:

ترتــب أيضــاً عــلى قيــام الثــورة الصناعيــة حــدوث تغــيرات اجتماعيــة تمثلـت في حـدوث فواصـل بـين فئـات المجتمـع أو حـدوث تفرقـة بـين الطبقـة العاملـة والطبقـة الرَّأْسـمَاليّة أو البرجوازيـة، ففـي المـاضي كان الفـرد يجمـع بـين صفتـي العامـل والرَّأْسـمَاليّ، فـإذا لم يكـن العامـل مـن أفـراد الأسرة، فإنـه عـلى الأقـل قـد توجـد علاقـة شـخصية بينـه وبـين رب العمـل، تجعلـه مـن السـهل أن يتحـول إلى رأسـمالي لضآلـة رأس المـال المطلـوب.

أمـا بعـد قيـام الثـورة الصناعيـة فقـد تضاءلـت أهميـة المـشروع العائـلي وضعفـت أو إنعدمـت الصلـة الشـخصية بـين العامـل ورب العمـل وأصبـح مـن الصعـب أن يتحـول عامـل إلى رأسـمالي لضخامـة رأس المـال المطلـوب.

كـما أدت آليـة الإِنْتَـاج إلى انتشـار البطالـة وانخفـاض الأجـور وطـول سـاعات العمـل وتشـغيل النسـاء والأطفـال في ظـروف قاسـية جـداً.

3. الفكر الاقتصادي السـائد:

لقـد أدت الظـروف الاقْتِصَاديَّـة والاجتماعيـة السـابقة إلى التأثـير عـلى الفكـر الاقتصـادي وذلـك في اتجاهـين وهـما:

• الاتجاه الأول:

تمثل هـذا الاتجـاه في النظريـة التقليديـة كـما وضـع أسسـها الاقتصـادي الإنجليـزي آدم سـميث، وذلـك في كتابـه (ثـروة الأمـم) الـذي نـشر عـام 1776م، وتتلخـص أسـس هـذه النظريـة فيـما يـلي:

أ. أهميـة الـدور الـذي يلعبـه كل مـن الرَّأْسِـمَالِيّ والمنظـم، فالرَّأْسِـمَالِيّ يقـوم بعمليـة الادخـار أي التضحيـة بالحاجـات الحـاضرة في سـبيل الحاجـات المسـتقبلة، ولا يخفـى مـا للادخـار مـن أهميـة قصـوى في بنـاء الطاقـة الإِنْتَاجيـة للمجتمـع، فكلـما زاد الادخـار زادت قـدرة المجتمـع عـلى الإِنْتَـاج وبالتـالي ارتفـع مسـتوى معيشـة السـكان.

فالرَّأْسِـماليّ يقـوم بـدور مهـم والدخـل الـذي يحصـل عليـه " أي: سـعر الفائـدة " يعتـبر دخـلاً مشروعـاً، وكذلـك الأمـر بالنسـبة للمنظـم، فهـو يجمـع عنـاصر الإِنْتَـاج، ويتحمـل مخاطـر تلبيـة رغبـات المسـتهلكين، وهـذا الربـح الـذي يحصـل عليـه يعتـبر كذلـك ربحـاً مشروعـاً.

ب. أهميـة المنافسـة في تخفيـض نفقـة الإِنْتَـاج والحصـول عـلى أكـبر ناتـج وفي سـبيل تحقيـق التقـدم للمجتمـع.

جـ. التكامـل المطلـق بـين المصلحتـين العامـة والخاصـة، فالعامـل الـذي يبحـث عـن أعـلى أجـر، والرَّأْسِـمَالِيّ الـذي يوظـف أموالـه بحيـث تحقـق لـه أكـبر فائـدة، وصاحـب المـشروع الـذي يهـدف إلى الحصـول عـلى أقـصى ربـح، كل هـؤلاء الأشـخاص يعملـون مـن أجـل تحقيـق مصالحهـم الخاصـة وهـم بذلـك يحققـون في نفـس الوقـت المصلحـة العامـة دون قصـد.

فهنـاك " يـد خفيـة " تحركهـم نحـو تحقيـق مصلحـة المجتمـع ككل، ولهـذا يجـب عـلى الدولـة أن تمتنـع عـن التدخـل في الحيـاة الاقْتِصَادِيَّـة فيـما عـدا الأنشـطة التـي تسـتحيل عـلى غيرهـا القيـام بهـا كالدفـاع الخارجـي والأمـن الداخـلي وإقامـة العدالـة عـن طريـق القضـاء.

• الاتجاه الثاني:

هـذا الاتجـاه حـاول أن يتشـكك في عدالـة النِّظَـام الرَّأْسـمَالي، والـذي يقـوم عـلى الْمِلْكِيَّـة الْفَرْدِيَّـة، مـما أدى إلى ظهـور النِّظَـام الاشْـتِرَاكِيّ، ولكـن ليـس معنـى هـذا أنهـا وليـدة الثـورة الصناعيـة فهـي أسـبق منهـا، لكنهـا لم تتحـول إلى حركـة مكافحـة إلا بعدهـا وبصفـة خاصـة عـلى أثـر كتابـات كارل ماركـس فقـد سـبقته بعـض الاتجاهـات الاشْـتِرَاكِيّة التـي وصفهـا بأنهـا خياليـة لأنهـا كانـت تعتمـد في التغيـير الاجتماعـي عـلى الدعايـة أو التشريـع كـما هـو الحـال بالنسـبة لسـان سـيمون الـذي كان يرجـع عيـوب الرَّأْسـمَالِيّة إلى نظـام الإرث بحيـث لـو ألغـي هـذا النِّظَام وآلـت أمـوال المـورث إلى الدولـة أدى ذلـك إلى اختفـاء عيـوب الرَّأْسـمَالِيّة، وكـما هـو الحـال أيضـاً بالنسـبة لروبـرت أويـن الـذي كان يـرى أن عيـوب الرَّأْسـمَالِيّة مرجعهـا النُّقُـود والأربـاح.

ولذلـك فـإذا أنشـئت مشروعـات ليـس فيهـا مجـال للربـح أو لاسـتخدام النُّقُـود وإنمـا تحـل صكـوك خاصـة محلهـا، أدى ذلـك إلى القضـاء عـلى عيـوب الرَّأْسـمَالِيّة.

فقـد عـاصر سـان سـيمون الثـورة الفرنسـية عـام 1789م، وانتصـار جماهـير الشـعب العاملـة عـلى الفئـات غـير العاملـة مـن النبـلاء ورجـال الديـن مـما أثـر كثـيراً عـلى صياغـة أفـكاره، فهـو يـرى ضرورة الاهتـمام بالصناعـة والعنايـة بالإِنْتَـاج والتخلـص مـن غـير العاملـين بحيـث لا يكـون هنـاك مـكان إلا للعاملـين.

ووفقـاً لهـذه الرؤيـة فقـد هاجـم سـان سـيمون نظـام الْمِلْكِيَّـة الخاصـة لأنهـا تتيـح للمـلاك الحصـول عـلى جـزء مـن ناتـج عمـل الآخريـن، ولكنـه لم يطالـب بإلغـاء الْمِلْكِيَّـة الخاصـة، لأنهـا مصـدر الاسـتغلال.

أمـا مـن تبعـوه في آرائـه فقـد طالبـوا بإلغـاء المـيراث، لأنـه يـؤدي إلى انتقـال الـثروة إلى الأفـراد دون أن يكونـوا قـد بذلـوا أي جهـد في الحصـول عليهـا، ونـادوا بـألا يكـون انتقـال الْمِلْكِيَّـة في نطـاق العائلـة بـل تـؤول أمـوال المـورث إلى الدولـة باعتبارهـا ممثلـة للجماعـة.

وعـلى الدولـة أن توجـه الإِنْتَـاج والتوزيـع ومـن ثـم إدارة الاقتصـاد إلى أهـل الكفـاءة والخـبرة بمـا يحقـق مصلحـة المجموعـة، كـما نـادوا بـأن يكـون أسـاس هـذا هـو أن يعهـد لـكل شـخص بالعمـل الـذي يتناسـب مـع كفاءتـه، وتعطـي هـذه الكفـاءات بقـدر عملهـا.

أما " روبـرت أويـن " فقـد كان مـن رجـال الصناعـة إذ كان يملـك مصنعـاً للنسـيج، فلمـس مسـاوئ النِّظَـام الرَّأسـمَالِيّ والتناقـض بـين العـمال والرَّأسـمَالِيّين، ونتيجـة لهـذا طالـب بتغيـير هـذا النِّظَـام تغيـيراً جذريـاً، فـكان يـرى أنـه يجـب إلغـاء الربـح، الـذي يحصـل عليـه الرَّأسـمَالِيّ، لأنـه لا يجـوز أن تبـاع السـلعة بأكـثر مـن نفقـة إنتاجهـا، وكان يعتـبر وجـود الربـح خطـراً دائمـاً، لأنـه يـؤدي إلى الإفـراط في الإِنْتَـاج ويـؤدي إلى أزمـات نقـص الاسـتهلاك، لأن الربـح يجعـل مـن الصعـب عـلى العامـل أن يشـتري السـلعة التـي قـام بإنتاجهـا.

وقـد حـاول " أويـن " أن يتخلـص مـن فكـرة الربـح عـن طريـق ضرورة إلغـاء النُّقُـود لأنهـا الوسـيلة الوحيـدة للحصـول عـلى الربـح، ويمكـن أن تحـل محلهـا (بونـات) عمـل، فيكـون العمـل هـو مقيـاس قيـم المنتجـات، ويحصـل العامـل عـلى عـدد مـن بونـات العمـل يمثـل مقـدار مـا بذلـه مـن سـاعات عمـل في صنـع السـلع التـي يقـوم بصنعهـا، كـما أن المسـتهلك لا يدفـع أكـثر مـن هـذا العـدد مـن (البونـات) للحصـول عـلى السـلع التـي يحتاجهـا، وقـد كان إلغـاء الربـح هـو الأسـاس للحركـة التعاونيـة التـي قادهـا " أويـن ".

وقـد سـاهم أتباعـه في نـشر أفـكاره وتطويرهـا كمقدمـة للحركـة التعاونيـة، وقـد طبـق أويـن أفـكاره في المصنـع الـذي كان يملكـه، فعمـل عـلى زيـادة أجـور العـمال وقـام بإنقـاص سـاعات العمـل، وتحسـين الأحـوال المعيشـية الماديـة والمعنويـة للعـمال.

كـما أنشـأ مسـاكن خاصـة بهـم، وعمـل عـلى تنفيـذ فكرتـه الخاصـة بإلغـاء الأربـاح والنُّقُـود، وأنشـأ أذون للعمـل، كـما أنـه أنشـأ بنـك التبـادل العـادل سـنة 1832م والـذي أوقـف نشـاطه بعدهـا بسـنتين، ولكـن عـلى الرغـم مـن هـذه الأفـكار التـي نـادى بهـا أويـن إلا أنـه لم يطالـب بإلغـاء المِلْكِيَّـة الخاصـة، وإنمـا طالـب فقـط بتكويـن رؤوس أمـوال جديـدة تسـتغل بطَرِيقَـة تعاونيـة، فأطلـق عـلى اشـتراكيته "بالاشْـتِرَاكِيّة التعاونيـة ".

ولكـن طغـت أفـكار كارل ماركـس عـلى كل هـذه الاتجاهـات السـابقة وذلـك لقيامهـا عـلى أسـاس علمـي يفـسر ظواهـر الحيـاة الاقْتِصَادِيَّـة، ويكـون في النهايـة نظريـة تكـون لهـا نفـس قـوة النظريـة التقليديـة التـي نـادي بهـا آدم سـميث.

ثانياً: مفهوم النِّظَام الاشْتَراكِيّ:

لفـظ الاشْـتِرَاكيّة هـو لفـظ عـام لا يتفـق دائمـاً مـن يسـتخدمه مـع مـا يقصـده، والاشْـتِرَاكيّة أيضـاً كفكـرة تختلـف الآراء عـلى محتواهـا وبرنامجهـا ووسـائل إخراجهـا للحيـز العلمـي.

وهـذا الخـلاف يرجـع إلى نظـرة كل كاتـب عـلى حـده وذلـك وفقـاً للبيئـة الاقْتِصَادِيَّـة والاجتماعيـة المحيطـة بـه، فتجعـل كل كاتـب يركـز عـلى عنـصر جوهـري دون غـيره مـن العنـاصر ليؤسـس عليهـا مفهـوم الاشْـتِرَاكيّة، ولهـذا السـبب أصبحـت الاشْـتِرَاكيّة تعنـي معـاني كثـيرة.

ورغـم هـذه الاختلافـات السـابقة حـول تحديـد معناهـا، إلا أن الجميـع يتفـق عـلى أن الاشْـتِرَاكيّة تمثـل تنظيـماً جديـداً لا يعتمـد عـلى عوامـل المنافسـة أو الاحتـكار أو المصالـح الذاتيـة وحدهـا، وإنمـا أساسـه التآخـي والتعـاون وتكافـؤ الفـرص وتحقيـق العدالـة في أداء العمليـات الإِنْتَاجيـة والاسـتفادة مـن ناتجها"كافـة السـلع والخدمـات " وذلـك بتكاتـف العلـماء وجهـود الأفـراد والجماعـات الذيـن يتمتعـون بخدمـات ماديـة ومعنويـة.

وفي ظـل الاشْتَراكِيّة فـإن الإِنْتَـاج لا تـترك مسـيرته وفقـاً للأهـواء والغايـات الذاتيـة وإنمـا يكـون خاضعـاً للتوجيـه والتنظيـم اللـذان يسـتهدفان صالـح الجماعـة، ولتحقيـق ذلـك تتخـذ السـلطة الجماعيـة وسـيلة بـدلاً مـن الحريـة الْفَرْدِيَّـة.

ووفقـاً لمـا تقـدم فقـد تعـددت التعريفـات المتعلقـة بتحديـد مفهـوم الاشْـتَراكِيّة ويمكـن لنـا مـن خـلال النقـاط التاليـة عـرض هـذه التعريفـات: (1)

---

(1) انظر: د/ عبد الله الصعيدي " مبادئ علم الاقتصاد " الجزء الأول، المرجع السابق، ص227ـ 230،=

1. عـرف الكاتـب الاشْـتِرَاكِيّ الإنجليـزي المشـهور " كـول " الاشْـتِرَاكِيّة بأنهـا تعنـي أربعـة أشـياَء مرتبطـة ببعضهـا ارتباطـاً وثيقـاً: إخـاء إنسـاني تنعـدم فيـه التفرقـة بـين الطبقـات، ونظـام اجتماعـي لا يكـون فيـه أحـد أغنـى أو أفقـر بكثـير مـن الآخريـن، والمِلْكِيَّـة أو الاسـتعمال الجماعـي لكافـة وسـائل الإِنْتَـاج، وأخـيراً التـزام كل مواطـن بـأن يخـدم الآخريـن بقـدر مـا في طاقتـه مـن قـدرة عـلى تحقيـق الرفاهيـة العامـة.

2. ذهـب " ديكنسـون "إلى أن الاشْـتِرَاكِيّة هـي تنظيـم اقتصـادي للمجتمـع تكـون وسـائل الإِنْتَـاج الماديـة فيـه مملوكـة للجماعـة كلهـا، وتـدار بواسـطة منظـمات ممثلـة للجماعـة ومسـئولة أمامهـا وذلـك طبقـاً لخطـة اقتصاديـة عامـة، ويكـون لكافـة أفـراد الجماعـة الحـق في الحصـول عـلى نتائـج هـذا الإِنْتَـاج الجماعـي المخطـط عـلى أسـاس مـن المسـاواة في الحقـوق.

3. رأي الزعيـم العـمالي البريطـاني " هربـرت موريسـون " أن جوهـر الاشْـتَراكِيّة يتمثـل في أن تكـون كافـة الصناعـات الكبـيرة والأراضي مملوكـة ملكيـة عامـة أو جماعيـة تـدار طبقـاً لخطـة اقتصاديـة قوميـة تسـتهدف تحقيـق الصالـح العـام لا الربـح الخـاص.

4. إذا نظرنـا إلى الاشْـتَرَاكِيّة كنظـام اقتصـادي واجتماعـي يمكـن القـول أن الاشْـتَراكِيّة بصفـة عامـة هـي نظـام تمتلـك فيـه الجماعـة كلهـا وتمثلهـا الدولـة لا الأفـراد الجـزء الأكـبر والأهـم مـن مصـادر الـثروة الطبيعيـة ووسـائل الإِنْتَـاج الماديـة، وتتـولى الدولـة نيابـة عـن الجماعـة إدارة الاقتصـاد القومـي وفقـاً لخطـة شـاملة مـن أجـل تحقيـق ناتـج قومـي متزايـد يتـم توزيعـه عـلى أسـاس مقـدار مسـاهمة كل فـرد في الإِنْتَـاج، وبهـذا يختفـي اسـتغلال الفـرد للآخـر، وذلـك كلـه دون المسـاس بحريـة الفـرد في اختيـار مهنتـه أو في اختيـار السـلع والخدمـات الاسـتهلاكية التـي يريدهـا.

= (نقلا عن تعريفات أشار إليها د/ أحمد جامع فى كتابه المذاهب الاشتراكية، ص12).

ودور الدولة في إنشاء علاقات الإِنْتَاج الاشْتِرَاكِيّة هو الفرق الذي يميز الدور الاقتصادي للدولة في ظل النِّظَام الاشْتِرَاكِي، ودورها الاقتصادي فى ظل النِّظَام الرَّأْسمَالِيّ، لأن الدولة في ظل النِّظَام الرَّأْسمَالِيّ لست أداة لإنشاء علاقات الإِنْتَاج الرَّأْسمَالِيّة، بل هي أداة للدفاع عنها وتقويتها، كما أن الدولة في النِّظَام الاشْتِرَاكِيّ تعتبر أداة لإدارة الاقتصاد الوطنى.

ونظراً لأن الأغلبية العظمى من وسائل الإِنْتَاج الأساسية تقع في يد الدولة تصبح هذه الدولة هي المنظم والقائد المباشر للاقتصاد الوطني، وتكون الْمِلْكِيَّة الاشْتِرَاكِيّة الجماعية لوسائل الإِنْتَاج هي القاعدة الاقْتِصَادِيَّة للدور الاقتصادي الذي تقوم به الدولة الاشْتِرَاكِيّة.

ووفقاً لهذا المفهوم السابق فإنه يمكن التفرقة بين الاشْتِرَاكِيّة والشيوعية والْفَرْدِيَّة، ففي ظل الاشْتِرَاكِيّة يسود مبدأ من كل بحسب رغبته في الحصول على مقابل ولكل بحسب إنتاجه، أما في ظل الشيوعية فإن المبدأ السائد هو: من كل بحسب طاقته ولكل بحسب حاجاته، ويترتب على هذه التفرقة أن الدافع للعمل في الاشْتِرَاكِيّة يكون دافعاً اقتصادياً وهو العمل بمقابل مادي، أما في الشيوعية، فإن الدافع يكون غير اقتصادي وهو العمل بدون مقابل مادي بعد إشباع حاجات الفرد.

كما أن لفظ الشيوعية استخدم منذ زمن بعيد أي قبل أن تعرف الاشْتَراكِيّة حيث شيوعية ملكية الأَرْض في النِّظَام البدائي كأول نظام اقتصادي عرفته البشرية.

أما الاشْتِرَاكِيّة الحديثة والْفَرْدِيَّة، فكلاهما يعتبر الفرد هو الغاية النهائية للنشاط الاقتصادي، حيث تسعى الاشْتِرَاكِيّة إلى تحقيق كفاية حاجات الفرد المادية وضمان رفاهيته وسعادته باعتبار أن الفرد هو الكائن الواقعي الوحيد، وأن الجماعة ما هي إلا تصور بحت يراد تشبيهها بهذا الكائن الحقيقي، ولكن الخلاف بين اللفظين يرجع إلى أن الاشْتِرَاكِيّة تعطي الجماعة دوراً مهماً كوسيلة لتحقيق هذه الغاية، في حين أن الْفَرْدِيَّة تنظر إلى الفرد باعتباره الغاية والوسيلة معاً.

ثالثاً: خصائص النِّظَام الاشْـتَراكِيّ:

يتميـز النِّظَـام الاشْـتِرَاكِيّ بعدة خصائص رئيسـية ثلاثة هي: [1]

1. الْمِلْكِيَّة الجماعية لوسائل الإِنْتَاج:

لا يحـق للفـرد في النِّظَـام الاشْـتِرَاكِيّ أن يمتلـك وسـائل الإِنْتَـاج المختلفـة مـن أرض ومنشـآت ومصانـع بـل ملكيـة الأفـراد تكـون قـاصرة عـلى السـلع الاسـتهلاكية فقـط، في حـين تكـون وسـائل الإِنْتَـاج مملوكـة ملكيـة جماعيـة للمجتمـع ككل وهـذه الْمِلْكِيَّـة الجماعيـة لوسـائل الإِنْتَـاج قـد تأخـذ أحـد هاتـين الصورتـين:

أ. ملكية الدولة:

وتعتـبر هـذه الْمِلْكِيَّـة هـي الشـكل الأكـثر شـيوعاً في المجتمعـات الاشْـتَراكِيّة، وتنشـأ هـذه الْمِلْكِيَّـة نتيجـة لتأميـم الدولـة للأصـول الإِنْتَاجيـة التـي كانـت تملكهـا طبقـة الرَّأْسـمَالِيّة المسـتغلة قبـل قيـام النِّظَـام الاشْـتِرَاكِيّ، وعـادة تكـون هـذه الْمِلْكِيَّـة في يـد المؤسسـات العامـة كالبنـوك ومؤسسـات التجـارة الخارجيـة والمرافـق العامـة وكذلـك تكـون في يـد الصناعـات الرئيسـية التـي تتصـف بوضـع خـاص بالنسـبة للمجتمـع، كأن تكـون مسـيطرة عـلى غيرهـا مـن الصناعـات كصناعـة الحديـد والصلـب أو تكـون مـن الصناعـات التـي يشـتغل بهـا عـدد كبـير مـن العـمال، أو تكـون مـن الصناعـات التـي تقـوم بإنتـاج سـلع ذات أهميـة خاصـة، كالسـلع الإسـتراتيجية والتموينيـة.

كـما تمتلـك الدولـة في المجتمـع الاشْـتِرَاكِيّ جـزء كبـير مـن الأراضي الزراعيـة خاصـة الأراضي المسـتصلحة، أو التـي كان يمتلكهـا كبـار الإِقْطَاعِيّـين.

ب. الْمِلْكِيَّة التعاونية:

وتمثـل ملكيـة الجمعيات التعاونية في المجتمعات الاشْـتَراكِيّة نسـبة كبيرة من الْمِلْكِيَّـة في المجـال الزراعـي ومجـال الصناعات الصغـيرة ومجال التجـارة الداخلية،

---

(1) انظر د/ محمد خليل برعي، مبادئ الاقتصاد، المرجع السابق، ص114، 122.

ويكـون مـن حـق هـذه الجمعيـات امتـلاك الأراضى والآلات الزراعيـة والمـواشى والمنشـآت الصناعيـة الصغـيرة، كـما تمتلـك نسـبة كبـيرة مـن مؤسسـات التعـاون الاسـتهلاكى التـى تقـوم بالتجـارة الداخليـة، وهـذه الْمِلْكيَّـة تنشـأ نتيجـة لانضـمام صغـار المزارعـين إلى الجمعيـات الزراعيـة، وانضـمام صغـار الحرفيـين باختيارهـم في مؤسسـات تعاونيـة كبـيرة.

ورغـم أن الْمِلْكيَّـة الجماعيـة لوسـائل الإِنْتَـاج هـي الأسـاس العـام في النِّظَـام الاشْـتِرَاكِيّ، إلا أن هـذا لا يمنـع مـن وجـود أنـواع للملكيـات الْفَرْدِيَّـة الخاصـة بوسـائل الإِنْتَـاج، حيـث يمكـن لبعـض الأفـراد أن يقومـوا بأنفسـهم بممارسـة الإِنْتَـاج بطريقـة فرديـة، ويوجـد هـذا النـوع مـن الْمِلْكيَّـة في النشـاط الحـرفي البسـيط، حيـث يقـوم شـخص بمفـرده بإنتـاج سـلعة أو أداء خدمـة لحسـابه الخـاص مسـتعيناً ببعـض الأدوات البسـيطة التـي يمتلكهـا، ثـم يقـوم بتأجـير عـمال للعمـل لحسـابه وذلـك منعـاً لسـيطرة رأس المـال عـلى الإِنْتَـاج وعـدم اسـتغلال الفـرد للآخـر.

ويعتمـد النِّظَـام الاشْـتِرَاكِيّ في تبريـره للملكيـة الجماعيـة لوسـائل الإِنْتَـاج عـلى مجموعـة مـن الأسـباب مَن أهمهـا: أن الْمِلْكيَّـة الجماعيـة لوسـائل الإِنْتَـاج تحقـق تكافـؤ الفـرص أمـام أفـراد المجتمـع وتحقـق المسـاواة الاقْتِصَادِيَّـة والاجتماعيـة بينهـم.

كـما أنهـا تمنـع اسـتغلال الإِنْسَـان لأخيـه الإِنْسَـان وتمنـع سـيطرة فئـة قليلـة مـن الرَّأسِـمَالِيّين عـلى الغالبيـة العظمـى لأفـراد المجتمـع، وهـي تـؤدي إلى إيجـاد نـوع مـن التعـاون بـين الأفـراد، مـما يجعلهـم يعملـون سـوياً لتحقيـق أهـداف المجتمـع.

وأخـيراً فـإن الْمِلْكيَّـة الجماعيـة تـؤدي إلى إيجـاد الحافـز لـدى كل فـرد للعمـل عـلى تنميـة الـثروة القوميـة والمحافظـة عليهـا لأنـه يشـعر بـأن لـه نصيـب فيهـا.

2. التخطيط الاشْتِرَاكِيّ:

لا يعتمـد النِّظَـام الاشْـتِرَاكِيّ عـلى جهـاز الثمـن أو حافز الربـح لتوزيع الموارد عـلى الحاجـات بطريقة تلقائية، ولكنه يعتمد أساساً على وجود جهاز مركزي، يقوم

بالتوفيق بين الموارد والحاجات عن طريق خطة قومية يتم وضعها بعد دراستها وتحديد مجموعة من الأهداف والوسائل المناسبة لتحقيق هذه الأهداف وفترة تنفيذها ثم تلتزم جميع الوحدات الإِنْتَاجية في المجتمع بتنفيذ هذه الخطة.

فالخطة القومية في النِّظَام الاشْتِرَاكِيّ تعتبر بديلاً عن حافز الربح وجهاز الثمن في النِّظَام الرَّأسِمَالِي، وتقوم هذه الخطة بوظيفتين أساسيتين:

أ. تسيير النِّظَام الاقتصادي:

ويتم ذلك عن طريق الخطط قصيرة الأجل التي لا تزيد مدتها عن سنة واحدة، وتعتمد هذه الخطط على دراسة احتياجات المجتمع من السلع والخدمات المختلفة، ووضع أولوية لهذه الاحتياجات ودراسة الإمكانيات الإِنْتَاجية المتاحة وتوزيع هذا الإمكانيات على الأنشطة المختلفة لإنتاج ما يحتاجه حسب الأولويات المرسومة.

وتتضمن هذه الخطط قصيرة الأجل أحجام الإِنْتَاج من كل قطاع من القطاعات ومن كل وحدة من الوحدات الإِنْتَاجية وتخصيص هذا الإِنْتَاج بين الاستهلاك والبناء الرَّأسِمَالِيّ والأسعار التي تباع بها هذه السلع، والدخول التي يحصل عليها المشتركون في العملية الإِنْتَاجية.

ب. تنمية الاقتصاد القومى:

ويتم ذلك عن طريق نوعين من الخطط:

الخطط متوسطة الأجل:

وتبلغ مدتها حوالي 5 سنوات، وهدفها تحديد معدلات الزيادة في الإِنْتَاج المطلوب تحقيقها من القطاعات المختلفة، وتحديد معدلات الاستثمارات اللازمة لتحقيق مثل هذه الزيادة في الإِنْتَاج، وتحديد الأسلوب الذي يتم به الحصول على مثل هذه الاستثمارات.

والنـوع الثاني هو الخطط طويلة الأجل:

وتبلـغ مدتهـا حـوالى 20 سـنة وهدفهـا إحـداث تغـيرات هيكليـة في البنـاء الاقتصـادي للمجتمـع، كتحويـل الاقتصـاد القومـي مـن اقتصـاد زراعـي إلى اقتصـاد صناعـي، أو تحويلـه مـن اقتصـاد تابـع إلى اقتصـاد مسـتقل، أو تغيـير الفـن الإنْتَاجـي السـائد في المجتمـع، حيـث إن هـذه التغيـيرات تحتـاج إلى فـترات طويلـة لتنفيذهـا.

ويلاحـظ الآن أن كثـير مـن المجتمعـات الرَّأْسِـمَالِيّة قد بدأت تأخذ بأسـلوب التخطيـط الاقتصـادي لسـد العجـز أو الاختـلال الـذي ينشـأ عـن إعـراض الأفـراد عـن القيـام ببعـض الأنشـطة، لكـن هـذا التخطيـط المتبـع يختلـف كثـيراً عـن التخطيـط في النِّظَـام الاشْـتِرَاكِيّ حيـث يعتمـد عـلى التخطيـط الجـزئي في قطـاع معـين دون باقـي القطاعـات (كزيـادة الإنْتَـاج مـن الحديـد) بعكـس التخطيـط في النِّظَـام الاشْـتَراكِيّ يقـوم عـلى أسـاس التخطيـط الشـامل لـكل القطاعـات، كذلـك التخطيـط في النِّظَـام الرَّأسـمَالِيّ يأخـذ شـكل التوجيهـات أو التعليـمات للمنتجـين أو التسـهيلات التـي تقـدم لقطـاع معـين، أمـا في النِّظَـام الاشْـتِرَاكِيّ فـإن التخطيـط يأخـذ شـكل القانـون الملـزم لـكل مـا يشـمله التخطيـط ويكـون لـه فاعليـة أكـبر، وأخـيراً فـإن التخطيـط في النِّظَـام الرَّأْسِـمَالِيّ يقـوم بوظيفـة التنميـة ويـترك تسـيير الاقتصـاد القومـي لجهـاز الثمـن، أمـا في ظـل النِّظَـام الاشْـتَراكِيّ فالتخطيـط يقـوم بوظيفتـى التنميـة والتسـيير.

3. إشـباع الحاجات الجماعية:

يقـوم المخططـون في النِّظَـام الاشْـتِرَاكِيّ بدراسـة احتياجـات المجتمـع مـن السـلع والخدمـات المختلفـة، وتحديـد كمياتهـا ودراسـة المـوارد المتاحـة أو كميـة الاسـتثمارات التـي يمكـن القيـام بهـا، حيـث أن المـوارد دائمـاً لا تكفـي بالوفـاء بكافـة احتياجـات المجتمـع، وهـذا معناهـا وفقـاً للمشـكلة الاقْتِصَادِيَّـة ضرورة التضحيـة بجـزء مـن هـذه الاحتياجـات، وهـذا هـو دور المخططـين في النِّظَـام الاشْـتَراكِيّ.

حيث يقومون بوضع أولويات لهذه الاحتياجات، ويعتمدون في ذلك على تقديم السلع التي تشبع الحاجات الضرورية للغالبية العظمى من أفراد المجتمع، ويتركون السلع الكمالية، على أن يقوم المجتمع في فترة لاحقة بإنتاج سلع أقل ضرورة أو أكثر كمالية.

وتزيد هذه السلع بزيادة الفترات اللاحقة في المستقبل، وهذا يتطلب احتجاز كميات متزايدة من الناتج القومي وتوجيهها إلى الاستثمار، أي أن المجتمع يتحمل تضحيات معينة في كل فترة حتى يتمكن من إشباع المزيد من حاجاته في فترات تالية.

ولا يقتصر الأمر على توزيع الناتج القومي بين الاستهلاك والاستثمار أو على الموازنة بين استهلاك الحاضر واستهلاك المستقبل، ولكن الأمر يتطلب عمل موازنة أخرى بين ذلك الجزء من الاستثمار الذي يوجه لإنتاج سلع استهلاكية " مصانع السكر " وذلك الجزء الذي يوجه لإنتاج سلع إنتاجية "مصانع لصنع آلات لانتاج السكر ".

ويعتمد النِّظَام الاشْتِرَاكِيّ في مراحله الأولى على التركيز على إقامة الصناعات الثقيلة، أي تلك الصَناعات التي تنتج المعدات الإِنْتَاجية كصناعة الحديد والصلب مثلاً، ثم يقوم في مرحلة تالية بالتركيز علَى إنتاج السلع الاستهلاكية الضرورية ثم الكمالية.

رابعاً: عيوب النِّظَام الاشْتِرَاكِيّ:

على الرغم من المزايا العديدة التي يتمتع بها النِّظَام الاشْتِرَاكِيّ حيث الكفاءة في تنمية واستقرار الاقتصاد القومي وعدالته في توزيع الدخَول بين الأفراد، إلا أن هناك بعض العيوب التي تشوب هذا النِّظَام والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

1. النِّظَام الاشْتِرَاكِيّ يعتمد على مجموعة من الحوافز المادية والمعنوية التي تشجع العَمال على الإِنْتَاج، لكن هذه الحوافز لا ترتفع في قوتها إلى

درجـة حافـز الربـح كـما في النِّظَـام الرَّأْسِـمَالي، وهـذا يـؤدي إلى وجـود نـوع مـن التراخـي مـن جانـب بعـض المَسـئولين أو المشرفـين عـلى حـن إدارة المـشروع.

2. قـوة الـردع التـي توجـد في النِّظَـام الاشْـتِرَاكِيّ وذلـك لمعاقبـة المهملـين والحوافـز التـي تقـدم للجاديـن، لم يمكَـنَ كلاهـما أن تبلـغ للدرجـة التـي يمكـن أن يتعـرض لهـا المنتـج الفـرد في النِّظَـام الرَّأْسِـمَالِيّ مـن خسـائر قـد تصـل إلى حـد كل مـا يملـك.

3. في ظـل النِّظَـام الاشْـتِرَاكِيّ تتجمـع سـلطة اتخـاذ القـرارات في أيـدي مجموعـة قليلـة مـَن المخططـين، لذلـك فـإن أي قـرار خاطـئ تصـدره مثـل هـذه السـلطة، يمكـن أن يكـون لـه آثـار سـيئة عـلى المجتمـع كلـه.

وذلـك عـلى عكـس النِّظَـام الرَّأْسِـمَالِيّ حيـث أن اتخـاذ أي منتـج لقـرار خاطـئ لـن يكـون لـه نفسـه اَلآثـار السـيئة مـن حيـث شـمولها، كـما أن المنتـج وحـده هـو الـذي سـوف يتحمـل نتيجـة هـذا القـرار.

4. مـن أهـم عيـوب النِّظَـام الاشْـتِرَاكِيّ هـو الروتـين، لأن الدولـة تقـوم سـواء مبـاشرة أو بطريـق غـير مَبـاشر بـإدارة المشروعـات المختلفـة في المجتمـع والإشراف عليهـا ومراقبتهـا.

وهـذا يتطلـب وجـود جهـاز إداري ضخـم ووجـود نظـام للمراقبـة الدقيقـة والمتابعـة المسـتمرة، وهـذا يـؤدي إلى ارتفـاع تكاليـف الإِنْتَـاج مـن ناحيـة، وإلى تعطـل الجهـاز الإِنْتَاجـي بسـبب الكثـير مـن الإجـراءات مـن ناحيـة أخـرى، والدولـة لا تقـدر عـلَى تقديـم كافـة هـذه الخدمـات وفقـاً لإمكاناتهـا المحـدودة.

وهـذه المشـاكل الاقْتصَاديَّـة العديـدة وعيـوب النِّظَام الاشْـتِرَاكِيّ عانـت منها كثـير مـن الـدول الاشْـتِرَاكيّة في الفـترة الأخـيرة، وعجـزت الحكومات عَـن مواجهتها، مـما أدي إلى انهيـار الاتحـاد السـوفيتي، وسـبق ذلك انهيـار الأنظمـة الاقْتِصَادِيَّة في

بلـدان أوربـا الشرقيـة خـلال عـام 1989م، واتجـاه بعضهـا إلى مـا يسـمى بنظـام السـوق الحـر.

وأدى ذلـك إلى تراجـع واضـح وسريـع لتدخـل الدولـة في الحيـاة الاقْتِصَاديَّـة خاصـة مـع أوائـل التسـعينيات وظهـرت فكـرة أو ظاهـرة مـا يسـمى بالخصخصـة.

والخصخصة:

هـى نظـام يضمـن الاسـتخدام الأمثـل لمـوارد المجتمـع عـن طريـق تعظيـم العائـد وتقليـل التكلفـة إلى أدنى حـد ممكـن.

وقـد كان هناك أسـباب عديدة نحو العمـل بالخصخصة، من أهمها: [1]

1. زيـادة تدخـل الدولـة في النشـاط الاقتصـادي، أدى إلى نمـو البيروقراطيـة الحكوميـة، وهـذا أدى إلى زيـادة تكلفـة الخدمـات الاقْتِصَاديَّـة، وعجـز المـوارد الذاتيـة للدولـة عـن مواجهـة نفقاتهـا، وترتـب عـلى ذلـك عجـز في الموازنـة العامـة للدولـة، ولجـأت الدولـة إلى تغطيـة هـذا العجـز عـن طريـق القـروض، فـزادت الأعبـاء عـلى الميزانيـة.
2. إذا نظرنـا إلى النِّظَـام الرَّأْسـمَالِيّ كنظـام يقـوم عـلى الْملْكيَّـة الْفَرْديَّـة ونظـام السـوق، والنِّظَـام الاشْـترَاكِيّ كنظـام يقـوم عـلى الْملْكيَّـة العامـة والخطـة الاقْتِصَاديَّـة، نجـد نجـاح النِّظَـام الرَّأْسـمَالِيّ في الـدول التـي أخـذت بـه مثـل اليابـان وأمريـكا، بينـما فشـل النِّظَـام الاشْـترَاكِيّ في الـدول التـي اتبعتـه مثـل روسـيا.
3. يقـوم النِّظَـام الرَّأْسـمَالِيّ عـلى احـترام حريـة الإِنْسَـان وكرامتـه وزيـادة رفاهيتـه، بينـما يقـوم النِّظَـام الاشْـترَاكِيّ عـلى الإلـزام والقهـر وهـي مبـادئ لا تتفـق مـع حقـوق الإِنْسَـان.

(1) انظر د/ عرفات التهامي إبراهيم، مبادئ علم الاقتصاد، الجزء الأول، دار النهضة العربية، بدون سنة نشر، ص 61، 63.

4. أدى عـدم الاسـتقرار السـياسي في الـدول الاشْـتِرَاكِيّة وبعـض الـدول النامية إلى التركيـز عـلى مصلحـة طبقـة خاصـة وهـى طبقـة الحـكام قليلـة العـدد ذات الـثروة والنفـوذ السـياسي وذلـك عـلى حسـاب باقـى طبقـات المجتمـع، مـما أدى إلى تدهـور مسـتوى المعيشـة بالنسـبة لسـكان معظـم هـذه الـدول.

5. أدى الاعتـماد عـلى الخطـة الاقْتِصَادِيَّـة " القوميـة " بـدلاً مـن نظـام السـوق، إلى قصـور في توزيـع المـوارد الاقْتِصَادِيَّـة وتحقيـق الاسـتخدام الأمثـل لهـا، لأن التخطيـط في هـذه الـدول قـام عـلى أسـاس وجـود بيانـات غـير سـليمة أو عـدم وجـود بيانـات مـن الأصـل، هـذا بالإضافـة إلى جهـل المخططـين وعجزهـم عـن معرفـة أولويـات المجتمـع.

6. اكتـمال البنيـة الأساسـية في الـدول الرَّأْسِـمَالِيّة وفي بعـض الـدول الناميـة أدى إلى تقليـص دور الدولـة والاعتـماد عـلى القطـاع الخـاص.

ولـكى تقـوم الدولـة بعمليـة الخصخصـة بالنسـبة لمشروعاتهـا، لابـد أن يتـم ذلـك بطـرق وأسـاليب مختلفـة، والدولـة تختـار وفقـاً لظروفهـا الاقْتِصَادِيَّـة والاجتماعيـة الطريقـة أو الأسـلوب المناسـب للخصخصـة، ومـن هـذه الطَـرق أو الأسـاليب مـا يـلي:

1. خصخصـة الْمِلْكِيَّة العامة:

أي نقـل الْمِلْكِيَّـة العامـة للمشروعـات العامـة إلى ملكيـة النِّظَـام الخـاص سـواء بالتنـازل أو البَيـع أو الـترك أو غـير ذلـك مـن وسـائل نقـل الْمِلْكِيَّـة.

2. خصخصة الإدارة:

حيـث تحتفـظ الدولـة بالْمِلْكِيَّـة العامـة وتعهـد إلى المشروعـات الخاصـة بمسئولية إنتـاج السـلع والخدمـات العامـة وإشـباع الحاجـات العامـة، وإدارة المرافـق العامـة، أو أن تحتفـظ الدولـة بالْمِلْكِيَّـة العامـة وتقـوم بإداراتهـا وفقـاً لقوانـين السـوق الحـرة مـع معالجـة الاختـلالات الماليـة والإداريـة "للبيروقراطية ".

3. التأجير:

أى تحتفـظ الدولـة بملكيـة المشروعـات العامـة، لكنهـا تقـوم بتأجـيرٍ هـذه الوحـدات الاقتصاديـة العامـة إلى وحـدات القطـاع الخـاص لتديرهـا وفقـاً لقوانـين السـوق الحـرة.

4. تحريـر القطاع الخاص:

أي تحريـره مـن سـيطرة وهيمنـة القطـاع العـام عليـه، ومثـال لذلـك السـماح للقطـاع الخـاص بالعمـل في كل فـروع الإِنْتَـاج، وحريـة تحديـد أسـعار السـلع والخدمـات التـي ينتجهـا، وعـدم اللجـوء إلى الحراسـة والتأميـم والمصـادرة، وإتبـاع طـرق الحجـز الإداري المبـاشر عـلى أمـوال المشروعـات الخاصـة.

وقـد أخـذت الـدول الناميـة ومنهـا (مـصر) بمبـدأ الخصخصـة اسـتجابة لطلـب المنظـمات الدوليـة مثـل صنـدوق النقـد الـدولي، هـذا بالإضافـة إلى الضغـوط التـي تمارسـها الـدول المتقدمـة الدائنـة عليهـا.

فقـد طلبـت هـذه المنظـمات والـدول المتقدمـة مـن الـدول الناميـة العمـل عـلى تحقيـق تـوازن ميزانياتهـا التـي كانـت تعـاني مـن عجـز شـديد نتيجـة زيـادة النفقـات عـلى الإيـرادات، وهـذا يتطلـب تخفيـض الإنفـاق الحكومـي خاصـة الإنفـاق الاجتماعـي في مجـالات التعليـم والصحـة والثقافـة وتخفيـض ميزانيـات الدفـاع والأمـن، وتقليـص الإدارة الحكوميـة، والتخلـص مـن القطـاع العـام أو إداراتـه بأسـاليب اقتصاديـة تراعـي التكلفـة والعائـد والربـح.

كـما يتطلـب ذلـك أيضـاً تقييـد الاسـتثمار الحكومـي وتحريـر الأسـعار وزيـادة الضرائـب وإزالـة القيـود والعوائـق أمـام القطـاع الخـاص وتشـجيعه عـلى الاسـتثمار في كافـة الأنشـطة الخدميـة والإِنْتَاجيـة.

ونَخْلُـصُ مـما سـبقَ: أن الـدور الجديـد للدولـة يـدور حـول تدخلهـا في النشـاط الاقتصـادي بدرجـة أقـل في بعـض المجـالات " التـي تعمـل بالنسـبة لهـا قـوى السـوق " والتدخـل بدرجـة أكـبر في مجـالات أخـرى والتـي لا تعمـل فيهـا قـوى السـوق.

ولكــن ليــس معنــى ذلــك أن تتــلاشى هيمنــة الدولــة عــلى الحيــاة الاقْتِصَاديَّــة في ظــل سياســة الخصخصــة وإنمــا هــي مســتمرة ولكــن في ظــل نظَــام أَضيــق عــما ســبق.

الفصل الثاني
النِّظَام الاقتصادي الإسلامي

- مقدمة:

وفقاً للتقسيمات السابقة للأنظمة الاقْتِصَادِيَّة، نلاحظ أن الاقتصاديين الغربيين بوجه عام قد أغفلوا ذكر النِّظَام الاَقتصادي الإسلامي، وذلك على الرغم مسايرة الاقتصاد الإسلامي لهم في هذا المجال.

وعلى الرغم من أن مسيرة الفكر الاقتصادي العالمي هي مسيرة واحدة مترابطة بدأت منذ عصور اليونان والرومان وظهور النِّظَام الاقتصادي العبودي، فإن مدرسة الاقتصاد الإسلامي وتطبيقاتها الاقْتِصَادِيَّة لدى المسلمين في العصر الوسيط لازالت مفقودة في هذه المسيرة، مما كان له أثراً سلبياً في ترابط حلقات مسيرة الفكر الاقتصادي العالمي.

والملاحظ من المقارنة بين الأنظمة الاقْتِصَادِيَّة الرئيسية المعاصرة "الرَّأْسَمالِيّة والاشْتَراكِيّة " وبين النِّظَام الإسلامي هو أمرين أساسيين هما:

1. أن النِّظَام الاقتصادي الإسلامي هو النِّظَام الأمثل، والأفضل لتحقيق الكفاية والأمن:

وهذا ليس بالنسبة للدول الإسلامية وحدها، وإنما بالنسبة للبشرية كلها في الوقت الحاضر وفي المستقبل، وذلك بما يقوم عليه من أصول ومبادئ، وبما له من فلسفة وبما يمتاز به من ثروة فكرية.

فالاقتصاد الإسلامي يمتاز بمرونته وصلاحيته لكل زمان ومكان، أي أنه سهل في التطبيق، ولا تتسم المبادئ التي يقوم عليها بالجمود التي يجعلها عاجزة عن تحقيق دواعي المصلحة العامة، فيحكم الاقتصاد الإسلامي مجموعة من المبادئ والقواعد الكلية مع ترك التفصيلات اللازمة لتطبيق السياسة الاقْتِصَادِيَّة إلى اجتهاد العلماء لإيجاد الحلول الاقْتِصَادِيَّة المناسبة لكل زمان ومكان.

أي أن مبادئ الاقتصاد الإسلامي دائماً تتسم بالتطور ما دام ذلك في الإطار العام للشريعة الإسلامية، وفي نفس الوقت تتسم هذه المبادئ بقدر كبير من الثبات والاستقرار وليست عرضة للتعديلات الكثيرة، كما في الأنظمة الاقْتِصَادِيَّة الأخرى.

2. أن المنهج الاقتصادي الإسلامي ليس علم اقتصادي قائم بذاته، وإنما هو جزء من المذهب الإسلامي العام في تنظيم جميع فروع الحياة وفقاً لنظرة شاملة للمجتمع الإِنْسَاني:

وبالتالي فهو ليس كالاقتصاد الرَّأْسِمَالِيّ مجرداً من كل أساس عقائدي ونظرة أساسية للحياة، وليس كالاقتصاد الاَشْتِرَاكِيّ الذي يرى أنصاره أنه نتيجة محتومة للقوانين الطبيعية التي تهيمن على التاريخ وتتصرف فيه.

وترتيباً عـلى ذلـك، يمكـن تقسـيم الدراسـة في هـذا الفصـل إلى مبحثـين عـلى النحـو التـالي:

- المبحـث الأول: ملامح النِّظَام الاقتصادي الإسـلامي.
- المبحـث الثـاني: دور الدولة في ظل النِّظَام الاقتصادي الإسـلامي.

المبحث الأول
ملامح النِّظَام الاقتصادي الإسلامي

على الرغم من الجانب الديني والعقائدي والروحي في الأفكار الاقْتِصَادِيَّة في الإسلام، إلا أن تلك الأفكار وكافة الأحكام الشرعية المتعلقة بالمعَامَلات قد أتت موضوعية تماماً، حيث أتت محكمة وقاطعة الدلالة ولا دخل للمتعامل في تقديرها، وهكذا ينفرد الإسلام بإحاطته للمعاملات الاقْتِصَادِيَّة المادية بمجموعة من المعنويات والقيم التي نفتقدها في العصر الحالي، وإذا حاولنا أن نلقي الضوء حول ملامح النِّظَام الاقتصادي الإسلامي، فيمكننا أن نوجز هذه الملامح من خلال النقاط التالية:

أولاً: التنظيم الإسلامي للملكية:[1]

تقوم الاشْتِرَاكِيّة على أساس تملك المجتمع ككل لكافة وسائل الإِنْتَاج الموجودة في الدولة وتقوم الرَّأْسِمَالِيّة على تقديس الْمِلْكِيَّة الْفَرْدِيَّة، أما الإسلام فلا يقصر الْمِلْكِيَّة على الأفراد وحدهم ولا يحصرها في يد الدولة بمفردها، بل يجعلها مشتركة بينهما أي أن الإسلام يقوم على أساس الملكية المشتركة أو الْمِلْكِيَّة المزدوجة.

والإسلام باعتناقه لهذا المفهوم للملكية يريد أن يؤكد حقيقة معينة ألا وهي تقرير الْمِلْكِيَّة الْفَرْدِيَّة، فهو يراعي فطرة الإِنْسَان في حبه للمال، يقول الله تعالى " وتأكلون التراث أكلاً لما، وتحبون المال حباً جماً"، كما أنه لا يقر الصراع بين الفرد والمجتمع حيث تعارض المصلحتين، لأنه يرى أن النزعتين الفردية والجماعية متساندتان للإنسان، لأنه أصيل في فرديته وأصيل في جماعيته وهو يحتاج إليهما معاً، وفطرته لا تستقيم بإحداهما دون الأخرى، بل لابد من التوفيق بينهما وتحقيق التوازن بين الإِنْسَانية كلها:

(1) انظر د/ السيد عطية عبد الواحد " مبادئ الاقتصاد الإسلامي " الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، سنة 1995م، ص 33 51، أجزاء متفرقة.

1. الْمِلْكِيَّة الْفَرْدِيَّة في الإسلام:

وبإقرار الإسلام للملكية الْفَرْدِيَّة يكون قدر راعى طبيعة البشر وصفاتهم، فالتشريع الإسلامي تشريع واقعي، كما أن الإسلام ينظر إلى الْمِلْكِيَّة الجماعية باعتبارها ضرورة لازمة بجوار الْمِلْكِيَّة الْفَرْدِيَّة.

ويبرر ذلك بأن هناك أنواعاً من الأموال لا يجوز أن يترك تملكها للأفراد محافظة على المصالح العامة للدولة، ومثال ذلك بعض الصناعات اللازمة لحياة المجتمع وليس للأفراد استعداد لإدارتها، أو إذا قام الأفراد بإدارتها كان ذلك فيه مساس بالمصلحة العامة، وفي هذه الحالات يكون من الأقدر تركها للدولة لتملكها وإدارتها بنفسها.

لكن عندما يمنح الإسلام الفرد حقاً من الحقوق، فإنه لا يقر بصورة مطلقة بل هو مقيد بالأصل العام في الإسلام " لا ضرر ولا ضرار "، والإسلام لا ينظر في تقديره للملكية الْفَرْدِيَّة إلى تحديد أو إطلاق، بل ينظر إلى ما هو أبعد مدى وأوسع دائرة، ينظر إلى أن موارد الثروة منفعة عامة، يستغلها الشعب بأكمله، وذك لتحقيق الرفاهية الممكنة أو الملائمة للجميع.

والفرد باعتباره أحد أفراد الشعب، يملك كافة الوسائل المشروعة التي تؤهله للتمتع بهذه الْمِلْكِيَّة بشرط ألا يخل ذلك بالتناسق الذي تتقارب به الفوارق، حيث إن الله (عز وجل) حرم الْمِلْكِيَّة التي تؤدي إلى التضخم، وكره عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) أن يعيش فريق من الأمة كلاً على فريق آخر وهو بصدد تقسيم الأراضي المفتوحة.

ويترتب على ذلك أن حق الْمِلْكِيَّة الْفَرْدِيَّة يقيده قيد عام هو أن يدور في إطار المنفعة الجماعية للدولة، وعندما يقر الإسلام الحرية الاقْتِصَادِيَّة فإنه يميز بينها وبين الشراهة والطمع وعدم المشروعية.

فالحريــة الاقْتِصَادِيَّــة في الإســلام لابــد أن تعــترف وتتوافــق مــع حريــة الآخريــن وتتــماشى مــع الحاجــات والمصالــح الجماعيــة.

ويترتــب على ذلك نتيجتان:

- النتيجــة الأولى: إلــزام الدولــة بمراقبــة الأنشــطة وتهيئــة كل الســبل لتشــجيع الازدهــار وإبعــاد الــضرر.
- النتيجــة الثانيــة: التــزام كل فــرد لديــه فائــض يزيــد عــن حاجاتــه وحاجــات أسرتــه، أن يســتثمر هــذا الفائــض في مســاعدة المحتاجــين مــن أبنــاء مجتمعــة.

وقــد فــرض الإســلام عــدة تكاليــف والتزامــات بعضهــا إيجابيــة والأخــرى ســلبية هــى عــلى النحــو التــالى:

- الجانــب الأول: التكاليف أو الالتزامات الإيجابية:

أ. وجوب اســتثمار المال بأفضل صورة ممكنة:

الإســلام لا يقــف عنــد محاربــة اكتنــاز الــثروة وحبســها عــن التــداول، بــل يلــزم المســلم كذلــك اســتثمار أموالــه أفضــل اســتثمار ويوظفهــا لأفضــل اســتخدام حيــث إن عقيــدة المســلم تغــرس في نفســه أن هــذا المــال مــال اللــه (ســبحانه وتعــالى)، ولــذا وجــب عليــه أن يحســن اســتعماله واســتثماره في الأوجــه المشروعــة المختلفــة.

ب. الزكاة:

يجــب عــلى المســلم أن يدفــع الــزكاة المقــررة عــلى كافــة أموالــه عندمــا تتوافــر شروط الــزكاة، وهــذا يدعــوه لاســتثمار أموالــه بأفضــل صــورة، حتــى يــؤدي دفــع الــزكاة إلى عــدم تــآكل أموالــه بتكــرار الــزكاة، والــزكاة التــزام إيجــابي يقــع عــلى المســلم عــلى ملكيتــه الْفَرْدِيَّــة مــن شــأنه ألا يصــل بملكيــة الفــرد إلى مســتوى التضخــم غــير المرغــوب فيــه.

جـ. الإنفاق في سبيل الله:

لا يلتـزم المسـلم فقـط بدفـع الـزكاة كالتـزام مـالي عليـه، وإنمـا يقـع عليـه واجـب آخـر وهـو الإنفـاق في سبيل اللـه، وهـذا الواجـب هـو مسـاهمة منـه في تحقيـق أهـداف الدولـة وتذكـير المسـلم بالقيـام بـه دائمـاً يمنـع مـن تضخـم ملكيتـه الْفَرْدِيَّـة.

د. التوظيف:

إذا كان الإنفـاق في سـبيل اللـه واجبـاً عـلى كل مسـلم لـه الخيـار في القيـام بـه مـن عدمـه، فـإن التوظيـف عـلى الأغنيـاء، وهـو أخـذ ولي الأمـر مـن أمـوال الأغنيـاء مـا يحتاجـه مـن أمـوال لمواجهـة الحاجـات الطارئـة والضروريـة للدولـة وهـو يتـم جـبرا عنهـم، مـن شـأنه أن يحـول دون تضخـم ثـروات الأفـراد وزيادتهـا عـن الحـد الغـير مرغـوب فيـه.

• الجانب الثاني: التكاليف أو القيود السلبية:

وهـي تكاليـف الهـدف منهـا: تحقيـق الطابـع الجماعـي للملكيـة الْفَرْدِيَّـة في الإسـلام وتتميـز هـذه التكاليـف بأنهـا قابلـة للضيـق أو التوسـع وفقـاً لـضرورات المجتمـع وهـي:

أ. القيـد العام (الحلالُ بَيِّنٌ والحرامُ بَيِّنٌ):

هـو مراعـاة مبـدأ الحـل والحرمـة في كل تـصرف يقـوم بـه المسـلم، حيـث إن الإسـلام يحـرم كل وسـيلة محرمـة تترتـب عليهـا الْمِلْكِيَّـة، فـلا يجيـز الملكيـة الناشـئة عـن السرقـة والغصـب والقـمار والربـا والغـش، وتجـارة الخمـور والمخـدرات وقطـع الطريـق والإكـراه وغـير ذلـك مـن الصـور المحرمـة في العقيـدة الإسـلامية.

ب. قيـد (لا ضرر ولا ضرار):

يجـب عـلى كل مالـك في ملكيتـه لمال معين ألا يكون في تملكه لهذا المال ضرر معـين يقـع عـلى فـرد آخر أو عـلى الجماعـة عموماً، لأن الأصل العام في الإسلام كما

ذكرنـاه مـن قبـل " لا ضَرَرَ ولا ضِرَارَ " وتقديـر ملكيـة الأمـوال التـي يترتـب علـى ملكيتهـا ملكيـة خاصـة ضرر بالجماعـة مـتروك لـولي الأمـر بمشـاورة أهـل الشـورى، ومـن أمثلـة ذلـك مصانـع الأسـلحة الحربيـة وإنتـاج كافـة الأشـياء المتعلقـة بالجيـش، فهـذا يتطلـب ضخامـة فى الأمـوال، كـما أن هـذه المصانـع تمثـل خطـورة لمـا تنتجـه، لذلـك كان مـن الأفضـل أن تـترك لملكيـة الدولـة دون تركهـا لملكيـة الأفـراد.

جـ. المصلحة العامة:

لا يجـوز للأفـراد تملـك أي مصـدر مـن مصـادر الـثروة، يترتـب عليـه الإضرار بالمصلحـة العامـة، فـلا يجـوز تملـك مـا كان منفعتـه عامـة مشـتركة مـن هـذه المصـادر مثـل: ملكيـة المعـادن، وينابيـع الميـاه، ومصـادر الطاقـة... وغيرهـا.

د. حسن استخدام الْمِلْكِيَّة الْفَرْدِيَّة:

الإسـلام يفـرض عـلى كل مسـلم أن يحسـن القيـام بـكل مـا تقتضيـه الْمِلْكِيَّـة الْفَرْدِيَّـة، فلـو عجـز عـن القيـام بمقتضياتهـا كأن يكـون سـفيهاً أو معتوهـاً، هنـا يجـوز الحجـر عليـه حفاظـاً عـلى الْمِلْكِيَّـة الْفَرْدِيَّـة.

هـ. عدم إساءة استخدام الأموال الخاصة:

الإسـلام ينهـي عـن تبديـد المـال عمومـاً، أو اسـتخدامه في أوجـه غـير مشروعـة، كأن ينفقـه كرشـوة للحاكـم أو للموظـف المسـئول عـن تأديـة خدمـة لـه، طمعـاً لتهيئـة فـرص الكسـب غـير المشروعـة لـه عـلى حسـاب أفـراد المجتمـع، فـكل ذلـك وغيرهـا مـن الصـور الأخـرى غـير المشروعـة لا يقرهـا الإسـلام.

2. الْمِلْكِيَّة العامة في الإسـلام:

تتحـدد الْمِلْكِيَّـة العامـة في الإسـلام بمجـالات معينـة، لا يجـوز أن تكـون محـلاً للملكيـة الْفَرْدِيَّـة، وذلـك لاعتبـارات تتعلـق بالمصلحـة الجماعيـة وأيضـاً لتحقيـق أهـداف معينـة تتضـح مـن خـلال وظائـف الْمِلْكِيَّـة العامـة في الإسـلام:

أ. مجالات الْمِلْكِيَّة العامة في الإسلام:

للملكيــة العامــة مجــالات ثلاثــة لا يجــوز أن يــترك أحدهــا للملكيــة الْفَرْدِيَّــة وهــي:

• المجـال الأول: كل مـا يمثـل مـن الـثروة الطبيعيـة للمجتمـع يعـد ضرورة عامـة لجميـع أفـراده، ويـدل عـلى ذلـك قولـه ﷺ: " الْمُسْـلِمُونَ شُرَكَاءُ فِي ثَـلاثٍ: فِي المـاءِ، وَالْنـار، وَالْـكَلأِ ".[1]

والعلـة في عـدم جـواز تملـك هـذه المصـادر الثلاثـة ملكيـة فرديـة هـي أنهـا مصـادر ضروريـة ولازمـة لحيـاة النـاس جميعـاً ويتوقـف عليهـا حياتهـم ولا يمكـن أن تـؤدي مقاصدهـا في ملكيـة خاصـة، ولذلـك فـلا يمكـن أن تـترك لملكيـة الأفـراد، ويمكـن أن نقيـس هـذه العنـاصر الثلاثـة عـلى الـضرورات العامـة في حياتنـا وتقريـر الْمِلْكِيَّـة العامـة لهـا.

• المجـال الثـاني: ويشـمل كل مـا لم يتدخـل العمـل الإِنْسَـاني في تكوينـه أو إيجـاده بـل هـو مـن خلـق اللـه (سـبحانه وتعـالى) فيدخـل ضمـن الْمِلْكِيَّـة الجماعيـة ويسـتفيد مـن نتاجـه كافـة أفـراد المجتمـع، ومثـال لذلـك المعـادن ومسـاقط الميـاه والمناجـم ومصائـد الأسـماك والغابـات.

• المجـال الثالـث: وهـو يتسـع ليشـمل كل مـا يسـتدعي مصلحـة الجماعـة إبقـاؤه في مجـال الْمِلْكِيَّـة العامـة خدمـة للصالـح العـام، مثـل المرافـق العامـة الأساسـية كالأنهـار والمسـاجد والطـرق العامـة ومصـادر الطاقـة، فهـي مخصصـة للمنفعـة العامـة وهـي لا ملـك لأحـد فيهـا وبالتـالي فـلا تملـك ملكيـة فرديـة.

ومـع ذلـك قـد تنزع الدولـة في بعض الأحيـان الْمِلْكِيَّـة الْفَرْدِيَّة مـن صاحبها وتنقلهـا إلى ملكيـة الدولـة " التأميـم " وبمـا أن التشريـع الإسـلامي تشريعـاً واقعيـاً يشرع للواقع ويقره، فإن مصلحة المسـلمين في أحوال الضرورة قد تسـتلزم التأميم، وهنـا يجيـز الإسـلام التأميـم إذا كانـت هنـاك حاجـة قوميـة وضروريـة تـبرر ذلك،

(1) انظر " الجامع الصغير وزيادته "، قال الشيخ الألباني: (صحيح).

على أن يكون لصاحب المال الحق في التعويض عن ماله المؤمم والمرجع في ذلك هو القضاء.

ب. وظائف الْمِلْكِيَّة العامة:

تؤدي الْمِلْكِيَّة العامة عدة وظائف تعود بنفعها على كافة أفراد المجتمع وهي:

• الوظيفة الأولى: ضمان استفادة الجميع من مصادر الثروة العامة:

لأن الثروة العامة ملك للجميع ويحق لهم جميعاً الاستفادة بها، فقد رفض عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) تقسيم الأراضي المفتوحة على الفاتحين،حتى لا تتركز مصادر الثروة في يد فئة محدودة من الشعب، وآثر أن تبقى في أيدي أصحابها وفرض عليها الخراج وبذلك ضمن للجميع حق الاستفادة من مصدر مهم من مصادر الثروة.

وكذلك الأمر في ملكية المعادن وغيرها من مصادر الثروة العامة، فإن تقرير حق الْمِلْكِيَّة العامة لها يضمن لكافة أفراد المجتمع الاستفادة منها وعلى مدى الأجيال المتلاحقة، فهي سلع ضرورية لحياة الناس لا يمكن أن يتملكها فرد معين يقع تحت رحمته كل الناس.

• الوظيفة الثانية: ضمان مصدر ثابت ومتجدد لتغطية النفقات العامة للدولة:

تساهم الْمِلْكِيَّة الْفَرْدِيَّة في سد جزء من النفقات العامة للدولة عن طريق الزكاة والإنفاق في سبيل الله والتوظيف، لكن بالإضافة إلى هذه الْمِلْكِيَّة فإن الأموال التي تدخل في مجال الْمِلْكِيَّة العامة للدولة من شأنها أن توفر للدولة مصدراً ثابتاً ومتجدداً لتغطية النفقات التي تحتاجها الدولة، فملكية الدولة للمعادن بأنواعها المتعددة وغيرها من مصادر الثروة الطبيعية تعد مصدراً من مصادر الدخل التي يمكن أن تعتمد عليه الدولة لسد نفقاتها.

والأموال التي تدخل في مجال الْمِلْكِيَّة العامة لا تحقق أغراض مالية فقط وإنما تحقق كذلك أغراض اجتماعية عامة ومتعددة، تتمثل في حماية أفراد المجتمع ضد كل احتكار يمكن أن يمارسه فرد معين على مصدر من مصادر الثروة أو تساعد في إعادة توزيع الدخل القومي.

• الوظيفة الثالثة: إتاحة الطريق أمام مساهمات الأفراد وأعمالهم الخيرية:

وجود الْمِلْكِيَّة العامة بنفعها على كافة أفراد المجتمع، يدفع الأفراد ويحثهم على المساهمة بكل أموالهم والتبرع بها من أجل مجتمعهم، لأنهم يعلمون أن النفع من ذلك سوف يعود عليهم جميعاً، ومن أجل ذلك يدفع الفرد ماله للدولة مفوضاً لها إنفاقه بما يحقق مصالح المجتمع ومثال ذلك الوقف الذي يقوم به بعض الأفراد سواء تمثل في صورة أراضي أو أموال من أجل مجتمعه.

والوقف تصرف جائز ومشروع في الفقه الإسلامي، ويعرف بالصدقة الجارية بعد وفاة الفرد، فيقول عليه الصلاة والسلام: " إِذَا مَاتَ ابْنُ آدَمَ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إلا مِنْ ثَلاثٍ: صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ ". [1]

• الوظيفة الرابعة: حماية المصلحة العامة وحماية الضعفاء في المجتمع:

يقوم التشريع المالي الإسلامي على أساس حفظ المصالح العامة للدولة، لذلك يقرر كل ما يحقق هذه المصلحة ويحفظها، ومن ذلك ما أقره الإسلام من جواز الحمى: وهو أن تحمي الدولة جزءاً من الأَرْض الموات المباحة لمصلحة المسلمين عموماً، دون أن تكون منفعتها قاصرة على فرد معين منهم، فهي أرض يرعى فيها إبل الصدقة حتى يتم توزيعها على مستحقيها " الفقراء من المسلمين ".

(1) رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

كذلك أقر الإسلام الإقطاع: وهو أن يقطع ولي الأمر مساحة معينة من الأرْض أو غيرها من مصادر الثروة التي يجوز تملكها للأفراد لأحد الأفراد، ليقوم باستغلالها فقط دون بيعها أو التصرف فيها.

أي أن الإسلام في تنظيمه للإقطاع لا يجعله حقاً خالصاً للفرد بل ينطبق عليه وصف الْمِلْكِيَّة المشتركة، فهو حق للفرد ولكن للدولة حق استرداده إن لم يحسن الفرد المقطع استثمار المال وتوظيفه، وذلك مراعاة للمصلحة العامة للمسلمين، فلا يقطع أحد شيئاً ما دام غير قادر على تشغيله وتوظيفه، كذلك لا ينبغي أن ينصب على مورد من موارد الثروة العامة التي لا يجوز تملكها ملكية فردية.

وهكذا نجد أن الإسلام يقيم توازناً بين الْمِلْكِيَّة الْفَرْدِيَّة والملكية الجماعية من أجل تحقيق التنمية الاقْتِصَادِيَّة، فالْمِلْكِيَّة الْفَرْدِيَّة باستثمارها على أفضل نحو ممكن وفقاً لطبيعة الإِنْسَان في حرصه على أمواله تحقق التنمية الاقْتِصَادِيَّة.

والْمِلْكِيَّة الجماعية التي في يد الدولة وتوجهها نحو الاستثمارات المفيدة لكل شعبها تتحقق بذلك أيضاً التنمية الاقْتِصَادِيَّة.

ونلاحظ أسلوب الجمع بين نوعي الْمِلْكِيَّة في الإسلام هو ما انتهت إليه النظم الاقْتِصَادِيَّة المعاصرة في تطبيقها لنظام الْمِلْكِيَّة، فدائماً نجد التعاون بين الْمِلْكِيَّة الْفَرْدِيَّة والْمِلْكِيَّة العامة.

محاولة من هذه الأنظمة معالجة العيوب فى كل من النِّظَام الرَّأْسَماليّ والنِّظَام الاشْتِرَاكِيّ وفقاً لشكلها التقليدي، فتتدخل الدولة " أخذاً ببعض مَظاهر الاشْتِرَاكِيّة " في المشروعات العامة وتقوم بإجراء قيوداً على حرية الأفراد وتأمم بعض الصناعات للمصلحة العامة وفرض الضرائب التصاعدية وأخيراً تدخل الدولة لإعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع من المواطنين.

وفي نفس الوقت يأخذ ببعض مظاهر الرَّأْسَمَاليةّ بحدود معينة للملكية الْفَرْدِيَّة وحق المستهلك في اختياره لأنواع معينة من السلع من خلال السوق، وإدخال نظام الحوافز والإعفاءات في المشروعات الاقْتِصَادِيَّة.

وهـذا مـا يؤكـد أن النِّظَـام الاقتصـادي الإسـلامي في تنظيمـه للملكيـة هـو أفضـل الأنظمـة ويكفـي أنـه مـن عنـد اللـه (عـز وجـل) لا مـن صنـع البـشر وأهوائهـم.

ثانيـاً: نظامـى السـوق والأثمـان والتخطيـط في ظـل النِّظَـام الاقتصـادي الإسـلامي:

تعتمـد النظـم الرَّأْسـمَاليّة في إدارتهـا الاقْتصَاديَّـة عـلى جهـاز السـوق والأثمـان، وتعتمـد النظـم الاشْـتِرَاكيّة عـلى نظـام التخطيـط الاقتصـادي.

فـما هـو موقـف النِّظَـام الاقتصـادي الإسـلامي فيـما يتعلـق بكيفيـة إدارة مشـكلاته الاقْتصَادِيَّـة ؟ (1)

1. نظام السـوق والأثمان في الإسلام (التسعير):

يأخـذ الإسـلام نظـام التسـعير وهـو: أن يأمـر الحاكـم أو نوابـه أو كل مـن ولي أمـراً مـن أمـور المسـلمين أهـل السـوق بـألا يبيعـوا أمتعتهـم " سـلعهم " إلا بسـعر محـدد، فيمتنعـوا عـن الزيـادة أو النقصـان إلا لمصلحـة.

والقاعـدة العامـة في الفكـر الإسـلامي هـي عـدم جـواز التسـعير، وتـرك تحديـد السـعر لقـوى الطلـب والعـرض، لكـن هنـاك حـالات يبـاح فيهـا التسـعير، ومنهـا حـالات الإضرار بمصلحـة النـاس، والمغـالاة في سـعر السـلعة عـن السـعر المعتـاد " ثمـن المثـل "، فـإن الزيـادة عـن ثمـن المثـل يعـد إضرار بالنـاس وكذلـك الزيـادة في السـعر بـدون مـبرر يعـود عليهـم بالـضرر.

وإذا كانـت الحيـاة والأنشـطة الاقْتصَادِيَّة في بداية الإسـلام تتسـم بالبسـاطة والمحدودية وعدم التعقيد فلم يكن هناك حاجة أصلاً للتسعير، ففي الوقت المعاصر يصبـح التسـعير أمـراً مهماً يحقق أهداف كثـيرة، منها: إلزام الناس بالعـدل ومنعهم مـن الظلـم، فـلا يجوز الإكراه على البيع والشراء، وسـداً لجشـع التجـار عند المغالاة

(1) انظر د/ السيد عطية عبد الواحد: مبادئ الاقتصاد الإسلامي، المرجع السابق، ص 58، 67.

في الأسـعار، ومنعـاً لظهـور المحتكـر الـذي يعمـد إلى شراء مـا يحتـاج إليـه النـاس مـن الطعـام والسـلع الأخـرى فيحبسـه عنهـم، ويريـد إغـلاءه عليهـم وهـو ظلـم للمشـترين، فهنـا يحـق لـولي الأمـر أن يكـره النـاس عـلى بيـع مـا عندهـم بقيمـة المثـل عنـد الـضرورة.

ومنهـج الفكـر الإسـلامي في تحديـد الأسـعار هـو التوسـط بـين تقييـد الحريـة والْمِلْكِيَّـة الْفَرْدِيَّـة وإطلاقهـا عـلى أوجهـا، فيصبـح التسـعير سياسـة شرعيـة قائمَـة عـلى تحقيـق مصلحـة عامـة تهـم كافـة أفـراد المجتمـع، يجـب الاعتـماد عليـه مـن أجـل تحقيـق هـذه المصلحـة.

2. نظام التخطيط الاقتصادي في الإسلام:

إذا كان الإسـلام يجمـع بـين الْمِلْكِيَّـة الخاصـة والْمِلْكِيَّـة العامـة، وأن هنـاك أمـوال عامـة وأمـوال خاصـة، فـإِنَ إدارة الاقتصـاد الإِسـلامي تتوافـق مـع هـذا الأسـاس، أي أنـه يعتمـد في إدارتـه عـلى جهـاز السـوق والأثمـان، وكذلـك جـواز وجـود جهـاز للتخطيـط في الدولـة.

وإذا كان التخطيـط الاقتصـادي نظامـاً منتظـماً ومتكامـلاً يشـمل فـترة زمنيـة محـددة توافـق عليهـا الدولـة أو تتبناهـا للوصـول لترشـيد المـوارد لتحقيـق أهـداف محـددة واسـتخدام وسـائل مبـاشرة وغـير مبـاشرة لتحقيـق هـذه الأهـداف في إطـار خطـة مسـتقبلية.

فـإن كل ذلـك يجـد سـنده في الأصـول العامـة للإسـلام، سـواء في تخطيـط سـيدنا (محمـد ﷺ) للهجـرة قبـل القيـام بهـا، أو في تخطيـط سـيدنا (يوسـف عليـه السـلام) عندمـا تـولى أمـر ماليـة الدولـة بمـصر، بتخزيـن القمـح في سـنابله لمواجهـة سـنوات القحـط، وفي ذلـك إشـارة واضحـة لإقـرار الإسـلام للنظـرة المسـتقبلية والتخطيـط الاقتصـادي.

فالإسـلام يحتـم عـلى علـماء الاقتصاد في المجتمع المسـلم أن يحددوا النسـب الصحيحـة بـين الاسـتثمار والاسـتهلاك والادخـار، ووضـع أولويـات للأهـداف المـراد

تحقيقها، وأن يكون التخطيط في حدود ما تمتلكه الدولة من أموال عامة دون إفراط أو تفريط.

ثالثاً: التوزيع العادل للدخول في النِّظَام الاقتصادي الإسلامي:[1]

لا نجد العدالة الاجتماعية إلا في الإسلام وحده، لأنه دين الحق الذي أنزله الله تبارك وتعالى على رسوله الأمين ﷺ لهداية الناس وإقامة العدل بينهم، فلا يوجد في أي شخص الأهلية التي من شأنها إقامة العدل الحقيقي، لأن النفس البشرية محدودة دائماً بالإطار الزماني والمكاني الذي تعيش فيه، وهي محدودة بحكم إمكانياتها المخلوقة بها، فلا تستطيع أن تضع معياراً للعدل بين البشر.

ولا نستطيع أن نرى في النِّظَام الرَّأْسِمَالِيّ والنِّظَام الاشْتِرَاكِيّ هذه العدالة الاجتماعية، فالنِّظَام الرَّأْسِمَالِيّ غايته حرية بلا قيود، والنِّظَام الاشْتِرَاكِيّ غايته مساواة مضطربة، أما الإسلام فله ذاتية ومنهجية واستقلالية فهو مساواة منضبطة وموضوعية، وكذلك حرية مقيدة بكل ما هو في صالح المجتمع.

وعدالة الإسلام تتم بين كافة طبقات المجتمع حكام ومحكومين، فالكل في نظره سواسية، وهذا ما أقره الشارع الحكيم فى كتابه الكريم الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، كما أكده رسول العظيم (ﷺ) وذلك عندما غضب غضباً شديداً حينما أراد أسامة بن زيد رضي الله عنه أن يشفع في المرأة المخزومية التي سرقت وقال: " أتشفع في حد من حدود الله يا أسامة والله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها ".

إن العدالة الاجتماعية في الإسلام هي جزء من التطور الإسلامي للمجتمع ككل، الذي يعطي كل ذي حق حقه من المسلمين وغير المسلمين ويتساوى الجميع الأغنياء والفقراء على حد سواء، فالإسلام يحث على التوزيع العادل للدخول بما لا يؤدي إلى تفاوت كبير بين طبقات المجتمع مما يخلق معه كثير من المشاكل الاجتماعية والاقْتِصَادِيَّة.

---

(1) انظر د/ السيد عطية عبد الواحد، المرجع السابق، ص97 99.

فالإسـلام لا يقـف في عدالتـه الاجتماعيـة عنـد عدالـة توزيـع الدخـول والـثروات فقـط، وإنمـا يضمـن لـكل فـرد أن يعيـش فى مسـتوى معيـشي[1] لائـق وهـو مـا يسـميه الفقهـاء بتوفـير " حـد الكفايـة ".

وهـذا هـو واجـب الدولـة ويعاونهـا كافـة أفـراد المجتمـع بمـا يسـمى بالضـمان والتكافـل الاجتماعـي، مـما يـؤدي إلى توفـير الحقـوق الإِنْسَـانية وحـدوث السـلام الاجتماعـي، وحـد الكفايـة هـو الحـد الأدنى للغنـى وهـو يختلـف مـن مجتمـع لآخـر ومـن زمـان لآخـر.

والإسـلام يقـر المسـاواة التامـة بـين الأفـراد فيـما يتعلـق بمجـال الضروريـات واسـتمرار حيـاة الإِنْسَـان وهـي: المـأكل والمسـكن والملبـس، وذلـك بمـا يحفـظ حياتـه، وبالتـالي تـوزع الـثروة والدخـل عـلى هـذا الأسـاس.

بـل وأكـثر مـن ذلـك فـإن المسـاواة التامـة تمتـد لتشـمل المسـاواة التامـة في مـوارد الـثروة العامـة التـي لا يجـوز تملكهـا ملكيـة فرديـة مثـل المـاء والـكلأ والنـار والمعـادن، فـكل هـذه الأمـوال تمتلـك ملكيـة عامـة، والإسـلام يسـوى بـين الجميـع تسـوية تامـة في مجـال الانتفـاع والاسـتفادة بهـا دون أن تسـتأثر فئـة بخيراتهـا دون فئـة أخـرى.

ويـأتي دور الاقتصـاد الإسـلامي متمثـلاً في السياسـات الاقْتِصَاديَّـة والماليـة في تحقيـق هـذه العدالـة الاجتماعيـة، وذلـك مـن خـلال عـدة وسـائل تسـعى لتحقيـق هـدف المسـاواة التامـة بـين الأفـراد، ومـن ضمـن هـذه الوسـائل (الـزكاة) فهـي تلعـب دوراً أساسـياً في القيـام بإعـادة توزيـع الدخـل والـثروة وتفـرض عـلى كافـة الأشـخاص الأمـوال التـي تتوافـر فيهـا شروط الخضـوع للـزكاة ثـم تـوزع بعـد ذلـك عـلى الفقـراء والمحتاجـين، وهـذا يـؤدي إلى إعـادة توزيـع الدخـول وتحقيـق العدالـة الاجتماعيـة.

---

(1) المستوى المعيشي اللائق يختلف تحديده من مجتمع لآخر ومن زمان لآخر وهو يختلف عن حد الكفاية والذي يعني بالاهتمام بالحاجات الضرورية اللازمة لحياة الإنسان من مأكل ومشرب ومسكن، فهدف الإسلام أسمى من ذلك ليس مجرد توزيع الدخول وإنما التوازن بين أفراد المجتمع في مستوى المعيشة لا في مستوى الدخل.

ولكـن هـذه المسـاواة التامـة بـين الأفـراد، لا يأخـذ بهـا الإسـلام عـلى إطلاقهـا، بـل إن الإسـلام يسـمح بالتفـاوت المقيـد بـين الأفـراد في امتلاكهـم للـثروات والدخـول، حيـث إن البـشر ليسـوا جميعـاً سـواء في قدراتهـم الفكريـة أو الجسـدية، بـل هـم متفاوتـون فيهـا بحسـب قـدرة كل منهـم عـلى العمـل والعطـاء، لذلـك أجـاز الإسـلام أن يكـون هنـاك تفـاوت يـن الأفـراد في الدخـول والـثروات، ويسـعى الإسـلام بذلـك إلى الحـث عـلى العمـل والتنافـس والإبـداع والإنْتَـاج والإتقـان وهـذا لا يتنـافى مـع العدالـة الاجتماعيـة، المهـم ألا يقـوم هـذَا التفـاوت عـلى أسـاس الغـش والاحتـكار والكسـب غـير المـشروع.

وإقامـة العدالـة الاجتماعيـة بشـقيها المسـاواة التامـة بـين الأفـراد والسـماح بالتفـاوت المنضبـط في الدخـول مـن شـأنه أن يحفـظ التـوازن الاجتماعـي بـين الأفـراد، وكذلـك يمنـع ظهـور التقسـيم الطبقـي بـين الأفـراد عـلى أسـاس الدخـل الـثروة.

رابعاً: الاقتصاد الإسلامي والأخلاق:

الجانـب الاقتصـادي في الإسـلام لا ينفصـل عـن جانـب الأخـلاق الإسـلامية كلهـا، ومـن ثـم كان طبيعيـاً أن يكـون حرامـاً مـا يحصـل عليـه الفـرد عـن طريـق الغـش أو الاحتـكار أو الخـداع وغـير ذلـك مـن صـور الأنشـطة غـير المشروعـة، وبالتـي فـلا يجـوز توجيـه المـوارد الاقْتِصَاديَّـة إلى المجـالات غـير المشروعـة كإقامـة الملاهـي وصناعـة الخمـور وغيرهـا مـن الأنشـطة غـير المنتظمـة أو غـير المشروعـة.

ويتخـذ هـذا الجانـب الأخلاقي للاقتصاد الإسـلامي من خلال وجهين: [1]

• الوجـه الأول: تحريـم كافـة الأنشـطة المحرمـة وغـير المشروعـة وغـير المنتجـة:

قيـام الإسـلام عـلى أسـس أخلاقيـة مسـتمدة مـن الديـن الإسـلامي يجعـل مـن الحـرام أن توجـه المـوارد الاقْتِصَاديَّـة في المجتمـع المسـلم لأنشـطة محرمـة كإقامـة مصانـع للخمـور أو بنـاء المَلاهـي وغيرهـا مـن الأنشـطة غـير المشروعـة في المجتمـع المسـلم.

(1) انظر: د/ السيد عطية عبد الواحد: مبادئ الاقتصاد الإسلامي، المرجع السابق، ص 138، 148.

كذلـك يحـرم الإسـلام أن يكـون مصـدر الإيـرادات التـي يحققهـا الفـرد المسـلم أو المجتمـع المسـلم ناتـج عـن غـش أو تدليـس أو احتـكار اسـتناداً إلى قولـه(ﷺ) " مـنْ غَشَّـنَا فَلَيْـسَ مِنَّـا ".

والمعامـلات الإسـلامية تخلـو جميعهـا مـن الربـا "الفوائـد"، ومنهـا السياسـة الاقْتِصَادِيَّـة، فـلا يمكـن السـماح بإقامـة منشـآت أو تمويلهـا إذا كانـت تقـوم في معاملاتهـا عـلى أسـاس ربـوي، لأن الربـا فيـه ظلـم الأغنيـاء للفقـراء والمعسريـن ويسـاعد عـلى أكل أمـوال النـاس بالباطـل.

فضـلاً عـن أن تحريـم الربـا قديـم قـدم الفكـر الإِنْسَـاني ذاتـه ومنصـوص عليـه في كل الديانـات السـماوية، فـإن الإسـلام قـد جعـل مـن تحريـم الربـا قضيـة تمـس الشريعـة الإسـلام ككل، ودعامـة للمعامـلات الماليـة وللاقتصـاد بأكملـه، وفي مقابـل ذلـك أقـر الإسـلام بدائـل موضوعيـة وعادلـة مقبولـة فى صالـح الجماعـة.

ونجـد نصـوص القـرآن الكريـم تحـرم الربـا والفائـدة تحريمـاً قاطعـاً مثـل قـول اللـه (تعـالى){ يَـا أَيُّهَـا الَّذِيـنَ آمَنُـوا لاَ تَأْكُلُـوا الرِّبَـا أَضْعَافـاً مُّضَاعَفَـةً وَاتَّقُـوا اللَّـهَ لَعَلَّكُـمْ تُفْلِحُـونَ} [1]

وكثـير مـن الآيـات القرآنيـة الأخـرى تقطـع الدلالـة عـلى تحريـم الربـا تحريمـاً قاطعـاً، وكذلـك السـنة النبويـة الشريفـة، ولقـد ظـل الفكـر الإسـلامي حتـى بدايـات القـرن العشريـن مجمعـاً عـلى تحريـم الربـا والفائـدة بكافـة صورهـا تحريمـاً قاطعـاً، هـم يقسـمون الربـا إلى نوعـين[2]:

أ. ربا الديون:

ويعـرف عـلى أسـاس أنـه الزيـادة في أصـل الديـن مقابـل الأجـل ويسـمى أيضـاً بربـا الجاهليـة لأنـه يسـود في الجاهليـة أو ربـا النسـيئة "النسـيئ هـو التأجيـل " وهـو المسـتخدم في الوقـت الحـاضر في البنـوك التـي تتعامـل بالفائـدة أخـذاً وعطـاءاً.

---

(1) آل عمران، الآية 130.

(2) انظر: د/ محي محمد مسعد: مبادئ علم الاقتصاد، المرجع السابق، ص 83 89.

ب. ربا البيوع:

ويعرف على أساس أنه الربا الذي يتم في حالة بيع مال ربوي بجنسه مع زيادة أحد البديلين على الآخر دون مقابل أو عوض، وحكمة تحريم ربا البيوع هو غلق الباب أمام كل حيلة ربوية وحماية عامة المستهلكين.

لكن مع تزايد الموارد النقدية لبعض الأفراد وفي نفس الوقت تزايد الاحتياجات المالية لباقي الأفراد خاصة لو كانت التي تطلب هذه الاحتياجات هي الدولة، فإن قضية تحريم الربا والفائدة أصبحت محل لاجتهاد كثير من الفقهاء المسلمين، محاولة منهم إلى دفع الحرمة عن بعض صور المعاملات بفائدة، ومن ضمن هذه الصور:

1. قصر الربا على الأضعاف المضاعفة:

يرى البعض [1] أن الربا المحرم هو ربا الديون المضاعف أي الفاحش، أما الفائدة الميسرة كما هو الوضع بالبنوك فليست محرمة، وقد استدل هذا الرأي بان الدولة العثمانية أباحت للقضاة أن يحكموا بالفائدة بشرط: ألا تبلغ أصل الدين، لكن الفقهاء يردون على ذلك الاتجاه بأن تعبير الربا المضاعفة الذي ذكر في القرآن لا يضع حداً للربا المحرم، فالربا قليلة أو كثيرة حرام، والمقصود من الآية تشديد العقاب على المرابين.

2. قصر الربا على ربا القروض الاستهلاكية:

يرى البعض [2] بإباحة الفائدة على القروض الإِنْتَاجية دون الاستهلاكية، لأن القروض الاستهلاكية هي التي كانت سائدة في عهد نزول القرآن، ويرد على هذا الرأي بأن نصوص القرآن جامعة شاملة والتحريم واحد في نوعي القروض الإِنْتَاجية والاستهلاكية.

---

(1) رأي الشيخ عبد العزيز جاويش، " جريدة اللواء "، عام 1908م.

(2) رأي د/ عبد الرازق السنهوري: في كتابه " مصادر الحق في الفقه الإسلامي "، الجزء الثالث، ص259 206.

3. إباحة الفوائد القانونية:

يذهب البعض إلى حد إباحة ربا المصارف وصناديق التوفير ومؤسسات الدولة، وذلك إعمالاً لنظرية الضرورة واليسر وتقديم المصلحة العامة، لأن المعاملات المصرفية أصبحت ضرورة اقتصادية لا يمكن الاستغناء عنها حيث الإقراض والاقتراض فائدة ميسرة معمول بها في المصارف وصناديق التوفير، وبالتالي فإن هذه الفائدة القانونية نفع للكافة.

ولكن هذه المحاولات لم تحظى بقبول لدى عامة الناس وعلماء الشريعة الإسلامية، ولقد انتهى مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر في مؤتمره المنعقد في مايو عام 1965م " إلى أن الإسلام يحرم جميع أنواع الربا قليلة وكثيرة أي ما كان نوع القروض، حيث إن الربا تؤدي إلى الظلم والاستغلال في المعاملات بالإضافة إلى الشعور بالحقد بين أفراد المجتمع وبين الأجهزة المالية".

4. المشاركة كبديل للتعامل بالفائدة:

لم يقف الإسلام عند تحريم الربا والتعامل بالفائدة، لكنه قدم بديلاً أكثر كفاءة لتجميع المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار وهو المشاركة بالمرابحة أو المضاربة من أجل الحصول على الفائدة اللاحقة التي تتحقق بالمشاركة في عمل منتج وتتحمل مخاطره، والمرابحة والمضاربة هي من أهم الأنشطة الرئيسية للبنوك الإسلامية.

أ. عقود المرابحة:

توظيف الأموال فى الإسلام يتم عن طريق " بيع المرابحة "، ولقد اعتادت البنوك الإسلامية على استخدام هذه الصيغة بكثرة في الوقت المعاصر، وأصبحت تمثل أكثر من 70% من نشاطات البنوك الإسلامية، وتنصرف المرابحة إلى البيع بثمن يزيد عن الثمن الأول، أي البيع متضمناً ربح معلوم على الثمن وذلك لمقابلة مخاطر الشراء والأجل.

ويعترض البعض على انتشار بيع المرابحة في العمل المصرفي الإسلامي لأكثر من سبب:

- فقد لا يسلم البعض بشرعية المرابحة ويلصق بها شبهة الربا، كما أن بيوع المرابحة بصفتها نوعاً من البيوع التجارية، وقد تطورت إلى أن أصبحت النشاط الرئيسي للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية على الرغم من أن نشاطها الأساسي يقتصر على العمل على تحريك الطاقات الإِنْتَاجية " البشرية والمادية والفنية " المعطلة كنوع من المضاربة.
- بينما لا تعد بيوع المرابحة سوى عمل من أعمال الوساطة والائتمان التجاري وفتح الاعتمادات المستندية كما هو الشأن في دور البنوك التجارية الحالية.

ب. عقود المضاربة:

عقد المضاربة: هو عقد مشاركة فى الربح بمال من جانب صاحب المال وعمل وخبرة من جانب المضارب، وعقود المضاربة موجودة قبل الإسلام واستمر حتى البعثة، فقد كان سيدنا (محمد ﷺ) يضارب للسيدة خديجة - قبل أن يتزوجها - في تجارتها ورحلات الشتاء والصيف والشام واليمن، ثم يعود من رحلته مقتسماً الأرباح أو الخسائر.

والمضاربة عقد مشروع من الناحية العقلية ؛ لأن من الناس من يملك المال ولا يملك المقدرة على العمل، بينما هناك من يحسن العمل في المال ولا يملكه.

ومن هنا نشأت الحاجة إلى أن يستعين الطرف الأول في تنمية ماله بعمل الطرف الثاني فيه، دون أن يكون في ذلك ارتكاب ما يخالف الشرع، وذلك بشرط أن يكون نصيب كل من رب المال والمضارب في صورة جزء"النصف والربع " مشاع من إجمالي الربح وألا يتم توزيعه إلا بعد تصفية المضاربة واسترداد صاحب المال لماله، فالربح في المضاربة يتمثل في كل زيادة لاحقة ومحتملة ومرتبطة بالاتجار في المال

أو توظيفه أو تحويله من هيئة لأخرى، بينما العائد في ربا الديون محدد مسبقاً ولا يرتبط بحتمية استثمار المال كما أن الأجير يحصل على مقابل محدد نظير عمله، وهذا يختلف عن الربح الاحتمالي.

والمضاربة في المؤسسات المصرفية والمالية الإسلامية أسلوب جديد يطبق مع الالتزام ببعض القواعد الخاصة بالمصارف مثل: عدم القول بتصفية العمل الاستثماري نظراً لاستمرارية المصارف، إمكانية الخلط المتلاحق للأموال في أي وقت، وإباحة وضع قيود على أصحاب المال والعمال والبنوك للقواعد القانونية الملزمة ومراعاة لطبيعة العمل المصرفي وحفاظاً على حقوق المودعين، ومن أمثلة هذه القواعد: ضمان رد قيمة الوديعة من جانب البنك وإباحة تكوين احتياطي بخصم جزء من الأرباح، وذلك لمواجهة أي عجز في السيولة.

وعقود المضاربة تتفق مع أهداف الإسلام في تحريك الطاقات الإِنْتَاجية والحث على مشاركة رأس المال والخبرة في كافة مجالات الاستثمار، وتحمل المخاطرة والمساهمة في التمويل والتأسيس وتطوير الشركات والمشروعات والأبحاث، وهذا يؤدي إلى نمو النشاط الاقتصادي في المجتمعات الإسلامية.

- الوجه الثاني: ضرورة الرقابة المستمرة للأنشطة الاقْتِصَاديَّة ووضع عقوبات للمخالفين:

الرقابة المشددة والفعالة من أساليب نجاح السياسة الاقْتِصَاديَّة الإسلامية، وتتمثل في مراقبة سير العاملين في تنفيذ السياسة الاقْتِصَاديَّة كما يجب أن تكون وفقاً للأهداف الاقْتِصَاديَّة المحددة، مع وضع عقوبات لمن يخالف القواعد المتعلقة بالنِّظَام الاقتصادي الإسلامي، وذلك حتى نضمن نجاح السياسة الاقْتِصَاديَّة والمالية، فلابد من وجود عقوبة توقع على كل من يخطئ في تنفيذ السياسة الاقْتِصَاديَّة أو يحاول أن ينحرف عن معالم هذه السياسة.

ومن أجل ضمان التطبيق الجيد للسياسة الاقْتِصَادِيَّة الإسلامية، يجب حسن اختيار من يقوم بتنفيذ هذه السياسة لضمان الأمانة والدقة والكفاءة، ومن الشروط التي يجب أن تتوافر فى القائم بتنفيذ السياسة الاقْتِصَادِيَّة: أن يكون من أهل الصلاح والدين والأمانة، أن يكون فقيهاً عالماً مشاوراً لأهل الرأي، أن يكون عفيفاً لا يطلع الناس منه على عورة ولا يخاف في الله لومة لائم، أن يكون ورعاً يتمنى الجنة ويعمل لها، تجوز شهادته إن شهد، أن يكون عادلاً ومنصفاً للمظلوم ومساوي بين الناس في كل شيء، وأخيراً أن يكون غير متبع الهوى.

وإذا كانت العلاقة تنعدم بين علم الاقتصاد وبين الأخلاق في الاقتصاديات المعاصرة، فإن الأمر يختلف تماماً في ظل تطبيق النِّظَام الاقتصاد الإسلامي، حيث أن الدين الإسلامي من أغراضه الأساسية بث القيم الأخلاقية في المجتمعات والمحافظة عليها، فلا يطيع الإِنْسَان في كافة احتياجاته إذا كانت محرمة كالخمور والمخدرات فهي غير نافعة للناس.

كما أن الإسلام يحترم القيم والعادات والتقاليد في المجتمع وينميها من خلال تقويم السلوك الإِنْسَاني.

المبحث الثاني
دور الدولة في ظل النِّظَام الاقتصادي الإسلامي

إذا كان الدين الإسلامي يتميز بالوسطية والاعتدال والتوازن في تنظيمه لكافة الجوانب المتعلقة بالسلوك الإِنْسَاني بصفة عامة والسلوك الاقتصادي بصفة خاصة، وذلك من خلال المبادئ التي استعرضناها في تنظيم الإسلام للنشاط الاقتصادي، فإن هذه الوسطية والاعتدال تظهر بصورة أكبر فيما يتعلق بمسألة الحرية الاقْتِصَادِيَّة وتدخل الدولة في الإسلام.

فالإسلام يعترف بالحرية الاقْتِصَادِيَّة في إطار مجموعة من الضوابط والقيود، وكذلك فهو يعترف بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وذلك في إطار القواعد العامة التي أقرتها الشريعة الإسلامية ويمكن أن نوضح تلك النتائج من خلال النقاط التالية: [1]

أولاً: الحرية الاقْتِصَادِيَّة في الإسلام:

الأساس الذي تستمد منه الحرية الاقْتِصَادِيَّة في الإسلام هو أن إرادة الله (سبحانه وتعالى) قد جمعت في الإِنْسَان خضوعه للتكاليف الشرعية من أوامر ونواهي ومنحه حرية الاختيار، حتى يكون هناك مجال للمسئولية والمحاسبة، والعقيدة الإيمانية هي أساس الحريات، وتتحدد هذه الحرية من خلال مجموعة من القواعد والضوابط العامة، فإذا كانت هناك حرية في المعاملات والمبادلات وطرق السعي للحصول على المال واكتسابه، فإن ذلك يتم في إطار محدد بالأحكام والقيود والعقوبات والقيم الأخلاقية كالصدق والأمانة والبعد عن التدليس والغش والاستغلال والاحتكار.

---

(1) انظر: د/ عزت عبد الحميد البرعي: أصول الاقتصاد السياسى، المرجع السابق، ص179 - 188.

ووفقاً لهـذا الأسـاس السـابق، تنطلـق الحريـة الاقْتِصَاديَّـة وتتركـز في حريـة النشـاط الاقتصـادي في مجالاتـه المختلفـة الإِنْتَاجيـة، وتحديـد نـوع النشـاط وحريـة البيـع والـشراء وتبـادل المنافـع والحاجـات في ضـوء الضوابـط التـي يحددهـا الإسـلام.

وفي مجـال تسـمية الحريـة الاقْتِصَادِيَّـة في الإسـلام فقـد هنـاك اتجاهـين في هـذا الشـأن:

1. الاتجـاه الأول: الحريـة الاقْتِصَادِيَّـة في الإسـلام هـي المنافسـة الحـرة في إطـار الضوابـط الإسـلامية:

يـرى هـذا الاتجـاه أنـه يمكـن أن نطلـق عـلى الحريـة الاقْتِصَادِيَّـة في الإسـلام بالمنافسـة الحـرة في إطـار الضوابـط المحـددة، والتـي أقـام الرسـول ﷺ أسسـها في سـوق تنافـس نشـأ في المدينـة المنـورة وتتمثـل شروطـه في:

أ. حريـة الدخـول إلى السـوق دون قيد أو شرط مالي أو غير مالي.

ب. الابتعـاد في المعامـلات عـن كافـة أنـواع الغـش والغـبن وعـن كافـة أنـواع البيـوع والعقـود الفاسـدة مـما أدى إلى ارتفـاع كفـاءة أداء المعامـلات، وزيـادة الثقـة في المعامـلات التـي تتـم في السـوق، وقـد ترتـب عـلى ذلـك زيـادة ونمـو المعامـلات التجاريـة.

جـ. محاربـة الاحتـكار والنهـي عنـه في جميـع أشـكاله، وفي ذلـك قـال رسـول اللـه ﷺ: " مَـنْ احتكـرَ طعامـاً فهـوَ خَاطـئٌ " [1]، " الجالـبُ مـرزوقٌ والمحتكـرُ ملعـونٌ ".

د. الرقابـة المسـتمرة عـلى نشـاط السـوق للتأكـد مـن امتثـال المتعاملـين لمـا أمرهـم بـه اللـه (عـز وجـل) ورسـوله الكريـم ﷺ، وقـد كان التجـار في السـوق يلتزمـون بهـذه الأسـس السـابقة وسـلامة المعامـلات وبعدهـا عـن الحـرام، حيـث كانـت الرقابـة عليهـم شـديدة.

---

(1) رواه مسلم وأبو داود والترمذي وصححه وابن ماجه.

هـ. السعر أو الثمن في السوق يتحدد في السوق في أي لحظة وهو ما يسمى بسعر البدل، فقد امتنع الرسول الكريم ﷺ عن التسعير.

2. الاتجاه الثاني: الحرية الاقْتِصَادِيَّة في الإسلام هي التراضي:

يرى هذا الاتجاه أن السوق في الإسلام ليست بسوق احتكار ولا سوق المنافسة الحرة، بل هو سوق التراضي، ويؤيد ذلك قول - الله تعالى -

{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلاَّ أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ وَلاَ تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيماً}[1] وقول الرسول ﷺ " إنما البيع عن تراضي " ويقوم سوق التراضي على أسس ثلاثة:

أ. إرادة سليمة.

ب. منافسة مشروعة.

جـ. حرية منضبطة.

أما ضوابط تنظيم السوق فهي أخلاقية واقتصادية:

• الضوابط الأخلاقية تتمثل في:

أ. العدل.

ب. حسن المعاملة

ج. الصدق

د. التعامل في الطيبات.

---

(1) سورة النساء، الآية 29.

• الضوابـط الاقْتِصَادِيَّة تتمثل في:

أ. الصدق في الإعلان عن السـلع.

ب. حسـن عرض السـلعة بما يسـمح بمعاينتها بدقة.

ج - منـع الغبن والغرر.

د. منع التدخـلات المفتعلة.

و. تحريـم الاحتكار.

ز. تحقيق المسـتويات في الأثمان.

وواضـح مـن خـلال هذيـن الاتجاهـين أنهـما يتفقـا في المضمـون والرؤيـة الإسـلامية وأن الاختـلاف في المسـمى فقـط.

ثانياً: تدخل الدولة الاقتصادي في الإسـلام:

دور الدولـة وتدخلهـا الاقتصـادي يمثـل أهميـة كبـيرة في كل المجتمعـات وذلـك مهـما حـدث مـن تطـورات تـؤدي إلى تقليـص هـذا الـدور والتحـول نحـو اقتصـاد السـوق والانتقـال مـن الْمِلْكِيَّـة العامـة إلى الْمِلْكِيَّـة الْفَرْدِيَّـة، فـلا يمكـن الاسـتغناء عـن دور الدولـة الاقتصـادي بـأي حـال مـن الأحـوال، أمـا بالنسـبة لـدور الدولـة الاقتصـادي في الإسـلام فهـو يأخـذ الأبعـاد التاليـة:

1. تدخـل الدولـة في المجـالات الاقْتِصَادِيَّـة ليـس أصـلاً عامـاً أو مـن المبـادئ الأساسـية في الإسـلام؛ لأن الأصـل هـو حريـة المعامـلات والمبـادلات الاقْتِصَادِيَّـة والماليـة، فـإذا تعلـق الأمـر بتدخـل الدولـة في ضـوء مـا تحـدده الشريعـة الإسـلامية بأحكامهـا الكليـة ومقاصدهـا فيكـون تدخلهـا واجبـاً إلى أن يتـم تحقيـق المـراد مـن هـذا التدخـل، بعدهـا يتوقـف دور الدولـة ومـن هنـا تجـد أن حجـم هـذا التدخـل ونطاقـه يكـون محـدوداً أو منعدمـاً إذا مـا التـزم جميـع الأفـراد في المجتمـع بالقواعـد والمبـادئ العامـة

التــي حددتهــا الشريعــة الإســلامية في ممارســة مختلــف أنــواع النشــاط الاقتصــادي وفي المعامــلات والمبــادلات والتوزيــع والمــال والْمِلْكِيَّــة بكافــة أشــكالها.

2. إذا كان تدخـل الدولـة الاقتصـادي واجـب والتـزام شرعـي، فـإن مناطـه هــو تحقيــق مصلحــة الأفــراد وليــس هــوى الســلطة وأغراضهــا، وقــد حــدد الفقهــاء شروط هــذه المصلحــة والتــي تتمثــل في:

أ. أن تكـون المصلحـة ملائمـة لمقاصـد الـشرع، فـلا تتنـافى مـع أصـل مـن أصولـه ولا تتعـارض مـع دليـل قاطـع مـن أدلتـه.

ب. أن تكـون المصلحـة معقولـة، أي أن تكـون المصلحـة في ذاتهـا جـرت عـلى الأوصـاف المناسـبة والمعقولـة التـي إذا عرضـت عـلى أهـل العقـول تلقتهـا بالقبـول.

ج. أن يكـون في الأخـذ بالمصلحة رفع حرج لازم.

د. أن تكـون المصلحة عامة.

3. تتمثــل القواعــد الشرعيــة التــي تســتند إليهــا الدولــة في تدخلهــا في المجــالات الاقْتِصَادِيَّــة في القواعــد التاليــة:

أ. قاعــدة " لا ضَرَر ولا ضرار " [1] ويتفــرع عنهــا: الــضرر يدفــع بقــدر الإمــكان، الــضرر يــزال، الــضرر الأشــد مقــدم عــلى الــضرر الأخــف، الــضرر العــام مقــدم عــلى الــضرر الخــاص، درء المفاســد مقــدم عــلى جلــب المنافــع.

ب. قاعـدة " الـضرورات تبيح المحظورات ".

ج. قاعـدة " الـضرورة تقدر بقدرها ".

---

(1) وهو مروي عن أبي سعيد الخدري، قال الألباني: صحيح، في السلسلة الصحيحة.

د. قاعـدة " الحاجـة العامـة تنـزل منزلـة الـضرورة " والحاجـة العامـة هـي التـي يترتـب عـلي عـدم سـدها أي إشـباعها مشـقة وحـرج، والـضرورة هـي مـا يترتـب عـلى عـدم الاسـتجابة لهـا هـلاك أو مـا يقـرب منـه.

4. يرتكـز النِّظَـام الاقتصـادي في الإسـلام عـلى عنـاصر ثلاثـة تتعـاون وتشـترك في تحقيـق أهدافـه هـي:

أ. الشـعور النفـسي الناشـئ عـن الإيمـان والأحـكام العقائديـة والـشروط الأخلاقيـة والمبـادئ العامـة السـابق ذكرهـا، وهـو مـا يدفـع إلى العمـل والإِنْتَـاج كهـدف أسـاسي في النِّظَـام الاقتصـادي الإسـلامي.

ب. قواعـد تنظيميـة " إداريـة، تعليميـة، علميـة، ثقافيـة، قانونيـة" ينشـأ عـن تنفيذهـا مجتمـع نشـيط حـر عـادل متكافـل، تراعـي فيـه الفـوارق الْفَرْدِيَّـة في الجهـد والمقـدرة وليـس عـلى أسـاس النفـوذ والجـاه والسـلطة والفسـاد والإفسـاد.

ج. قـوة خارجيـة تتدخـل لإقامـة العدالـة وتحقيـق الأمـن والأمـان وحمايـة الأفـراد والمجتمـع وتأمـين الاسـتقرار والتـوازن وتحقيـق التضامـن وهـي قـوة الدولـة، فالحريـة الاقْتِصَادِيَّـة إذا كانـت هـي الأصـل، فقـد ينشـأ عنهـا مشـكلات تسـتوجب الحـل ولا يمكـن أن يكـون حلهـا بإلغـاء حريـة الأفـراد واحتـكار الدولـة، ولكـن بالتدخـل في المواضـع التـي يكـون فيهـا التدخـل مفيـداً، وذلـك لإقامـة العـدل ومنعـاً للظلـم وتقديـم العـون للأفـراد.

5. مجـالات وصـور تدخـل الدولـة في النشـاط الاقتصـادي كثيرة، وهـي قابلة للزيـادة أو النقصـان، وفقـاً للتطـورات التـي تحـدث في المجتمـع الإسلامي، ومن أمثلتها: حصول ضرر خاص أو عام، الاستغلال، الكسب عـن طريـق التطفـل والمهـن الوهميـة، المرافـق العامـة، النشـاطات المعارضـة للغايـات الأخلاقية التي أقرها الإسـلام كالغبن والغرر، كذلك

تدخـل الدولـة لضـمان الحـد الأدنى مـن إنتـاج وسـائل إشـباع الحاجـات الضرورية، ولتحقيـق العدالـة الاجتماعيـة والتضامـن الاجتماعـي، وتوفـير الخدمـات الأساسـية مـن طـرق وموانـئ وسـدود وشـبكات الـري والـصرف الصحـي والكبـاري ومحطـات الكهربـاء والطاقـة والغـاز والمياه، وكذلـك إنشـاء وتوفـير الخدمـات الاجتماعيـة مـن صحـة وتعليـم وإسـكان وثقافـة وتقديـم الإعانـات الاجتماعيـة.

ويمكـن للدولـة أن يكـون لهـا الحـق في الإشراف عـلى النشـاط الاقتصـادي والمشـاركة في تخطيطـه، وذلـك بالنسـبة للمجـالات الآتيـة:

أ. منـع العمل قبل بدايته:

إذا كان العمـل ممنوعـاً حرمتـه الشريعـة الإسـلامية، والتدخـل في ميـدان العمـل لتحديـد الأجـور، أو إجبـار بعـض الأفـراد عـلى عمـل يكـون النـاس في حاجـة إليـه، وبوجـه عـام منـع التصرفـات الضـارة بالغـير والمجتمـع بأكملـه.

ب. تدخل الدولة لتنظيم السـوق:

وذلـك بوضـع مجموعـة مـن القوانـين والقواعـد المنظمـة التـي تنظـم عمـل الأسـواق مـن حيـث الرقابـة عـلى التبـادلات والمعامـلات لمنـع ظواهـر الغـش والاسـتغلال والتدليـس والربـا والاحتـكار، وبالنسـبة لمجـال التسـعير وتحديـد الأثمـان فالأصـل هـو حريـة البيـع وتجديـد السـعر، ولكـن هنـاك حـالات يجـوز فيهـا التسـعير بـل وجوبـه، وذلـك في حالـة تحقيـق المصلحـة العامـة للنـاس.

ج. قـد يصـل درجة تدخل الدولـة إلى حد الإجبار على البيع والتأجير:

بـل ونـزع الْمِلْكِيَّـة لتحقيـق المصلحـة العامـة وذلـك مقابـل تقديـم تعويـض عـادل لمـن نزعـت ملكيتـه.

د. القيام بمجموعة الخدمات العامة اللازمة للمجتمع من أجل تحقيق مصالح الأفراد:

وتنشيط وتشجيع المعاملات الاقْتِصَاديَّة والمالية وتحقيق الاستقرار وإعادة توزيع الثروات والدخول ووضع برامج وخطط مستقبلية وإنشاء تجمعات جديدة، وذلك بهدف التنمية الاقْتِصَاديَّة وحمايتها إذا ما دخلت الدولة في علاقات اقتصادية دولية مع الدول الأخرى.

ونخلص من ذلك أن دور الدولة في تحقيق التنمية الاقْتِصَاديَّة يتمثل في قيامها بالدور الأعظم في تمويل التنمية الاقْتِصَاديَّة، وكذلك تحقيق التشغيل الأمثل للموارد الاقْتِصَاديَّة، والتنمية الاقْتِصَاديَّة هي مسئولية الفرد والدولة معاً في الإسلام.

وهكذا نجد أن مقومات النِّظَام الاقتصادي متوافرة تماماً في الإسلام، ولا يمكن وصف النِّظَام الاقتصادي في الإسلام بعدم الموضوعية أو بأنه غير علمي، فقد بينا أن أحكام المعاملات الاقْتِصَاديَّة قاطعة الدلالة ولا تتوقف على هوى الأفراد أو الاقتصاديين ويحكمها قوانين ونظريات اقتصادية.

وإذا كان النِّظَام الاقتصادي الإسلامي يقترب في شق من جانبه المادي من نظم اقتصاديات السوق الحر، إلا أنه يفترق عن كافة النظم الاقْتِصَاديَّة الوضعية في جانبه الروحي المتكامل مع الجانب المادي، وهكذا يخلق الإسلام حالة من الكمال والتوازن المادي والمعنوي يستحيل على النظم الاقْتِصَاديَّة أن تحققها، فالإسلام ينفرد بمبادئ لا نجد لها مثيل في أي نظام اقتصادي وضعي حيث المساواة والحق والرحمة والإيثار والتكافل مما يؤدي إلى الرخاء والمودة والقضاء على الفقر والاستغلال والصراع بين الطبقات.

الفصل الثالث

عناصر أو عوامل الإنتاج

- مقدمة:

الإنتاج هو نتيجة لتضافر عدد من العوامل تساهم فيه بدرجات متفاوتة، ومن ضمن هذه العوامل الموارد البشرية " عمل الإنسان "، الموارد الطبيعية " الأرض " وأخيراً الموارد التي يصنعها الإنسان " رأس المال ".

وقد اعتاد الكتاب التقليديون على تقسيم عوامل الإنتاج إلى ثلاثة وهي: العمل والطبيعة ورأس المال.

وقد أراد هؤلاء الكتاب بالتفرقة بين الطبيعة "الأرض " ورأس المال أن يوضحوا أن الأرض منحة من الطبيعة، وأن رأس المال نتيجة عمل الإنسان، كما أن الأرض محدودة في كميتها بعكس رأس المال، فهو قابل للزيادة.

وقد انتقد الاقتصاديون المحدثون هذا التقسيم السابق لصعوبة التفرقة بين الأرض وبين رأس المال، فإذا كانت الأرض محدودة في كميتها، فالموارد المادية جميعها أيضاً محدودة، كما أن مساحة الأرض تقبل الزيادة عن طريق التوسع الأفقي والرأسي.

بالإضافة إلى أن التفرقة بين ما هو صنع الطبيعة وبين ما هو من صنع الإنسان قد يكون في بعض الأحيان أمر صعب، فكثير من الأراضي خاصة في الدول المتخلفة لم تصبح صالحة الإنتاج إلا بعد تدخل عمل الإنسان، الذي حول كثيراً من المستنقعات والأراضي الصحراوية إلى أراضي صالحة للزراعة.

وقد أضاف " ألفريد مارشال " عاملاً رابعاً إلى هذه العوامل ألا وهو التنظيم أو المنظم، والمنظم هو: شخص يقوم بدراسة المشروعات وتنفيذها، متحملاً النتائج التي تسفر عنها هذه العملية، وهو يفرق بين العمل والتنظيم كعنصرين متميزين في الإنتاج.

فالتنظيم يحتاج إلى صفات خاصة غير متطلبة في عنصر العمل الذي يرتكز أساساً على الجهد العضلي، والمنظم يتحمل مخاطر المشروع، بعكس العامل الذي يحصل على أجر ثابت مقابل ما يبذله من جهد سواء حقق المشروع ربحاً أم لم يحققه.

ويرفض بعض الكتاب اعتبار التنظيم عاملاً مستقلاً من عوامل الإنتاج، وحجتهم في ذلك عدم وجود فرق واضح بين العمل والتنظيم، فكلاهما يحتاج إلى مجهود عضلي ومجهود عقلي، كما أن هناك كثيراً من الأعمال تحتاج إلى كفاءات ذهنية عالية، قد تتجاوز المهارات الفكرية لدى بعض المنظمين، كما أن المنظم لا يتحمل مخاطر المشروع وحده، فقد يتعرض العمال للبطالة، كما قد يضطر العامل إلى ترك العمل رغبة في الحصول على عمل آخر يحقق له دخلاً أكبر، وبالتالي يقصرون هؤلاء الكتاب عوامل الإنتاج على ثلاثة: الطبيعة، العمل، ورأس المال.

وينكر الفكر الماركسي على رأس المال صفة العامل المستقل في العملية الإنتاجية، وعند هذا الفكر أن رأس المال لا يخرج عن كونه عملاً مخزوناً في شكل أدوات ومعدات.

وهكـذا نجـد أن الفكـر الاقتصـادي لم يسـتقر عـلى رأي واحـد في تقسـيم عوامـل الإنتـاج، وبـصرف النظـر عـن هـذه التقسـيمات السـابقة، فيمكـن لنـا عـرض التقسـيم الأوسـع في النطـاق وذلـك لتسـهيل فهـم عوامـل الإنتـاج.

ووفقاً لما تقدم تنقسـم الدراسـة في هذا الفصل إلى المباحـث التالية:

- المبحـث الأول: الأرض أو الطبيعة.
- المبحـث الثاني: العمل.
- المبحـث الثالث: رأس المال.
- المبحـث الرابع: المنظم.

المبحث الأول
الأرض أو الطبيعة

أولاً: مفهـوم الأرض أو الموارد الطبيعية:

يختلـف مفهـوم الأرض في علـم الاقتصـاد عـن مفهومهـا اللغـوي، فـلا يقصـد بـالأرض في لغـة الاقتصـاد مجـرد التربـة أو سـطح الأرض، ولكـن يقصـد بهـا معنـى أوسـع مـن ذلـك إذ يقصـد بهـا: الأرض وما عليهـا مـن القـوى التـي وهبتهـا الطبيعـة للإنسـان مـن تربـة وبحـار ومحيطـات ومسـاقط ميـاه ومـا في باطنهـا مـن مـوارد معدنيـة كالبـترول والفحـم وخـام الحديـد ومـا يحيـط بهـا مـن منـاخ وغـلاف جـوي.

ووفقـاً للمعنـى الاقتصـادي السـابق لـلأرض، فإنـه يجـب أن تتوافـر في الأرض بعـض الصفـات أو الـشروط لـكي نعتبرهـا مـن قبيـل المـوارد الاقتصاديـة وهـي:

1. أن تكـون هبـة الطبيعـة، وهـذا مـا يميـز الأرض عـن باقـي عنـاصر الإنتـاج.
2. أن تسـاهم أو يمكـن أن تسـاهم في إنتـاج العديـد مـن السـلع والخدمـات.
3. أن يكـون لهـا ثمـن، حتـى ولـو كان الثمـن غـير نقـدي، فقـد تقـدم قطعـة أرض مجانـاً لزراعـة قمـح، إلا أن هـذا لا ينفـي وجـود ثمنـاً لهـا، ويتمثـل هـذا الثمـن في التضحيـة باسـتخدامها في إنتـاج محصـول آخـر كالقطـن.

ووفقـاً للـشروط السـابقة فـإن الأرض تعتـبر بذلـك عنـصراً أساسـياً للإنتـاج، فـلا يتصـور وجـود إنتـاج دون وجـود مـكان ليتـم فيـه، وأيـة سـلعة ينتجهـا الإنسـان لابـد أن تحتـوي عـلى مـادة زراعيـة أوليـة أو مـادة معدنيـة.

وعـلى الرغـم مـن الأهمية السـابقة لـلأرض، إلا أن هذه الأهميـة بدأت تقل بسـبب زيـادة أهميـة رأس المـال، فقـد انخفض نصيب ما يسـاهم بـه عنصر الأرض

في الدخـل القومـي الـكلي، وانخفـض عـدد الأفـراد الذيـن يعملـون في أنشـطة متصلـة مبـاشرة بعنـصر الأرض كزراعتهـا أو اسـتخراج المعـادن منهـا أو الحصـول عـلى مـا تمنحـه الطبيعـة مـن ميـاه أو قـوى إنتاجيـة أخـرى، فمثـلاً في مـصر زادت الصناعـات مـما أدى أن الدخـل مـن الأرض وإن تزايـد باسـتمرار، إلا أن الدخـل مـن رأس المـال يتزايـد بمعـدل أسرع.

وقـد ترتـب عـلى ذلـك زيـادة أهميـة رأس المـال في إنتـاج السـلع والخدمـات واسـتخدام عـمال أكـثر مـما تسـتخدمه الأرض، وأصبـح رأس المـال دوراً مهـماً في عمليـات التنميـة الاقتصاديـة.

ثانياً: خصائص الأرض:

تتميـز الأرض ببعـض الخصائـص الإنتاجيـة الطبيعيـة اللصيقـة بهـا، وقـد حظيـت هـذه الخصائـص باهتـمام مـن الاقتصاديـين وترتـب عليهـا بنـاء العديـد مـن الآراء والنظريـات الاقتصاديـة، وأهـم هـذه الخصائـص:1

1. الثبات النسـبي لكمية الأرض:

أهـم مـا تتصـف بـه الأرض هـو أنهـا هبـة الطبيعـة، ويترتـب عـلى ذلـك أنـه لا يمكـن تغيـير كميتهـا، أو عـلى الأقـل لا يمكـن تغيـير كميتهـا بنفـس القـدر أو في نفـس الفـترة، كـما يحـدث في عنـصري العمـل ورأس المـال.

فعـلى الرغـم مـن أن شـواطئ البحـار قـد تتـآكل كـما قـد تغمـر ميـاه الفيضانـات بعـض أجـزاء الأرض، وقـد يتراكـم طمـي الأنهـار في منطقـة مـا، مـما يـؤدي إلى إضافـة أجـزاء مـن مسـاحة البحـار أو البحـيرات إلى الأرض اليابسـة، فـكل هـذه التغـيرات تعتـبر قليلـة بالنسـبة لمـا هـو موجـود بالفعـل مـن قبـل، كـما أن تحقيقهـا قـد يتطلـب فـترة طويلـة قـد تصـل إلى مئـات السـنين.

وقـد يكـون هنـاك إمكانيـة زيـادة مسـاحة الأراضي القابلـة للزراعـة عـن طريـق اسـتصلاح مسـاحات مـن الأراضي الصحراويـة، وقـد تمثـل هـذه الزيـادة نسـبة كبـيرة مـن مسـاحة الأراضي القابلـة للزراعـة في دولـة مـا.

كما يمكن زيادة خصوبة الأرض الزراعية باستخدام الأساليب الحديثة في الزراعة ومشروعات الري والصرف، كذلك يمكن زيادة الثروة المعدنية عن طريق المزيد من الاكتشافات واستخدام الأدوات اللازمة لاستخراج المعادن من باطن الأرض ونقله إلى أماكن استخدامه، مما يؤدي إلى زيادة كمية الأرض نسبياً.

لكن في الحقيقة كل هذه الزيادات جاءت بسبب مساهمة عمل الإنسان، فهي زيادة ليست راجعة كلياً إلى هبة الطبيعة، كما أن الإمكانيات التي تساعد على هذه الزيادة ليست متوافرة بقدر كبير، فاستصلاح المزيد من الأراضي محدود بوجود الأرض التي تتوافر فيها الخصائص الكيماوية التي تجعلها قابلة للاستصلاح وتوافر كميات المياه اللازمة لها.

كما أن استكشاف واستخراج المزيد من المعادن في حالة توافرها يتطلب استثمارات ضخمة ووسائل نقل عديدة، كما أن اكتشاف واستخراج المعادن لا يتضمن إضافة لكميتها وإنما مجرد جعلها صالحة للاستعمال.

2. عدم وجود نفقة إنتاج للأرض:

بما أن الأرض هبة الطبيعة، فما يبذل أحد عملاً أو استخدام رأس مال في سبيل الحصول عليها، وبالتالي فلا نفقة لها، وهذا ما يميز الأرض عن غيرها من عناصر الإنتاج.

فالحصول على عنصر العمل يقتضي تربية الطفل حتى يصبح قادراً على العمل كما يقتضي تعليمه وتدريبه، كما أن العمل يتضمن التضحية بأوقات الفراغ، أما رأس المال فهو من صنع الإنسان، ويبذل الإنسان جهداً في سبيل الحصول عليه.

ولا تتوقف الكمية الموجودة من الأرض على ما يكون لدى المجتمع من استعداد لدفعه من ثمن الحصول عليها، لأنها هبة الطبيعة نحصل عليها دون مقابل، والأمر يختلف بالنسبة لعنصري العمل ورأس المال.

فإن الكمية الموجودة منهما في وقت ما، تتوقف إلى حد كبير على مقدار ما يكون لدى الْمُجْتَمَع من استعداد لدفعه ثمناً لهما، وهو ما يسمى بنفقة العمل أو رأس المال.

وعدم وجود نفقة للأرض، لا يمنع من كونها لها ثمن للشراء عندما تنتقل ملكيتها من شخص إلى آخر وهو ما يسمى بثمن الندرة، ولكن لا يدفع هذا الثمن مقابل ما بذل من جهد في سبيل الحصول على هذه الأرض أو لوجودها.

حيث أن الأرض لا نفقة لها، فإن كل ما تساهم به من إنتاج هو زيادة في رصيد أو احتياطي الدولة من الثروة المعدنية والبترولية والمكانية، وبالتالي فإن من مصلحة الْمُجْتَمَع استغلالها كلما زاد ثمن ما تنتجه عن نفقة العناصر الأخرى التي ساهمت معها في الإنتاج كالعمل ورأس المال.

3. عدم تجانس الأرض:

تتصف الأرض بعدم التجانس، فمثلاً في الأرض الزراعية نجد اختلافاً واضحاً بين كل قطعة وأخرى من حيث الخصوبة أو الموقع، فالأراضي الموجودة في دلتا الأنهار أو بالقرب من الوديان عادة ما تكون أكثر خصوبة من الأراضي الموجودة على سفوح الجبال أو بالقرب من الصحراء.

كما أن الأراضي القريبة من المدن تكون أكثر قيمة من الأرضي البعيدة عن المدن، وكذلك الحال بالنسبة للمناجم ومصايد الأسمال وغيرهما، فالمناجم تختلف من حيث جودة المعدن الموجود بها وكميته، ومن حيث قربها من مناطق المواصلات، وكذلك الحال بالنسبة لمصايد الأسماك.

ويترتب على عدم تجانس الأرض إمكانية ترتيبها تنازلياً حسب مقدار ما تحققه من فائض، بعد خصم نفقات العمل ورأس المال المستخدمين في استغلالها، فهناك من الوحدات التي تأتي في المقدمة من حيث تحقيق الفائض، ثم يتدرج هذا الفائض حتى نصل إلى الوحدات التي يتساوى عندها قيمة ما ينتج مع قيمة ما يستخدم من عمل ورأس مال.

وأخـيراً... تـأتي الوحـدات التـي لا تكفـي قيمـة إنتاجهـا لتغطيـة قيمـة مـا يبـذل بهـا مـن عمـل ورأس مـال، ويترتـب عـلى ذلـك وضـع حـد للفصـل بـين مـا يجـب اسـتغلاله اقتصاديـاً مـن هـذه الوحـدات وبـين مـا لا يجـب، ويطلـق عـلى الوحـدة التـي تقـع عـلى هـذا الحـد، أي التـي تقـع بـين مـا يجـب اسـتغلاله اقتصاديـاً ومـا لا يجـب، أي التـي تتسـاوى عندهـا قيمـة مـا ينتـج مـن قيمـة مـا بـذل بهـا مـن عمـل ورأس مـال وهـو مـا يطلـق عليـه مصطلـح (الوحـدة الحديـة)، أمـا مـا فوقهـا مـن الوحـدات التـي تحقـق فائضـاً فيطلـق عليهـا (الوحـدات مـا قبـل الحديـة)، أمـا مـا دونهـا مـن وحـدات وهـي التـي لا تغطـي نفقـة اسـتغلالها فيطلـق عليهـا مصطلـح (الوحـدات دون الحديـة)، كـما يطلـق عـلى هـذا الفائـض وهـو الفـارق بـين نفقـة الإنتـاج وقيمـة الإنتـاج مصطلـح (الربـح).

والوحـدة الحديـة السـابقة لا تبقـي جامـدة بـل تتعـرض للتغـير، فزيـادة أسـعار مـا تنتجـه وحـدات الأرض مـن سـلع وخدمـات، أو انخفـاض نفقـة الإنتـاج قـد يـؤدي إلى ضـم بعـض الوحـدات دون الحديـة إلى الإنتـاج، وهـي تلـك الوحـدات التـي يصبـح في مقدورهـا تحقيـق فائـض في ضـوء الأسـعار الجديـدة، أو نفقـة الإنتـاج الجديـدة.

والعكـس صحيـح فـإن انخفـاض الأسـعار أو زيـادة نفقـة الإنتـاجٍ قـد يـؤدي إلى انتقـال الوحـدة الحديـة إلى أرضٍ قديمـة كانـت تحقـق فائضـاً مـن قبـل، كذلـك فـإن ارتفـاعٍ سـعر القمـح مثـلاً قـد يـؤدي إلى انتقـال بعـض الأراضي التـي كانـت تـزرع قطنـاً إلى زراعـة القمـح، والعكـس صحيـح إذا مـا ارتفـع ثمـن القطـن بالنسـبة للقمـح.

4. التوزيـع غير المتكافئ للأرض:

إذا كانـت الأرض تتميـز بالنـدرة النسـبية فـلا يمكـن زيادتهـا أو تغيـير طبيعتهـا إلا في أضيـق الحـدود، فإنهـا تتميـز بعـدم التكافـؤ في توزيعهـا بـين الْمُجْتَمَعـات المختلفـة.

بـل وعـلى الأقاليـم المختلفـة للمجتمع الواحد، وهـذه الصفة هيٍ التي أدت إلى نشـأة التخصـص الـدولي، بمعنـى أن الدولـة التـي تمتلـك قـدراً كبـيراً مـن بعـض المـوارد الطبيعيـة، وذلـك بالمقارنة لما تمتلكه منها الدول الأخـرى، يكون من صالحها

التخصص في إنتاج السلع التي تتطلب الموارد الطبيعية والتي تتمتع فيها بميزة نسبية.

وهذا التوزيع غير المتكافئ للموارد الطبيعية بين الدول المختلفة يؤدي إلى نشأة التخصص الدولي وقيام التجارة الخارجية بين الدول، ومن ناحية أخرى فإن التوزيع غير المتكافئ للموارد الطبيعية على مختلف أقاليم ومناطق الدولة، يثير مشكلة توطن المشروعات بجوار المواد الخام وبجوار مصادر الطاقة وذلك للتقليل من نفقات النقل.

ولكن كلما تقدمت وسائل النقل وانخفضت نفقاته فإنه يمكن إقامة المشروع في مكان بعيد عن مكان المورد الطبيعي.

وعلى ذلك فإن تمتع إقليم من أقاليم الدولة بميزة نسبية بالنسبة لبعض الموارد الطبيعية، أمر يمكن أن يؤدي إلى توطن المشروعات الإنتاجية في هذا الإقليم، وتكون فرصته في النمو الاقتصادي أكبر من الأقاليم الأخرى التي لا تتمتع بهذه الميزة النسبية.

ثالثاً: عوامل مساهمة الأرض في الإنتاج.

تتوقف مساهمة عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية على عاملين وهما: كمية هذا العنصر، كفاءة العنصر الإنتاجية، وإذا كانت الأرض يضعف إمكانية زيادة مساهمتها في الإنتاج عن طريق زيادة كميتها بسبب ما تتميز به من الثبات النسبي، فإن الجهد الأكبر لابد وأن يوجه نحو العامل الثاني وهو زيادة إنتاجية الأرض، وتتوقف كفاءة الأرض الإنتاجية على عاملين أساسيين هما:

1. الصفات الطبيعية:

يتوقف ما تنتجه وحدات الأرض على ما خصته الطبيعية لها من صفات، فخصوبة الأرض متمثلة في خواصها الكيماوية ومدى توافر المياه اللازمة لها وموقعها، كل ذلك يرجع إلى صفاتها الطبيعية، كذلك فإن ما ينتج من معادن من حيث الكمية والنوع، إنما يتوقف على ما أودعته الطبيعة داخل المنجم من معادن.

2. طريقة الاستغلال.

الأرض لا يمكن أن تنتج بمفردها، ومن ثم لابد وأن يقوم الإنسان ببذل الجهد واستخدام رأس المال من أجل استغلالها، أي لابد وأن تتضافر العناصر الأخرى وخاصة العمل مع الأرض للحصول على الإنتاج، ومن ثم إذا افترضنا وجود قطعتين من الأرض الزراعية متماثلتين من حيث خواصهما الطبيعية فإن مقدار ما تنتجه كل قطعة يختلف عن الأخرى، وذلك نتيجة لاستخدام أحدهما لكمية أكبر من رأس المال، أي من الآلات والأسمدة والبذور المنتقاة أكثر من الأخرى، أو نتيجة بذل كمية من العمل لتنقية إحداهما من الشوائب والآفات وغير ذلك أكثر من الأخرى، إلا أن الاختلاف في طريقة الاستعمال لا يتوقف فقط على الاختلاف في كمية رأس المال أو كمية العمل التي تتضافر مع الأرض في الإنتاج، فهناك أيضاً نوع المحصول الذي يزرع، وهل سيؤدي هذا المحصول إلى إجهاد الأرض والإقلال من خصوبتها أم لا، فمثلاً زراعة القطن عام بعد عام دون أن يتخلل ذلك محصولا آخر، يؤدي إلى استنفاذ خواص كيماوية معينة مما يهلك الأرض ويفقدها خصوبتها.

أما إذا تم زراعة الأرض على أساس دورة زراعية سليمة فإن خصوبة الأرض لا تضعف على مر الزمن، بل قد تزداد هذه الخصوبة نتيجة للعناصر التى تكتسبها الأرض بسبب المحاصيل المختلفة التى تزرع خلال كل دورة، كما أن الترع والمصارف والسدود ووسائل المواصلات تؤدي إلى زيادة كفاءة الأرض المنزرعة أو زيادة المعادن المستخرجة من المناجم أو تحسين أنواعها.

المبحث الثاني

العمل

ينقسـم العمـل كنشـاط اقتصـادي وكعنـصر مـن عنـاصر الإنتـاج إلى أنـواع متعـددة، فهنـاك الأعـمال اليدويـة والتـي تتطلـب مجهـوداً عضليـاً، والأعـمال العقليـة والتـي تسـتلزم جهـداً ذهنيـاً وفكريـاً، والأعـمال البسـيطة والتـي تتخـذ الشـكل البـدائي للعمـل، والأعـمال الفنيـة والتـي تتطلـب كفـاءات خاصـة أو خـبرة طويلـة، وأخـيراً... الأعـمال المبدعـة والعاديـة وأعـمال الإدارة والتنفيـذ والتنظيـم.

ويمكـن لنـا مـن خـلال النقـاط الآتيـة، عـرض جميـع الجوانـب الرئيسـية المتعلقـة بعنـصر العمـل.

أولاً: المقصـود بالعمل وحجم قوة العمل:

يقصـد بالعمـل كأحـد عنـاصر الإنتـاج: "هـو نشـاط اقتصـادي يتمثـل في شـكل مجهـود إنسـاني ذهنـي أو جسـماني (فكـر أو يـدوي) يقـوم بـه الفـرد مـن أجـل إنتـاج مختلـف السـلع والخدمـات في مقابـل أجـر ".

ووفقـاً لهـذا التعريـف يجـب اسـتبعاد المجهـود الإنسـاني الـذي لا يهـدف إلى خلـق المنتجـات مـن سـلع وخدمـات يمكـن تقديرهـا نقديـاً، مثـل الهوايـات الرياضيـة والسـياحة وعمـل ربـات البيـوت في منازلهـن لاسـتبعاد هـذه الأعـمال مـن حسـاب الناتـج القومـي. [1]

ويعتـبر العمـل اليـدوي هـو أول عوامـل الإنتـاج التـي اعتمـد عليهـا الإنسـان مـن أجـل إشـباع حاجاتـه، وقـد حـاول " آدم سـميث " (مؤسـس علـم الاقتصـاد الحديـث في إنجلـترا) في مؤلفـه الشـهير " ثـروة الأمـم " عـام 1776م عـلى التأكيـد عـلى أهميـة عنـصر العمـل.

(1) انظر: د/ عبد الله الصعيدي: مبادئ علم الاقتصاد، المرجع السابق، ص88 - 89.

بينـما كان التجاريـون يـرون أن زيـادة الـثروة ترجـع إلى فائـض الميـزان التجـاري، بمـا يصاحبـه ذلـك مـن تراكـم في الذهـب والفضـة.

وحـاول الطبيعيـون إثبـات أن الـثروة تنشـأ أصـلاً في الزراعـة، حيـث ن قيمتهـا الفائضـة هـي الـثروة الحقيقيـة، لكـن عندمـا جـاء آدم سـميث عـارض كل هـذه الأفـكار عـن طبيعـة الـثروة ونشـأتها، وأكـد أن المصـدر الرئيـسى لـكل الـثروات هـو العمـل، وأن زيـادة الـثروة تتوقـف عـلى زيـادة إنتاجيـة العمـل.

وقـد ذهـب الطبيعيـون في تحديدهـم للعمـل المنتـج: بأنـه العمـل الزراعـي فقـط، وأن الأعـمال الأخـرى سـواء التجاريـة أو الصناعيـة أو الخدميـة أو الإداريـة هـي أعـمال عقيمـة، وكانـوا يركـزون فقـط عـلى الإنتاجيـة الماديـة للعمـل دون إنتاجيتـه الاقتصاديـة.

أمـا آدم سـميث فقـد رأي أن العمـل المنتـج هـو ذلـك الـذي يـؤدي إلى زيـادة مجمـوع الأمـوال الماديـة في الْمُجْتَمَـع، أمـا الأعـمال الأخـرى المنتجـة لخدمـات كالغنـاء والموسـيقى والتدريـس فقـد اعتبرهـا أعـمالاً غـير منتجـة.

أمـا " كارل ماركـس " مؤسـس الاشـتراكية العلميـة في القـرن المـاضي، فلـم يعتـبر منتجـاً مـن عوامـل الإنتـاج سـوى العمـل سـواء كان يدويـاً أو ذهنيـاً.

أمـا الاقتصـادي الفرنـسي " جـان باتسـت سـاي " مـن عـام 1767 - 1832م فقـد كان متأثـراً بالتطـور الصناعـي وجـو الحريـة اللذيـن انتـشرا في كل مـن إنجلـترا وفرنسـا في ذلـك العـصر: فقـد رأي كل عمـل خالـق للمنفعـة يعتـبر عمـلاً منتجـاً، فقـد كان مـن أوائـل المحللـين لأهميـة المنفعـة والخدمـات الإنسـانية، وكان يـرى أنـه لا يوجـد في الأصـل سـوى منتجـات معنويـة، وأن الإنتـاج ليـس خلقـاً للـمادة وإنمـا هـو خلـق المنفعـة، وأن الهـدف واحـد في كل مـن الزراعـة الصناعـة والتجـارة وهـو تقديـم الخدمـات.

أمـا الفكـر الاقتصـادي الحديـث، فإنـه لا يفـرق بـين السـلع التـي لهـا كيـان مـادي وبـين الخدمـات، مادامـت السـلعة أو الخدمـة تتوافـر لهـا صفتـا النـدرة والمنفعـة.

وترتيباً على ذلك فإن النَظَرِيَّة الاقتصادية الحديثة، ترى في كل عمل أيا كانت طبيعته، وأيا كان من يقوم به عملاً منتجاً.

وذلك طالما أدى هذا العمل إلى تحقيق منفعة أو إشباع بطريقة مباشرة، أو ساهم في ذلك بطريقة غير مباشرة، ولابد أن يتم العمل في مقابل أجر، ولا يشترط في الأجر أن يكون نقدياً كما لا يشترط أن يكون عادلاً، فقد يضطر بعض الأفراد خاصة في الدول النامية إلى العمل في سبيل الحصول على خدمة أو منفعة خاصة من صاحب العمل أو يكون الأجر زهيداً، وذلك نظراً لعدم وجود فرص عمل كثيرة وانتشار البطالة.

هذا بالنسبة للمقصود بالعمل، أما بالنسبة لحجم قوة العمل فيقصد به: (عدد الأفراد الذين يبلغون سن العمل ويكون لديهم الندرة والرغبة فيه)، ومعنى ذلك أن قوة العمل في أي دولة لن تبلغ إلا سوى نسبة معينة من إجمالي حجم السكان، وهذه النسبة تتحدد وتقاس وفقاً للاعتبارات التالية: [(1)]

1. سن العمل:

وتختلف التشريعات القانونية من دولة لأخرى حول تحديد سن الفرد الذي يؤهله لدخول سوق العمل، فهناك دول تحدد فيها القوانين سن العمل عند سن 12 سنة.

وهناك دول أخرى تحدده عند بلوغ الفرد سن 16 سنة أو سن 18 سنة، كذلك تختلف التشريعات القانونية حول تحديد سن الإحالة إلى المعاش فمنها ما يحدده عند بلوغ سن 60 سنة، ومنها ما يجعله اختيارياً عند بلوغ سن 60 سنة ولكن إلزامي عند بلوغ سن 70 سنة، ووفقاً لذلك فإن معرفة حجم هؤلاء الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين سن دخولهم سوق العمل وسن الإحالة للمعاش يمكننا تحديد حجم قوة العمل.

---

(1) انظر د/ مصطفى كامل السعيد وآخرون: مبادئ علم الاقتصاد، المرجع السابق، ص123 - 124.

2. القدرة على العمل:

يشترط في الأفراد الذين بلغوا سن العمل أن يكون قادرين عليه جسمانياً وعقلياً، ووفقاً لذلك يخرج من عداد قوة العمل الأفراد الذين تعدوا سن المعاش الإلزامي بسبب تجاوزهم السن القانوني للعمل.

وكذلك لافتراض عدم قدرتهم على العمل، وذلك على الرغم من أن الواقع العملي أثبت أن كثيراً من عدو سن المعاش لديهم قدرة عالية على العمل خاصة في مجال العمل الذهني لما يتمتعوا به من خبرات عالية، إلا أن العبرة بمن يعمل بالفعل، كذلك يستبعد من قوة العمل كما من لديه سبب يعوق قدرته على العمل سواء من الناحية الجسمانية أو العقلية أو بسبب قانوني كالمساجين والأفراد في مستشفيات الأمراض العقلية.

3. الرغبة في العمل:

لابد أن تتوافر في الأفراد الذين في سن العمل وقادرين عليه أن تكون لديهم الرغبة في العمل، وذلك بأن يسجلوا أسمائهم في مكاتب العمل بحثاً عن فرص عمل.

وعلي ضوء ذلك لا يمكن اعتبار الطلبة الذين بلغوا سن العمل والمتفرغين للدراسة طوال الوقت في كافة المراحل التعليمية وحتى مرحلة الدراسات العليا ضمن أفراد قوة العمل لأنهم لا يرغبون فيه، كذلك لا تعتبر ربات البيوت الذين لا يسجلون أسمائهم في مكاتب القوة العاملة ضمن قوة العاملة ضمن قوة العمل لانتفاء رغبتهم فى ذلك.

ومحور العمل الاقتصادي هو العمل المدنى أما العمل العسكري فلا يهتم به المحللين الاقتصاديين، وتتوقف مساهمة العمل في الإنتاج على كل من: كمية العمل أي حجم قوة العمل، وكفاءة العمل الإنتاجية، وهو ما سنوضحه في النقاط التالية:

ثانياً: العوامل التـي تحدد حجم (كمية) قوة العمل:

يعـد حجـم السـكان هـو العامـل الرئيـسى المحـدد لقـوة العمـل، ولا يعنـى ذلـك أن حجـم السـكان هـو العامـل الوحيـد لتحديـد هـذه القـوة، فقـد تتغـير قـوة العمـل، دون أن يتغـير حجـم السـكان وذلـك بسـبب تغـير أحـد العوامـل الآتيـة: [1]

1. هيكل السكان:

ويمثـل هـذا الهيـكل نسـبة الفئـات المختلفـة إلى مجمـوع السـكان، أي نسـبة الأطفـال والشـباب والشـيوخ أو نسـبة الرجـال والنسـاء أو نسـبة الأميـين والمتعلمـين إلى المجمـوع الـكلي للسـكان، ومـن شـأن تغيـير هـذه النسـب التأثـير عـلى كميـة العمـل، فـإذا زادت نسـبة مواليـد الأطفـال وانخفضـت وفيـات الشـيوخ أدى ذلـك إلى التقليـل مـن كميـة القـوة العاملـة، لأن الأطفـال والشـيوخ لا يدخلـون في عـداد هـذه القـوة.

2. عادات العمل:

قـد تجـري العـادة في مجتمـع مـا عـلى عـدم مشـاركة المـرأة عـلى نطـاق واسـع في غـير الأعـمال المنزليـة، أو إحالـة الأفـراد الذيـن بلغـوا سـن السـتين للمعـاش ومجتمعـات أخـرى تحيلهـم للمعـاش عـن سـن السـبعين، فلـو أن مجتمعـين متماثلـين في حجـم السـكان لكـن مختلفـان في العـادات المتقدمـة للعمـل، فـلا تتسـاوى بذلـك كميـة العمـل الموجـودة في كل مجتمـع عـلى الْمُجْتَمَـع الآخـر، بـل تصبـح متغـيرة بسـبب هـذه العـادات.

3. ساعات العمل:

لا تتوقف كمية العمل على عدد من يعمل بالفعل، بل تتوقف أيضاً على عدد الساعات التـي يعملها كل فرد مـن أفراد القـوة العاملة، فقد تبلغ ساعات العمل الأسبوعية حوالي 60 ساعة وقد تقل لتصل إلى 40 ساعة، كما يمكن أن يحدث تغيير في عـدد ساعات العمـل بسـبب تطبيـق نظام السـاعات الإضافية، أو بسـبب تغيير

(1) انظر د/ مصطفى كامل السعيد وآخرون: مبادئ علم الاقتصاد، المرجع السابق، ص125 - 136.

مـدة الإجـازة السـنوية التـي تمنـح للعامـل مع اسـتمرار أجـره، فكل هـذه الحالات تؤثـر عـلى كميـة العمـل بالزيـادة أو النقصـان نتيجـة لتغيـير عدد سـاعات العمل.

ولكــن يلاحــظ عــلى هــذه العوامــل الســابقة أنهــا مرتبطــة بحجــم الســكان، فقـد تزيـد هـذه العوامـل أو تقـل فعاليتهـا في الْمُجْتَمَـع، لكـن الأمـر في النهايــة متوقــف عــلى الحجــم الــكلي للســكان.

4. قضية السـكان والهجرة:

تحتــل قضيــة الســكان أهميــة خاصــة في الدراســات الاقتصاديــة، فغالبــاً مـا تعـاني البـلاد الناميـة مـن زيـادة حجـم السـكان عـن المـوارد المتاحـة لديهـا.

وبالتـالي يصبـح حجـم السـكان غـير متفـق مـع الحجـم الأمثـل للسـكان، وهـو الحجـم الـذي يتسـاوى فيـه السـكان مـع إنتـاج السـلع والخدمـات، وهـذا يجعلنــا نتســاءل عــن العوامــل التــي تحكــم نمــو حجــم الســكان، والتــي مــن خلالهــا نســتطيع معرفــة كيفيــة حــل المشــكلة الســكانية والتــي تعــاني منهــا الــدول الناميــة والآخــذة في النمــو، وهــذه العوامــل تتلخــص في عاملــين أساســيين هــما:

- العامـل الأول: الفرق بـين معدل المواليد ومعدل الوفيات:

زيــادة معــدل المواليــد تــؤدي إلى ارتفــاع معــدل نمــو الســكان، بينــما زيــادة الوفيــات تــؤدي إلى انخفــاض معــدل نمــو الســكان، ومــن ثــم لا يتوقــف حجــم الســكان عــلى أحدهــم دون الآخــر، بــل عــلى الفــرق بينهــما، فكلــما زاد الفــرق بــين معــدل المواليــد ومعــدل الوفيــات، كلــما زاد معــدل النمــو الطبيعــي للســكان، والعكــس صحيــح، وذلــك بــصرف النظــر عــن الحجــم المطلــق لــكل مــن معــدل المواليــد ومعــدل الوفيــات.

ويتوقــف معــدل كل مــن المواليــد والوفيــات عــلى العديــد مــن العوامــل المؤثــرة فيهــما ومــن أهــم هــذه العوامــل مــا يــلي:

1. العوامل السياسية:

للعوامـل السياسـية دوراً مهـماً في تحديـد معـدل كل مـن المواليـد والوفيـات، فالنسـبة للمواليـد فقـد تـرى بعـض الـدول التـي لديهـا فـرص لاسـتعمار دول أخـرى أو منطقـة جديـدة تـم اكتشـافها أو قـد تـرى ضرورة تكويـن جيـش دفاعـي قـوي لحمايـة نفسـها مـن هجـوم الأعـداء، أن تقـوم بزيـادة حجـم السـكان وذلـك بتشـجيع زيـادة معـدل المواليـد.

وبالنسـبة للتأثـير عـلى معـدل الوفيـات، فالحـروب التـي تشـنها الـدول لتحقيـق أغـراض سياسـية لابـد وأن تـؤدي إلى زيـادة معـدل الوفيـات، فالحـرب العالميـة الأولى والثانيـة قـد قضـت عـلى الملايـين مـن البـشر، وكذلـك الحـال بالنسـبة للـدول العربيـة التـي تـم اسـتعمارها مـن دول الغـرب.

2. العوامـل الاجتماعية والدينية:

تؤثـر العوامـل الاجتماعيـة عـلى معـدل المواليـد ومعـدل الوفيـات، فهنـاك كثـير مـن العـادات الاجتماعيـة السـائدة في الريـف المـصري عـلى سـبيل المثـال والمؤثـرة عـلى معـدلي المواليـد والوفيـات.

فمـن هـذه العـادات كـثرة الأولاد اعتقـاداً بأنهـا مصـدراً للسـطوة والقـوة داخـل القريـة أو بأنهـا مصـدر مـن مصـادر زيـادة الدخـل، وكلهـا أمـور تـؤدي إلى زيـادة معـدل المواليـد.

وكذلـك التأثـير عـلى معـدل الوفيـات عـن طريـق انتشـار الأمـراض والأوبئـة والتلـوث البيئـي وذلـك بإلقـاء القـاذورات في الطريـق العـام.

أمـا العوامـل الدينيـة فقـد تؤثـر عـلى معـدل المواليـد عـن طريـق الاعتقـاد بوجـود تعـارض بـين الديـن وتنظيـم الأسرة مـما يجعـل الكثـيرون يقدمـون عـلى كـثرة الإنجـاب.

وكذلـك بالنسـبة للوفيـات فقـد يقـل هـذا التأثـير إلا إذا قـام البعـض بتقديـم قرابـين بشريـة للدجالـين والسـحرة، وذلـك مـا كان يحـدث في مـصر في الفـترات السـابقة عنـد الفراعنـة عنـد فيضـان النيـل بالتضحيـة بعـروس النيـل، وهــي إحـدى الفتيـات المصريـات وذلـك اعتقـاداً منهـم بزيـادة ميـاه النيـل، وهـذا الاعتقـاد يتنـافى مـع كل الأديـان السـماوية.

3. هيكل السكان:

يتوقـف معـدل المواليـد في أي مجتمـع عـلى نسـبة الشـباب إلى مجمـوع السـكان، لأن عنـصر الشـباب هـو العنـصر الفعـال والعامـل في الْمُجْتَمَـع، بينـما يرتبـط معـدل الوفيـات بمتوسـط الأعـمار، فيزيـد بالنسـبة للأطفـال والشـيوخ ويقـل بالنسـبة للشـباب.

وبنـاء عـلى ذلـك إذا زادت نسـبة الشـباب في مجتمـع مـا مـن المجمـوع الـكلي لسـكانه " أطفـال، شـباب، شـيوخ "، وانخفضـت نسـبة الشـباب في مجتمـع آخـر مـن المجمـوع الـكلى لسـكانه.

وعـلى الرغـم مـن تسـاوي المجمـوع الـكلي في الْمُجْتَمَعـين، فهـذا يـؤدي إلى زيـادة معـدل المواليـد في الْمُجْتَمَـع الأول عنـه في الْمُجْتَمَـع الثـاني، وكذلـك نجـد أن نسـبة الأطفـال والشـيوخ إلى مجمـوع السـكان أكـبر في الْمُجْتَمَـع الثـاني منـه في الْمُجْتَمَـع الأول، ومـن ثـم مـن المتوقـع أن يزيـد معـدل الوفيـات في هـذا الْمُجْتَمَـع الثـاني عنـه في الْمُجْتَمَـع الأول، وهكـذا نجـد اختلافـاً في معـدل المواليـد ومعـدل الوفيـات نتيجـة للاختـلاف في هيـكل السـكان، وذلـك عـلى الرغـم مـن تسـاوي المجمـوع الـكلى للسـكان في الْمُجْتَمَعـين.

4. العوامل الاقتصادية:

تلعـب العوامـل الاقتصاديـة وخاصـة مُسْـتَوَى الدخـل دوراً مهـماً في التأثـير عـلى معـدل المواليـد ومعـدل الوفيـات، فبالنسـبة لمعـدل الوفيـات، فـإن العلاقـة بينهـما واضحـة، فكلـما زاد مُسْـتَوَى الدخـل كلـما زادت إمكانيـات الفـرد في توفـير الغـذاء والرعايـة الصحيـة.

كما أن زيادة الدخل تعني قدرة الدولة على توفير العلاج بالنسبة لجميع المواطنين، وكذلك تزيد من قدرتها على بناء المرافق العامة التي تعمل على تحسين مُسْتَوَى الرعاية الصحية والوقاية من الأمراض وذلك عن طريق بناء المستشفيات وتشييد الحدائق العامة.

أي أن العلاقة بين التغير في معدل الوفيات والتغير في مُسْتَوَى الدخل علاقة عكسية، فكلما زاد الدخل كلما انخفض معدل الوفيات والعكس صحيح.

لكن الأمر بالنسبة لمعدل المواليد مختلف عليه بين الفقهاء الاقتصاديين، فهناك رأيان:

- الرأي الأول:

يرى هذا الرأي أن العلاقة بين مُسْتَوَى الدخل ومعدل المواليد علاقة طردية، أي أنه كلما زاد الدخل زاد معدل المواليد والعكس صحيح، ويستند أصحاب هذا الرأي إلى ما يلاحظ بالنسبة لطبقات العمال، وخاصة في الْمُجْتَمَعات الفقيرة التي يتفشى فيها الجهل، من اللجوء إلى الزواج بأكثر من واحدة أو إلى التبكير بزواج أبنائهم عند زيادة دخلهم، وزيادة الدخل تعني زيادة القدرة على تربية الأطفال ومن ثم زيادة معدل المواليد.

- الرأي الثاني:

يرى هذا الرأي أن العلاقة بين مُسْتَوَى الدخل ومعدل المواليد علاقة عكسية، ويستند هذا الرأي إلى ما يلاحظ من انخفاض معدل المواليد في الدول المتقدمة، التي يرتفع فيها مُسْتَوَى نصيب الفرد من الدخل، إذا ما تم مقارنته بالدول المتخلفة التي ينخفض فيها مُسْتَوَى نصيب الفرد من الدخل، حتى في الْمُجْتَمَع الواحد نجد انخفاض معدل المواليد بين الطبقات الغنية إذا ما تم مقارنته بمعدله بين الطبقات الفقيرة.

وإذا كان هناك تعارض بين الرأيين فكليهما صحيح، فالرأي الأول يبدو أنه يركز على المستويات الدنيا من الدخل حيث تنخفض مستويات الثقافة، ولا توجد فرص للأولاد للتعليم ومستويات عالية من التربية وقدر من المسئولية، أما الرأي الثاني فهو يركز على مستويات من الدخل أعلى من هذه المستويات الدنيا، حيث ترتفع مستويات الثقافة ويزداد الإحساس بالمسئولية تجاه تربية الأولاد، وتزداد الرغبة في توفير مُسْتَوَى عالي من الرفاهية لهم.

ومن ثم نجد الاتجاه نحو تحديد حجم الأسرة بتقليل عدد الأولاد، ويمكن التوفيق بين الرأيين المتقدمين بالقول أن الاحتمال الأكبر أن تكون العلاقة طردية بين مستويات الدخل ومعدل المواليد عند المستويات الدنيا من الدخل.

والعلاقة تكون عكسية بينهما في حالة المستويات العليا حيث تتغير فكرة الفرد حول ما يعنيه الإنجاب من مسئوليات تجاه الأطفال.

5. تقدم الطب:

توجد علاقة قوية بين درجة التقدم الاقتصادي وما يتحقق من تقدم للطب، فالبحوث الطبية وتطبيق ما تسفر عنه هذه البحوث من اكتشافات، فهذه البحوث تحتاج إلى كميات ضخمة من رؤوس الأموال.

وتقدم الطب قد يؤثر على معدل الوفيات ومعدل المواليد، فلقد أسفرت البحوث الطبية، خاصة في الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، عن اكتشاف الكثير من الأدوية، والتي أمكن إنتاجها بنفقات قليلة، بحيث أصبحت في متناول الكثير من الأفراد والقضاء على الأمراض التي كانت تقتل الآلاف من أبناء هذه البلاد كالكوليرا والطاعون والتيفود.

مما أدى إلى انخفاض معدل الوفيات بشكل واضح، كذلك فإن تقدم الطب في ميدان اختراع أدوية منع الحمل وتوفيرها عند أثمان منخفضة، قد سهل للكثيرين

مـن ذوي الدخـل المنخفـض، تحقيـق مـا يبغونـه مـن تنظيـم النسـل، دون تحمـل نفقـات كبـيرة، الأمـر الـذي سـاهم في انخفـاض معـدل المواليـد.

• العامـل الثاني: الهجرة:

لعبـت الهجـرة دوراً كبـيراً في تحديـد حجـم السـكان في المراحـل الأولى لتطـور الإنسـان، حيـث كانـت القبيلـة تهاجـر بأكملهـا مـن منطقـة إلى أخـرى بحثـاً وراء المـاء والمرعـى، ولكـن ضعـف دور الهجـرة بعـد أن عـرف الإنسـان الزراعـة واسـتقر في أماكـن محـددة.

ومنـذ ذلـك الوقـت لم يكـن للهجـرة تأثـير كبـير، حتـى تـم اكتشـاف العـالم الجديـد واتسـاع نطـاق ظاهـرة الاسـتعمار، خاصـة خـلال القـرن 18،19م، إلا أنـه ببدايـة القـرن العشريـن فقـد شـهد انحسـار لحركـة الهجـرة نتيجـة تراجـع الحركـة الاسـتعمارية واتسـاع نطـاق القيـود التـي تفرضهـا دول العـالم الجديـد عـلى الهجـرة إليهـا.

وأصبحـت ظـروف كل دولـة تختلـف مـن حيـث اسـتعدادها لقبـول مهاجريـن إليهـا، وللهجـرة آثـار اقتصاديـة عديـدة تتعلـق بالمهاجـر والـدول المهاجـر منهـا والـدول المهاجـر إليهـا:

1. آثار الهجرة الاقتصادية بالنسـبة للمهاجر:

تمنـح الهجـرة المهاجـر فـرص أفضـل لرفـع مُسْـتَوَى معيشـته، فهـذا هـو الهـدف الأسـاسي مـن الهجـرة، ويجـد المهاجـر في الوطـن الجديـد تعويضـاً عـما تركـه في موطنـه الأصـلي، كـما أن وجـوده في الوطـن الجديـد يخلـق تحديـاً يتطلـب بـذل الكثـير مـن الجهـد لتحقيـق التعايـش مـع البيئـة الجديـدة، وهـذا الجهـد يزيـد مـن فـرص نجاحـه.

2. آثـار الهجرة الاقتصادية بالنسـبة للدولة المهاجر منها:

الدولـة المهاجـر منهـا عادة مـا تكون دولة مكتظة بالسـكان، ومـن ثم تعمل الهجـرة عـلى تقليـل السـكان أو عـلى عـدم زيادتهـا بمعـدل مرتفع وهـذا يؤدي إلى

التخفيـف مـن أثـر الضغـط السـكاني عـلى المـوارد الطبيعيـة ورؤوس الأمـوال، مـما يعنـي إمكانيـة رفـع متوسـط نصيـب المواطنـين مـن الدخـل إلى مُسْـتَوَى أعـلى وهـذا مـا يمكـن تحقيقـه بـدون هجـرة الآخريـن.

لكـن الهجـرة تتسـم بالطابـع الانتقـائي، فمـن يهاجـر غالبـاً مـا يكـون مـن عنـصر الشـباب الأكـثر طموحـاً واسـتعداداً لتحمـل المخاطـرة، ويكـون مـن أصحـاب العقـول مـن الحاصلـين عـلى مؤهـلات عاليـة، ومـن يتمتعـون بخـبرة فنيـة وتنظيميـة لسـنوات طويلـة، فـإذا تمـت هجـرة هـؤلاء عـلى نطـاق واسـع فهـذا يـؤدي إلى حـدوث ضرارً للدولـة المهاجـر منهـا.

3ـ آثـار الهجرة الاقتصادية بالنسـبة للدولة المهاجر إليها:

الدولـة المهاجـر إليهـا غالبـاً مـا تكـون دول قليلـة السـكان، ومـن ثـم فـإن هجـرة المزيـد مـن الأفـراد يـؤدي إلى اسـتخدام مواردهـا الطبيعيـة ورؤوس أموالهـا اسـتخداماً أكـثر كفـاءة مـما يـؤدي إلى زيـادة الإنتـاج.

ويترتـب عـلى انتقائيـة الهجـرة، اسـتفادة البلـد المهاجـر إليهـا مـن كفـاءات فنيـة وتنظيميـة عاليـة تسـاهم عـلى رفـع مُسْـتَوَى التكنولوجيـا بهـا.

وهكـذا يمكـن أن تتلخـص العوامـل التـي تحكـم نمـو حجـم السـكان في المعادلـة التاليـة:

معـدل نمو السـكان = معدل المواليـد – معدل الوفيات

+ معـدل الهجـرة إلى الداخل – معـدل الهجرة إلى الخارج

= معـدل الزيـادة الطبيعية (الفرق بـين المواليد والوفيات)

+ صـافي معدل الهجرة.

وتثـير قضيـة السـكان مشـكلة كبـيرة تتمثـل في أثـر الزيـادة السـكانية عـلى مُسْتَوَى الدخل والْمَعِيشَة، ففي مجتمع مكتظ بالسكان ولا توجد فرص عمل كافية

لتشغيل كل أفراد القوة العاملة، ومن ثم سيكون هناك مجموعة من الأفراد تستهلك القدر الضروري اللازم لاستمرار حياتها دون أن تضيف شيئاً إلى الإنتاج، ففي هذه الحالة سيكون الجانب الاستهلاكي لوجود الإنسان أقوى من الجانب الإنتاجي.

فلا يكون هناك مجالاً للمزيد من النسل، حيث إن زيادة السكان تؤثر على انخفاض مُسْتَوَى الْمَعِيشَة، أما بالنسبة للمجتمعات قليلة السكان ويوجد بها قدر كافي من الموارد الطبيعية بدون استغلال، فإن كميات من المدخرات لابد من استثمارها ولكن الأيدي العاملة غير متوافرة، فيصبح الجانب الإنتاجي للإنسان أقوى من الجانب الاستهلاكي، وهذا يؤدي إلى زيادة السكان.

وفي ضوء هذه النتيجة السابقة اختلفت نظريات السكان في تاريخ الفكر الاقتصادي، فهناك من النظريات ما كان يغلب عليها الطابع التشاؤمي، وترى أن الموارد الطبيعية غير كافية لتوفير مُسْتَوَى معقول من الْمَعِيشَة للأعداد الهائلة المتزايدة من السكان، فقد كانت هذه النظريات ترى أن الجانب الاستهلاكي لوجود الإنسان أقوى من الجانب الإنتاجي.

ومن أشهر هذه النظريات نظرية مالتس فى السكان، ولكن بعض النظريات الأخرى ترى أن الجانب الإنتاجي لوجود الإنسان أقوى من الجانب الاستهلاكي، ومن ثم غلب عليها الطابع التفاؤلي، وترى هذه النظريات أنه بمزيد من القوى العاملة يؤدي ذلك إلى مزيد من الاستهلاك، ومن أشهر هذه النظريات نظريتي " دركايم ودبريل ".

وسوف نحاول من خلال النقاط التالية عرض هذه النظريات، ثم نبين في النهاية ما هو الحجم الأمثل للسكان:

- نَظَرِيَّة مالتس في السكان (النَظَرِيَّة الْمُتَشَائِمَة):

تعد نَظَرِيَّة مالتس من أشهر نظريات السكان، وتبدأ نَظَرِيَّة مالتس بإبراز حقيقتين أساسيتين من حقائق الحياة الطبيعية للجنس البشري وهما:

أ. الميـل الطبيعي بين الجنسـين.

ب. حاجة الإنسـان إلى الطعام.

- ومـؤدى الحقيقـة الأولى: أن الإنسـان ينجـب ويتكاثـر، وتعـد قدرتـه عـلى تحقيـق ذلـك مسـألة كبـيرة.
- أمـا الحقيقـة الثانيـة فمؤداهـا ضرورة توفـير الطعـام للأعـداد المتزايـدة مـن السـكان نتيجـة للحقيقـة الأولى، فـإذا أمكـن زيـادة الطعـام بنفـس معـدل القـدرة عـلى الإنجـاب والتكاثـر أو بمعـدل أكـبر فـلا خطـورة وإنما تكمـن الخطـورة مـن وجهـة نظـر مالتـس في عـدم القـدرة عـلى زيـادة الطعـام بنفـس قـدر تزايـد السـكان.

ويعتمـد البنـاء الأسـاسي لنَظَرِيَّـة مالتـس القائـم عـلى زيـادة الطعـام بنسـبة أقـل مـن نسـبة السـكان، وذلـك بخضـوع إنتـاج الأرض الزراعيـة لقانـون تناقـص الغلـة[1].

ووفقـاً لـرأي مالتـس فـإن هـذا القانـون يحكـم الإنتـاج الزراعـي سـواء تـم اسـتغلال الأرض رأسـياً أم أفقيـا، فزيـادة السـكان تعنـي زيـادة القـوة العاملـة، فـإذا تـم تشـغيل هـذه الزيـادة في القـوة العاملـة عـلى نفـس الكميـة الثابتـة مـن الأرض الزراعيـة، أي إذا تـم اسـتغلال الأرض رأسـياً، فإننـا سـنواجه قانـون تناقـص الغلـة، أي بعبـارة أخـرى سـيزيد إنتـاج الأراضي الزراعيـة بنسـبة أقـل مـن نسـبة زيـادة العـمال، مـما يعنـي نقـص الإنتـاج المتوسـط للعامـل، أي نقـص نصيبـه مـن المـواد الغذائيـة. [2]

أمـا إذا تـم تشـغيل هـذه الزيـادة في القـوة العاملـة لاسـتغلال أراضي جديـدة، أي إذا تـم اسـتغلال الأرض أفقيـا ً، فـإن مالتـس يـرى أن الإنسـان يبـدأ عـادة باسـتغلال الأراضي الأكـثر جـودة.

---

(1) وهو سوف يتم شرحه تفصيلاً فيما بعد في المبحث الرابع من هذا الفصل.

(2) انظر: د/ مصطفى كامل السعيد وآخرون، مبادئ علم الاقتصاد، المرجع السابق، ص141 - 147.

ثـم إذا زاد عـدده فإنـه ينتقـل إلى اسـتغلال الأراضي الأخـرى وهـي بالطبـع أقـل جـودة، حتـى يصـل في النهايـة إلى أسـوأ هـذه الأراضي، ولابـد أن يترتـب عـلى هـذا الانتقـال الأفقـي مـن ارض زراعيـة إلى أرض زراعيـة أخـرى أقـل جـودة، مـع زيـادة عـدد السـكان، عـدم زيـادة الإنتـاج الزراعـي بنفـس نسـبة زيـادة السـكان.

أي لابـد مـرة أخـرى أن ينخفـض متوسـط نصيـب الفـرد مـن المـواد الغذائيـة، ومعنـى ذلـك أن الإنسـان إذا اسـتخدم الزيـادة في القـوة العاملـة لاسـتغلال الكميـة الثابتـة مـن الأراضي الزراعيـة أو لاسـتغلال أراضي جديـدة، فإنـه لابـد وأن يواجـه بانخفـاض متوسـط نصيـب الفـرد مـن الطعـام.

ويقـترح مالتـس علاجـاً لهـذه المشـكلة بالحـد مـن زيـادة عـدد السـكان، وفي هـذا الشـأن يميـز مالتـس بـين نوعـين مـن الموانـع التـي يمكـن أن تحقـق ذلـك:

أ. الموانع الإيجابية:

وتعمـل الموانـع الإيجابيـة عـلى التقليـل مـن معـدل زيـادة السـكان عـن طريـق مـا تـؤدي إليـه مـن زيـادة معـدل الوفيـات، أي بعبـارة أخـرى فـإن الموانـع الإيجابيـة تشـمل كل مـا يـؤدي إلى إنهـاء حيـاة الإنسـان بعـد أن تأكـد حقـه فيهـا، مثـال ذلـك: الأمـراض، المجاعـات، الإجهـاض، العمـل الشـاق، الأوبئـة، الحـروب، ومـن الواضـح أن هـذه الموانـع تنطـوي عـلى شـقاء للإنسـان، فتعـوق تقـدم الإنسـان المـادي والمعنـوي.

ب. الموانع الوقائية:

وتعمـل الموانـع الوقائيـة عـلى التقليـل مـن معـدل زيـادة السـكان عـن طريـق مـا تـؤدي إليـه مـن خفـض معـدل المواليـد، أي بعبـارة أخـرى فـإن الموانـع الوقائيـة تشـمل كل العوامـل التـي تحـول دون تكويـن الجنسـين، ويمكـن التمييـز بـين كنوعـين مـن الموانـع الوقائيـة:

1. الموانـع الوقائية الصناعية:

وتتضمـن اسـتعانة الفـرد بوسـائل صناعيـة ليحـد مـن المواليـد كحبـوب منـع الحمـل، أو عمليـات العقـم.

2. الموانـع الوقائية الأدبية:

ومثـال ذلـك الامتنـاع عـن الـزواج أو تأخـير سـن الـزواج فكليهـما يتضمـن إكـراه الفـرد لنفسـه عـلى غـير مـا يجـب.

ورأي مالتـس أن الحـل الوحيـد لتفـادي مـا قـد تـأتي بـه الموانـع الإيجابيـة كالحـروب والأوبئـة مـن بـؤس وشـقاء، هـو أن يلجـأ الإنسـان إلى تطبيـق الموانـع الوقائيـة، ولكنـه مـرة أخـرى يعـارض الموانـع الوقائيـة ال صناعيـة لأنهـا تتضمـن تقليـل مـن قـدرة الطبيعـة البشريـة، ومـن ثـم لم يبـق أمـام البشريـة حتـى تحقـق التعـادل بـين معـدل زيـادة السـكان ومعـدل زيـادة الطعـام، سـوى اللجـوء إلى الموانـع الوقائيـة القائمـة عـلى أسـاس الإكـراه الأدبي.

- نقد النَظَرِيَّة:

تعرضـت نَظَرِيَّـة مالتـس للعديـد مـن الانتقـادات التـي يمكـن عرضهـا، والـرد عليهـا:

1. أن مالتس قد ساهم بنَظَرِيَّة في تدعيم النظام الرَّأْسَمالِيّ:

فلقـد إسـتند الرَّأْسِـمَالِيّون ومـن يؤيدهـم عـلى نَظَرِيَّـة مالتـس للقـول بـأن سـبب الفقـر والتعاسـة، إنمـا يرجـع للإنسـان نفسـه ولعـدم أخـذه بالإكـراه الأدبي لتحقيـق التعـادل بـين السـكان والطعـام، وليـس لطبيعـة النظـام الرَّأْسِـمَالِيّ ومـا يبـاشره الرَّأْسِـمَالِيّون مـن اسـتغلال للعـمال.

ويمكـن الـرد عـلى هـذا النقـد بالقـول: بـأن اسـتخدام الرَّأْسِـمَالِيّين للنَظَرِيَّـة لتدعيـم مصالحهـم أمـر وكـون أن مالتـس قـد قصـد بنظريتـه تدعيـم النظـام الرَّأْسِـمَالِيّ أمـر آخـر.

فمالتـس يقصـد بنظريتـه في الواقـع إلا أن يعالـج مـا يعتقـده سـبباً في حيـاة الإنسـان ولخدمـة الإنسـانية، ومـن ثـم لا يمكـن القـول بأنـه قـد سـاهم بنظريتـه في تدعيـم الرَّأْسِـمَالِيّة للعـمال.

2. لم يقـدم مالتـس دليـلاً مقنعـاً لتأييـد مـا يقـول بـه مـن تزايـد السـكان بمتواليـة هندسـية:

بينـما يتزايـد إنتـاج الطعـام بمتواليـة حسـابية، ولقـد أشـار الكثـيرون إلى أن السـكان والطعـام لا يتزايـدون طبقـاً لهـذه الصيـغ الرياضيـة ومـا تعنيـه مـن دقـة.

ويمكـن الـرد عـلى ذلـك: بـأن مالتـس لم يـصر عـلى هـذه الصيـغ الرياضيـة، وكل مـا أخـذ عليـه هـو وجـود اتجـاه طبيعـي لتزايـد السـكان بمعـدل يفـوق معـدل زيـادة الطعـام.

3. أن الواقـع التاريخـي (خاصـة في غـرب أوروبـا) قـد جـاء بنتائـج عكسـية لمـا توقعتـه نَظَرِيَّـة مالتـس:

فوفقـاً لهـذه النَظَرِيَّـة لا يتوقـع أن يرتفـع مُسْـتَوَى الْمَعِيشَـة في الزمـن الطويـل عـن الحـد الأدنى الـلازم لاسـتمرار الحيـاة، ويرجـع السـبب في ذلـك أنـه إذا زاد نصيـب الفـرد مـن الطعـام عـن الحـد الأدنى، فتـؤدي زيـادة السـكان بالمعـدلات التـي قـال بهـا إلى انخفاضـه مـرة أخـرى.

إلا أن الملاحـظ هـو الارتفـاع المسـتمر في مسـتويات الْمَعِيشَـة في هـذه البـلاد، بحيـث أن نصيـب الفـرد مـن المـواد الغذائيـة قـد فـاق الحـد الأدنى بكثـير، كـما أن هـذا الارتفـاع في مُسْـتَوَى الْمَعِيشَـة لم يـؤدي إلى زيـادة معـدل المواليـد عـلى النحـو الـذي قـال بـه مالتـس.

وبالعكـس هنـاك مـا يؤكـد أن معـدل المواليـد قـد انخفـض مـع نمـو الاقتصـاد وارتفـاع نصيـب الفـرد مـن الدخـل.

ويمكن الرد على ذلك: بأنه مع التسليم باحتمال أن يكون لهذا الأمر تأثيره على موقف الأفراد في أوربا تجاه تحديد النسل، فنحن نرى أن ما تحقق في غرب أوروبا وغيرها من البلاد من نتائج كانت عكس ما تنبأ به مالتس، إنما يرجع أساساً إلى قصور وخطأ في افتراضات النَظَرِيَّة.

ومن أهم هذه الافتراضات أن مالتس لم يعط للتقدم العلمي والتكنولوجي ما يستحقه من أهمية عند مناقشته لكيفية تزايد المواد الغذائية، لأنه قد افترض انطباق قانون تناقض الغلة وتحقق آثاره، ولكنه لم يدرك ما قد يؤدي إليه التقدم العلمي من حجب لآثار هذا القانون، فلقد أمكن استخدام المزيد من الأسمدة الملائمة لطبيعة التربة والمزيد من البذور المنتقاة والمزيد من الآلات والماكينات الزراعية، مما أدى إلى زيادة إنتاجية الأرض على نحو فاق ما كان يتصوره مالتس.

يضاف إلى ذلك أن الأرض الزراعية وإن تفاوتت في خصوبتها فإنه يمكن الاستمرار فى استخدام أساليب جديدة للزراعة عن طريق تحسين خصوبة ما يوجد لدينا منها.

كذلك اقتصر مالتس على مقارنة زيادة إنتاج المواد الغذائية بما يتحقق من زيادة في السكان وغالباً ما كان يعني بالمواد الغذائية تلك التي تعد نتاجاً للأرض الزراعية، ولا شك في خطأ هذه النظرة، فحاجة الإنسان إلى الطعام يمكن إشباعها باستخدام إنتاج الثروة الحيوانية من لحوم وألبان، وباستخدام إنتاج الثروة السمكية فضلاً عن إنتاج الأرض الزراعية، وأنه إذا خضع إنتاج المواد الغذائية لقانون تناقص الغلة، فليس هناك ما يدعو للاعتقاد بسريان هذا القانون بنفس الدرجة على إنتاج الثروة الحيوانية والسمكية.

حقيقة أن بعضها يتوقف تكاثره في النهاية على ما يوجد من ناتج للأرض الزراعية، إلا أن البعض الآخر لا يتوقف تكاثره على ذلك.

وأهـم مـن ذلـك فـإن التقديـر الصحيـح لما يتوافـر مـن المـواد الغذائيـة، يجـب أن لا يقتـصر عـلى مـا كان منهـا ناتجـاً عـن الأرض الزراعيـة أو مـا كان ناتجـاً عـن الـثروة الحيوانيـة والسـمكية، بـل لابـد وأن يشـمل كل أنـواع المنتجـات بمـا في ذلـك الكثـير مـن المنتجـات الصناعيـة.

فزيـادة الإنتـاج الصناعـي تـؤدي إلى زيـادة مـا هـو متـاح مـن مـواد غذائيـة لسـكان دولـة مـا عـن طريـق إن بعـض المنتجـات الصناعيـة يمكـن أن تحـل محـل مـا تنتجـه الأرض الزراعيـة، كـما يمكـن تبـادل المنتجـات الصناعيـة عـن طريـق التجـارة الخارجيـة مـع فائـض البـلاد الأخـرى مـن المنتجـات الزراعيـة.

أخـيراً فـإن مالتـس لم يتنبـأ بمـا قـد يـؤدي إليـه ارتفـاع مُسْـتَوَى الْمَعِيشَـة مـن تغـير تفكـير الأفـراد حـول مـا يجـب أن يكـون عليـه حجـم الأسرة، فقـد كان يعتقـد بـأن ارتفـاع مُسْـتَوَى الْمَعِيشَـة سـيؤدي إلى زيـادة معـدل المواليـد متأثـراً بذلـك بمـا كان يحـدث بالنسـبة للطبقـات الفقـيرة، إلا أن ارتفـاع مُسْـتَوَى الْمَعِيشَـة ومـا يصاحبـه مـن ارتفـاع في مُسْـتَوَى الثقافـة مـن شـأنه أن يخلـق نظـرة جديـدة حـول مفهـوم تربيـة الطفـل تتفـق مـع وجـوب تحديـد النسـل، وسـيتحقق للآبـاء أن خـيراً لهـم ولأبنائهـم أن ينجبـوا القليـل مـع إعطائهـم قـدر عـالٍ مـن الثقافـة وتوفـير مُسْـتَوَى مرتفـع مـن الْمَعِيشَـة لهـم بـدلاً مـن إنجـاب الكثيريـن دون تحقيـق نجـاح في توفـير كافـة احتياجاتهـم.

ولكـن يبقـى لنـا تسـاؤلاً أخـيراً حـول إلى أي حـد تعـد نَظَرِيَّـة مالتـس صالحـة لتفسـير ظاهـرة السـكان في الوقـت الحـاضر، والإجابـة عـلى هـذا التسـاؤل نـرى أنـه عـلى الرغـم مـن عـدم تحقـق النتائـج الْمُتَشَـائِمَة لنَظَرِيَّـة مالتـس في كثـير مـن البـلاد نتيجـة للأسـباب السـابق ذكرهـا.

إلا أن جوهـر النَظَرِيَّـة لم يتـم القضـاء عليـه تمامـاً، فمالتـس يـرى أن وجـود اتجـاه السـكان للتزايـد بمعـدل أكـبر مـن معـدل تزايـد المـواد الغذائيـة، وأنـه إذا لم يتـم تطبيـق الموانـع الوقائيـة فـلا مفـر مـن التعـرض للموانـع الإيجابيـة، ومـا تجلبـه مـن شـقاء هـذا الجوهـر لا يـزال صالـح للتطبيـق عـلى بعـض البـلاد الآخـذة في النمـو اليـوم.

إذ يمكـن أن يسـتفاد مـن البيانـات المنشـورة أن السـكان تتزايـد بمعـدل أكـبر مـن معـدل زيـادة المـواد الغذائيـة، الأمـر الـذي يدفـع هـذه البـلاد إلى اسـتيراد المزيـد مـن المـواد الغذائيـة وخاصـة القمـح سـنوياً، كـما أن الموانـع الإيجابيـة المختلفـة مثـل انتشـار الأمـراض وسـوء التغذيـة تبـاشر مفعولهـا للحـد مـن السـكان بسـبب عـدم تطبيـق الموانـع الوقائيـة بشـكل قـوي.

وعـلى هـذه البـلاد أن تقـوم بتنظيـم الأسرة وتطبيـق وسـائل التقـدم العلمـي لزيـادة إنتـاج المـواد الغذائيـة والتصنيـع وقيـام المشروعـات الضخمـة والعملاقـة.

- نظريتي دركايـم ودبريل (النظريات المتفائلة):

حـدث تقـدم في أوروبـا خـلال القـرن التاسـع عـشر وأوائـل القـرن العشريـن وذلـك بارتفـاع كبـير في مُسْـتَوَى الْمَعِيشَـة، وبـدأت النظـرة التشـاؤمية لنَظَرِيَّـة مالتـس في السـكان تتراجـع ليحـل محلهـا نزعـة تفاؤليـة، وبـدأ الكثـير مـن الكتـاب يـرون في زيـادة السـكان سـبباً لزيـادة الإنتـاج أكـثر منـه سـبباً في زيـادة الاسـتهلاك، ومـن ثـم بـدأت تظهـر النظريـات المتفائلـة في السـكان مثـل: نَظَرِيَّـة دركايـم الفرنسـية ونَظَرِيَّـة عـالم الاجتـماع البلجيـكي دبريـل.

وتقـوم النظريتـان عـلى أسـاس القـول بوجـود علاقـة قويـة بـين الزيـادة في السـكان والزيـادة في الإنتـاج، إلا أن تفسـير هـذه العلاقـة وتحديـد طبيعـة العوامـل التـي تنبنـي عليهـا تختلـف مـن نَظَرِيَّـة إلى أخـرى:[1]

1. نَظَرِيَّة دركايم:

تقوم نَظَرِيَّة دركايم على وجود علاقة قوية بين زيادة السـكان وبين إمكانية تحقيق المزيد من تقسـيم العمل، ويمكن الرجوع في ذلك إلى طبيعة تقسـيم العمل، فإنـه يعنـي أساسـاً بتقسـيم العملية الإنتاجية الواحدة إلى مراحـل صغيرة ومتعددة

---

(1) انظر: د/ مصطفى كامل السعيد وآخرون، مبادئ علم الاقتصاد، المرجع السابق، ص148 151.

وتوزيـع كل مرحلـة عـلى مجموعـة مـن العـمال، فـإن لم يوجـد العـدد الـكافي مـن العـمال، لمـا أمكـن الوصـول بتقسـيم العمـل إلى المـدى المرغـوب فيـه.

ويؤكـد دركايـم عـلى أن هنـاك صلـة قويـة بـين تقسـيم العمـل وزيـادة التقـدم في كل ميادـين الحياة،وقـد اسـتند دركايـم في إثبـات نظريتـه إلى الأسـباب التاليـة:

(أ) يـؤدي تقسـيم العمـل إلى المزيـد مـن التعـاون بـين الأفـراد ؛ لأن كل فـرد سيشـعر بأنـه يعتمـد عـلى الآخريـن للقيـام بعملـه كـما سيشـعر بأنـه في حاجـة إلى الآخريـن لـكي يتبـادل إنتاجـه مـع إنتاجهـم، وبذلـك يتحـول أفـراد الْمُجْتَمَـع مـن أفـراد متنافسـين إلى أفـراد يشـعر كل منهـم بحاجتـه إلى أخيـه.

(ب) يـؤدي تقسـيم العمـل إلى تنـوع الإنتـاج وخلـق حاجـات جديـدة، ولكنـه يـؤدي في نفـس الوقـت إلى زيـادة الإنتـاج، أي إلى توفـير وسـائل إشـباع هـذه الحاجـات الجديـدة.

(ج) يسـاهم تقسـيم العمـل في إنمـاء شـخصية الفـرد لمـا يـؤدي إليـه مـن تخصـص، والإنسـان المتخصـص يكـون أقـدر عـلى الاخـتراع والابتـكار وبالتـالي أقـدر عـلى أن يعـبر عـن أفـكاره الشـخصية.

فـإذا كانـت زيـادة السـكان تـؤدي إلى مزيـد مـن تقسـيم العمـل، وإذا كان تقسـيم العمـل يـؤدي إلى كل المزايـا السـابقة، فـإن الصلـة تصبـح قويـة بـين زيـادة السـكان وزيـادة الإنتـاج.

2. نَظَرِيَّة دبريل:

تقـوم نَظَرِيَّـة دبريـل عـلى أسـاس أن الإنسـان ليـس تقدميـاً أو رجعيـاً بطبيعتـه، ولعـل مـا يؤكـد هـذه الحقيقـة مـن وجهـه نظـره مـا يلاحـظ مـن وجـود فـترات تقـدم وفـترات تأخـر في حيـاة البشريـة؛ ومـا يلاحـظ مـن وجـود حضـارات مزدهـرة في بعـض البـلاد بينـما تبقـى بـلاد أخـرى في نفـس الوقـت في حالـة تخلـف وتأخـر؛ فلـو كان التقـدم والتأخـر

مـن طبيعـة الإنسـان لوجدنـا أن العـالم كلـه سيسـوده أي مـن الظاهرتـين السـابقتين باسـتمرار فى وقـت واحـد.

ويـرى دبريـل أن مـا يحقـق التقـدم أو التأخـر هـو مـا إذا كان هنـاك تحدياً يواجهـه الإنسـان أم لا، فالحـرب تخلـق تحديـاً للإنسـان، ومـن ثـم نجـد أن الاختراعـات وإتبـاع الأسـلوب العلمـي في مختلـف أوجـه الحيـاة غالبـا مـا تلقـى اهتمامـاً خاصـاً في تلـك الفـترات تدفـع الْمُجْتَمَـع إلى التقـدم والرخـاء إذا مـا انتهـت الحـرب وحـل السـلام ؛ كذلـك فـان التخلـف الاقتصـادي في الوقـت الـذي يرتفـع فيـه مُسْـتَوَى الكثـير مـن الشـعوب يمثـل تحديـاً يدفـع الكثـير مـن دول آسـيا وإفريقيـا وأمريـكا اللاتينيـة إلى العمـل بـكل جهـد لتنميـة اقتصادياتهـا.

ويربـط دبريـل مشـكلة زيـادة السـكان بمسـألة التقـدم والتأخـر، فـيرى أن زيـادة السـكان مـن شـأنها أن تـؤدي في البدايـة إلى انخفـاض مُسْـتَوَى الْمَعِيشَـة نتيجـة توزيـع الدخـل عـلى عـدد أكـبر مـن الأفـراد وعـدم كفايـة المـوارد المتاحـة لمقابلـة احتياجـات هـذه الزيـادة في السـكان، ويمثـل هـذا الانخفـاض في مُسْـتَوَى الْمَعِيشَـة التحـدي الـلازم لحـث الأفـراد عـلى التفكـير في وسـائل جديـدة تمكنهـم مـن العـودة بمُسْـتَوَى الْمَعِيشَـة إلى مـا كان عليـه، وتدفعهـم نحـو الاخـتراع والابتـكار فتتولـد عنـاصر التقـدم والارتفـاع المسـتمر في مسـتويات الْمَعِيشَـة لتصـل إلى أعـلى مـما كانـت عليـه قبـل زيـادة السـكان.

ويقسـم دبريل الْمُجْتَمَع إلى قسـمين:

1. القسـم الأول مجموعة القائمين:

وتشـمل هـؤلاء الأفـراد ممـن يحتلـون المراكـز الأساسـية في الْمُجْتَمَـع، ويسـيطرون عـلى الجـزء الأكـبر مـن الـثروة.

2. القسـم الثاني مجموعة القادمين:

وتشمل مجموعات الشباب من أبناء البلد ممن وصلوا إلى سن العمل وأنهوا دراسـتهم وكذلـك كمـن هاجـر إلى البلد من الخارج، وهـذه المجموعة لا تملك جزءاً

مهـماً مـن الـثروة، لأنها مازالـت في أول مراحـل حياتهـا العمليـة، وهـي لا تحتـل بعـد مراكـز أساسـية داخـل الْمُجْتَمَـع، وعليهـا أن تحـاول إثبـات وجودهـا أمـام مجموعـة القائمـين، مـن خـلال ذلـك ينشـأ تحديـاً لـكل مـن المجموعتـين، الشـباب يريـد أن يحتـل مكانـه والقائمـون يحاولـون الدفـاع عن أوضاعهـم التي اكتسـبوها، ومـن خـلال هـذا التحـدي تنشـأ العوامل التـي تدفـع الْمُجْتَمَـع إلى التقدم، وبدون زيـادة السـكان لـن يكـون هنـاك قادمـون بالعـدد المطلـوب لخلـق التحـدي، مـما يـؤدي إلى نقـص اليـد العاملـة والقضـاء عـلى روح المغامـرة، وروح المـشروع ومـا يتبـع ذلـك مـن انخفـاض الفـن الإنتاجـي وتفـكك الْمُجْتَمَـع، وعـدم تحقيـق التعـاون بـين مواطنيـه.

ونخلـص مـن جملـة مـا سـبق: أنـه سـواء بالنسـبة لوجهـة نظـر النظريـات المتفائلـة أو النظريـات الْمُتَشَـائِمَة في زيـادة السـكان فـإن هـذا الأمـر في أي مجتمـع يمكـن أن يحسـم بالحجـم الأمثـل للسـكان (وهـو ذلـك العـدد الـذى يسـتطيع فى ظـل مسـتوى المعرفـة الفنيـة القائمـة أن يسـتغل المـوارد أحسـن اسـتغلال،بحيث يحصـل منهـا عـلى أعـلى ناتـج فى المتوسـط، و الحجـم الأمثـل للسـكان ليـس مقـداراً ثابتـاً، و لكنـه يتغـير بتغـير الظـروف الماديـة والفنيـة المحيطـة بالمجتمع،ويمكـن الوصـول إلي هـذا الحجـم الأمثـل إما:عـن طريـق زيـادة السـكان بالنسـبة للمجتمعـات التـى تشـكو مـن خفـة السـكان وذلـك بالزيـادة الطبيعيـة فى السـكان أو تشـجيع الهجـرة الدوليـة، وإمـا عـن طريـق زيـادة المـوارد والتقـدم الفنـى للمجتمعـات التـى تشـكو مـن اكتظـاظ السـكان حتـى تصبـح هـذه المجتمعـات أكـثر القـدرة عـلى اسـتيعاب المزيـد مـن السـكان).

ويتحـدد أيضـاً الحجـم الأمثـل للسـكان بعـدم وجـود بطالـة فيـه، واسـتغلال كافـة مـوارده الاقتصاديـة وأن يتـم توزيـع السـكان عـلى كافـة مسـاحته، وعـدم التركيـز عـلى جـزء معـين فقـط مـن إقليـم الدولـة، وتـرك باقـي مسـاحته بـدون سـكان، وكذلـك تحقيـق نصيـب كبـير للفـرد مـن الدخـل وارتفـاع مُسْـتَوَى معيشـته، وكل ذلـك لـن يتحقـق إلا بالتنميـة وبصفـة خاصـة تنميـة العنـصر البـشري " العمـل " ومـا يمتلكـه مـن إرادة ذاتيـة.

والتنمية تحتاج إلى ديمقراطية تدعمها، والديمقراطية تأخذ ولا تعطى، فلكي تتحقق التنمية فلابد أن تقرر الشعوب مصيرها بنفسها إما أن تتحرر وتنمو وتملك قوتها وحريتها وإما أن تظل في نير التبعية الاقتصادية.

إذن هي مسألة إرادة شعوب، فإذا أرادوا التنمية فيجب عليهم أن يسعوا إلى ذلك بكل جهد وعمل شاق، وإرادة واعية لتحقيقها.

ثالثاً: كفاءة العمل الإنتاجية:

تعتبر الكفاءة الإنتاجية الأساس الأول لبحث العوامل المؤدية إلى زيادة الإنتاج وتقليل نفقاته، وهي كذلك بالنسبة لأي دراسة لسلوك أصحاب المشروعات أو المنظمين في تطلعهم إلى الإنتاج بأدنى نفقة لتحقيق أقصى ربح ممكن، ويتحقق ذلك من خلال رفع إنتاجية العمل، أي زيادة قدرة وحدة العمل على تحقيق ناتج أكبر في نفس الوقت، أو في وقت أقل دون حدوث أي نقص في نوعية العمل.

وتتأثر الكفاءة الإنتاجية في العمل بعدد كبير من العوامل منها:

الصفات الموروثة والمكتسبة، تثقيف العمال وتعليمهم وتدريبهم، حرية اختيار المهنة أو الحرفة، المُسْتَوَى الأخلاقي للعمال، الحالة الصحية للعمال، مناخ العمل، محيط العمل، نوع الآلات وكميتها المستخدمة، أو كفاءة عوامل الإنتاج الأخرى، كعدد ساعات العمل والتي تختلف كميتها وطريقة تنظيمها من عمل إلى آخر، كما أن الحوافز المادية والمعنوية وسهولة تنقل العمال من أماكن سكنهم إلى أماكن عملهم لها أثر مهم في تقوية الدافع والحافز على العمل وتدعيم الانضباط، وتوفير الوقت والجهد لصالح العملية الإنتاجية.(1)

---

(1) انظر د/ عبد الله الصعيدي: مبادئ علم الاقتصاد،المرجع السابق، ص 93 ـ102.

• ويقصد بالصفات الموروثة والمكتسبة:

هي التي تتأثر بالعادات والتقاليد والتراث المهني القديم، فالعمل مثلاً في ظل تراث صناعي قديم يمكن أن يكون أكثر إنتاجية وأكثر خبرة ومهارة من العمل دون وجود هذا التراث.

• كما أن تثقيف العمال وتعليمهم وتدريبهم فنياً:

له أثره الإيجابي في زيادة كفاءتهم الإنتاجية.

• أما حرية العامل في اختيار مهنته:

فهي من أهم العوامل النفسية المؤثرة في مُسْتَوَى الأداء والإتقان، ومن ثم يتم العمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية.

• وبالنسبة للنواحي الأخلاقية:

فهي لها دور مهم في الزيادة الإنتاجية فتحلى العامل بصفات الجلد والأمانة والنزاهة والإخلاص وتقديره للمسئولية، وإيمانه بأن العمل بإتقان هو عبادة لله (عز وجل)، وكذلك أن العمل واجب اجتماعي، والحصول على الدخل بطريق مشروع، كل ذلك له أثر فعال في الارتفاع بمعدل الإنتاجية.

• أما بالنسبة للحالة الصحية للعامل ومناخ العمل ومحيط العمل:

فهي عوامل ثلاثة مرتبطة تؤثر جميعها في الكفاءة الإنتاجية للعامل، فالجهد المبذول من العامل، وكذلك مدى قدرته على التركيز والأداء الدقيق، تختلف حسبما إذا كان هذا العمل يمارس في جو شديد الحرارة أو جو معتدل، كما أنها تختلف من عامل لآخر تبعاً لحالته الصحية، وكذلك فإن الشروط العامة الواجب توافرها في محيط العمل مثل التهوية، التدفئة، توافر وسائل الأمن الصناعي، الإضاءة والراحة والترفيه، كل ذلك يؤدي إلى التقليل من الإرهاق والارتفاع بالإنتاجية.

ومـن العوامـل المهمـة وتؤثـر في إنتاجيـة العامـل نـوع الآلات المسـتخدمة وكميتهـا "رأس المـال الفنـي "، وفي القطـاع الزراعـي مثـلاً تلعـب خصوبـة الأرض ونوعيــة البــذور والأســمدة وأدوات الإنتــاج دوراً كبــيراً، كل ذلــك يــؤدي إلى كفـاءة العمـل وإنتاجيتـه.

والعمــل باعتبــاره نشــاطاً اقتصاديــاً واعيــاً يبذلــه الإنســان مــن أجــل الإنتــاج يمثــل أمــران:

- الأمـر الأول: هو الفائدة التـي يحققها.
- الأمـر الثاني: هو الألم أو الإرهاق الذي يسـببه.

وبصفــة عامــة فــإن فائــدة العمــل تتمثــل في خلقــه للمنفعــة، وبصفــة خاصــة في إنتاجيتــه، أي في قدرتــه عــلى تحويــل الأشــياء أو تغــير صورتهــا عــلى نحــو يــؤدي إلى زيــادة إشــباع الحاجــات الإنســانية المختلفــة منهــا.

وإنتاجيـة العمـل أمـا أن تكـون إنتاجيـة ماديـة وأمـا أن تكـون إنتاجيـة اقتصاديـة.

والإنتاجية المادية:

تعني إيجاد أشياء جديدة من سلع و خدمات صالحة لإشباع الحاجات.

والإنتاجية الاقتصادية:

تعنـي جعـل الأشـياء الموجـودة أكـثر فائـدة عـن ذي قبـل، وأكـثر قـدرة عـلى إشـباع الحاجـات.

وتكمــن أهميــة التمييــز بــين الإنتــاج والإنتاجيــة في معرفــة الفرقبينهــما، فالإنتــاج يعنــي الكميــة الكليــة مــن الســلع والخدمــات المنتجــة في فــترة معينــة، ســواء كان ذلــك في وحــدة إنتاجيــة واحــدة أو في فــرع إنتاجــي بأكملــه أو حتــى في الاقتصــاد القومــي كلــه، أمــا الإنتاجيــة فهــي العلاقــة مــا بــين الإنتــاج " كميــات الإنتــاج " مــن ناحيــة، وكميــات عوامــل الإنتــاج اللازمــة مــن أجــل تحقيــق هــذه الكميــات مــن الإنتاجيــة مــن ناحيــة أخــرى، ووفقــاً لذلــك فالإنتاجيــة تتمثــل في كميــة الإنتــاج التــي تنتجهــا وحــدة واحــدة مــن أحــد عوامــل

الإنتـاج المختلفـة خـلال مـدة معينـة، وكلـما زادت درجـات كفـاءة أو فعاليـة استـخدام هـذه العوامـل كلـما ارتفعـت إنتاجيتهـا، وبهـذا فـإن الإنتاجيـة تعتـبر مقياسـاً لكفـاءة الإنتـاج وفعاليتـه.

كذلـك زيـادة عـدد سـاعات العمـل تـؤدي إلى زيـادة كميـة العمـل أو الجهـد المبـذول، وهـذا يـؤدي إلى زيـادة ناتـج العمـل، غـير أنـه بعـد انقضـاء فـترة مـن هـذا الجهـد المتواصـل، لابـد أن يـؤدي الإجهـاد أو الإرهـاق إلى انخفـاض في إنتاجيـة العمـل، كـما أن الزيـادة في عـدد سـاعات العمـل يمكنهـا أن تحقـق للعامـل زيـادة في أجـره أو دخلـه، إلا أنـه قـد لوحـظ في السـنوات الأخـيرة انخفـاض سـاعات العمـل اليوميـة تدريجيـاً، ويرجـع ذلـك إلى أن ارتفـاع مُسْـتَوَى الْمَعِيشَـة والـذي ارتبـط بارتفـاع مُسْـتَوَى الأجـور، جعـل العـمال يضحـون بقـدر يسـير مـن هـذه الأجـور مقابـل خفـض سـاعات عملهـم اليوميـة في سـبيل الاسـتمتاع بوقـت الفـراغ للترفيـه والراحـة البدنيـة والذهنيـة خاصـة في الـدول المتقدمـة، لكـن الرفاهـة الاقتصاديـة للعامـل قـد لا تتأثـر بمثـل هـذا التفضيـل، لأن وقـت الفـراغ قـد يحقـق للعامـل المتعـة مـا تحققـه السـلع التـي يمكـن أن يحصـل عليهـا مـن دخلـه النقـدي مـن عملـه.

رابعاً: التخصص وتقسيم العمل:

يقصـد بتقسـيم العمـل بصفـة عامـة تجزئـة العمليـات المختلفـة لنـوع معـين مـن الإنتـاج أو العمـل، وقيـام كل عامـل بتنفيـذ عمليـة واحـدة مـن هـذه العمليـات أو جـزء واحـد مـن العمليـة الإنتاجيـة إذا كانـت مركبـة.

وتقسـيم العمـل يترتـب عليـه زيـادة واضحـة للإنتـاج، أمكـن تأكيدهـا في الواقـع الإنتاجـي المعـاصر في الـدول المتقدمـة التـي تتميـز بتطبيـق التقسـيم الدقيـق للعمـل، فتجزئـة العمـل في إنتـاج سـيارة بالعمـل اليـدوي يسـتغرق عـام بالكامـل إذا اسـتخدم حـوالي مائـة عامـل، أمـا إذا اسـتخدم نصـف عـدد العـمال والباقـي الآلات المتطـورة أدى ذلـك إلى إنجـاز العمـل في أقـل مـن 6 شـهور، ويرجـع هـذا الاختـلاف إلى التقسـيم الدقيـق للعمـل مـع اسـتخدام الفـن الإنتاجـي الحديـث والتكنولوجيـا المتقدمـة(رأس المـال).

وتقسـيم العمـل باعتبـاره تخصصـاً للقـوة العاملـة في الْمُجْتَمَـع في القيـام بأشـغال أو عمليـات محـددة عـلى نحـو دقيـق داخـل النشـاط الواحـد، قـد تطـور بتطويـر الْمُجْتَمَعـات منـذ البدائيـة وحتـى الآن، فقـد أسـفر هـذا التطـور عـن وجـود أنـواع كثـيرة مـن التخصـص وتقسـيم العمـل وهـي:

1. التخصص المهني:

وهـو مـن أقـدم أشـكال تقسـيم العمـل، ويقصـد بـه توزيـع الأنشـطة الإنتاجيـة في الْمُجْتَمَـع بحيـث يتـولى الشـخص القيـام بنشـاط إنتاجـي معـين، وبحيـث يختلـف هـذا النشـاط عـن غـيره مـن وجـوه النشـاط الإنتاجـي الأخـرى مثـل الرعـي أو الزراعـة أو الصيـد " الْمُجْتَمَـع البـدائي " أو أحـد وجـوه النشـاط الإنتاجـي الحـرفي مثـال الحـدادة والتجـارة وصناعـة الملابـس.

2. تجزئة النشـاط الإنتاجي:

وهــو شــكل أكــثر تقدمــاً مــن الشــكل الأول لتقســيم العمــل، وهــو يحـدث عندمـا يتخصـص كل فـرد فى القيـام بجانـب معـين مـن جوانـب النشـاط الإنتاجـي الواحـد، ففـى صناعـة الملابـس، يتخصـص البعـض فى الغـزل، والآخـرون فى النسـيج.

ويلاحــظ أن التخصــص المهنــي يتــم عــلى المســتوى الأفقــي، بينــما تتــم التجزئــة للنشــاط الإنتاجــي عــلى المســتوى الــرأسي.

3. التقسـيم الفني للعمل:

وهـو أرقـى أشـكال تقسـيم العمـل جميعهـا، كـما أنـه يعتـبر فى الواقـع امتــداداً أو تعميقــاً لتجزئــة النشــاط الإنتاجــي داخــل الوحــدة الإنتاجيــة أو المـشروع، ويقصـد بهـذا الشـكل تجزئـة عمليـة إنتـاج سـلعة معينـة إلى عمليـات متتابعـة أو متتاليـة مـن المهـام المنفصلـة، يعهـد بـكل منهـا إلى عامـل واحـد، فصنـع السـاعة الدقيقـة يمـر بأكـثر مـن ألـف عمليـة مـن العمليـات الإنتاجيـة المتنوعـة.

ومـن الأشـكال الحديثـة لتقسـيم العمـل مـن حيـث نطـاق النشـاط أو مجـال ممارسـته، نجـد مـا يـلي:

أ. التخصص الإقليمي:

حيـث تتخصـص بعـض الأقاليـم داخـل الدولـة الواحـدة في إنتـاج منتجـات معينـة تتوافـر فيهـا مقومـات الإنتـاج مـن المـواد الأوليـة والعـمال مثـل صناعـة الغـزل والنسـيج بإقليـم المحلـة الكـبرى بمـصر وصناعـة الآلات الحـادة في إنجلـترا.

ب. التخصص الدولي:

حيـث تتخصـص دولـة معينـة في إنتـاج بعـض المنتجـات التـي تتمتـع في إنتاجهـا بتوافـر المـوارد والمنـاخ المناسـب.

وتقسـيم العمـل خاصـة التقسـيم الفنـي للعمـل يـؤدي إلى نتيجـة مهمـة هـي زيـادة الإنتـاج، كـما أن تحقيقـه يسـتلزم توافـر قـدر مناسـب مـن رأس المـال النقـدي والعينـي، وهـذا التقسـيم يقتـضي توافـر شرطـين أساسـيين هـما:

توافـر الأسـواق اللازمـة لتصريـف هـذه المنتجـات ذات الحجـم الكبـير والمتنـوع، وذلـك مـن أجـل مبادلـة أو بيـع هـذا القـدر الهائـل مـن السـلع التـي سـاهم تقسـيم العمـل في إيجادهـا، وإلا أدى عكـس ذلـك إلى الكسـاد، وتعـرض المشروعـات للتوقـف عـن العمـل والعاملـين بهـا للبطالـة.

توافـر رأس المـال النقـدي لدفـع أجـور العـدد الكبـير مـن العـمال الـلازم لتنفيـذ التقسـيم الفنـي للعمـل، وكذلـك توافـر رأس المـال العينـي والـذي يتمثـل في الآلات والأجهـزة الفنيـة اللازمـة للإنتـاج ذو الحجـم الكبـير، فتجزئـة عمليـة إنتـاج السـلعة الواحـدة إلى مهـام متعـددة ومنفصلـة إنمـا تشـجع عـلى إدخـال الآليـة في عمليـة الإنتـاج، أي اسـتخدام الآلات في إنتـاج السـلع والخدمـات، مـع مـا يترتـب عـلى هـذا مـن مضاعفـة هـذا الإنتـاج أضعافـاً كثـيرة، والسـبب في ذلـك يرجـع إلى أن تجزئـة عمليـة الإنتـاج إلى مهـام منفصلـة تتيـح للعامـل أن يكـرس كل وقتـه للقيـام بمهمـة واحـدة، وبالتـالي

الإسـهام في إنتـاج كميـات مـن السـلعة أكـبر بكثـيرً مـما لـو حـاول القيـام بـكل المهـام التـي تشـتمل عليهـا عمليـة إنتـاج هـذه السـلعة.

ولمـا كان الاسـتخدام الاقتصـادي للآلـة لا يتحقـق عندمـا تشـتغل بأقـصى طاقتهـا، أو بالجـزء الأكـبر مـن هـذه الطاقـة أي لإنتـاج أكـبر قـدر مـن وحـدات السـلعة، فـإن تقسـيم العمـل يمكـن الآلـة مـن القيـام بهـذا الـدور، كـما أن تجزئـة عمليـة الإنتـاج إلى مهـام منفصلـة، إنمـا يعطـي للمهندسـين والفنيـين الفرصـة لمشـاهدة كل مهمـة والتعـرف الجيـد عليهـا، ونتيجـة لذلـك فإنهـم يتمكنـون مـن التوصـل إلى اخـتراع أو ابتـكار آلات تقـوم بـأداء هـذه المهـام كلهـا أو بعضهـا ميكانيكيـاً.

وهناك شرطاً مهماً أكده الواقع العملي بخلاف الشرطين السابقين وهو استخدام النقود بكافة أشكالها الورقية والمصرفية والائتمانية كوسيط في المبادلات في ظل زيادة الإنتاج المترتبة على تقسيم العمل، فقد أصبحت النقود هي الوسيط الرئيسي في مبادلات السلع والخدمات المترتبة على تقسيم العمل.

ولكـن إذا كان التخصـص وتقسـيم العمـل يـؤدي إلى زيـادة الإنتـاج، إذ يتمتـع الفـرد بدرجـة عاليـة مـن المهـارة والإتقـان في أداء مهمتـه الإنتاجيـة التـي يتخصـص فيهـا، وتوفـير الوقـت والجهـد، حيـث لا يضطـر العامـل إلى الانتقـال مـن مهمـة إلى أخـرى سـواء كان ذلـك داخـل أو خـارج الوحـدة الإنتاجيـة، كـما أن الوقـت الـلازم لتمريـن عامـل واحـد عـلى القيـام بمجموعـة مـن المهـام الإنتاجيـة المختلفـة هـو أطـول بكثـير مـن الوقـت الـلازم لتمرينـه عـلى أداء مهمـة واحـدة محـددة، كـما أن تقسـيم العمـل يتيـح الفرصـة لـكل فـرد أن يوجـه نشـاطه إلى ذلـك العمـل " التخصـص " الـذي يتناسـب مـع اسـتعداده الخـاص ومؤهلاتـه العلميـة أو الفنيـة، مـما يـؤدي إلى حصـول الْمُجْتَمَـع ككل عـلى أفضـل اسـتغلال لمـوارده البشريـة، يضـاف إلى ذلـك أن تقسـيم العمـل يشـجع عـلى إدخـال الآليـة والاسـتفادة مـن المخترعـات والابتـكارات الفنيـة الحديثـة في مجـال الإنتـاج. [1]

---

(1) لا يقتصر التخصص وتقسيم العمل على عوامل الإنتاج فقط ولكن هناك نوع آخر من التخصص يقوم على أساس إقليمي أو جغرافي وهو التوطن، حيث تتجه بعض المشروعات المنتمية إلى فرع إنتاجي معين إلى التركيز والتوطن في منطقة معينة أو دولة معينة، بمعنى أن منطقة معينة قد تتخصص في نوع معين من الأنشطة الإنتاجية كتخصص صناعة الحديد والصلب في حلوان، لكن قد يؤدي هذا التوطن إلى تلوث البيئة وعدم الراحة لسكان المنطقة.

إلا انـه عـلى الرغـم مـن المزايـا العديـدة لتقسـيم العمـل، فـان تقسـيم العمـل قـد يشـوبه بعـض العيـوب أو الآثـار السـلبية في تطبيقـه، ومـن ضمـن هـذه العيـوب نذكـر منها:

1. المسـاس باسـتقلالية الفـرد، حيـث إن التقسـيم الفنـي للعمـل سـيجعل كل فـرد في الْمُجْتَمَـع معتمـداً في معيشـته إلى حـد بالـغ عـلى ملايـين الأفـراد الآخريـن الذيـن لا يعرفهـم ولا سـيطرة لـه عليهـم.

2. الإضرار النفسي للعامـل، حيـث إن التقسـيم الفنـي للعمـل سـيؤدي إلى طبـع حيـاة العامـل بالملـل والروتـين، لأن العامـل سـيقضي حياتـه العمليـة في ممارسـة جـزء ثابـت مـن عمليـة إنتاجيـة معينـة.

3. إنقـاص سـيولة القـوة العاملـة، حيـث إن التقسـيم الفنـي للعمـل سـيحد مـن قـدرة العامـل عـلى تغيـير مـا تخصـص فيـه " تغيـير العمـل "، مـما يزيـد مـن أخطـار تعـرض العـمال للبطالـة في حالـة الاسـتغناء عنهـم لأي سـبب.

4. التهديـد بوضـع الدولـة المتخصصـة في إنتـاج سـلعة مـا، تحـت رحمـة الـدول الأخـرى المنتجـة للمـواد الضروريـة التـى لا تنتجهـا وذلـك مقابـل تبـادل سـلعتها.

ولكـن هـذه الوجـوه السـلبية تعتـبر محـل نظـر ولا يمكـن التسـليم بهـا عـلى نحـو مطلـق في الوقـت الحـاضر، لأن اعتـماد العامـل عـلى غـيره يدعـم أواصر التعـاون بـين الأفـراد في الْمُجْتَمَـع، كـما أن توفـير الوقـت عـن طريـق تقسـيم العمـل يمكـن العامـل بـأن يسـتخدم جـزءاً كبـيراً مـن وقتـه خـارج العمـل في تنميـة ملكاتـه الذهنيـة وممارسـة هواياتـه المتنوعـة، ويمكـن معالجـة البطالـة عـن طريـق الضمانـات القانونيـة التـي تنـص

عليهـا التشريعـات العماليـة ضـد تعسـف أصحـاب الأعـمال، كـما أن العامـل يمكـن أن يتـدرب عـلى عمـل آخـر يؤهلـه للالتحـاق بمهنـة أخـرى في حالـة تركـه لعملـه الأول، أمـا التخصـص الـدولي فـإن الـدول جميعـاً قـد أدركـت أهميـة تنويـع مصـادر الدخـل عـن الدخـل عـن طريـق تنويـع المنتجـات واسـتغلال المـوارد المتاحـة مـن أجـل نمـو الصـادرات وزيادتهـا وعـدم تعرضهـا لأزمـات اقتصاديـة تدمـر اقتصادهـا القومـي.

المبحث الثالث

رأس المال

أولاً: مفهوم رأس المال وأهميته:

تتوقف الرفاهية الاقتصادية لأي مجتمع على كمية السلع والخدمات التي ينتجها سنوياً، فكلما كانت هذه الكمية كبيرة، وكان توزيعها على أفراد الْمُجْتَمَع عادلاً، كان مُسْتَوَى معيشتهم مرتفعاً، وتتوقف كمية الناتج السنوي إلى حد كبير على كمية الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة، وكذلك تتوقف على كمية رؤوس الأموال المتوفرة والتي تتمثل في الآلات والمعدات والأدوات والتسهيلات والسلع التي صنعها الإنسان والتي تساعده في الإنتاج.

فكمية رأس المال في مجتمع معين تعتبر عنصر مهماً في تحديد كمية الناتج السنوي، لأنها تحدد قدرته الإنتاجية إلى جانب ما يتمتع به من موارد طبيعية ومهارات إنسانية.

ويمكن تعريف رأس المال بأنه: مجموعة السلع والتسهيلات التي صنعها الإنسان والتي تساعده في الإنتاج.[1]

ووفقاً لهذا التعريف السابق فإن أول ما يتصف به رأس المال إنه من صنع الإنسان، وبذلك لا تدخل هبات الطبيعة كالأرض فى تحديد المقصود به، لأن الأرض وفقاً لتكوينها الأصلي للتربة من هبات الطبيعة، ولكنها لا تتحول إلى أرض زراعية إلا بمجهود متصل من الإنسان لتسويتها وتمهيدها وتسميدها وتزويدها بوسائل الري والصرف، فتخرج بذلك من مفهوم رأس المال، وكذلك المعادن والبترول فهي هبات طبيعية ولكنها عديمة النفع بدون عمل الإنسان.

(1) انظر د / باهر عتلم، د/ سامي السيد: مبادئ علم الاقتصاد،المرجع السابق، ص 325 - 330.

أما الصفة الثانية التي يتسم بها رأس المال إنه يساعد الإنسان في الإنتاج، وقد يبدو أن كل السلع في لحظة معنية تعتبر من رأس المال لأنها تساعد الإنسان في الإنتاج، ولهذا يجب التمييز بين أنواع السلع المختلفة لتحديد ما يدخل منها في تعريف رأس المال.

فالسلع الإنتاجية:

وهي السلع التي لا تصلح لاستهلاك الإنسان مباشرة ولكنها تساهم في إنتاج سلع أخرى تصلح لهذا الاستهلاك، كالآلات المختلفة والسكك الحديدية والطرق والموانئ والكباري والمواد الأولية ومحطات المياه والكهرباء والسلع الاستهلاكية غير تامة الصنع، هذه السلع لا خلاف في أنها تدخل في تعريف رأس المال.

وهناك السلع الاستهلاكية المعمرة:

وهي سلع تشبع حاجة للمستهلك، ولكنها لا تفني بمجرد الاستعمال مرة واحدة إنما تستخدم مرات عديدة خلال فترة قد تطول أو تقصر، ومثال ذلك المباني السكنية والسيارات والثلاجات وأجهزة الراديو والتلفزيون، فهذه السلع تساعد الإنسان على تحسين مُسْتَوَى معيشته وتمنحه القدرة على إنتاج سلع وخدمات أخرى، وهي بهذا المعنى تدخل في تحديد المقصود برأس المال.

وأخيراً السلع الاستهلاكية غير المعمرة:

وهي سلع تصلح مباشرة لإشباع الحاجات الإنسانية ولكنها تهلك بمجرد استعمالها مرة واحدة، ومن أمثلتها المواد الغذائية والمشروبات.

بالنسبة لهذا النوع من السلع، يجب التفرقة بين ما هو معد للاستهلاك في الفترة الجارية فلا يدخل في تحديد رأس المال وما هو مخزون ولا يستهلك إلا في فترات تالية فيعد من قبيل رأس المال.

وجميع أنواع السلع التي تدخل في مفهوم رأس المال تؤدي إلى زيادة الإنتاجية، وهذا يرجع إلى أن الإنسان في المرحلة البدائية كان يستخدم قوته العضلية المجردة في الحصول من الطبيعة على احتياجاته الفطرية من غذاء وكساء ومسكن، غير أنه سرعان ما اكتشف أن مجهوده العضلي ليس أفضل الطرق لتسوية الأرض أو للصيد أو القنص، فقام بصنع أدوات بسيطة بنفسه تساعده مثل السهم أو الرمح أو الفأس وما إلى ذلك.

وواضح أن إنتاج هذه الأدوات الرَّأْسِمَالِيّة يقتضي وقتاً وجهداً، فبعد أن كان وقت الإنسان وجهده مخصصان لإشباع حاجاته الاستهلاكية فقط، أصبح مضطراً لأن يخصص جزء من وقته وموارده لإنتاج هذه الأدوات، وهذا اقتران بنقص إنتاجه الجاري من السلع الاستهلاكية، ولكنه ضحى بهذه الزيادة من أجل زيادة منتظرة في إنتاجه الجاري منها بعد إتمام إنتاج الأداة الرَّأْسِمَالِيّة واستخدامها، وهذه هي الصورة الفطرية أو الأولية للتراكم الرَّأْسِمَالِيّ.

وقد حاول الإنسان أن يزيد من الكفاءة الإنتاجية عن طريق تقسيم العمل بين المزارع الذي يخصص وقته للزراعة فقط وبين صانع الأدوات الرَّأْسِمَالِيّة الذي يخصص وقته جهده لهذا العمل، وبهذا زادت كمية القمح، وقد ساعده على هذه الزيادة أيضاً استخراجه للمعادن وصقلها والخشب لصناعة الفأس أو المحراث، وبذلك أصبح إنتاج القمح يستلزم القيام بسلسلة طويلة من العمليات الإنتاجية غير المباشرة التي تساهم جميعها في زيادة الطاقة الإنتاجية للحلقة الأخيرة وهي شكل السلعة النهائي، وكلما زادت العملية الإنتاجية عمقاً أو دائرية بزيادة حلقات السلسلة بين المنتج الأصلي والمستهلك النهائي، كان ذلك سبباً لزيادة الطاقة الإنتاجية للحلقة الأخيرة التي تعمل في إنتاج السلع الاستهلاكية.

ثانياً: طبيعة التكوين الرَّأْسِمَالِيّ وحدوده:

إذا كان التكوين الرَّأْسِمَالِيّ هو أساسٌ مهم من أسس تنمية الطاقة الإنتاجية للمجتمع، فما هو العائق الذي يقف أمام زيادة أصوله الرَّأْسِمَالِيّة؟ الإجابة على

ذلك نجد أن التكوين الرَّأْسِمَاليّ يتم على حساب الاستهلاك الجاري، فإذا كان مُسْتَوَى هذا الاستهلاك الجاري يكفي لإشباع الحاجات الأساسية للسكان، فإنه التكوين الرَّأْسِمَاليّ يؤدي إلى تخفيض الاستهلاك الجاري دون مُسْتَوَى الحد الأدنى الضروري له، ولهذا تكون قدرة الْمُجْتَمَع على التكوين الرَّأْسِمَاليّ محدودة أو معدومة، وبالعكس إذا زاد الإنتاج عن مُسْتَوَى الاستهلاك الجاري فإنه يكون هناك فائض يمكن توجيهه للتكوين الرَّأْسِمَاليّ.

فكما زاد الْمُجْتَمَع ثراء من حيث مُسْتَوَى استهلاكه الجاري زادت قدرته على التكوين الرَّأْسِمَاليّ، والْمُجْتَمَع في هذا لا يختلف عن الأفراد المكونين له، فالشخص محدود الدخل يخصص دخله كله أو معظمه لإشباع حاجاته الجارية بعكس الشخص مرتفع الدخل الذى يستطيع أن يحقق فائضاً على حاجاته الجارية يخصصه لزيادة أصوله الرَّأْسِمَاليّة.

ومن ناحية أخرى يلاحظ أن التكوين الرَّأْسِمَاليّ، وليكن إنشاء مترو الأنفاق مثلاً، يستلزم اشتغال أعداد كبيرة من العمال والمهندسين وتخصيص كمية ضخمة من المواد والمعدات والآلات لهذا الغرض خلال فترة الإنشاء، فإن هؤلاء العمال والمهندسين لا يضيفون شيئاً إلى الإنتاج الجاري من السلع الاستهلاكية ومع ذلك لابد من توفير ما يحتاجون إليه منها، ففترة الإنشاء تتضمن توفير السلع الاستهلاكية الضرورية لجزء من القوة العاملة التي لا تضيف شيئاً إلى الإنتاج الجاري من هذه السلع، ومن الواضح أنه كلما زاد عدد العاملين في التكوين الرَّأْسِمَاليّ كلما زاد هذا العبء، وكذلك بالنسبة للموارد المادية المستخدمة في التكوين الرَّأْسِمَاليّ، فهي إما أن تكون موارد محلية كان من الممكن أن تخصص لإنتاج سلع استهلاكية أو أن تكون مستوردة، فالسلع التي تصدر في مقابلها كان من الممكن استخدامها لأغراض الاستهلاك الجاري.

فالتكوين الرَّأْسِمَاليّ يتضمن دائماً التضحية بالاستهلاك الجاري، فأي مجتمع يستطيع أن يتحمل قدراً معيناً من هذا التكوين خلال كل فترة إنتاجية،

فطبيعي أن يوجد فائض يزيد على حاجات الاستهلاك الجاري سواء كان هذا الفائض كبيراً أم ضئيلاً، ولا يستثنى من ذلك إلا الْمُجْتَمَعات المتخلفة التي يكفي إنتاجها الجاري للوفاء بحاجاتها الاستهلاكية الجارية فقط دون أن يكون هناك أي فائض يمكن أن يخصص للتكوين الرَّأْسِمَالِيّ.

أما الْمُجْتَمَعات المتقدمة فيمكنها تحقيق مثل هذا الفائض، ولكن قدرة أي مجتمع على التكوين الرَّأْسِمَالِيّ لا يجوز أن تمس بحاجاته الجوهرية، وإلا أدي ذلك إلى المجاعة، يعتبر هذا هو الحد الحقيقي لقدرة أي مجتمع على التكوين الرَّأْسِمَالِيّ في خلال فترة معينة.

والنقود هي الصلة بين التكوين الرَّأْسِمَالِيّ ومُسْتَوَى الاستهلاك الجاري، فكل فرد يحصل على دخل من عمل يقوم به وقد لا يكفي هذا الدخل إلا الوفاء بحاجاته الضرورية، ولكنه قد يكون مرتفعاً بحيث يتمكن من ادخار جزء منه.

ولكن لما كان الدخل الذي يحصل عليه الفرد مقابل إنتاج معين، فإن الادخار لا يخرج عن كونه امتناعاً عن استهلاك كل ما أنتجه المدخر، وبهذا يكون مجموع مدخرات الأفراد خلال فترة إنتاجية معينة مساوياً للجزء من الإنتاج الجاري الذي امتنع هؤلاء الأفراد استهلاكه.

وهذا الإنتاج الجاري الذي يقابل مدخرات الأفراد خلال فترة معينة يمكن استخدامه في التكوين الرَّأْسِمَالِيّ خلال نفس الفترة.

لكن يلاحظ أن ادخار بعض الأفراد قد يختفي إزاء إنفاق أشخاص آخرين أكثر من دخولهم، ويسمى إنفاق الشخص أكثر من دخله بالادخار السلبي، فقد يحدث أن ما يدخره (أ) يقترضه (ب) لتغطية استهلاكه الجاري، فيكون صافي ادخار الشخصين صفراً، ومن ثم فصافي الادخار في الْمُجْتَمَع هو فائض الادخار السلبي.

ثالثاً: أنواع رأس المال:

هناك أنواع متعددة من رأس المال يمكن إيجازها من خلال النقاط التالية:[1]

1. رأس المال الثابت والمتداول:

رأس المال الثابت يتمثل في: الآلات والمعدات والمباني التي تساهم العملية الإنتاجية مرات عديدة.

فالآلة لا تفني بمجرد استعمالها مرة واحدة وإنما يمتد استخدامها خلال فترة تطول أو تقصر طبقاً لعمرها الإنتاجي الفني.

أما رأس المال المتداول: فهو يتمثل في المواد الأولية أو السلع غير تامة الصنع التي تدخل في العملية الإنتاجية بالنسبة لمشروع معين مرة واحدة.

ولهذه التفرقة أهميتها من عدة نواحي:

أولاً: لتحديد ما يخص الوحدة المنتجة من نفقة الإنتاج:

فلو أن مصنعاً ينتج مليون إردب من القمح سنوياً، فإن قيمة رأس المال المتداول تدخل بأكملها في نفقة إنتاج هذه الكمية، بمعنى أن ثمن المواد الأولية والوقود والمواد غير تامة الصنع التي استخدمت في إنتاج هذه الكمية تعتبر جزءاً من نفقة الإنتاج بالنسبة للمشروع.

ولكن رأس المال الثابت لا يدخل ثمنه كله في نفقة إنتاج هذه الكمية لأنه سيساهم مدة طويلة في إنتاج كميات أخرى من المنسوجات، فلا يدخل من قيمة رأس المال الثابت في نفقة إنتاج كمية معينة إلا ما يمثل الجزء الذي استهلك في سبيل إنتاج هذه الكمية، فلو فرضنا أن آلة معينة تستخدم خلال عشر سنوات فإن ثمنها يوزع على هذه المدة ولا يخص الكمية المنتجة خلال سنة معينة إلا عشر قيمتها وهذا هو ما يسمى مقابل إهلاك الأصول الرَّأْسِمَالِيّة الذي يدخل في نفقة

(1) انظر د / باهر عتلم، د/ سامي السيد: مبادئ علم الاقتصاد،المرجع السابق، ص 338 - 343.

الإنتـاج الجـاري في خـلال فـترة معينـة " عـادة سـنة " ومـن الواضـح أن هـذا المقابـل يتوقـف عـلى العمـر الفنـي لـكل أصـل مـن الأصـول الرَّأْسِـمَالِيّة.

وللتفرقـة بين رأس المال الثابـت والمتداول أهميتها ثانياً:

في عـدم اليقـين الـذي يـلازم اسـتخدام رأس المـال الثابـت، فهـذا الاسـتخدام يمتـد عـدة سـنوات ولهـذا فعـلى مـن يسـتخدمه لـكي يقـدر مـا إذا كان اسـتخدامه مجزيـاً أم لا، أن يتوقـع بدقـة احتـمالات المسـتقبل طـوال مـدة اسـتخدامه، وكلـما طالـت هـذه المـدة زاد احتـمال الخطـأ وعـدم اليقـين، فـإذا كان مـشروع يتضمـن قـدراً مـن المخاطـرة وعـدم اليقـين، فالمهـم في رأس المـال الثابـت هـو طـول المـدة التـي تعتمـد عليهـا توقعـات المنظـم، ولهـذا فـإن الطلـب عـلى السـلع الرَّأْسِـمَالِيّة عرضـة لتقلبـات كبـيرة تبعـاً لتوقعـات المنظمـين، ومـا إذا كانـت متفائلـة أم متشـائمة بالنسـبة لفـرص نجـاح الاسـتثمارات، ولهـذا اهتـم الاقتصاديـون بصفـة خاصـة بهـا باعتبارهـا مـن أهـم أسـباب التقلبـات الاقتصاديـة، فعمـر السـلعة الرَّأْسِـمَالِيّة مـن الناحيـة الفنيـة قـد لا يكـون قـد أنهـى في الوقـت الـذي تكتشـف فيـه سلعة أخـرى أكـثر كفـاءة منهـا في الإنتـاج، فيضطـر المـشروع إلى الحصـول عـلى الآلـة بالرغـم مـن عـدم انتهـاء عمـر الفنـي الإنتاجـي للآلـة الأولى، وإذا كان هـذا هـو منطـق التطـور والتجديـد الفنـي، إلا إنـه يضيـف عنـصر المخاطـرة وعـدم اليقـين المـلازم لـرأس المـال الثابـت.

وأهميـة التفرقة بين رأس المـال الثابت والمتداول تكمن ثالثاً:

في رِأس المـال الثابـت يتخصـص عـادة في نـوع معـين مـن الإنتـاج ويصعـب تحويلـه إلى غـيره.

بـل ويصعـب أيضـاً نقلـه مـن مـكان إلى آخـر في حـين أن رأس المـال المتـداول يسـهل تحويلـه مـن إنتـاج إلى آخـر ونقلـه مـن مـكان إلى غـيره.

وأخـيراً: نجـد أن تحديـد مـا يعـد مـن قبيـل رأس المـال الثابـت والمتـداول مهــم في تحديــد الطاقــة الإنتاجيــة للمــشروع وللاقتصــاد في مجموعــه، فــإذا زادت نســبة رأس المـال الثابـت إلى نسـبة رأس المـال المتـداول.

فمعنــى هــذا وجــود طاقــات غــير مســتغلة، أمــا إذا زاد رأس المــال المتـداول بالنسـبة لـرأس المـال الثابـت، فمعنـى هـذا أو رأس المـال المتـداول غـير ممكـن اسـتغلاله كلـه، وهـذا هـو غالبـاً وضـع البـلاد المتخلفـة والآخـذة في النمـو، فلديهـا كميـات كبـيرة مـن المـواد الأوليـة ولكـن لا تتوافـر لهـا الأصـول الرَّأْسِـمالِيّة الضروريــة لاســتغلال هــذه المــوارد.

2. رأس المـال العيني ورأس المال القيمي:

رأس المـال يقصـد بـه مجموعـة مـن السـلع الماديـة، ومـع هـذا ينـصرف اصطـلاح رأس المـال في ذهـن الشـخص العـادي إلى المبالـغ النقديـة أو إلى الأسـهم والسـندات، فـما هـي طبيعـة هـذه الأصـول ؟

هـذه الأوراق الماليـة ليسـت إلا صكـوكاً تثبـت ملكيـة صاحبهـا أو حقـه في مـال عينـي كمصنـع أو آلـة أو مـواد أوليـة أو منـزل، فهـي لا تمثـل إضافـة إلى رأس المـال العينـي، ولكنهـا تبـين ملكيـة الأشـخاص لـه وحقوقهـم فيـه فإضافتهـا إلى رأس المـال العينـي تمثـل ازدواجـاً حسـابياً.

ومثــال ذلــك إذا كان صاحــب المنــزل لديــه ســند يثبــت ملكيتــه لهــذا المنـزل، فإنـه لا يمكـن اعتبـار هـذا السـند رأس مـال بالإضافـة إلى المنـزل، ولكـن لا يكفــي لتــلافي الازدواج الحســابي الاقتصــار عــلى الأســهم والســندات وإغفــال الأمــوال العينيــة التــي تمثلهــا، لأن مــا يهمنــا في المجــال الاقتصــادي هــو رأس المــال باعتبــاره عنــصراً مــن عنــاصر الإنتــاج ومــا يســاهم في الإنتــاج هــو رأس المــال العينــي وليــس الســهم أو الســند الــذي يمثلــه.

هـذا بالإضافـة إلى أن كثـيراً مـن رؤوس الأمـوال العينيـة ليسـت لهـا أسـهم أو سـندات تمثلهـا.

وكذلـك الحـال بالنسـبة للنقـود فهـي لا تسـاهم بذاتهـا في الإنتـاج وإنمـا الـذي يسـاهم في الإنتـاج هـو مـا يمكـن أن تحصـل عليـه مـن مـواد أوليـة وغيرهـا، فهنـا أيضـاً يـؤدي احتسـاب النقـود ومقابلهـا مـن السـلع العينيـة إلى ازدواج في الحسـاب.

أي أن رؤوس الأمـوال القيميـة لا تسـاهم بذاتهـا في الإنتـاج، وإنمـا رؤوس الأمـوال العينيـة التـي تمثلهـا الأولى، ويـؤدي احتسـاب رؤوس الأمـوال القيميـة إلى ازدواج حسـابي.

3. رأس المـال الاجتماعي ورأس المال الخاص:

رأس المال الاجتماعي:

يشـمل الطـرق والكبـاري والقنـوات والمصـارف والسـدود والموانـئ والسـكك الحديديـة وشـبكات الميـاه والكهربـاء والطاقـة، فهـو يعتـبر مـن قبيـل التسـهيلات الإنتاجيـة التـي يمتـد أثـر كل منهـا إلى العديـد مـن الصناعـات وإلى آلاف المنتجـين في كل صناعـة.

فالطـرق تخـدم كل المنتجـين الذيـن ينقلـون عليهـا، والسـدود تخـدم جميـع المزارعـين وتولـد طاقـة كهربائيـة تخـدم جميـع الصناعـات، أي أن رأس المـال الاجتماعـي الثابـت يمتـد أثـره ليخـدم الاقتصـاد بأكملـه.

أما رأس المال الخاص:

فيمثـل الآلات والمعـدات والمـواد الأوليـة والسـلع المصنوعـة أو غـير تامـة الصنـع، فهـي ليسـت مـن قبيـل التسـهيلات الإنتاجيـة التـي تمتـد إلى جميـع قطاعـات الاقتصـاد وإنمـا يقتـصر أثرهـا عـلى القائـم بإنتاجهـا أو عـدد محـدود مـن المنتجـين، ولهـذا يطلـق عليهـا رأس المـال الخـاص في الـدول التـي تقـر مبـدأ الملكيـة الخاصـة لوسـائل الإنتـاج " النظـام الرَّأْسِـمَالِيّ".

ووفقــاً لهــذا التفرقــة فــإن رأس المــال الاجتماعــي لا يصلــح لأن يكــون محــلاً للملكيــة الخاصــة حتــى في الــدول الرَّأْسِــمَالِيّة، أي أن الملكيــة الفرديــة تعجــز عــن أداء وظائفهــا بــل تكــون خطــرة.

فملكيــة مثــل هــذه التسـهيلات الإنتاجيــة ملكيــة خاصــة تضفــي ســلطات ضخمــة يتعــارض اســتخدامها مــع مصلحــة الاقتصــاد ككل كالســلطات الاحتكاريــة، والتمييــز بــين المســتخدمين، كــما أن تــرك وجــود مثــل هــذه التســهيلات تحــت رحمــة المبــادرات الخاصــة ويهدفــون إلى الحصــول عــلى عائــد لــرؤوس أموالهــم، فقــد يجــد المالــك أن العائــد المتوقــع غــير كافي ولا يــبرر الاســتثمار فــلا يقــدم عليــه، ولهــذا تتــولى الســلطات العامــة في معظــم الــدول مســئولية إنشــاء والمحافظــة عــلى تنميــة رأس المــال الاجتماعــي الثابــت أو تأميــم مــا يقــع منــه تحــت ســيطرة الأفــراد التــي تبحــث دائمــاً عــن الربــح.

رابعــاً: العوامل التــي تحدد الكفاءة الإنتاجية لرأس المال:

إذا كان التكويــن الرَّأْسِــمَالِي لاّ يتطلــب دائمــاً التضحيــة بالاســتهلاك الجــاري، فقــد يتــم بوســاطة معونــات أجنبيــة أو باســتخدام البطالــة المقنعــة ويلاحــظ أنــه يوجــد في الاقتصــاد النقــدي انفصــال بــين قــرار الادخــار وقــرار الاســتثمار، بمعنــى أن يدخــر شــخص ولكنــه لا يســتثمر بالــضرورة مــا ادخــره، فقــد يكتنــزه وقــد يقرضــه أو يودعــه في بنــك فيســتثمره آخــرون.

كــما أن التكويــن الرَّأْسِــمَالِيّ قــد يتــم في مــشروع يكــون مصــيره الفشــل أو لا يســتخدم بكفــاءة، وفي هــذه الأحــوال لا يعتــبر اســتثماراً منتجــاً.

كذلــك تتوقــف الكفــاءة الإنتاجيــة لــرأس المــال عــلى نوعيتــه أو جودتــه التــي تتوقــف عــلى مــدى دقتــه وإتقانــه مــع آخــر التطــورات العلميــة والفنيــة وحداثتــه.

كذلـك تتوقـف الكفاءة الإنتاجية لرأس المال على كيفية اسـتخدامه، إذ يجب أن يتـم ذلـك طبقـاً للمواصفـات الفنيـة وأن يراعـي فيـه التخصـص، كذلـك تتوقف

الكفاءة الإنتاجية لرأس المال على التوازن بين الكميات التي تستخدم منه في مراحل الإنتاج المختلفة.

فالترابط بين قطاعات الاقتصاد وثيق ولا يمكن أن يتقدم أحدها في حين يبقى الباقي في تخلف شديد، فالصناعة تعتمد على الزراعة وكلاهما يعتمد على الخدمات.

لهذا يجب أن تتم الاستثمارات بشكل متوازن في جميع هذه القطاعات، حتى ينمو الاقتصاد نمواً متوازناً وهذا يراعى بالنسبة للمشروع الواحد.

وأخيراً... تتوقف الكفاءة الإنتاجية لرأس المال على مدى كفاءة المواد الأخرى المستخدمة معه مثل: كفاءة العمال والإدارة ومدى مطابقة المواد الأولية للمواصفات المطلوبة.

المبحث الرابع
المنظم

أولاً: المقصود بالمنظم وأهميته:

يقصد بالمنظم ذلك الشخص الذي يقوم بدراسة مشروع من المشروعات وتنفيذه وتسييره وتحمل نتائجه، فالقيام بنشاط إنتاجي معين يتطلب أن يكون هناك شخص ما، أو مجموعة من الأشخاص تقوم بدراسة وافية لاحتمالات نجاحه أو فشله، وذلك بعمل دراسة للأسواق، والتعرف على الطلب على ما ينتجه هذا المشروع سواء في الحاضر أو في المستقبل.

كما تتعرف على نفقة الإنتاج الثابتة منها والمتغيرة، وذلك بمعرفة أسعار عوامل الإنتاج في وقت إنشاء المشروع وما يمكن أن يطرأ عليها تغير في المستقبل. (1)

كما يتطلب إنشاء مشروع معين أن يقوم شخص ما بدراسة للأسلوب الذي يتبع في الإنتاج، وتحديد أفضل النسب التي تمزج بها عناصر الإنتاج المختلفة اللازمة لهذا المشروع، واختيار الموقع الذي يقام فيه، وتجميع رأس المال اللازم وتجميده على شكل مباني وآلات وخامات، وليس الأمر قاصراً على مجرد إنشاء المشروع أو تنفيذه، بل إنه حتى بعد اكتمال الإنشاء لابد لأي مشروع من مقابلة الكثير من المشاكل الخاصة بالتمويل والإنتاج والتسويق، ويحتاج إلى رقابة فعالة على النشاط الإنتاجي، ويحتاج إلى من يتخذ القرارات الخاصة بزيادة الإنتاج إذا ما زاد الطلب على السلع، أو إنقاص الإنتاج إذا ما قل الطلب عليها، وأخيراً لابد من وجود شخص أو مجموعة من الأشخاص تتحمل نتيجة كل هذه الأعمال، كما تأخذ على عاتقها المخاطرة الناشئة عن كل هذه القرارات.

---

(1) انظر: د/ محمد خليل برعي: مبادئ الاقتصاد، المرجع السابق، ص 64 - 67.

واتخـاذ المنظـم لـكل هـذه القـرارات لا يعنـي أنـه يقـوم بمفـرده بـكل هـذه الأعـمال المختلفـة، ولكـن عـادة مـا يسـتعين بـذوي الخـبرة مـن الفنيـين والإداريـين الذيـن يقومـون بالدراسـة وإبـداء الـرأي، ولكنهـم يتركـون القـرار النهـائي للمنظـم ليتخـذه ويتحمـل نتائجـه وحـده.

ولا نقصـد بالمنظمـين هنـا مديـري الـشركات أو المؤسسـات الاقتصاديـة أو كبـار موظفيهـا، إذا أن هـؤلاء يقومـون بعمـل معـين مقابـل أجـر يحصلـون عليـه، سـواء حقـق المـشروع أرباحـاً أو تحمـل خسـائر.

ولكـن نقصـد بالمنظـم ذلـك الشـخص أو الأشـخاص الـذي تعـود إليهـم الأربـاح في حالـة نجـاح المـشروع، أو تعـود عليهـم الخسـائر في حالـة فشـله (عنـصر المخاطـرة) فبالنسـبة للـشركات المسـاهمة مثـلاً، نجـد أن المنظـم ليـس هـو مديـر الشركـة، بـل هـم جميـع حامـلي الأسـهم، وأي قـرار يتخـذ مـن جانـب المديـر أو عنـصر مجلـس الإدارة، إنمـا يتخـذ بنـاء عـلى تعويـض مـن جانـب المسـاهمين.

وهنـاك رأي يقـول بـأن: التنظيـم أو المنظـم لا نجـده إلا في الْمُجْتَمَعـات الرَّأْسَـماليّة، أو مـا تسـمي باقتصاديـات السـوق، لأنـه لا يوجـد في مثـل هـذه الْمُجْتَمَعـات هيئـة معينـة تحـدد أنـواع المشروعـات اللازمـة وتقـرر تنفيذهـا.

ومـن ثـم فـإن المنظـم يحـل محـل هـذه الهيئـة ويقـوم بدورهـا، ولكـن هنـاك رأي آخـر يقـول بـأن الْمُجْتَمَعـات الاشـتراكية، أو الاقتصاديـات الموجهـة يوجـد بهـا أيضـاً عنـصر التنظيـم وأن اختلفـت وظائفـه وطبيعتـه والأهـداف التـي يسـعى إلى تحقيقهـا.

فالمنظـم في الْمُجْتَمَـع الاشـتراكي ليـس فـرداً معينـاً كـما في النظـام الرَّأْسِـمَاليّ، ولكنـه يتكـون مـن جميـع أفـراد الْمُجْتَمَـع ممثلـين في هيئـة مـن الهيئـات المركزيـة التـي تتـولى اتخـاذ القـرارات الاقتصاديـة نيابـة عـن الْمُجْتَمَـع، وهـذه الهيئـة تكـون مسـئولة أمـام الْمُجْتَمَـع عـن نتائـج مـا تتخـذه مـن قـرارات.

كـما يلاحـظ أيضـاً أنـه في حـين أن الْمُجْتَمَعـات الرَّأْسـمَالِيّة يحصـل المنظـم فيهـا عـلى جميـع الفوائـد الناشـئة عـن اتخـاذ قـراراً معينـاً إذا كان القـرار صحيحـاً، كـما يتحمـل وحـده جميـع الآثـار السـيئة عـن اتخـاذ قـرار خاطـئ، فإنـه في الْمُجْتَمَـع الاشـتراكي يتحمـل الْمُجْتَمَـع كلـه الآثـار الناشـئة عـن قـرار خاطـئ، كـما تعـود عليـه جميـع الفوائـد المترتبـة عـلى القـرار الصحيـح.

لـذا لابـد للمنظـم أن يقـوم باسـتخدام أسـاليب حديثـة في الإنتـاج لـكي يسـتطيع المنافسـة مـع غـيره مـن المنظمـين في السـوق وهـذه القـدرة الابتكاريـة التـي يتمتـع بهـا المنظـم.

أمـا مـن حيـث أهـداف التنظيـم في النظامـين، فيلاحـظ أنـه يوجـد اختـلاف واضـح بـين هـدف المنظـم الرَّأْسِـمَالِيّ وهدفـه في النظـام الاشـتراكي، ففـي النظـام الرَّأْسَـمالِيّ يكـون الهـدف الأسـاسى مَـن اتخـاذ أي قـرار هـو تحقيـق أقـصى ربـح للمنظـمِ.

في حـين أنـه في ظـل النظـام الاشـتراكي يكـون الهـدف الرئيـسى هـو تحقيـق أكـبر إنتـاج ممكـن، بالإضافـة إلى مجموعـة أخـرى مـن الأهـداف ذات الطابـع الاجتماعـي أو الأخلاقـي، كتوفـير السـلع الضروريـة بأسـعار مناسـبة، أو فتـح فـرص التشـغيل أمـام الأيـدي العاملـة أو تحقيـق عدالـة في توزيـع الدخـول.

وعـلى أيـة حـال، فـإن المنظـم بصفاتـه التـي حددهـا الاقتصاديـون مـن تحملـه وحـده للمخاطـر الماديـة، وكونـه المرجـع الأخـير في اتخـاذ القـرارات، وبحثـه الدائـم عـن الربـح كحافـز أسـاسي لجميـع قراراتـه، مثـل هـذا المنظـم يعتـبر عنـصراً مـن عنـاصر الإنتـاج في النظـام الاشـتراكي في حـين يقـوم بـدور أسـاسى في النظـام الرَّأْسِـمَالِيّ.

ثانيـاً: قانون تناقص الغلة:

يتطلب إنتاج أية سلعة من السلع تعاون عنصرين أو أكثر من عناصر الإنتاج، فلا يتصور إنتاج سـلعة بدون اسـتخدام الآلات أو الأرض أو العمال أو المنظم الذي يقوم بالجمع بين هذه العناصر الثلاثة، ولكن ما الوضع الذي يمكن أن يحدث إذا تم

زيـادة كميــة أحـد العنصريـن مـع بقـاء كميـة العنـاصر الأخـرى ثابتـة وبقـاء فـن الإنتـاج ثابتـاً ؟

للإجابـة عـلى هـذا التسـاؤل نجـد أن الـذى يحكـم الإنتـاج قانونـاً يسـمى قانـون تناقـص العلـة، وهـي يعنـي أنـه إذا زادت كميـة أحـد عنـاصر الإنتـاج بالنسـبة لسـائر العنـاصر في مـشروع معـين ولم يتغـير فـن الإنتـاج فيـه فلابـد أن تقـترن هـذه الزيـادة بتناقـص الغلـة.

وقــد كان الاتجــاه في بدايــة الأمــر إلى اعتبــار الزراعــة هــي المجــال الوحيـد لانطبـاق هـذا القانـون عـلى أسـاس ثبـات كميـة الأرض وتزايـد السـكان باسـتمرار، ولكـن مـن المسـلم بـه الآن انطبـاق هـذا القانـون عـلى جميـع أنـواع الإنتـاج وذلـك إذا توافـرت شروطـه.

ومقتـضى هـذا القانـون أنـه إذا كنـا بصـدد عنصريـن مـن عنـاصر الإنتـاج، وكانــت كميــة إحداهــما ثابتــة وكميــة الثــاني متغــيرة، وكان فــن الإنتــاج ثابتــاً هــو أيضــاً، فـإن زيـادة كميـة العنـصر المتغـير بوحـدات متعادلـة يترتـب عليهـا بعـد حـد معـين تناقـص في الناتـج الحـدي والمتوسـط لهـذا العنـصر.

فـإذا كان لدينـا قطعـة أرض مسـاحتها 100 فـدان واشـتغل عامـل واحـد بزراعتهـا فقـد يجـد أن مجهـوده وحـده لا يكفــي لهـذه المسـاحة الكبـيرة فـلا ينتـج إلا عــشرة أرادب مــن القمــح في الســنة، فـإذا أضفنـا إليـه عامـل ثـان فإنهـما ينتجـان معـاً 22أردبـاً وبهـذا يكـون العامـل الثـاني قـد أضـاف 12أردبـاً، فـإذا زاد عــدد العــمال إلى ثلاثــة فإنهــم ينتجــون 37 أردبــاً ويكــون العامــل الثالــث قــد أضــاف 15 أردبــاً ولكــن إذا اســتمر عــدد العــمال في الزيــادة مــع الاحتفــاظ بنفــس المســاحة مــن الأرض ولم يتغــير فــن الإنتــاج، فإننــا لابــد أن نصـل إلى حـد يبـدأ فيـه الناتـج الحـدي للعمـل في التناقـص، كـما يتناقـص أيضـاً ناتجــه المتوســط.

ويقصد بالناتج الحدي للعمل: مقدار الزيادة في الناتج الكلي على أثر زيادة عدد العمال عاملاً واحداً، فالناتج الحدي لأربعة عمال هو الزيادة في الناتج الكلي إذا زاد عددهم إلى خمسة، أو هو النقص في إنتاجهم الكلي إذا انخفض عددهم من 4 إلى 3، والناتج الحدي لعشرة عمال هو الزيادة في ناتجهم الكلي إذا زاد عددهم إلى 11 أو النقص في هذا الناتج إذا انخفض عددهم إلى 9، وهكذا بالنسبة لأي عدد من العمال، فالناتج الحدي للعمل هو الفرق بين الناتج الكلي لعدد معين من العمال والناتج الكلي لعدد آخر يسبقه مباشرة أو يتلوه مباشرة، أما الناتج المتوسط فهو قسم الناتج الكلي على عدد العمال، ففي المثال السابق الناتج المتوسط لعاملين هو 11 أردباً.

1. شروط تطبيق قانون تناقص الغلة:

زيادة كمية أحد العناصر مع بقاء كمية باقي العناصر ثابتة كماً وكيفاً يؤدي بعد حد معين إلى تناقص كلاً من الناتج الحدي والمتوسط للعنصر المتغير، ولكي تتحقق هذه النتيجة لابد من توافر الشروط التالية: (1)

أ. أن يزيد العنصر المتغير بوحدات متعادلة تماماً كماً وكيفاً:

- فكماً:

يجب أن يزيد العنصر المتغير وهو في المثال السابق عنصر العمل، عاملاً واحداً في كل خطوة، فلا يجوز أن نبدأ بعامل ثم نضيف عاملين أو ثلاثة في الخطوة التالية، بل يجب أن تكون الزيادة بكميات متساوية تماماً في كل خطوة.

أما كيفاً:

فيجب أن يكون كل عامل مساوياً لسائر العمال تماماً في مهارته وكفاءته، فالعامل العاشر يساوي تماماً العامل الأول في مهارته وكفاءته، أما إذا زاد العنصر المتغير بوحدات غير متساوية كماً وكيفاً فلا يتحقق قانون تناقص الغلة.

(1) انظر: د/ باهر عتلم، د/ سامي السيد: مبادئ علم الاقتصاد، المرجع السابق، ص 356 - 362.

ب. ثبـات كمية أحد العناصر أو بعضها:

فـإذا افترضنـا أن مسـاحة الأرض التـي يشـتغل عليهـا العـمال ثابتـة (100 فـدان) فـإن العنـصر المتغـير الوحيـد هـو العمـل لابـد أن يزيـد تدريجيـاً مـن عامـل إلى عـشرة.

أمـا إذا زادت مسـاحة الأرض في نفـس الوقـت الـذي يزيـد فيـه العـمال فـإن قانـون تناقـص الغلـة لـن يتحقـق.

ج. ثبات المُسْـتَوَى الفني للإنتاج:

لابـد أن تكـون الطـرق الفنيـة للإنتـاج التـي يسـتعملها العامـل الأول هـى نفسـها الطـرق التـي يسـتخدمها العامـل الثـاني أو الخامـس أو العـاشر، أمـا إذا اقترنـت زيـادة عـدد العـمال بتحسـن طـرق الإنتـاج، أي إذا اسـتعان العامـل الثالـث أو السـادس مثـلاً بنـوع جديـد مـن السـماد أو ببـذور أفضـل أو بـآلات أجـود مـن تلـك التـي كان يسـتعملها العامـل السـابق عليـه فـإن قانـون تناقـص الغلـة لا يتحقـق.

ويلاحـظ أنـه إذا اجتمعـت هـذه الـشروط فـإن تناقـص الغلـة لا يبـدأ إلا بعـد حـد معـين، وقـد كان في مثالنـا العامـل السـادس بالنسـبة للناتـج الحـدي والعامـل الثامـن بالنسـبة للناتـج المتوسـط.

أمـا قبـل هـذا فـإن زيـادة العنـصر المتغـير كانـت مقترنـة بتزايـد أو ثبـات الغلـة، والواقـع أنـه مـن غـير الممكـن وضـع قواعـد مطلقـة للحـد الـذي يبـدأ بعـده تناقـص الغلـة، فهـو يتوقـف عـلى كميـة العنـصر الثابـت ووسـائل الإنتـاج المتبعـة، ففـي المثـال السـابق إذا كانـت مسـاحة الأرض 10 أفدنـة بـدلاً مـن مائـة فقـد يبـدأ تناقـص الغلـة مـن العامـل الثـاني وبالعكـس إذا كانـت ألـف فـدان فقـد لا يبـدأ تناقـص الغلـة إلا مـن العامـل العـاشر أو بعـد ذلـك.

والمهم أنه كلما كانت كمية العنصر الثابت كبيرة كان ذلك أدعى لتأخر ظهور تناقص الغلة، كذلك يتوقف الحد الذي يبدأ عنده تناقص الغلة على وسائل الإنتاج،

فكلـما كانـت متطـورة ومتقدمـة كان ذلـك داعيـاً لتأخـر ظهـور تناقـص الغلـة، بمعنـى أنـه لـو كانـت الأرض مجهـزة تجهيـزاً حسـناً وتسـتغل باسـتخدام مـواد مرتفعـة الجـودة وآلات حديثـة، فـإن ذلـك يـؤدي إلى تراخـي ظهـور تناقـص الغلـة.

2. تفسـير قانون تناقص الغلة:

ترجـع ظاهـرة تناقـص الغلـة أساسـاً إلى اعتبـار فنـي وهـو نقـص الكفـاءة الإنتاجيـة للعنـصر الـذي تزيـد كميتـه بالنسـبة لسـائر العنـاصر وبالنسـبة لفـن إنتاجـي ثابـت، فإنتـاج القمـح مثـلاً يسـتلزم تعـاون العمـل والأرض ورأس المـال، فـإذا زادت كميـة العمـل وبقيـت كميـة سـائر العنـاصر ثابتـة، فلابـد أن تصـل إلى حـد تصبـح فيـه كميـة العمـل كبـيرة جـداً بالنسـبة لـلأرض ورأس المـال، هـذه الكـثرة في عنـصر العمـل تـؤدي إلى نقـص كفاءتـه الإنتاجيـة.

ويظهـر ذلـك في نقـص ناتجـه الحـدي والمتوسـط، أى أننـا نسـتطيع أن نحـل العمـل محـل الأرض في إنتـاج القمـح، أى أن العمـل بديـل عـن الأرض في إنتـاج القمـح، ولكـن هـذا الإحـلال يـزداد صعوبـة كلـما زاد عـدد العـمال بالنسـبة لـلأرض.

وتبـدو هـذه الصعوبـة بوضـوح في تزايـد عـدد العـمال اللازمـين لتعويـض نقـص لا يتغـير في مسـاحة الأرض، وترجـع هـذه الصعوبـة إلى تناقـص الكفـاءة الإنتاجيـة للعنـصر الـذي تزيـد كميتـه أي العمـل، فالعمـل بديـل ناقـص عـن الأرض، ويشـتد نقصـه كبديـل كلـما زادت كميتـه بالنسـبة لـلأرض، أي يشـتد نقـص كفاءتـه الإنتاجيـة، وهـذا مـا يفـسر قانـون تناقـص الغلـة.

يمكـن إذا القـول بـأن تناقـص الغلـة مرجعـه أن كل عنصر من عنـاصر الإنتاج يعتبر بديلاً ناقصاً بالنسـبة للعناصر الأخرى في إنتاج أي سـلعة، فالعمل بديل ناقص عـن الأرض ورأس المـال بديـل ناقص عن العمل والأرض وهكذا، هـذه الحقيقة هي التـي تفـسر تناقـص الكفـاءة الإنتاجية للعنـصر الذي تزيـد كميته بالنسـبة للعناصر

الأخــرى، فلــو كان كل عنــصر بديــلاً كامــلاً مــن عنــصر آخــر لمــا كان هنــاك تناقـص في الغلـة، ولتمكنـا مـن إنتـاج أيـة سـلعة باسـتخدام عنـصر واحـد فقـط.

وهـذا مسـتحيل، هـذه الحقيقـة تفـسر لنـا عموميـة قانـون تناقـص الغلـة فهـو لا يقتـصر عـلى الزراعـة كـما كان يتصـور ذلـك الاقتصاديـون التقليديـون، ولكنـه ينطبـق عـلى أي نـوع مـن أنـواع الإنتـاج متـى اجتمعـت شروط قانـون تناقـص الغلـة السـابق ذكرهـا.

3. أهميـة قانون تناقص الغلة:

ترجـع أهميــة هــذا القانــون إلى اســتخدامه في مجــالات ثلاثــة وهــي: نَظَرِيَّــة النفقــة ونَظَرِيَّــة القيمــة ونَظَرِيَّــة التوزيــع.

ففــي مجــال نَظَرِيَّــة النفقــة نجــد أن تناقــص الغلــة يــؤدي إلى زيــادة النفقــة أي أن زيــادة كَميــة أحــد العنــاصر المشــتغلة بإنتــاج ســلعة معينــة واقـتران هـذه الزيـادة بنقـص ناتجـه الحـدي والمتوسـط يـؤدي إلى زيـادة نفقـة الإنتــاج الحديــة والمتوســطة.

وإذا كان تناقــص الغلــة يــؤدي إلى زيــادة النفقــة فــإن ذلــك يــؤدي بالـضرورة إلى أن يكـون لتناقـص النفقـة تأثـير عـلى قيمـة السـلعة " نَظَرِيَّـة القيمـة" وبالتـالي عـلى ثمنهـا، لأن نفقـة الإنتـاج مـن أهـم العوامـل التـي تحكـم القيمــة والثمــن، بحيــث أنــه لــو زادت نفقــة الإنتــاج فــإن هــذا يــؤدي إلى ارتفــاع الثمــن والعكــس.

وينتــج عــن ذلــك أنــه لــو كان إنتــاج الســلعة يخضــع لقانــون تناقــص الغلـة فـإن زيـادة الكميـة المنتجـة تـؤدى إلى زيـادة ثمـن الوحـدة منهـا بسـبب زيــادة نفقــة إنتاجهــا، وهــذا هــو في الواقــع الســبب الأســاسى في اهتــمام الاقتصاديـين التقليديـين بتناقـص الغلـة، فخضـوع الزراعـة لهـذا القانـون يعنـي أنــه متــى زاد الســكان وزاد الطلــب عــلى إنتــاج المــواد الغذائيــة، فــإن هــذا يــؤدي بالــضرورة إلى ارتفــاع أثمانهــا وفي هــذا ضرر بالــغ بأصحــاب الدخــول المحــدودة والثابتــة أي العــمال.

وأخيراً... نجد أن قانون تناقص الغلة يؤثر أيضاً على نَظَرِيَّة التوزيع وهي النَظَرِيَّة التي تهتم ببيان القوى التي تؤثر على تحديد أنصبة عناصر الإنتاج المختلفة من الناتج الكلي، أي النَظَرِيَّة التي تبين العوامل التي تحكم تحديد سنوي للأجور والريع والفوائد والأرباح، فنصيب كل عنصر يتوقف على ناتجه الحدي، فإذا كان الناتج الحدي للعمل مرتفعاً فإن هذا يؤدي إلى ارتفاع مُسْتَوَى الأجور، أما إذا زاد عدد العمال بسبب زيادة السكان واقتران ذلك بتناقص الناتج الحدي للعمل، فإن هذا يؤدي إلى انخفاض مُسْتَوَى الأجور وهكذا بالنسبة لسائر عناصر الإنتاج.

فقانون تناقص الغلة يؤثر تأثيراً كبيراً على نفقة إنتاج السلعة، وبالتالي على قيمتها وثمنها وأخيراً على نصيب كل عنصر من عناصر الإنتاج في الناتج الكلي، ولقد كان هذا القانون أساس النزعة التشاؤمية التي ميزت كتابات الجزء الأكبر من الاقتصاديين التقليديين كمالتس كما سبق أن أشرنا إليه من قبل، فالسكان عند مالتس يتزايدون باستمرار في حين أن مساحة الأرض ثابتة وبالتالي تنخفض الكفاءة الإنتاجية للعمال وترتفع أثمان المواد الغذائية وتنخفض حصة العمال في الناتج القومي بالنسبة لأصحاب الأراضي ورؤوس الأموال، وهذه الأوضاع تؤدي إلى مضار اجتماعية كبيرة وإلى الحروب.

ثالثاً: التأليف بين عناصر الإنتاج.

الوظيفة المحورية للمنظم تكمن في قدرته على التأليف بين عناصر الإنتاج، وهذه الوظيفة تعتبر تميزاً واضحاً بين المنظم وعناصر الإنتاج الأخرى، فهذه العناصر غير قادرة على التأليف بين المنظمين في نشاط معين، بينما المنظم هو القادر على التأليف بينها في هذا النشاط. (1)

ويتحقق هذا التأليف في داخل الوحدة الإنتاجية أو المشروع، وفقاً لأساليب مختلفة، تتكامل فيها عناصر الإنتاج مع بعضها، وقد يحل البعض منها فيها محل

(1) انظر: د/ عبد الله الصعيدي: مبادئ علم الاقتصاد، المرجع السابق، ص 125 - 127.

البعـض الآخـر، ويعتمـد اختيـار أسـلوب التكامـل أو الإحـلال وفقـاً لاعتبـارات متعـددة مـن أهمهـا:

1. نوعية عوامل الإنتاج:

فبعـض عوامـل الإنتـاج تتميـز بطبيعتهـا إمـا بعـدم إمكانيـة إحلالهـا محـل عوامـل أخـرى، وإمـا عـدم إمكانيـة إحـلال عوامـل أخـرى محلهـا.

2. حالة الفن الإنتاجي:

حيـث أن إنتـاج السـلع والخدمـات يرتبـط بوجـود بعـض المعامـلات الفنيـة للإنتـاج، كـما أن الابتـكارات أو التجديـدات الفنيـة لهـا دورهـا الفعـال في كيفيـة اسـتخدام عوامـل الإنتـاج المختلفـة في عمليـة إنتاجيـة معينـة.

3. العلاقـة بين أثمان عوامل الإنتاج:

فكـما سـبق أن ذكرنـا في قانـون تناقـص الغلـة يمكـن إحـلال عنـصر العمـل محـل العنـاصر الأخـرى " الأرض أو رأس المـال " إذا كانـت نفقـة العمـل أقـل مـن نفقـة الأرض أو رأس المـال مـع تسـاوى الناتـج الحـدي لـكل منهـما، أو إذا كان الناتـج الحـدي للعامـل الأول أكـبر مـن الناتـج الحـدي للعامـل الثـاني مـع تسـاوي نفقـة كل منهـما.

4. أهمية الإنتاج:

حيـث يزيـد الاتجـاه نحـو إحـلال رأس المـال محـل العمـل، في كل حالـة يمكـن فيهـا توزيـع النفقـات الثابتـة للإنتـاج عـلى أعـداد متزايـدة مـن الوحـدات المنتجـة كنتيجـة لزيـادة الإنتـاج باسـتخدام رأس المـال.

5. فعاليـة الإنتاج والإنتاجية:

حيـث يمكـن زيـادة الإنتـاج بإحـدى طريقتـين هـما: إمـا بزيـادة كميـات عوامـل الإنتـاج المسـتخدمة في عمليـة الإنتـاج دون إحـداث تغيـير في إنتاجيتهـا، وإمـا بزيـادة إنتاجيـة هـذه العوامـل دون تغيـير في كميتهـا، وبالطبـع فإنـه يمكـن زيـادة الإنتـاج بالطريقتـين معـاً.

وأخـيراً... تتوقـف إنتاجيـة العمـل عـلى عـدد كبـير مـن الاعتبـارات يجـب عـلى المنظـم أن يوليهـا اهتمامـه: نـوع الآلات والتجهيـزات الفنيـة وكميتهـا، التنظيـم العلمـي للعمـل، الرقابـة الفعالـة عـلى عمليـة الإنتـاج، الاعتبـارات الإنسـانية في العمـل، مواصلـة التدريـب المهنـي والتكويـن الفنـي للعـمال، تنميـة الاتجاهـات الثقافيـة والفكريـة للعاملـين بمـا يزيـد مـن قدرتهـم عـلى التكيـف الذهنـي مـع التطـور العلمـي والفنـي، وعـلى قابليتهـم للتغـير وإتبـاع كل جديـد تثبـت كفاءتـه وفعاليتـه، سـواء تعلـق ذلـك بأسـاليب العمـل أو الفنـي الإنتاجـي.

ملخص الباب الثاني

تعرضنا في هذا الباب إلى النظم الاقتصادية وعناصر الإنتاج، وأوضحنا النظم الاقتصادية تتمثل في العناصر التالية:

أولاً: النظم الاقتصادية العالمية وهي تنقسم إلى النظم الآتية:

1 - النظم الاقتصادية القديمة وهي:

أ - النظام البدائي.

ب - نظام الرق.

ج - النظام الإقطاعي.

2 - النظام الاقتصادي الرَّأْسَمالِيّ:

ويتضمن هذا النظام النقاط التالية:

أ - عوامل نشأة النظام الرَّأْسِمَالِيّ وهي:

- تراكم رأس المال.
- الاختراعات الفنية والعالمية.
- التحرر السياسي والديني.

ب - مفهوم النظام الرَّأْسَمالِيّ.

ج - خصائص النظام الرَّأْسِمَالِيّ وهي:

- الملكية الخاصة.
- الحرية الاقتصادية.

- حافز الربح.
- المنافسة.
- جهاز الثمن.

د - عيوب النظام الرَّأْسَمالِيّ.

3 - النظام الاقتصادي الاشتراكي:

ويتضمن هذا النظام النقاط التالية:

أ - عوامل نشأة النظام الاشتراكي وهي:

- قيام الثورة الصناعية.
- ظهور الطبقات الاجتماعية.
- الفكر الاقتصادي السائد.

ب - مفهوم النظام الاشتراكي:

ج - خصائص النظام الاشتراكي، وهي:

- الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج.
- التخطيط الاشتراكي.
- إشباع الحاجات الجماعية.

د - عيوب النظام الاشتراكي.

ثانياً: النظام الاقتصادي الإسلامي، ويتضمن العناصر التالية:

1 - ملامح النظام الاقتصادي الإسلامي:

أ - التنظيم الإسلامي للملكية - الملكية الفردية - الملكية العامة في الإسلام .

ب - نظامـي السـوق والأثمـان والتخطيـط في ظـل النظـام الاقتصـادي الإسـلامي.

ج - التوزيـع العـادل للدخول في النظام الاقتصادي الإسـلامي.

د - الاقتصاد الإسـلامي والأخلاق " مشـكلة الربا ".

2 - دور الدولة في ظل النظام الاقتصادي الإسـلامي:

أ - الحريـة الاقتصادية في الإسـلام.

ب - تدخـل الدولة الاقتصادي في الإسـلامي.

ثـم انتقلنـا بعد ذلك إلى دراسـة عناصر الإنتاج، وهـي تتضمن ما يلي:

أولاً: الأرض أو الطبيعـة، والتـي تضمنت النقاط التالية:

1 - مفهـوم الأرض أو المـوارد الطبيعية.

2 - خصائـص الأرض، وهي:

أ - الثبـات النسـبي لكمية الأرض.

ب - عـدم وجـود نفقة إنتاج الأرض.

ج - عـدم تجانس الأرض.

د - التوزيـع غـير المتكافئ للأرض.

3 - عوامـل مسـاهمة الأرض في الإنتاج، وهي:

أ - الصفـات الطبيعية.

ب - طريقة الاسـتغلال.

ثانياً: العمل، وقد تضمن النقاط التالية:

1 - المقصود بالعمل وحجم قوة العمل والتي تتوقف على:

أ - سن العمل.

ب - القدرة على العمل.

ج - الرغبة في العمل.

2 - العوامل التي تحدد حجم (كمية) قوة العمل:

أ - هيكل السكان.

ب - عادات العمل.

ج - ساعات العمل.

3 - قضيتي السكان والهجرة " الفرق بين معدل المواليد ومعدل الوفيات، آثار الهجرة ".

4 - نَظَرِيَّة مالتس في السكان " النَظَرِيَّة الْمُتَشَائِمَة ".

5 - نظريتي دركايم ودبريل " النظريات المتفائلة ".

6 - كفاءة العمل الإنتاجية.

7 - التخصص وتقسيم العمل ويشمل:

أ - التخصص المهني.

ب - تجزئة النشاط الإنتاجي.

ج - التقسيم الفني للعمل.

ثالثاً: رأس المال، وقد تمثل في النقاط الآتية:

1 - مفهوم رأس المال وأهميته.

2 - طبيعة التكوين الرَّأْسِمَالِيّ وحدوده.

3 - أنواع رأس المال، وهي:

أ - رأس المال الثابت والمتداول.

ب - رأس المال العيني ورأس المال القيمي.

ج - رأس المال الاجتماعي ورأس المال الخاص.

4 - العوامل التي تحدد الكفاءة الإنتاجية لرأس المال.

رابعاً: المنظم، وقد تضمن النقاط التالية:

1 - المقصود بالمنظم وأهميته.

2 - قانون تناقص الغلة، ويتضمن:

أ - شروط تطبيق قانون تناقص الغلة، وهي:

- أن يزيد العنصر المتغير بوحدات متعادلة تماماً كماً وكيفاً.
- ثبات كمية أحد العناصر أو بعضها.
- ثبات المُسْتَوَى الفني للإنتاج.

ب - تفسير قانون تناقص الغلة.

ج - أهمية قانون تناقص الغلة.

3 - التأليف بين عناصر الإنتاج.

أسئلة على الباب الثاني

س1 تكلم عن النظم الاقتصادية القديمة " النظام البدائي، نظام الرق، النظام الإقطاعي " ؟

س2 عرف النظام الاقتصادي الرَّأْسِمَالِيّ، ثم تحدث عن خصائصه والعيوب التي تشوبه ؟

س3 تكلم عن النظام الاقتصادي الاشتراكي من حيث تعريفه، عوامل نشأته، خصائصه، عيوبه ؟

س4 ما هي الملامح الرئيسية التي يتسم بها النظام الاقتصادي الإسلامي ؟

س5 تحدث عن دور الدولة في ظل النظام الاقتصادي الإسلامي ؟

س6 عرف عنصر الأرض، واذكر خصائصها ؟

س7 ما المقصود بعنصر العمل، وما هي العوامل التي توقف عليها حجم قوة العمل ؟

س8 تحدث عن نَظَرِيَّة مالتس في السكان ؟

س9 بين مدى أهمية التخصص وتقسيم العمل ؟

س10 حدد مفهوم رأس المال وطبيعة تكوينه وأنواعه ؟

س11 ما هو المنظم ؟ وما هو الدور الذي يقوم به للتأليف بين عناصر الإنتاج ؟

س12 تكلم عن قانون تناقص الغلة من حيث مفهومه، شروطه، تفسيره، أهميته ؟

الباب الثالث

نظرية القيمة والدخل القومي

تمهيد وتقسيم:

احتلت نظريات القيمة والأثمان والدخل القومي في الفكر الاقتصادي التقليدي مكانة بارزة، حتى يمكن القول بأن أحد هذه النظريات قد شكلت المحور الرئيسي للمدرسة التقليدية، فقد عرفوا علم الاقتصاد بأنه "علم الأثمان"، ولذا انشغلت النظرية التقليدية بصفة أساسية بالبحث عن القوى التي تحكم قيمة السلعة، وتلك التي تحكم قيمة عناصر الإنتاج المختلفة وهى الأجر والريع والفائدة والربح، وبالتالي لا تعدو دراسة نظرية التوزيع إلا تطبيقا لنظرية الثمن.

ويمكن أن يفسر اهتمام المدرسة التقليدية بهذه النظريات باعتقادهم في تلقائية توازن الحياة الاقتصادية والذي يتحقق عن طريق قوى السوق، خاصة عن طريق تغيرات أثمان السلع وتنقلات عناصر الإنتاج بين فروع الاقتصاد المختلقة، مما يكون له الأثر في النهاية على توزيع الدخل القومي.

إلا انه مع تطور الفكر الاقتصادي وظهور المدرسة الحديثة برزت مشكلات أخرى غير التى اهتمت بها النظرية التقليدية، مثل مشكلة معالجة التقلبات الاقتصادية عن طريق تدخل الدولة والتي افترضت النظرية التقليدية بوجود

عوامـل تضمـن معالجتهـا تلقائيـا (تغـيرات الأثمـان وانتقـال عنـاصر الإنتـاج) ومشـكلة تراجـع النمـو في النظـام الرأسـمالي (مشـكلة الرفاهيـة الاقتصاديـة)، وأخـيرا مشـكلة التخلـف والتنميـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة والتـي تهـم أكـثر مـن ثلثـي سـكان العـالم.

ومـع ذلـك، فـما زالـت هـذه النظريـات تشـكل جـزءاً لـه أهميتـه الكبـيرة بالنسـبة للسياسـة الاقتصاديـة، وبالتـالي يصبـح التعـرض لهـذه النظريـات أمـراً مهـماً في التطبيـق العمـلي وحـل المشـكلات الاقتصاديـة التـي قـد تتعـرض إليهـا أي دولـة.

ووفقـاً لما تقدم تنقسـم، دراسـتنا في هـذا الباب إلى فصلين:

- الفصـل الأول: نظريـة القيمة والثمن.
- الفصـل الثانى: نظريـة الدخل القومي.

الفصل الأول

نظرية القيمة والثمن

- مقدمة:

إذا كان الهدف من أي نشاط إنساني هو إشباع الحاجات، ولا يستطيع أي فرد أن ينتج كل ما يحتاجه، وإنما يتم الإنتاج لمبادلته بسلعة أخرى، وكانت هذه المبادلة تتم في العصور الأولى من نشأة الإنسان عن طريق المقايضة، حيث يقوم الإنسان بإنتاج سلعة ما ويقوم بإشباع حاجته منها ثم يبادل الفائض من هذه السلعة بسلعة أخرى يحتاجها هو ولا يحتاجها منتجها.

ولقد ظهرت عيوب كثيرة لنظام المقايضة من بينها صعوبة التجزئة وعدم القابلية للتخزين، وصعوبة تحديد نسب المبادلة، وأخيراً عدم وجود مقياس للقيمة، ولمواجهة العيوب السابقة اخترع الإنسان النقود، لأنها تصلح مقياس للقيمة ووسيلة للمبادلة، ومخزن للقيمة ووسيط لتبادل السلع والخدمات، وهو ما يسمى بقيمة المبادلة، حيث مبادلة سلعة أو خدمة معينة بعدد من وحدات النقود، وأصبحت قيمة المبادلة الآن تعرف بالثمن، فالثمن هو مبلغ من النقود يدفع في سبيل الحصول على سلعة أو خدمة ما.[1]

---

(1) انظر د/ عرفات التهامي إبراهيم، د/ مختار عبد الحكيم طلبة: مبادئ الاقتصاد السياسي، دار النهضة العربية، سنة 2006، ص 255 - 274 (أجزاء متفرقة).

ومـن خـلال الأثمـان نسـتطيع معرفـة الطريقـة التـي يسـير بهـا النظـام الاقتصـادي، وكيفيـة توزيـع المـوارد بـين فـروع الإنتـاج المختلفـة، واختيـار طريقـة الإنتـاج ومـن يحصـل عـلى الناتـج القومـى، كـما إننـا نسـتطيع التعـرف عـلى بواعـث الوحـدات الاقتصاديـة وأسـباب الرفاهيـة الاقتصاديـة، وأخـيراً التعـرف عـلى سـلوك المسـتهلك في قدرتـه عـلى اسـتهلاك سـلعة يقـدر عـلى دفـع ثمنهـا.

وتلعـب الأثمـان دوراً مهـماً في النظـام الرأسـمالي كـما أنهـا تحتـل نفـس الأهميـة في النظـام الاشـتراكي، فالاعتـماد عـلى التخطيـط المركـزي لا يمكـن أن يكـون سـليماً إلا بمعرفـة كاملـة لسـلوك الوحـدات الاقتصاديـة وفقـاً لأيـة ظـروف، وهـى تسـتخدم كمعيـار لتحديـد كفـاءة توزيـع المـوارد.

- مراحـل تطور نظرية القيمة:

لقـد شـغلت نظريـة القيمـة رجـال الفكـر الاقتصـادي منـذ زمـن بعيـد، ففـي عـصر الدولـة اليونانيـة القديمـة نجـد أرسـطو تحـدث عـن العوامـل التـي تحـدد قيـم الأشـياء أو قدرتهـا عـلى التبـادل مـع غيرهـا، كـما اهتـم مفكـري وفلاسـفة العصـور الوسـطي بتحديـد العوامـل التـي تحـدد قيـم الأشـياء، ولكـن هـذه الدراسـات لم تأخـذ شـكل النظريـة إلا في نهايـة القـرن الثامـن عـشر عندمـا نـشر الاقتصـادي الإنجليـزي الكبـير آدم سـميث كتابـه (ثـروة الأمـم).

ونظريـة القيمـة عنـد سـميث تكمـن في أنـه بـدأ يبحـث نظريـة القيمـة عندمـا قـرر أن لـكل شـئ قيمتـان:

1. قيمة الاستعمال:

وهـى عبـارة عـن قيمـة الشـئ بالنسـبة لمـن يسـتعمله، وهـى التـي تبـين قـدرة الشـئ أو السـلعة عـلى إشـباع الحاجـات، وهـذه القيمـة تحددهـا عوامـل شـخصية ليسـت لهـا علاقـة بقـوى السـوق، كـما أنهـا تختلـف مـن شـخص لآخـر.

2. قيمة المبادلة:

وهـى القيمـة التـي تتبـادل بهـا السـلعة مـع غيرهـا مـن السـلع في السـوق، وتحـدد هـذه القيمـة عوامـل موضوعيـة خاصـة بالسـوق.

وقـد تختلـف قيمـة الاسـتعمال لسـلعة مـا عـن قيمـة مبادلـة هـذه السـلعة، وقـد شـبه آدم سـميث هـذا الاختـلاف بالمـاء والمـاس، فالمـاء يتمتـع بقيمـة عاليـة في الاسـتعمال لكـن عديـم القيمـة في المبادلـة، بينـما المـاس ضئيـل القيمـة في الاسـتعمال وعـالي القيمـة في المبادلـة.

وقـد ركـز آدم سـميث عـلى قيمـة المبادلـة وجعـل نظريتـه في القيمـة تـدور حـول قيمـة المبادلـة وحدهـا، وذلـك لأن قيمـة المبادلـة وحدهـا دون قيمـة الاسـتعمال ذات منفعـة كبـيرة.

وقـد ركـز آدم سـميث في تفسـيره لقيمـة المبادلـة عـلى نظريتـين سـادتا الفكـر الاقتصـادي في أواخـر القـرن الثامـن عـشر وأوائـل القـرن التاسـع عـشر، وهـما نظريـة قيمـة العمـل ونظريـة نفقـة الإنتـاج.

وكان آدم سـميث أول مـن نـادى بنظريـة العمـل، حيـث رأى سـميث أن الطريقـة التـي تتحـدد بهـا قيـم السـلع إنمـا تتوقـف عـلى طبيعـة المجتمـع، ففـي المجتمعـات البدائيـة حيـث تتوافـر المـواد الطبيعيـة بدرجـة لا تصبـح معهـا الأرض محـلاً للملكيـة الفرديـة، وإنمـا مباحـة للجميـع، ولا يتـم تراكـم رأس المـال، وإنمـا يتكـون رأس المـال مـن معـدات وأدوات بسـيطة يسـهل عـلى كل فـرد امتلاكهـا، وتكـون العمليـة الإنتاجيـة مـن البسـاطة بحيـث لا تحتـاج إلى تنظيـمات خاصـة، ففـي مثـل هـذه الظـروف يصبـح العمـل هـو عنـصر الإنتـاج الوحيـد وهـو أسـاس قيمـة المبادلـة.

أى أن قيمـة السـلعة بالنسـبة لسـلعة أخـرى تتحـدد عـلى أسـاس مـا يبـذل في إنتـاج كل منهـما مـن جهـد إنسـاني، لكـن آدم سـميث وجـد أن نظريـة العمـل لا تصلـح إلا للمجتمعـات البدائيـة، ومـن ثـم لم يعتمـد عليهـا في بحـث نظريـة القيمـة.

ولكــن الاقتصــادي الإنجليــزي دافيــد ريــكاردو حــاول بلــورة هــذه النظريــة وصياغتهــا بطريقــة جعلتهــا تســيطر عــلى الفكــر الاقتصــادي بأكملــه، ومــن بعــده اســتخدم ماركــس أيضــاً هــذه النظريــة في تقييــم قيمــة الســلعة.

وقــد حــدد ريــكاردو قيمــة الســلعة عــلى أســاس كميــة العمــل الــلازم لإنتاجهــا، وليــس عــلى أســاس كميــة العمــل المبــذول فعــلاً في إنتاجهــا كــما فعــل آدم ســميث.

فقــد لاحــظ ريــكاردو أن هنــاك صعوبــة في تقييــم ســاعات العمــل للأفــراد المختلفــين، حيــث يوجــد تفــاوت كبــير في المهــارات والقــدرات التــي يتمتــع بهــا الأشــخاص ســواء داخــل المهنــة الواحــدة أو بــين المهــن المختلفــة، وقــد رأى ريــكاردو أن اختــلاف الأعــمال مــن حيــث نوعهــا، مرجعــه إلى أن كل نــوع مــن أنــواع العمــل المختلفــة يتكيــف في الســوق ويحتــل مرتبــة أو درجــة مــن ناحيــة قيمتــه بحكــم التقاليــد وبمــرور الزمــن، فأجــرة الطبيــب في الســاعة الواحــدة تختلــف عــن أجــرة الخادمعــن نفــس الســاعة في نفــس المجتمــع، لأن المجتمــع يقيــم كل مهنــة بقيمــة معينــة.

أمــا كارل ماركــس، فقــد حــدد قيمــة الســلعة بوقــت العمــل الــلازم اجتماعيــاً لانتاجهــا، وهــذا الوقــت هــو الوقــت الــذى يبذلــه عامــل متوســط المهــارة لانتــاج الســلعة فى الظــروف العاديــة.

ولم يهمــل ريــكاردو بقيــة عنــاصر الانتــاج فى نظريتــه، فــاذا كان ريــكاردو يــرى أن الأرض عنــصر ســلبى ومــا يحصــل عليــه مالــك الأرض مــن ريــع لا يدخــل فى تحديــد قيمــة الســلعة، وإن كان ليــس ســبباً فى قيمــة الســلعة فهــو نتيجــة لهــذه القيمــة.

أمــا رأس المــال فــان النظريــة أخذتــه فى الاعتبــار، ولكــن بطريقــة غــير مبــاشرة، فــرأس المــال ســواء تمثــل فى شــكل آلات أو خامــات فهــو عمــل بــذل واختــزان وأن اســتخدامه فى العمليــة الإنتاجيــة مــرة أخــرى مــا هــو إلا اســتخدام لعمــل ســبق أن بــذل فى المــاضى.

وعــلى الرغــم مــن الصياغــة الموضوعيــة لنظريــة قيمــة العمــل فى تحديدهــا لقيمة السلعة، إلا أنه قد واجهت العديد من الانتقادات منها أنها فشلت فى تفسير

السلع التى تتمتع بقيمة تبادلية مرتفعة، على الرغم من أنه لم يبذل جهد كبير فى إنتاجها، كما فشلت فى تفسير تغير قيم بعض الأشياء نتيجة مرور الزمن دون إضافة أى جهد إنسانى كزيادة قيمة المبانى والأراضى نتيجة مرور الزمن، كما فشلت فى تفسير تساوى قيمة سلعتين على الرغم من زيادة كمية العمل المبذول فى إحداهما عن الأخرى، كما أنها اهتمت بجانب عرض السلعة دون جانب الطلب عليها رغم أهميته.

وأخيراً... فإن هناك صعوبة عملية تكمن فى إيجاد مقياس عام لجميع أنواع العمل حتى داخل المهنة الواحدة، حيث يختلف العمال من حيث التدريب ودرجة التعليم والمهارة والخبرة والذكاء.

أما نظرية الإنتاج فقد رأى سميث الذى انضم إليه (جون ستيوارت ميل) فى القرن التاسع عشر، أن قيمة مبادلة السلعة تحددها قيمة نفقة إنتاجها متمثلة فى: أجور العمال مقابل ما يبذلونه من جهد فى العملية الإنتاجية (الجهد الذهنى أو العضلى)، والفائدة التى تدفع لأصحاب رأس المال مقابل تجميد مدخراتهم على شكل رأس مال عينى يخصص للمساهمة فى العملية الإنتاجية، والربح الذى يدفع للمنظمين مقابل تحملهم المخاطر الناتجة عن العملية الإنتاجية، وأخيراً... الريع الذى يدفع لمالك الأرض مقابل تأجيرها للقيام بالعملية الإنتاجية، أى أن نفقة الإنتاج لا تشمل فقط نفقة العمل وإنما أيضاً نفقة الأرض ورأس المال والتنظيم، وبالتالى قيمة السلعة تحدد على أساس ما يدفع لإنتاجها من أجور وريع وفائدة وربح.

ولم تسلم نظرية نفقة الإنتاج هي أيضا من الانتقادات، لأنها شأنها شأن نظرية قيمة العمل اهتمت بجانب العرض فقط دون جانب الطلب على السلعة، كما أنها لم تفسر سبب ارتفاع أسعار بعض السلع بعد إنتاجها دون أي زيادة في نفقة إنتاجها.

وكذلـك لم تفـسر سـبب ارتفـاع سـعر سـلعة عـن أخـرى رغـم تسـاوى نفقـة إنتـاج كل منهـما، وأخـيراً... لم تفـسر سـبب إثبـات سـعر السـلعة في السـوق رغـم أن نفقـة إنتاجهـا تختلـف مـن مـشروع إلى آخـر.

ونتيجـة لإهـمال كل مـن نظريـة العمـل ونظريـة نفقـة الإنتـاج لجانـب المسـتهلك أو جانـب الطلـب والتركيـز عـلى جانـب المنتجـين أو جانـب العـرض فقـط، ظهـرت نظريـات أخـرى تحـاول تفـادي هـذه العيـوب، ومـن أهـم هـذه النظريـات نظريـة المنفعـة النمسـاوية ونظريـة القيمـة لمارشـال.

وترجـع نظريـة المنفعـة إلى المدرسـة النمسـاوية التـي ظهـرت في أواخـر القـرن التاسـع عـشر وأوائـل القـرن العشريـن.

ولقـد حاولـت المدرسـة النفعيـة حـل مشـكلة القيمـة عـن طريـق الجمـع بـين عنـصر المنفعـة والنـدرة وذلـك بتقسـيم المنفعـة إلى نوعـين:

1. المنفعة الكلية:

وهــي المنفعـة التـي يحصـل عليهـا الفـرد مـن اسـتهلاكه لكميـة معينـة مـن السـلعة.

2. المنفعة الحدية:

وهــي المنفعـة التـي يحصـل عليهـا الفـرد مـن آخـر وحـدة مـن وحـدات السـلعة.

وتـرى هـذه المدرسـة أن المنفعـة هـي العنـصر المحـدد للقيمـة، وأن قيـم السـلع تتخـذ بنـاء عـلى منافعهـا الحديـة وليـس عـلى منافعهـا الكليـة.

وبمـا أن المنفعــة الحديــة تنخفــض مــع توافــر الســلعة وتــزداد مــع ندرتهـا فـإن المدرسـة النمسـاوية قـد أعطـت وزنـاً كبـيراً لنـدرة السـلعة في تحديــد قيمتهــا، ورغــم تركيــز المدرســة النفعيــة عــلى المنفعــة في تحديــد القيمــة إلا أنهــا لم تهمــل تأثــير نفقــة الإنتــاج عــلى قيمــة الســلعة، فنفقــة الإنتــاج تؤثــر عــلى قيمــة الســلعة مــن خــلال تأثيرهــا عــلى المنفعــة الحديــة، فكلـــما انخفضـــت نفقـــة إنتـــاج الســـلعة زادت الكميـــة المنتجـــة منهـــا،

وحيث أن المنفعة الحدية تتناقص بزيادة الكمية، فإن هذا يعني أنه كلما انخفضت منفعة الإنتاج، أدى هذا إلى نقص المنفعة الحدية والعكس صحيح.

ولم تسلم هذه النظرية من توجيه العديد من الانتقادات إليها: فهي لم تعطي تفسير منطقي لكافة القيم، فهناك سلع ضئيلة القيمة ولكنها عظيمة المنفعة كالخبز، كما افترضت حرية الفرد في تحديد أفضلياته وهي حرية ليست مطلقة لأنها تتأثر بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بالفرد.

كما افترضت أن سعر السلعة يتحدد على أساس توافر المنافسة الكاملة وأهملت العناصر الأخرى التي تتدخل في تحديد سعر السلعة كتدخل الدولة في فرض السعر الإلزامي وتأثير الاحتكارات في فرض سعر معين للسلعة.

وأخيراً... حددت سعر السلعة على أساس أنه السعر الذي يكون المستهلك على استعداد لدفعه للحصول على وحدة معينة من السلعة، وليس السعر الذى يدفعه المستهلك فعلاً ولم تدخل في حسابها نفقة الإنتاج إلى جانب المنفعة.

وأمام هذه الانتقادات، ظهر اتجاه جديد حاول الجمع بين نظرية المنفعة ونظرية نفقة الإنتاج وذلك على يد الاقتصاد الإنجليزي (الفريد مارشال) ونظريته في القيمة، حيث حدد مارشال سعر أي سلعة وذلك على أساس التفاعل بين قوتين أساسيتين وهما: طلب المستهلك (ويحدده منفعة السلعة وعلى وجه التحديد المنفعة الحدية لها) وعرض المنتجين (ويحدده نفقة إنتاج السلعة وعلى وجه التحديد النفقة الحدية لها).

فإذا كان أنصار نظرية العمل ونفقة الإنتاج قد ركزوا اهتمامهم على نفقة إنتاج السلعة مع إغفال دور المنفعة في تحديد القيمة، أى أنهم يهتمون بجانب عرض السلعة دون جانب الطلب.

وعلى العكس نجد أنصار نظرية المنفعة ركزوا اهتمامهم على منفعة السلعة مع إغفال دور نفقة الإنتاج في تحديد قيمة السلعة أى أنهم اهتموا بجانب الطلب

فقط دون العرض، لذلك فإن مارشال قد حل هذا التناقض بأن حدد أن كل من العرض والطلب يحددان قيمة السلعة، ولم يعط مارشال لأحد العنصرين أهمية أكثر من الآخر في تحديد قيمة السلعة، فكلاهما له دور في تحديد قيمة السلعة.

وبعد عرض هذا التطور التاريخي الطويل لنظرية القيمة، يمكننا تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

- المبحث الأول: الطلب والعرض.
- المبحث الثاني: نظرية الثمن.

المبحث الأول

الطلب والعرض

أولاً: الطلب:

يعرف الطلب بأنه (الكمية من السلعة أو الخدمة التي يكون المشترى على استعداد لشرائها عند ثمن معين وخلال فترة زمنية محددة وفي ظل ظروف معينة).

وتتعدد أنواع الطلب، فهناك أربعة أنواع من الطلب وهي:

1. الطلب الكلى على مجموع السلع:

وينقسم إلى قسمين هما الطلب على أموال الاستهلاك والطلب على أموال الاستثمار، وتظهر أهميته في التحليل الكلي وخاصة في تحديد مستوى التشغيل والناتج القومى والمستوى العام للأثمان.

2. الطلب الفرعي:

وينقسم إلى قسمين طلب الأفراد على مجموع سلع الاستهلاك، وطلب المشروعات على مجموع سلع الإنتاج.

3. الطلب الكلى على سلعة ما:

وهو الذى يحدد مع التقائة بالعرض الكلي ثمن السلعة.

4. الطلب الفردي على سلعة ما:

والذى يهمنا في هذا المقام هو الطلب الكلى على أموال الاستهلاك، ونتطرق من خلال النقاط التالية إلى العوامل المحددة للطلب وكيفية تأثيرها في الثمن، ثم نتعرض لتأثير الثمن في الطلب وهو ما يعرف بمرونة الطلب.

1. العوامل المحددة للطلب:

إذا كان الطلب يشير إلى الكمية التي يرغب الأفراد في الحصول عليها من السلعة في فترة معينة عند ثمن معين، فإن الطلب بذلك يبين العلاقة بين كل ثمن وبين الكمية التي يرغب الأفراد في الحصول عليها عند هذا الثمن، فالطلب يعبر عن العلاقة الداليه بين الثمن والكمية المرغوب الحصول عليها.[1]

فالمشترى يذهب إلى السوق وفى ذهنه توقعات معينة للثمن الذى سوف يسود السوق فى هذا اليوم، فلو كان الثمن أكثر مما توقع فانه قد يعدل عن الشراء كلية، أو قد يشترى كمية أقل من تلك الكمية التى كان ينوى شرائها.

أما إذا كان الثمن أقل مما كان يتوقعه فمن المحتمل أن يشترى كمية أكبر من تلك التى كان ينوى شرائها، وقد يكون السبب فى الإقبال على شراء كمية أكبر عندما يكون الثمن منخفضاً هو الرغبة فى استهلاك كمية أكبر من السلعة، أو تكون الرغبة استغلال فرص انخفاض الثمن للحصول على كمية تكفى لمدة أطول فى المستقبل.

والفرض الذى يعنينا هو عندما تكون الكمية التي يقبل الأفراد على شرائها من سلعة معينة كبيرة، فيصبح الثمن أكثر انخفاضاً عن توقعاتهم.

وعلى العكس من ذلك تكون الكمية التي يقبل الأفراد على شرائها من سلعة معينة أقل كلما كان الثمن أكثر ارتفاعاً من توقعاتهم.

---

(1) أنظر د/ السيد عبد المولى: أصول الاقتصاد، دار النهضة العربية، سنة 1998، ص 338 – 351 (أجزاء متفرقة).

جدول الطلب على السلعة

(العلاقة عكسية)

الثمن للطن (جنيه)	الكمية المطلوبة (طن/يوم)
2	100
4	70
6	50
8	40
10	35

مـن هذا الجدول يتضح أنـه بافتراض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة:

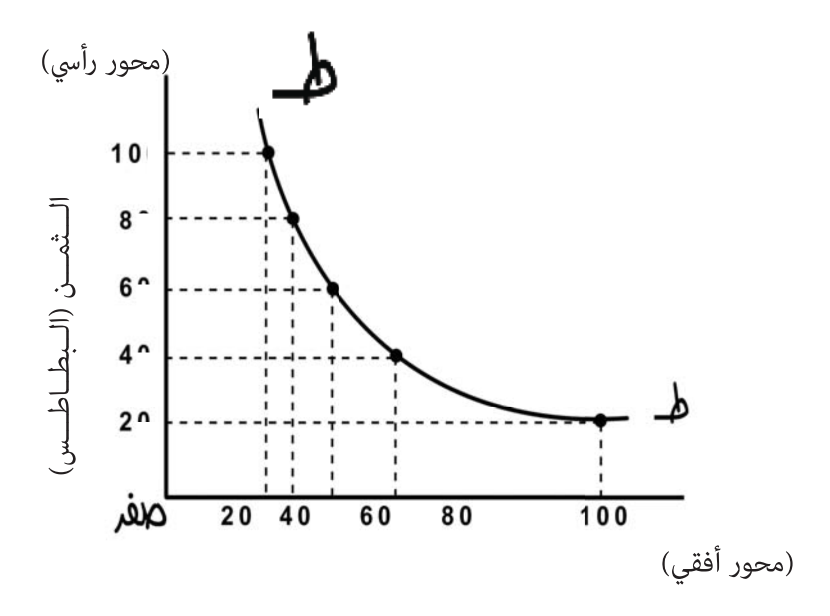
1. كلـما زاد ثمـن طـن البطاطـس مـن 2 جنيـه إلى 4 جنيـه وهكـذا, كلـما انخفضـت الكميـة المطلوبـة مـن 100 طن/يـوم إلى 70 طت/يـوم وهكـذا.

2. كذلـك كلـما انخفـض الثمـن مـن 10 جنيـه للطـن عـلى 8 جنيـه وهكـذا, كلـما زادت الكميـة المطلوبـة يوميـاً مـن 35 مليـون طـن/يـوم إلى 40 طن/يـوم وهكـذا.

ويمكـن تمثيـل جـدول الطلـب بيانيـاً فيـما يعـرف بمنحنـى الطلـب (ط ط), كـما هـو مبـين فى الشـكل التـالى:

منحنى الطلب (العلاقة عكسية)

ارتفاع ثمن السلعة



الكمية المطلوبة(البطاطس)

يوصف منحنى الطلب (ط ط) بأنه منحنى ينحدر من أعلى إلى أسفل ويتجه من جهة اليسار ناحية اليمين, أى ذو ميل سالب عند أى نقطة عليه تعبيراً عن العلاقة العكسية بين الثمن والكمية المطلوبة, فكلما زاد ثمن السلعة (البطاطس) على المحور الرأس من 2 جنيه إلى 4 جنيه للطن وهكذا نجد أن الكمية المطلوبة تنكمش من 100 طن/يوم إلى 70 طن/يوم وهكذا, أى أننا نتحرك صعوداً على نفس المنحنى. والعكس صحيح, أى عند انخفاض الثمن من 10 جنيه للطن إلى 8 جنيه وهكذا نجد أن الكمية المطلوبة تزيد من 35 طن/يوم, وهكذا أى أننا نتحرك هبوطاً على نفس المنحنى.

ويكون الطلب بذلك العلاقة بين مجموعة ممكنة من الأثمان، وما يقابلها من الكميات التي تطلب عند هذه الأثمان، فهو بناء نظرى من العلاقات الممكنة، وليس تعبيراً عن واقعة متحققة بالفعل، فالطلب مجموعة من الفروض، أما الكمية المطلوبة فهي تمثل كمية حقيقية طلبت بالفعل في ظل ظروف معينة وهذا ما يسمى بقانون الطلب.

وإذا كانت القاعدة العامة هي أن انخفاض ثمن سلعة معينة يؤدي إلى زيادة الكميات التي يشتريها المستهلك منها، فما هو السبب الذى أدى إلى ذلك؟

يرجع السبب في هذه العلاقة بين التغير في الثمن والتغير في الكمية المطلوبة إلى أثرين وهما:

- أثر الدخل:

فعلى الرغم من بقاء الدخل النقدي للمستهلك ثابتاً، إلا أن انخفاض ثمن إحدى السلع يعني تحسناً في وضع المستهلك الاقتصادي مشابه للتحسن الذى يشعر به المستهلك لو زاد دخله النقدى، فكل انخفاض في ثمن السلعة التي يشتريها يعني كسباً له يماثل الكسب النقدي المترتب على الزيادة في دخله النقدي، ويزيد هذا الكسب كلما كان انخفاض الثمن كبيراً وكان المستهلك ينفق على السلعة كمية أكبر من النقود.

وعلى هذا يكون لانخفاض ثمن السلعة أثراً مشابهاً لأثر زيادة الدخل النقدي، مما يؤدي بالمشترى إلى زيادة إقباله على شراء مختلف السلع ومنها السلعة التي انخفض ثمنها.

- أثر الإحلال:

انخفاض ثمن السلعة مع بقاء أثمان السلع الأخرى دون انخفاض، يؤدي بالمستهلك إلى إحلال السلعة التي انخفض ثمنها محل السلع الأخرى التي بقى ثمنها دون تغيير.

ولكـن العلاقـة العكسـية القائمـة بـين التغيـير في الثمـن والتغـير في الكميـة المطلوبـة لا تطبـق عـلى إطلاقهـا، فرغـم عمومـية هـذا القانـون (قانـون الطلـب) إلا أن هـذا لا يمنـع مـن وجـود بعـض الإسـتثناءات عليـه (لتصبـح بذلـك العلاقـة بينهـما طرديـة) وهـي:

• حالة السلع الدنيا:

ففـي حالـة هـذه السـلع يـؤدي ارتفـاع الثمـن إلى زيـادة الكميـة المطلوبـة وليـس نقصهـا، وأن انخفـاض الثمـن يـؤدي إلى نقـص هـذه الكميـة وليـس إلى زيادتهـا.

ويفـسر هـذا الاسـتثناء بـأن الطلـب عـلى السـلعة (كـما سـوف نـرى بعـد ذلـك) يتوقـف أيضـاً عـلى دخـل المسـتهلك، وبصفـة عامـة يـؤدي زيـادة الدخـل إلى زيـادة الطلـب عـلى السـلعة، لكـن إذا اسـتمر الدخـل في الارتفـاع حتـى حـد معـين، فـإن الزيـادة في الدخـل سـوف يترتـب عليهـا نقـص في الكميـات التـي يشـتريها المسـتهلك مـن سـلع معينـة أو حتـى عـدم شرائـه لهـا كليـة، وهـذه السـلع تسـمى بالسـلع الدنيـا أو سـلع الطبقـة الفقـيرة كالملابـس الشـعبية الرخيصـة التـي يمكـن الاسـتعاضة عنهـا بالملابـس الجاهـزة الغاليـة.

ومـا ينفـق عـلى هـذه السـلع مـن دخـل الرجـل الفقـير يمثـل نسـبة كبـيرة مـن هـذا الدخـل، وينجـم مـن انخفـاض ثمنهـا زيـادة حقيقيـة في دخلـه، مـما يجعلـه يقـوم بإحـلال سـلع أكـثر اشـباعاً بالنسـبة لـه.

كـما أن ارتفـاع أثمـان السـلع الدنيـا يـؤدي إلى نقـص دخـل الرجـل الفقـير مـما ينجـم عنـه زيـادة الكميـة المطلوبـة مـن هـذه السـلع، أي أن ارتفـاع أثمـان هـذه السـلع قـد يصحبـه زيـادة الكميـة المطلوبـة وليـس نقصهـا، كـما أن انخفـاض أثمـان هـذه السـلع قـد يصحبـه نقـص الكميـة المطلوبـة مـن هـذه السـلع وليـس زيادتهـا.

• حالة سـلع التفاخر:

قـد يـرى البعـض أن الطلـب عـلى سـلع التفاخـر مـن جانـب الطبقـات الغنيـة يتوقـف عـلى أثمانهـا، بحيـث أن انخفـاض أثمانهـا يـؤدي إلى تقلـص الكميـة المطلوبـة منهـا، وأن ارتفـاع هـذه الأثمـان يـؤدي إلى زيـادة الكميـة المطلوبـة منهـا، إلا أنـه يجـب ملاحظـة أن هنـاك حـدوداً عـلى ذلـك، فـلا يمكـن أن نتصـور أن تـزداد الكميـة المطلوبـة مـن السـلعة كلـما ارتفـع ثمنهـا دون حـدود، وإلا لأمكـن زيـادة الأثمـان إلى مـا لا نهايـة وهـو أمـر غـير متصـور في الواقـع العمـلي.

• حالة التوقعات:

إذا يـؤدي ارتفـاع الأثمـان إلى توقـع المزيـد مـن الارتفـاع في الأثمـان ومـن ثـم تزيـد الكميـة المطلوبـة مـن السـلعة، وعـلى العكـس قـد يـؤدي انخفـاض الإثمـان إلى المزيـد مـن الانخفـاض.

ومـن ثـم إلى نقـص الكميـة المطلوبـة مـن السـلعة، إلا أنـه يجـب ملاحظـة أن هــذه الأحــوال لا تعتــبر اســتثناءاً حقيقيــاً عــلى عموميــة قانــون الطلــب، حيـث أن الأثمـان المؤثـرة في سـلوك المسـتهلك لا تكـون الأثمـان الجاريـة، وإنمـا الأثمـان المتوقعـة، وفى هـذه الحالـة لـو حددنـا العلاقـة بـين الأثمـان المتوقـع حدوثهـا والكميـات المطلوبـة لوجدنـا أن قانـون الطلـب يأخـذ شـكله العـادي.

2. العوامـل الأخـرى المؤثرة في الطلب (ظروف الطلب):

الكميـة المطلوبـة لا تتوقـف فقـط عـلى ثمـن السـلعة، وإنمـا تتوقـف أيضـا عـلى العديـد مـن العوامـل الأخـرى، ونظـراً لأنـه يصعـب دراسـة كافـة المتغـيرات عـلى العديـد مـن العوامـل الأخـرى، ونظـراً لأنـه يصعـب دراسـة كافـة المتغـيرات الأخـرى مـرة واحـدة، فقـط كان لابـد أن تلجـأ إلى افـتراض ثبـات الظـروف الأخـرى عـلى حالهـا، والتـي يمكـن أن تؤثـر في الطلـب فيـما عـدا الثمـن ومـن أهـم هـذه العوامـل مـا يـلي:

أ. التغير في الدخل:

على فرض بقاء العوامل الأخرى على حالها: ثمن السلعة، كيفية توزيع الدخل، أثمان السلع الأخرى، عدد السكان، أذواق المستهلكين.

فإن تغير الدخل بالزيادة يؤدي إلى زيادة الكمية المطلوبة من السلعة، فإن تغير الدخل بالزيادة سوف يؤدى إلى زيادة الكمية المطلوبة من السلعة، والعكس صحيح فالعلاقة بين الدخل والكمية المطلوبة هي علاقة طردية.

ويجب أن نشير إلى أن زيادة الدخل الفردي إن كانت تؤدي بوجه عام إلى زيادة الكمية المطلوبة، إلا أن هذه الزيادة تكون بشكل ملموس بالنسبة للسلع الكمالية والترفيهية بوجه خاص.

ولكن زيادة الدخل الفردي يمكن أن تؤدي في نفس الوقت إلى شكل العلاقة الطردية القائمة بين الدخل والطلب والعكس صحيح بالنسبة لانخفاض الدخل الفردي.

ب. التغير في توزيع الدخل:

على فرض بقاء العوامل الأخرى على حالها، ومنها مجموع الدخل القومى وعدد السكان، فإن التغير في توزيع الدخل يؤثر على الطلب على مختلف السلع، فزيادة التفاوت في الدخول قد يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الكمالية والترفيهية، ونقص الطلب على سلع الاستهلاك الشعبى، كما أن تقليل الفوارق بين الدخول يؤدي إلى الظاهرة العكسية.

ج. أثمان السلع الأخرى:

التغير في ثمن سلعة ما يؤدي ليس فقط إلى التغير في الكميات التي تطلب من هذه السلعة، ولكن يؤدي أيضاً إلى التغير في الكميات التي تطلب من السلع الأخرى، فالطلب على سلعة معينة يرتبط بقدراتها على إشباع حاجة معينة لدى المستهلك.

ولكـن علاقـة هـذه السـلعة بحاجـة المسـتهلك ليسـت مسـتقلة تمامـاً عـن جميـع السـلع الأخـرى، فهنـاك سـلع أخـرى يمكـن أن تشـبع نفـس الحاجـة بدرجـات متفاوتـة مـن النجـاح، وهـذه نطلـق عليهـا اسـم (السـلع البديلـة أو المنافسـة)، وهنـاك مـن ناحيـة أخـرى سـلع أخـرى يلـزم اسـتخدامها مـع السـلعة الأساسـية لـكى تشـبع حاجـة الأفـراد، وهـذه نطلـق عليهـا (السـلع المتكاملـة)، ونبحـث الآن التغيـير في كلا النوعـين مـن السـلع:

- النوع الأول: التغير في أثمان السلع البديلة:

السـلع البديلـة هـي التـي يمكـن أن يحـل بعضهـا محـل البعـض الآخـر في إشـباع نفـس الحاجـة، مثـل الشـاى والقهـوة، اللحـوم والأسـماك، ومجموعـات السـلع البديلـة تختلـف في مـدى قـرب أو تباعـد السـلع الداخلـة في كل مجموعـة في القـدرة عـلى إشـباع نفـس الحاجـة.

والقاعـدة العامـة أن انخفـاض أثمـان السـلع البديلـة ينقـص الطلـب عـلى الكميـة المطلوبـة مـن السـلعة الأساسـية، والعكـس صحيـح وهـذا يعنـي أن طبيعـة العلاقـة القائمـة في هـذه الحالـة بـين أثمـان السـلع الأخـرى والطلـب عـلى السـلعة الأساسـية هـي علاقـة طرديـة.

ومـن الطبيعـي أنـه كلـما إزدادات درجـة تمـام البديـل، أى ازدادت قدرتهـا عـلى إشـباع نفـس الحاجـة كلـما أدى التغـير في ثمنهـا إلى إحـداث تغـيرات كبـيرة في الطلـب عـلى السـلعة الأساسـية والعكـس صحيـح.

- النوع الثاني: التغير في أثمان السلع المتكاملة:

السـلع المتكاملـة هـي التـي يكمـل بعضهـا البعـض الآخـر في إشـباع نفـس الحاجـة، مثـل السـيارة والبنزيـن الشـاى والسـكر.

والقاعدة العامة أن إنخفاض ثمن إحدى السلعتين أو السلع المتكاملة يؤدي إلى الزيادة في الطلب على السلع الأخرى الأساسية، والعكس صحيح، وهذا يعنى أن

طبيعـة العلاقـة القائمـة في هـذه الحالـة يـبن أثمـان السـلع الأخـرى والطلـب عـلى السـلع الأساسـية هـي علاقـة عكسـية.

د. عدد السكان:

عـلى فـرض بقـاء الظـروف الأخـرى عـلى حالهـا، كلـما زاد عـدد السـكان كلـما زاد الطلـب عـلى مختلـف السـلع، إلا أن الطلـب عـلى هـذه السـلع المختلفـة لا يزيـد بنسـبة واحـدة، وإنمـا تتوقـف النسـب التـي يزيـد بهـا الطلـب عـلى مختلـف السـلع وعـلى الكيفيـة التـي يزيـد بهـا عـدد السـكان.

فعـلى سـبيل المثـال، إذا كانـت الزيـادة ترجـع في الأسـاس إلى ارتفـاع نسـبة المواليـد كـما هـو الحـال في الـدول الناميـة، فـإن ذلـك يعنـى ارتفـاع نسـبة الأطفـال في مجمـوع السـكان، وهـذا يعنـى زيـادة الطلـب عـلى السـلع الخاصـة بالأطفـال أكـثر مـن غيرهـا.

ومـن أمثلـة هـذه السـلع ملابـس الأطفـال، اللعـب، خدمـات التعليـم، أمـا إذا كانـت الزيـادة ترجـع في الأسـاس إلى انخفـاض معـدل الوفيـات كـما هـو الحـال في الـدول المتقدمـة، فـإن ذلـك يعنـى ارتفـاع نسـبة المتقدمـين في السـن، وهـذا يعنـى زيـادة الطلـب عـلى السـلع الخاصـة بهـم مثـل الخدمـات الطبيـة والنظـارات الطبيـة، وفي جميـع الأحـوال تـؤدي الزيـادة في عـدد السـكان إلى زيـادة الطلـب عـلى المسـاكن والسـلع الغذائيـة والملابـس والخدمـات العامـة والمواصـلات.

هـ. أذواق المستهلكين:

أذواق المسـتهلكين تؤثـر بالـضرورة عـلى الكميـة المطلوبـة، وتختلـف الأذواق عـن غيرهـا مـن ظـروف الطلـب في أنهـا غـير قابلـة للقيـاس مبـاشرة، فقـد نجـد أحـوالاً يصعـب تفسـيرها، ففـي مثـل هـذه الأحـوال يمكننـا القـول بـأن تغـير الأذواق هـو السـبب في ظهـور هـذه الحـالات.

فقد نلاحظ أن ثمن السلعة قد ارتفع، ولم تتغير الدخول أو أثمان السلع الأخرى أو عدد السكان، ومع ذلك نجد أن الكمية المطلوبة قد زادت، هنا نقول أن هناك تغيراً في الأذواق، وهذا تفسير منطقي، فمن الطبيعي أن أذواق الأفراد تحدد مدى تفضيلهم للحاجات، ومن ثم طلبهم على السلعة، وهذه الأذواق ليست ثابتة وإنما تتغير بتغير الظروف.

3. مرونة الطلب:

المرونة تعني: التغيرات التي تطرأ على الكمية المطلوبة من سلعة ما، نتيجة للتغيرات التي تطرأ على ثمن هذه السلعة قد تكون كبيرة وقد تكون محدودة وأخيراً قد تكون منعدمة، والأمر يتوقف على مدى تجاوب التغير في الكميات التي تطلب من سلعة معينة على أثر التغير الذي يطرأ على ثمنها، ولقياس مدى التجاوب بين الكميات التي تطلب من سلعة وبين التغيرات التي تطرأ على ثمن السلعة فإنه يستخدم مفهوم المرونة.

فالمرونة أداة من أدوات التحليل الاقتصادي تستخدم لقياس مدى التجاوب بين التغيرات التي تطرأ على الكميات المطلوبة من سلعة معينة وبين التغيرات التي تطرأ على ثمن السلعة.

فالطلب على سلعة معينة يكون مرن إذا كان التغير البسيط في ثمن السلعة يؤدي إلى تغير كبير في الكمية المطلوبة منها.

ويكون الطلب على السلعة غير مرن إذا كان التغير الكبير في ثمن السلعة يؤدي إلى تغير بسيط في الكمية المطلوبة، وإذا كان التغير النسبي في الثمن يؤدي إلى تغير نسبي مساو له تماماً في الكمية المطلوبة، فإن معامل المرونة يساوى الواحد الصحيح ويسمى الطلب عندئذ متكافئ المرونة، وإذا كان التغير في الثمن لا يؤدي إلى أي تغير في الكمية المطلوبة فإن معامل المرونة يكون عندئذ صفراً، ويقال أن الطلب عديم المرونة.

وأخـيراً... إذا كان التغـير النسـبى البسـيط في الثمـن يـؤدي إلى تغـير كبـير جـداً، بحيـث يكـون غـير متناهـى في الكميـة المطلوبـة، فـإن معامـل المرونـة يكـون عندئـذ إلى مـا لا نهايـة ويقـال أن الطلـب لا نهـائي المرونـة.

وتقـاس هـذه المرونـة السـابقة بنسـبة التغـير التـي تحـدث في الكميـة المطلوبـة إلى نسـبة التغـير التـى تحـدث في ثمـن السـلعة وهـذا هـو الاتجـاه الغالـب، ويمكـن أيضـاً أن تقـاس المرونـة باسـتخدام فكـرة الإيـراد، أي كميـة النقـود التـي ينفقهـا المشـترى عـلى السـلعة أي عـدد الوحـدات المشـتراة مـن السـلعة في ثمـن الوحـدة منهـا.

ويكـون التعبـير عن المقياس الأول بالمعادلة الآتية[1]:

$$\text{مرونـة الطلب} = \frac{\text{نسبة التغير في الكمية المطلوبة}}{\text{نسبة التغير في الكمية الثمن}}$$

أمـا الأسـلوب الثـاني لقيـاس المرونـة وهـو المتعلـق بمقـدار الإنفـاق عـلى السـلعة، فيكـون الطلـب عـلى السـلعة مرنـاً إذا انخفـض مجمـوع المبالـغ التـي ينفقهـا المشـترى عـلى السـلعة إذا زاد ثمنهـا، والعكـس صحيـح في حالـة انخفـاض الثمـن أي إنـه إذا كان التغـير في مجمـوع المبالـغ التـي تنفـق عـل السـلعة يسـير في عكـس اتجـاه التغـير في الثمـن ينخفـض بارتفـاع الثمـن ويرتفـع بانخفـاض الثمـن يكـون الطلـب مرنـا، وتفسـير ذلـك يرجـع إلى أن الطلـب المـرن يعنـي في الواقـع أن الكميـات المطلوبـة مـن السـلعة تتجـاوب تجاوبـاً كبـيراً مـع التغـيرات في الأثمـان فيترتـب عـلى ارتفـاع السـلعة بنسـبة معينـة انخفـاض الكميـات المطلوبـة منهـا بنسـبة أكـبر مـن نسـبة الارتفـاع الحاصلـة في الثمـن، مـما يترتـب عليـه انخفـاض مجمـوع الإنفـاق عـلى السـلعة والعكـس صحيـح في حالـة انخفـاض الثمـن.

---

(1) انظر د/ السيد عبد المولى: أصول الاقتصاد، المرجع السابق، ص 353 - ص 367.

ويكـون الطلـب عـلى السـلعة غـير مـرن أو قليـل المرونـة، إذا ارتفـع مجمـوع المبالـغ التـي ينفقهـا المشـترى عـلى السـلعة إذا زاد ثمنهـا والعكـس صحيـح في حالـة انخفـاض الثمـن، أي إذا كان التغـير في مجمـوع المبالـغ التـي تنفـق عـلى السـلعة يسـير في نفـس اتجـاه التغـير في الثمـن، يرتفـع بارتفـاع الثمـن وينخفـض بانخفـاض الثمـن كان الطلـب عـلى السـلعة غـير مـرن.

وتفسـير ذلـك يرجـع إلى عندمـا يكـون الطلـب غـير مـرن، فهـذا يعنـي في الواقـع أن الكميـات المطلوبـة مـن السـلعة تتجـاوب تجاوبـاً قليـلاً مـع التغـيرات في الأثمـان، فيترتـب عـلى ارتفـاع السـلعة بنسـبة معينـة انخفـاض الكميـات المطلوبـة منهـا بنسـبة أقـل مـن نسـبة الارتفـاع الحاصلـة في الثمـن، مـما يترتـب عليـه ارتفـاع مجمـوع الإنفـاق عـلى السـلعة والعكـس صحيـح في حالـة انخفـاض الثمـن.

ويكـون الطلـب متكافـئ المرونـة إذا بقيـت مجمـوع المبالـغ المنفقـة عـلى السـلعة دون تغيـير في حالـة ارتفـاع أو انخفـاض الثمـن، وتفسـير حالـة الطلـب متكافـئ المرونـة تعنـي أن معامـل المرونـة يسـاوى الواحـد الصحيـح، وهـذا يعنـي في الواقـع أن التغـير في الثمـن بنسـبة معينـة سـواء بالارتفـاع أو الانخفـاض يترتـب عليـه تغـير عكـسي في الكميـات المطلوبـة بالانخفـاض أو الارتفـاع مـما يـؤدي إلى ثبـات مجمـوع المبالـغ المنفقـة عـلى السـلعة.

وترتيبـاً عـلى ذلـك، فإنـه كلـما كانـت المرونـة أقـل مـن الواحـد الصحيـح تكـون العلاقـة طرديـة بـين كميـة الإنفـاق عـلى السـلعة وثمنهـا، وتظـل كميـة الإنفـاق ثابتـة عنـد الأثمـان المختلفـة كلـما كانـت المرونـة تسـاوى الواحـد الصحيح. وإذا كانـت المرونـة أكـبر مـن الواحـد الصحيـح كانـت العلاقـة عكسـية بـين التغـير في الأثمـان وكميـة الإنفـاق عـلى السـلعة.

• العوامل التي تتوقف عليها مرونة الطلب:(مرونة الطلب السعرية)

تتسم مرونة الطلب بالنسبية، فهي تختلف بالنسبة للطلب على أية سلعة من شخص لآخر وعن طبقة اجتماعية إلى طبقة أخرى، ومن مكان لأخر، ومن مستوى أسعار لأخر، وبالتالي فالمرونة تتوقف على عوامل عديدة، وبالرغم من ذلك فإن هناك بعض العوامل تجعل تأثر الطلب على بعض السلع أكثر من غيرها بتغيرات الأثمان، وأهم هذه العوامل ما يلي:

أ. وجود بديل للسلعة، ودرجة كمال البديل:

من أهم العوامل التي تتوقف عليها المرونة هي مدى وجود بديل عن السلعة فإذا وجدت سلعة بديلة قادرة على إشباع نفس الحاجة بنفس الكفاءة أو بدرجة معقولة من الكفاءة كانت مرونة الطلب كبيرة، وعلى العكس إذا لم تتوافر بدائل عن السلعة كانت مرونة الطلب صغيرة.

كذلك تتوقف المرونة على درجة كمال البديل، فكلما ارتفعت هذه الدرجة كلما ارتفعت مرونة الطلب والعكس صحيح. ويلاحظ أن فكرة وجود بديل ومدى كماله ليست فكرة مطلقة، وإنما هي مسألة نسبية، فإذا تعود شخص على استهلاك سلعة معينة كنوع معين من الشاى على سبيل المثال ثم ارتفع ثمنها بمقدار زهيد، فإنه سوف يسعى فوراً إلى استهلاك سلعة أخرى بديلة، ويرى أنها بديل كامل، لذا نجد أن فكرة البديل ترتبط بالظروف الخاصة بالمستهلك، وخاصة مدى التغير الحاصل في ثمنها.

كذلك فإن فكرة البديل ودرجة كماله تتوقف على مدى تعريفنا للسلعة، فكلما كان هذا التعريف ضيقاً كلما كان وجود البديل أسهل وعل العكس كلما كان التعريف واسعاً، فإن وجود البديل قد يكون أكثر صعوبة، فعلى سبيل المثال إذا كنا نتحدث عن الطلب على الغذاء بصفة عامة فمن الواضح أنه لا يوجد بديل عنه، ولكن لو

تحدثنا عن الطلب على لحوم الأبقار فإن وجود البديل يكون أسهل ففي هذه الحالة يمكن أن يكون البديل في لحوم الطيور أو في لحوم الأسماك.

وأخيراً، نتوقف وجود البديل على الفترة الزمنية التي نأخذها في الاعتبار، فكلما طالت المدة كلما كان وجود البديل أسهل، فالأفراد يكتسبون عادات جديدة مع الزمن، ويغيرون من نمط حياتهم وفق الظروف الجديدة، فإذا ارتفعت مثلا أثمان الخضروات الطازجة فقد لا يتحول الأفراد إلى طلب الخضروات المحفوظة لعدم تعودهم عليها،ثم مع مرور الوقت يكتسبون هذه العادة،بحيث أن أى ارتفاع فى أثمان الخضروات الطازجة يحولهم إلى طلب الخضروات المحفوظة.

ب. السلع الضرورية والسلع الكمالية:

إذا كانت السلعة ضرورية بسبب أهميتها ولزومها لحياة الإنسان وللمحافظة على صحته، فإن الطلب عليها يتميز بقلة المرونة، وعلى العكس من ذلك إذا كانت السلعة كمالية بناء على ما تعارف عليه الناس، فإن الطلب عليها يكون مرتفع المرونة.

ويرى البعض أن التمييز بين السلع الكمالية يتوقف على فكرة وجود البديل ودرجة كماله، فالسلعة تكون ضرورية إذا لم يتوافر لها البديل بسهولة، وعلى العكس من ذلك تكون السلعة غير ضرورية إذا أمكن وجود البديل ودرجة كماله، فالسلعة تكون ضرورية إذا لم يتوافر لها البديل بسهولة وعلى العكس من ذلك تكون السلعة غير ضرورية إذا أمكن وجود البديل لها بسهولة ودرجة كمال البديل تكون مرتفعة.

ج. مدى تعدد الاستعمال للسلعة:

إذا كان للسلعة استعمال واحد محدد كالملح مثلا بالنسبة للطعام فيكون الطلب عليها قليل المرونة، أما إذا كانت السلعة متعددة الاستعمالات فإن الطلب عليها يكون عادة مرناً، إذا أن ارتفاع ثمنها يؤدي إلى الاستغناء عن بعض

الاستعمالات الأقل أهمية، كما أن انخفاض ثمنها يؤدي إلى الاقبال على استعمالها في أغراض أخرى.

د. تكامل استعمال السلعة مع السلع الأخرى:

إذا تكاملت السلعة في استعمالها مع السلع الأخرى، فإن التغير في ثمنها وحده لن يؤثر على الكميات المستخدمة منها، فيصبح الطلب عليها غير مرن، ومثال ذلك البنزين والسيارة فارتفاع البنزين لن يؤثر على الكميات المطلوبة من السيارات.

هـ. نسبة ما ينفقه المستهلك من دخله على السلعة:

تتوقف المرونة أيضاً على نسبة ما ينفقه المستهلك على السلعة من دخله، فكلما كانت هذه النسبة صغيرة، كلما كانت مرونة الطلب قليلة، وكلما كانت هذه النسبة كبيرة كلما كانت مرونة الطلب مرتفعة، فارتفاع أثمان الملح والكبريت بنسبة مضاعفة للثمن الأساسي لن يؤدي إلى انكماش طلبها إلا بنسبة قليلة جداً، أو لا ينكمش طلبها على الإطلاق.

وعلى العكس إذا ارتفعت أثمان المنسوجات بنسبة معينة فإن ذلك يؤدي إلى انكماش كبير في الطلب على المنسوجات وذلك بسبب ارتفاع نسبة ما ينفقه المستهلك من دخله على المنسوجات، وذلك بعكس النسبة التي يخصصها المستهلك من دخله للإنفاق على الملح أو الكبريت.

و. حجم دخل المستهلك:

يتميز طلب الأغنياء بقلة المرونة، أما طلب الفقراء فيتميز بارتفاع المرونة، فالأغنياء لا يهتمون كثيراً بالتغيرات التي تطرأ على الأثمان، أما الفقراء فيهتمون بأي تغيير يطرأ على الأثمان، فارتفاع ثمن سلعة معينة يدفع الفئات محدودة الدخل إلى البحث عن بديل للسلعة التي ارتفع ثمنها.

- العوامل الأخرى المحددة لمرونة الطلب: (مرونات الطلب غير السعرية):

تتأثر الكمية المطلوبة بالدخل وأثمان السلع الأخرى، وهذه العوامل يطلق عليها ظروف الطلب، وتتميز هذه الظروف بقابليتها للقياس الكمي، لذا يمكن قياس مدى التأثر في الكمية المطلوبة بالتغيرات التي تحدث في الدخل وبالتغيرات التي تحدث في أثمان السلع الأخرى، وينجم عن ذلك أن هناك مرونات أخرى للطلب غير المرونة السعرية وأهمها مرونة الطلب الدخلية أي المتعلقة بالتغير في الدخل ومرونة الطلب المتقاطعة أو التبادلية أي المتعلقة بالتغير في أثمان السلع الأخرى:

أ. مرونة الطلب الدخلية:

يقصد بمرونة الطلب الدخلية: مدى حساسية التغير في الكميات المطلوبة من السلعة على أثر تغيرات الدخل.

وتقاس هذه المرونة بنسبة التغير في الكمية المطلوبة إلى نسبة التغير في الدخل، وقد سبق أن ذكرنا أن العلاقة القائمة بين التغير في الدخل والتغير في الكميات المطلوبة هي علاقة طردية وذلك على عكس العلاقة القائمة بين الكمية المطلوبة والتغير في الثمن، وذلك فيما عدا استثناء يتعلق بحالة السلع الدنيا.

وهذا يعني أنه كلما ارتفع الدخل كلما زادت الكمية المطلوبة والعكس صحيح، وتكون المرونة الدخلية مرتفعة أي مرنة إذا كان معامل المرونة أكبر من الواحد الصحيح، وتكون منخفضة أي غير مرنة إذا كان معامل المرونة أقل من الواحد الصحيح وتكون متكافئة إذا كان معامل المرونة يساوى الواحد الصحيح.

ويلاحظ أن معامل المرونة الدخلية يكون دائماً وذلك فيما عدا السلع الدنيا موجباً نظراً للعلاقة الطردية التي تقوم بين التغير في الدخل والتغير في الكميات المطلوبة، ونجد عادة أن المرونة الدخلية تستخدم في التفرقة بين السلع الضرورية والسلع الكمالية.

ب. مرونة الطلب المتقاطعة أو التبادلية:

يقصد بمرونة الطلب المتقاطعة أو التبادلية مدى حساسية التغير في الكميات المطلوبة من السلعة على أثر تغيرات أثمان السلع الأخرى، وتقاس هذه المرونة بنسبة التغير في الكمية المطلوبة من سلعة معينة إلى نسبة التغير في ثمن سلعة أخرى.

ولا يمكن تحديد طبيعة العلاقة مقدماً بين التغير في الكمية المطلوبة من سلعة معينة على أثر التغير في ثمن سلعة أخرى، فقد لا يحدث أي تغيير على الإطلاق، ويكون معامل المرونة التبادلية صفراً، وقد يؤدي ارتفاع ثمن سلعة معينة إلى زيادة الكمية المطلوبة من سلعة أخرى، فيكون معامل المرونة التبادلية موجباً، وقد يؤدي ارتفاع ثمن سلعة معينة إلى نقصان الكمية من سلعة أخرى، فيكون معامل المرونة التبادلية سالباً.

ومع ذلك فهناك سلع متقاربة ويمكن أن يؤثر تغيرات أثمان بعضها في الكميات المطلوبة من البعض الأخر، وهذا نجده في السلع البديلة والسلع المتكاملة.

ففي حالة السلع البديلة:

فإذا كان وجود بديل للسلعة يؤثر على الكميات المطلوبة منها، فإن تغيرات أثمان السلعة البديلة تؤثر على تغيرات السلعة الرئيسية، فإذا ارتفعت أثمان لحوم الأبقار وهي تعتبر بديلة عن اللحوم البيضاء فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى نقصان الطلب على اللحوم البيضاء وذلك بفرض بقاء أثمان اللحوم البيضاء على حالها.

أي أن العلاقة بين الكميات المطلوبة من سلعة معينة والتغير الحاصل في أثمان سلعة أخرى بديلة عنها هي علاقة طردية، ومن هنا فإن المرونة المتقاطعة في حالة السلع البديلة تكون موجبة وكلما ارتفع معامل المرونة كلما زادت درجة كمال البديل، وكلما انخفض معامل المرونة كلما قلت درجة كمال البديل.

أما في حالة السلع المتكاملة:

فإذا كان وجود سلع متكاملة مع سلعة معينة يؤثر على الكميات المطلوبة منها، فإن تغيرات أثمان السلع المتكاملة تؤثر على الكميات المطلوبة من السلعة الأساسية، فالسكر والشاى يعتبران سلعتان متكاملتان، وعلى ذلك فإن ارتفاع ثمن السكر يؤدي إلى نقصان الكمية المطلوبة من الشاى والعكس صحيح.

أي أن العلاقة القائمة بين الكميات المطلوبة من سلعة معينة، والتغير الحاصل في أثمان سلعة أخرى مكملة لها هي علاقة عكسية، ولذا فإن المرونة المتقاطعة في حالة السلعة المتكاملة تكون سالبة، وكلما ارتفع معامل المرونة كلما زادت درجة التكامل بين السلعتين، والعكس صحيح.

ووفقا لذلك فإن المرونة المتقاطعة تستخدم لمعرفة طبيعة العلاقة القائمة بين السلعتين، فإذا كان معامل المرونة موجباً وذات دلالة فتكون هناك علاقة إحلال أو تنافس بين السلعتين، وإذا كان معامل المرونة سالباً وذات دلالة فتكون هناك علاقة تكامل بين السلعتين، وإذا كان معامل المرونة صفراً أو كان قليلاً جداً ليس له دلالة فيمكن القول بأن السلعتين مستقلتين.

• أهمية مرونة الطلب:

لاختلاف درجة مرونة الطلب من سلعة إلى أخرى أهمية كبيرة في النظرية الاقتصادية، فمرونة الطلب والعوامل التي تحدده، تحدد سلطة المنتج في تحديد الثمن، وتحدد بالتالي أثر تغيرات الأثمان في الإيراد الكلي، كما تحدد مرونة الطلب من الذى يتحمل عبء الضرائب خاصة تلك التى تفرض على الإنتاج وعلى الاستهلاك (الضرائب غير المباشرة)، كما تؤثر في حصيلة الضرائب وتقلبات الأثمان:

أ. أثر مرونة الطلب في سلطة المنتج في تحديد الثمن:

إذا كان الطلب مرنا، بمعنى إن أي تغيير ولو يسير في الثمن يؤدي إلى تغير كبير في الكمية المطلوبة وبالتالي في الإيراد الكلي، فإن سلطة المنتج في تحديد الثمن تكون محدودة، ويرجع ذلك إلى أن رفع الثمن بمعرفة المنتجين في حالة الطلب المرن سوف يترتب عليه انخفاض الإيراد الكلي. إذا أن ارتفاع الثمن بنسبة معينة سوف يؤدي إلى نقصان الكمية المطلوبة بنسبة أكبر مما يؤدي إلى انخفاض الإيراد الكلي.

لذا فإنه من مصلحة المنتجين في حالة الطلب المرن عدم رفع الثمن بل خفض الثمن، لأنه يترتب على انخفاض الثمن زيادة الإيراد الكلي، لأن انخفاض الثمن بنسبة معينة يؤدي في حالة الطلب المرن إلى زيادة الكمية المطلوبة بنسبة أكبر فيزيد الإيراد الكلي.

ولكن ليس معنى ذلك أنه يكون من صالح المنتجين خفض الثمن إلى ما لا نهاية، إذا يوجد حد على ذلك، إذ أن الطلب عند المستويات الدنيا من الثمن يصبح قليل المرونة، بحيث أنه لو حدث انخفاض في الثمن ولو كان كبيراً، فلا يؤدي إلى ارتفاع يسير في الكمية المطلوبة مما يترجم بانخفاض الإيراد الكلي.

أما إذا كان الطلب غير مرن، فإنه لا يكون من صالح المنتجين خفض الثمن، لأن انخفاض الثمن ولو بنسبة كبيرة لن يؤدي إلا إلى ارتفاع يسير في الكمية المطلوبة، مما يؤدي إلى انخفاض الإيراد الكلي، وعلى العكس من ذلك يكون من صالح المنتجين في حالة الطلب غير المرن رفع الثمن، لأن ارتفاع الثمن ولو بنسبة كبيرة لن يؤدي إلا إلى انخفاض يسير في الكمية المطلوبة، مما يؤدي إلى ارتفاع الإيراد الكلي.

ولكن ليس معنى ذلك أن المنتجين يمكنهم الاستمرار في رفع الثمن إلى ما لا نهاية، إذا يوجد حد لذلك، ويتمثل هذا الحد في ارتفاع درجة مرونة الطلب عند المستويات العليا من الثمن.

ونخلص من ذلك أن سلطة المنتج في تحديد الثمن قليلة نسبياً في حالة الطلب المرن، وتكون مرتفعة نسبياً في حالة الطلب غير المرن.

ب. أثر المرونة في تحديد من يتحمل عبء الضريبة وحصيلتها:

إذا فرضت ضريبة على سلعة ما، فإن المنتج يحاول أن يلقى بعبئها على المستهلك، وذلك عن طريق تضمينها للثمن، ولكن سلطة المنتج في هذا التضمين هي نفس سلطته في رفع الثمن، لأن تحميل الضريبة على الثمن لا يعدو أن يكون إلا رفعاً للثمن بمقدار الضريبة، ولذا فإن سلطة المنتج تتحدد في هذا النطاق بدرجة مرونة الطلب.

فإذا فرضت الضريبة على سلعة ذات طلب مرن مرونة لا نهائية، فإن المنتج لا يستطيع أن ينقل أي قدر منها إلى المستهلك ذلك أن أي ارتفاع ولو يسير سوف يؤدي في حالة الطلب المرن مرونة لا نهائية إلى انخفاض الكمية المطلوبة انخفاضاً كبيراً مما يترجم بانخفاض الإيراد الكلي وهو الأمر الذي يحرص المنتج على عدم حدوثه.

وفي حالة الطلب عديم المرونة فإن المنتج يستطيع أن يحمل الثمن بمقدار الضريبة بالكامل، أي يستطيع أن ينقل عبء الضريبة بالكامل إلى المستهلك، وتفسير ذلك يرجع إلى أن ارتفاع الثمن بمقدار الضريبة لن يؤدي إلى انخفاض الكمية المطلوبة وبالتالي لا يؤدي إلى أي انخفاض للإيراد الكلي للمنتج.

إلا أن حالة الطلب المرن مرونة نهائية، وحالة الطلب عديم المرونة تعتبر حالات استثنائية، والحالات الغالبة هي أن يكون الطلب مرن أو غير مرن، وفي هذه الحالات سوف يقسم عبء الضريبة على كل من المنتج والمستهلك، فالمنتج لن يستطيع أن يرفع الثمن إلا بمقدار جزء فقط من الضريبة (وفي حالة الطلب المرن المنتج يتحمل الجزء الأكبر من عبء الضريبة)، والمستهلك يتحمل الجزء الأقل بمعنى أن المنتج لن يستطيع أن يرفع من الثمن إلا بمقدار يسير من قيمة الضريبة.

والعكس من ذلك في حالة الطلب غير المرن، فإن المنتج يستطيع أن ينقل الجزء الأكبر من مقدار الضريبة إلى المستهلك، بمعنى أنه يستطيع أن يرفع ثمن السلعة بمقدار كبير من قيمة الضريبة.

وبالتالي تلعب المرونة دوراً مهماً في رسم السياسة الضريبية وسياسة الأثمان، فإذا كانت الدولة تريد أن تلقى بعبء الضريبة على المستهلك، فعليها أن تفرض الضريبة على السلع ذات الطلب قليل المرونة، وإذا أرادت أن يتحملها المنتج، عليها أن تفرض الضريبة على سلعة مرنة.

أما عن أثر مرونة الطلب على حصيلة الضريبة، فكلما ارتفعت درجة مرونة الطلب مما يترجم بكبر الانخفاض في الكمية المطلوبة على أثر ارتفاع الثمن تنخفض والعكس صحيح.

فحصيلة الضريبة تتجه اتجاهاً عكسياً مع درجة مرونة الطلب، فهي تنخفض بارتفاعها وترتفع بانخفاضها، وعلى ذلك يكون على الدولة أن تتخير وعاء الضريبة على السلع ذات الطلب غير المرن إذا كان غرضها من فرض الضريبة غرضاً مالياً بحتاً.

ج. مرونة الطلب وتقلبات الأثمان:

لمرونة الطلب أثر كبير في مدى تقلبات الأثمان، فكلما كانت مرونة الطلب كبيرة كانت تقلبات الأثمان محددة، وتفسير ذلك يرجع إلى أن ارتفاع الثمن في هذه الحالة يؤدي إلى انخفاض الكمية المطلوبة انخفاضاً كبيراً، مما يؤدي إلى تحديد الارتفاع في ثمنها.

وكلما كانت مرونة الطلب قليلة كلما كانت تقلبات أثمانها كبيرة، وتفسير ذلك يرجع إلى أن ارتفاع الثمن في هذه الحالة لا يؤدي إلا إلى انخفاض يسير في الكمية المطلوبة، وعلى ذلك لا يوجد ما يمنع من ارتفاع الثمن ارتفاعاً كبيراً.

ثانياً: العرض:

العـرض يعنـي: قبـول المنتجـون بيـع السـلعة عنـد ثمـن معـين، فقـد يكـون المقـدار الـكلي الموجـود مـن السـلعة أكـثر مـن الكميـة التـي يقبـل المنتجـون بيعهـا عـن الثمـن المحـدد في السـوق، ويحتفـظ المنتجـون بالقـدر الزائـد في مخازنهـم حتـى لا ينخفـض الثمـن، وقـد يكـون المقـدار الـكلي الموجـود مـن السـلعة أقـل مـن الكميـة التـي يقبـل المنتجـون بيعهـا بثمـن السـوق، ولكنهـم يقومـون بتشـغيل الطاقـة الاحتياطيـة في مصانعهـم لسـد العجـز حتـى لا يرتفـع الثمـن فينـصرف المشـترون عـن الـشراء خاصـة إذا كان الطلـب عـلى السـلعة مرنـاً.

أي أن العـرض مـن الناحيـة الاقتصاديـة يجـب أن يكـون مقرونـاً بثمـن معـين وبزمـن معـين، فيقـال أن الكميـات المعروضـة عنـد الثمـن الأعـلى تزيـد عـن الكميـات المعروضـة عنـد الثمـن الأقـل، فالعـرض مـن العوامـل التـي تتحكـم في الأثمـان ومـن ثـم يؤثـر في نفقـة الإنتـاج.

وتتعـدد أنـواع العرض فهناك ثلاثة أنـواع من العرض وهي:(1)

1. العرض الكلي لمجموع السـلع:

وينقسـم هـذا العـرض إلى قسـمين، عـرض أمـوال الاسـتهلاك، وعـرض أمـوال الإنتـاج، وتبـدو أهميـة هـذه التفرقـة واضحـة في التحليـل الاقتصـادي الـكلي، وخاصـة في تحديـد مسـتوى التشـغيل والناتـج القومـي والمسـتوى العـام للأثمـان.

2. العرض الكلي لسـلعة ما:

وهـو الـذى يتحدد بالتقائه مـع الطلب الكلي لثمن السـلعة.

3. العرض الفردى سـلعة ما:

أي عـرض المنتج الفرد لسـلعة ما.

---

(1) انظر د/ السيد عبد المولى: أصول الاقتصاد، المرجع السابق، ص 370 – ص 384. (أجزاء متفرقة)

والـذى يهمنـا في هـذا المقـام هـو دراسـة العـرض الـكلي، وذلـك بالتعـرض للعوامـل المحـددة للعـرض وكيفيـة تأثيرهـا في الثمـن، ثـم نتطـرف لتأثـير الثمـن في العـرض (مرونـة العـرض) وذلـك مـن خـلال النقـاط التاليـة:

1. العوامـل المحددة للعرض:

العـرض كـما سـبق أن أوضحنـا لا يتحـدد إلا عنـد ثمـن معـين وفي وقـت معـين، فالعـرض عنـد ثمـن معـين يختلـف عـن العـرض عنـد ثمـن أخـر، كـما أن العـرض في وقـت مـا يختلـف عـن العـرض في وقـت أخـر، نظـرا لمـا قـد يطـرأ عـلى ظروفـه خـلال الوقـت مـن تغيـير، ولا شـك أن لعنـصر الزمـن أهميـة في تحديـد العـرض، فالعـرض يتوقـف عـلى الإنتـاج، والإنتـاج يحتـاج إلى فـترة قـد تقـصر وقـد تطـور، ولـذا فـإن قـدرة المنتجـين عـلى زيـادة العـرض تتوقـف عـلى طـول المـدة.

جدول العرض من السلعة (العلاقة طردية)

الثمن/طن (بالجنيه)	الكمية المعروضة (طن/يوم)
2	25
4	40
6	50
8	60
10	70

مـن هـذا الجـدول يتضـح أنـه: بإفـتراض ثبـات بقيـة العوامـل الأخـرى المؤثـرة فى العـرض، فـإن:

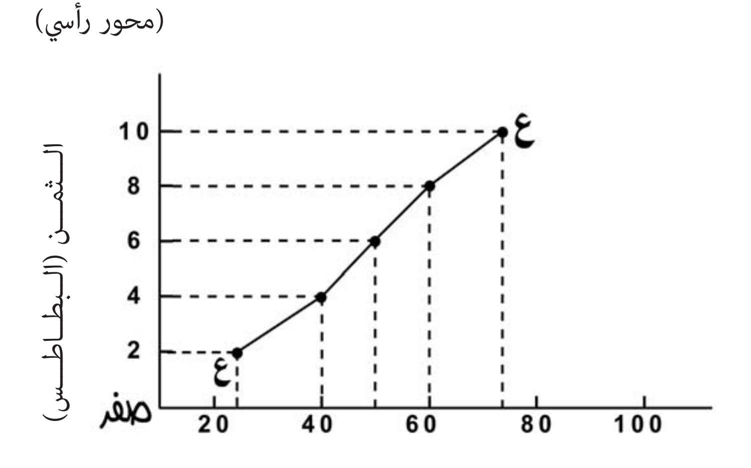
1. كلـما زاد ثمـن طـن البطاطـس مـن 2 جنيـه الى 4 جنيـه وهكـذا، كلـما زادت الكميـة المعروضـة مـن 25 طـن / يـوم الى 40 طـن/ يـوم وهكـذا.
2. كذلـك كلـما انخفـض ثمـن طـن اليطاطـس مـن 10 جنيـه الى 8 جنيـه وهكـذا، كلـما انخفضـت الكميـة المعرضـه مـن 70 طـن / يـوم الى 60 طن/يـوم وهكـذا.

ويمكـن تمثيـل جـدول العـرض بيانيـاً قيـما يعـرف بمنحنـى العـرض (ع ع)، كـما هـو مبـين فى الشـكل التـالى:

منحنى العرض

(العلاقة طردية)

(محور رأسي)



(محور أفقي)

الـكـمـيـة المـعروضة(الـبـطـاطـس)

يوصـف منحنـى العـرض (ع ع) بأنـه منحنـى يتجـه مـن أسـفل إلى أعـلى مـن جهـة اليسـار ناحيـة اليمـين. أى أن ميـل المنحنـى عنـد أى نقطـة عليـة تكـون موجبـة تعبـيراً عـن العلاقـة الطرديـة التـى تربـط بـين الثمـن (كمتغـير مسـتقل) والكميـة المعروضـة (كمتغـير تابـع). فكلـما زاد ثمـن السـلعة (البطاطـس) عـلى المحـور الـرأسى مـن 2 جنيـه إلى 4 جنيـه للطـن وهكـذا, كلـما زادت الكميـة المعروضـة مـن 25 طن/يـوم إلى 40 طن/يـوم وهكـذا, أى أن منحنـى العـرض يتمـدد إلى أعـلى صعـوداً عـلى نفـس منحنـى العـرض (ع ع), بافـتراض ثبـات بقيـة العوامـل الأخـرى عـلى حالهـا.

والعكـس صحيـح, بمعنـى أن انخفـاض ثمـن السـلعة مـن 10 جنيه/طـن إلى 8 جنيه/طـن يـؤدى إلى انخفـاض الكميـة المعروضـة أى انكـماش المنحنـى هبوطـاً إلى أسـفل عـلى نفـس منحنـى العـرض (ع ع).

والعـرض مجموعـة مـن الفـروض لأثمـان ومـا يقابلهـا مـن الكميـات التـي تعـرض عنـد هـذه الأثمـان، أمـا الكميـة المعروضـة فهـي تمثـل كميـة حقيقيـة عرضـت في ظـل ظـروف معينـة.

وإذا كان العـرض يمثـل علاقـة بـين أثمـان افتراضيـة والكميـات المقابلـة لهـا، فإنـه يعـبر عـن شـكل هـذه العلاقـة بقانـون العـرض.

وهنـا نجـد أن العـرض يختلـف عـن الطلـب لأننـا لا نجـد السـهولة التـي تقـرر بهـا اتجـاه التغيـير في الكميـة المعروضـة بنـاء عـلى تغيـير الأثمـان كـما هـو الحـال في شـأن الطلـب، فقـد رأينـا أن الكميـة المطلوبـة تتمـدد مـع انخفـاض الثمـن وتنكمـش مـع ارتفـاع الثمـن مـع وجـود اسـتثناءات قليلـة عـلى ذلـك، أمـا بالنسـبة للعـرض فـلا نسـتطيع أن نحـدد هـذه العلاقـة، فالكميـة المعروضـة يمكـن أن تأخـذ اتجاهـات متعـددة بنـاء عـلى تغـيرات الأثمـان.

ومع ذلك، ورغم أهمية الاستثناءات في حالة العرض، فيمكن القول أن هناك اتجاهاً عاماً يجعل الكمية المعروضة تتمدد مع ارتفاع الثمن وتنكمش مع انخفاض

الثمــن، أي أن العلاقــة القائمــة بــين الأثمــان والكميــات المعروضــة هــي علاقــة طرديــة، فارتفــاع الثمــن مــع بقــاء الأشــياء الأخــرى عــلى حالهــا يــؤدي إلى زيــادة الكميــة المعروضــة.

والثمــن عــن عــرض كميــة معينــة يبــين الحــد الأدنى لمــا يقبلــه المنتجــون عــن عــرض هــذه الكميــة، وتمثــل العلاقــة الطرديــة بــين الأثمــان والكميــات المعروضــة القاعــدة العامــة، فالعــرض يتوقــف عــلى نفقــة الإنتــاج وهــذه تزيــد عــادة مــع زيــادة الإنتــاج، ولــذا فإننــا نحصــل عــلى هــذا الشــكل العــام للعــرض باعتبــار الكميــة المعروضــة تتزايــد مــع الثمــن.

ومــع ذلــك فتوجــد اســتثناءات عــلى شــكل هــذه العلاقــة العامــة، وهــي اســتثناءات ذات أهميــة كبــيرة، نظــراً للــدور الــذي يلعبــه عنــصر الزمــن في العــرض، والعــرض يتوقــف عــلى الإنتــاج وهــذا يتطلــب فــترة زمنيــة، وأهــم هــذه الاســتثناءات مــا يــلي:

أ. حالة العرض الثابت:

هنــاك أحــوال لا يمكــن فيهــا زيــادة الكميــة المعروضــة رغــم ارتفــاع الثمــن، ويمكــن أن نجــد هــذه الأحــوال بالنســبة لعنــاصر الإنتــاج إذا نظرنــا إليهــا في مجموعهــا، فحجــم العمــل أو مســاحة الأراضي الزراعيــة والمــوارد الطبيعيــة بصفــة عامــة لا يمكــن زيادتهــا بعــد حــد معــين، ولكــن هــذا لا يصــدق إذا نظرنــا إلى عــرض نــوع معــين منهــا لاســتخدام معــين، فعــمال الزراعــة أو عــمال الكهربــاء يمكــن أن تــزداد الكميــة المعروضــة منهــم مــع ارتفــاع أجورهــم.

ولكــن تظــل أهميــة العــرض الثابــت إذا نظرنــا إلى المــدة التــي تدخلهــا في الحســاب، ففــي الفــترة الزمنيــة القصــيرة جــداً لا يمكــن تغيــير الإنتــاج، ومــن ثــم فــإن حالــة ثبــات العــرض، بالرغــم مــن التغــير في الثمــن تتمتــع بأهميــة خاصــة في هــذه الحالــة.

ب. حالــة انكــماش الكمية المعروضة مع ارتفاع الثمن:

هنــاك حــالات نجد فيهــا الكمية المعروضة تنكمش بعد حد معين رغم ارتفاع الثمن، ومن أمثلة هذه الحالات حالة العارض الذى يحتاج إلى مبلغ معين من الدخل،

وبعد ذلك لا يتأثر بالتغير الحاصل في الثمن، فالعامل على سبيل المثال يكون على استعداد لزيادة عرضه من ساعات العمل، حتى يحصل على القدر من الدخل الذي يكفيه ثم بعد ذلك يعمل على إنقاص هذا العرض،إذا ما ارتفع الثمن ولو بمقدار كبير، لأنه حصل على المقدار من الدخل الذى يلزمه، ولأنه يوازن أيضاً بين الأجر والتعب أو الألم المترتبين على العمل ساعات إضافية.

ونلاحظ أن هذا الاستثناء يعتبر استنثاء من قانون العرض الكلي، إذا يندر أن كل الذين يعرضون سلعة ما يتواجدون في نفس الظروف التي يوجد فيها العارض الفرد الذي لا يريد أن يحصل إلا على مبلغ معين من النقود.

ج. حالة التوقعات:

قد يؤدي ارتفاع الأثمان إلى توقع المزيد من الارتفاع في الأثمان، ومن ثم تنكمش الكمية المعروضة، وهذه هي أحوال المضاربة، وتحتل هذه الحالة أهمية خاصة في بعض الظروف الاستثنائية كحالات الحروب والأزمات، كذلك قد يؤدي انخفاض الأثمان إلى توقع المزيد من الانخفاض ومن ثم تزيد الكمية المعروضة.

ومع ذلك فإن هذه الحالة لا تعتبر استثناءاً حقيقياً، حيث أن الأثمان المؤثرة في سلوك العارضين لا تكون الأثمان الجارية وإنما الأثمان المتوقعة، ولكن لا يمكن الاستمرار إلى ما لا نهاية في هنا السلوك، فالمضاربة بطبيعتها مؤقتة.

2. العوامل الأخرى المؤثرة في العرض: (ظروف العرض)

الكمية المعروضة لا تتوقف فقط على ثمن السلعة، وإنما تتوقف أيضا على العوامل الأخرى، ومن أهم هذه العوامل ما يلي:

أ. نفقة الإنتاج:

من أهم العوامل المؤثرة في العرض هي نفقة الإنتاج، فاستعداد البائعين عرض كمية معينة عن ثمن معين يتوقف على نفقة الإنتاج التي يتحملونها، فكلما

نقصت نفقة الإنتاج زادت الكمية التي يقبلون عرضها عن هذا الثمن، وكلما زادت نفقة الإنتاج نقصت الكمية التي يقبلون عرضها، وقد يمتنعون كلية عن العرض.

ويمكن أن تتأثر نفقة الإنتاج، إما عن طريق التغيير في العناصر المكونة لها وإما عن طريق التقدم الفني، فنفقة الإنتاج تزيد مع زيادة أثمان عناصر الإنتاج المستخدمة، كذلك تزيد بزيادة فرض الضرائب أو الرسوم على الإنتاج، أيضاً فإنه في حالة تقدم الفن الإنتاجي فإن من شأن ذلك، الزيادة من كفاءة عناصر الإنتاج المستخدمة، وبالتالي انخفاض النفقات المتوسطة، ومن ثم يكون المنتجون على استعداد لعرض كميات أكبر من السلعة عن كل ثمن.

ب. أثمان السلع المتنافسة للسلعة المعروضة:

تؤثر أثمان السلع المتنافسة أو البديلة على عرض السلعة، إذ أن المنتج لا يأخذ في الحساب فقط نفقة الإنتاج التي يتحملها، بل أنه يأخذ أيضاً في الاعتبار أثمان السلع المتنافسة من ناحية العرض.

وتكون السلع متنافسة من ناحية العرض، إذا كان إنتاجها يحتاج إلى نفس عوامل الإنتاج، ووفقاً لذلك يكون المنتج بالخيار في هذه الحالة بين استخدام عناصر الإنتاج في إنتاج أية سلعة من السلع المتنافسة، وبمعنى أخر يمكن لعوامل الإنتاج أن تنتقل من إنتاج إحدى هذه السلع إلى إنتاج السلع الأخرى.

فالأرض الزراعية تصلح لإنتاج القمح أو القطن، فإذا ارتفع ثمن سلعة من هذه السلع، وظلت أثمان السلع الأخرى ثابتة، وكانت نفقة الإنتاج واحدة أو متقاربة، فالمزارع قد يتجه إلى إنتاج المحصول ذي الثمن الأعلى، ولذا فإن ارتفاع أثمان السلع المتنافسة يؤدي إلى نقص عرض السلعة الرئيسية، والعكس صحيح.

ج. عرض السلع المتكاملة:

تعتبر السلع متكاملة من حيث العرض أي الإنتاج، إذا كانت تنتج جميعاً في نفس العملية الإنتاجية، بحيث لا يمكن إنتاج إحداهما دون إنتاج الأخرى، وهذا ما

يطلق عليه أحيانا اسم الإنتاج المتصل أو المرتبط، ومثال ذلك إنتاج لحوم الأغنام يرتبط به إنتاج الصوف وإنتاج القطن يرتبط به إنتاج بذرة القطن، فإذا حدث وارتفع عرض لحوم الأغنام، فإن ذلك يستتبع ارتفاع عرض الصوف والعكس صحيح.

د. رغبة المنتجين والعادات الاجتماعية:

إذا زادت رغبة منتجي سلعة ما في الاحتفاظ بها، فإن ذلك يؤدي إلى تقليل عرض السلعة، وإذا قلت رغبتهم في الاحتفاظ بالسلعة فإن ذلك يؤدي إلى زيادة عرض السلعة. وتظهر أهمية هذا العامل في الاقتصاديات الزراعية التي يسود فيها ظاهرة الاستهلاك الذاتي، فالمزارع الذي يقوم بإنتاج القمح أو الخضروات يرغب في الاحتفاظ بها لمواجهة استهلاكه الذاتي، حتى ولو ارتفعت أثمانها وبالتالي يقل عرضها في السوق.

كذلك تؤثر بعض العادات الاجتماعية في ظروف عرض السلعة، ففي بعض المجتمعات النامية لا تحبذ عمل المرأة ولذا فإن عرض عملهن قد لا يرتفع بارتفاع أجورهن.

وللتفرقة بين التغير في الكمية المعروضة بناء على تأثير الثمن وبين تغيرها بناء على تغير ظروف العرض، نجد إنه في الحالة الأولى نكون بصدد تمدد أو انكماش الكمية المعروضة، ونكون في الحالة الثانية بصدد زيادة أو نقصان العرض.

3. مرونة العرض:

يقصد بمرونة العرض: مدى الاستجابة في الكمية المعروضة على أثر التغير في الثمن، وتقاس المرونة بالمعادلة الآتية:

$$\text{مرونة العرض} = \frac{\text{نسبة التغير في الكمية المعروضة}}{\text{نسبة التغير في الكمية الثمن}}$$

ويلاحظ أن نتيجة هذه العلاقة أما أن تكون صفراً وهذه هي حالة العرض عديم المرونة، أو تكون لا نهائية وهذه هي حالة العرض اللامتناهي المرونة، أو واحداً صحيحاً وهذه حالة العرض المتكافئ المرونة، أو أقل من الواحد صحيح وهذه حالة العرض غير المرن، أو أكثر من الواحد الصحيح وهذه حالة العرض المرن.

وفي حالة العرض المرن نجد أن الكمية المعروضة تتغير بنسبة أكبر من التغير النسبي في الثمن (أي معامل المرونة أكبر من الواحد الصحيح)، وفي حالة العرض غير المرن نجد أن الكمية المعروضة تتغير بنسبة أقل من التغير النسبي في الثمن (معامل المرونة أقل من الواحد الصحيح) ويكون العرض عديم المرونة إذا كان التغير في الثمن لا يؤدي إلى أي تغير في الكمية المعروضة (المعامل يساوي صفر).

أما بالنسبة للعرض المتناهي المرونة، فإن أي انخفاض في الثمن يؤدي إلى انكماش الكمية إلى صفر، وأي ارتفاع في الثمن يؤدي إلى تمدد الكمية المعروضة إلى ما لا نهاية (معامل المرونة يكون إلى ما لا نهاية)، ومعنى ذلك عملياً أن الثمن يظل ثابتاً أيا كانت الكمية المطلوبة.

- العوامل التي تتوقف عليها مرونة العرض:

إذا كانت عنصر المدة يلعب دوراً مهماً في تحديد مرونة العرض، فهذه المرونة تزيد باستمرار مع زيادة المدة، وقد يصل الأمر فتصبح المرونة منعدمة في المدة القصيرة جداً، لتصبح أكثر مرونة في المدة القصيرة، ومن باب أولى في المدة الطويلة.

وبصفـة عامـة تتوقـف مرونـة العـرض عـلى مـدى السـهولة التـي يسـتطيع بهـا كل مـشروع أن يزيـد مـن عرضـه الفـردي، وكذلـك تتوقـف عـلى مـدى السـهولة التـي تتمكـن بهـا عنـاصر الإنتـاج للانتقـال بـين فـروع الإنتـاج المختلفـة، وهـذا بـدوره يتوقـف عـلى مـدى مرونـة عـرض عنـاصر الإنتـاج النـادرة ومـدى إمكانيـة الإحـلال بـين عنـاصر الإنتـاج النـادرة، والعنـاصر الأقـل نـدرة، وهكـذا تختلـف مرونـة العـرض تبعـا للمـدة وفقـاً للتفصيـل التـالي:

1. مرونـة العرض في المدة القصيرة جداً:

في المـدة القصـيرة جـداً لا يمكـن زيـادة عنـاصر الإنتـاج، ولـذا فـإن التغـير في عـرض السـلعة يتوقـف عـلى حجـم المخـزون، فيمكـن زيـادة العـرض إذا كان هنـاك مخزونـاً مـن السـلعة و العكـس صحيح،كذلـك تتوقـف مرونـة العـرض عـلى إمكانيـة تخزيـن السـلعة، فكلـما كانـت السـلعة قابلـة للتخزيـن كلهـا أمكـن زيـادة حجـم المخـزون وبالتـالي زيـادة العـرض والعكـس صحيـح، وعمومـا القـدرة عـلى التخزيـن ترتبـط بـكل مـن خصائـص السـلعة ونفقـات التخزيـن.

2. مرونـة العرض في المدة القصيرة والطويلة:

في المـدة القصـيرة والمـدة الطويلـة يمكـن تغيـير العـرض عـن طريـق تغيـير حجـم الإنتـاج مـن ناحيـة، وعـن طريـق انتقـال عنـاصر الإنتـاج بـين الفـروع الإنتاجيـة المختلفـة مـن ناحيـة أخـرى، وكلـما طالـت المـدة كلـما أمكـن التحكـم أكـثر في عـرض السـلعة، ولـذا تزيـد المرونـة مـع طـول المـدة، فمـرور الوقـت يمكــن تغيــير حجــم الإنتــاج بالزيــادة أو النقصــان، باســتخدام العديــد مــن العنـاصر المتغـيرة (عـمال ومـواد أوليـة)، أو بالاسـتغناء عنهـم، كذلـك فـإن طـول المـدة يوفـر عنـاصر الإنتـاج اللازمـة سـواء مـن حيـث تدريـب اليـد العاملـة أو إنشـاء مبـاني أو إقامـة آلات أي يمكـن زيـادة حجـم المـشروع.

ويجـب أن نلاحـظ أن هنـاك حدوداً على مرونة العرض، وهي ترجع في نهاية الأمـر إلى القيـود المتعلقـة بالمـوارد المتاحـة والفـن الإنتاجي، كـما أن انتقال عناصر

الإنتـاج بـين الفـروع المختلفـة يعنـي مـن ناحيـة العـرض وبالنسـبة لهـذه العنـاصر، أن هـذه العنـاصر يمكـن أن تسـتخدم في إنتـاج هـذه السـلعة أو غيرهـا وهـذا يعنـي أن المرونـة تتوقـف في نهايـة الأمـر عـلى توافـر بدائـل لعنـاصر الإنتـاج بحيـث تنتقـل بينهـا بسـهولة، وفي هـذا الأمـر نجـد تشـابه بـين عوامـل مرونـة الطلـب ومرونـة العـرض.

وإذا كانـت الكميـة المعروضـة تتوقـف عـلى اعتبـارات النفقـة، وكذلـك تتوقـف مرونـة العـرض أيضـاً عـلى اعتبـارات النفقـة، فالعـرض يكـون مرنـاً إذا كانـت المشروعـات القائمـة قـادرة عـلى التوسـع في الإنتـاج دون زيـادة كبـيرة في النفقـة الحديـة، أو إذا كان هنـاك عـدد مـن المشروعـات تتسـاوى النفقـة المتوسـطة الأقـل لـكل منهـا مـع الثمـن السـائد في السـوق، بحيـث أن أي ارتفـاع قليـل في الثمـن يـؤدي إلى دخولهـا الصناعـة، وبحيـث أن أي انخفـاض قليـل في الثمـن يـؤدي إلى خروجهـا.

ونخلـص مـن ذلـك إلى أن العـرض يكـون مرنـاً، إذا أدت الزيـادة الكبـيرة في إنتـاج المـشروع الفـردي، إلى ارتفـاع يسـير في نفقـة الإنتـاج الحديـة، وكذلـك إذا أدت الزيـادة اليسـيرة في الثمـن إلى دخـول عـدد كبـير مـن المشروعـات في الصناعـة والعكـس صحيـح.

- أهمية مرونة العرض:

لمرونـة العـرض أهميـة اقتصاديـة كبـيرة إذا أنهـا تحـدد سـلطة المنتـج أو المنتجـين في دراسـة أنـواع السـوق المختلفـة وتحديـد الثمـن، كـما تحـدد مـدى تقلبـات الأثمـان وتحديـد مـن يتحمـل عـبء الضريبـة، ويمكـن تحديـد هـذه الأهميـة مـن خـلال النقـاط التاليـة:

أ. مرونـة العرض وتحديد الثمن:

إذا كان عـرض السـلعة مرنـاً أمكن المنتجين أن يتحكمـوا في الثمن عن طريق تحكمهـم في تغـيرات العـرض، إذا أنهـم يسـتطيعون أن يقللـوا مـن العـرض في حالة العـرض المـرن، فيرفعـوا الثمـن، ووفقـاً لذلـك فـإن العـرض المـرن يعطـي للمنتج أو

للمنتجين سلطة كبيرة في تحديد الثمن، أما إذا كان العرض غير مرن فإن سلطتهم في التحكم في تغيرات العرض وتغيرات الثمن تكون قليلة.

ب. مرونة العرض وتقلبات الأثمان:

درجة مرونة العرض تلعب دوراً في تحديد مدى تقلبات الأثمان، بمعنى أن تقلبات الأثمان تكون محدودة في حالة العرض المرن، وتكون شديدة في حالة العرض غير المرن.

فإذا كان العرض مرناً فإن المنتج يستطيع التحكم بقدر أكبر في الكمية المعروضة، وبالتالي يعمل على الحد من انخفاض أو ارتفاع الثمن في حركة عكسية وفقاً لمصلحته أي وفقا لإيراده، وبالعكس إذا كان العرض غير مرن فإنه يوجد من جانب العرض ما يحد من ارتفاع أو انخفاض الثمن في حركة عكسية.

ج. مرونة العرض وعبء الضريبة:

إذا فرضت الضريبة على سلعة عرضها مرن مرونة لا نهائية، فإن البائعين يستطيعون أن يقوا بعبء الضريبة كلها على المشتري، إذ يلجئون إلى تخفيض العرض، وبالتالي إلى رفع الثمن بما يتضمن عبء الضريبة كلها.

وأما إذا كان عرض السلعة عديم المرونة فإن المنتجين وقد امتنع عليهم أن يتحكموا في العرض، لا يستطيعون أن يلقوا بأي قدر من عبء الضريبة على المشتري.

وإن كانت الحالات الغالبة لمرونة العرض بين اللانهائية والعدم، لذا نجد أنه في أغلب الحالات يقسم العبء الضريبي بين المنتج والمستهلك تبعاً لدرجة مرونة العرض، فكلما ارتفعت درجة مرونة العرض كلما قل نصيب المنتج من عبء الضريبة، وكلما انخفضت درجة مرونة العرض كلما ازداد نصيب المنتج من عبء الضريبة.

وتطبيقـا لمـا سـبق، فإنـه لمـا كان عـرض السـلع الزراعيـة يتميـز بصفـة عامـة بقلـة المرونـة عـن عـرض السـلع الصناعيـة فيمكـن القـول بـأن قـدرة المنتـج الصناعـي عـلى نقـل الضريبـة إلى المسـتهلك أكـبر مـن قـدرة المنتـج الزراعـي عـلى ذلـك.

وكذلـك فكلـما كانـت درجـة مرونـة العـرض تتجـه إلى التزايـد في المـدة الطويلـة عنهـا في المـدة القصـيرة، فـإن قـدرة المنتجـين عـلى نقـل عـبء الضريبـة إلى المسـتهلك تزيـد في المـدة الطويلـة عنهـا في المـدة القصـيرة.

وبالإضافـة إلى درجـة مرونـة العـرض في تحديـد كيفيـة تقسـيم الضريبـة بـين المنتـج والمسـتهلك، فـإن درجـة مرونـة الطلـب تحـدد هـي كذلـك هـذه الكيفيـة، ووفقـاً لذلـك فـإن تقسـيم عـبء الضريبـة بـين البائـع والمشـترى يتـم عـلى أسـاس مـدى مرونـة كل مـن العـرض والطلـب، فـإذا كانـت مرونـة العـرض أكـبر مـن مرونـة الطلـب تحمـل البائـع جـزءاً أقـل مـما يتحملـه المشـترى، وإذا كانـت مرونـة الطلـب أكـبر مـن مرونـة العـرض تحمـل المشـترى جـزءاً أقـل مـما يتحملـه البائـع.

المبحث الثاني

نظرية الثمن (توازن السوق)

يقصد بتوازن السوق:

التوازن الذي يعكس التقاء إرادات الطلب وإرادات العرض بقصد تحديد ثمن السلعة أو السلع وكمياتها، وهذا التحديد نسبي يتم من خلال القوانين التي تحكم بناء السوق وهي تتعلق هنا بقواعد المنافسة الكاملة، كما أن هذا يتحقق خلال فترة معينة تحدث خلالها تدفقات من جانب العرض ومن جانب الطلب ليتقابلا في لحظة معينة ويتحدد الثمن.

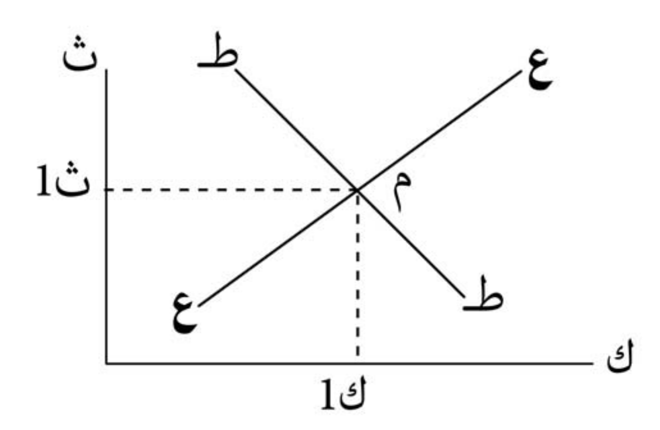
وفي ضوء ما تقدم، سوف نعرض من خلال النقاط التالية تحديد معنى التوازن والتغيرات التي تحدث في التوازن، والتوازن على المدى الطويل، والاختلال الذي يحدث للتوازن، ثم نتعرض لخصائص السوق (المنافسة الكاملة والاحتكار)، وأخيراً دور الدولة في تحديد الأثمان.

أولاً: تحديد معنى التوازن:

أن التوازن في المعنى الذى تأخذ به نظرية التوازن العام هو: متوالية من المتغيرات تؤدي إلى التوافق مع فروض إخلاء السوق والاختيار الرشيد، وتحديد قيمة التداول لسلعة ما في فترة معينة يتوقف على مجموعة من القوى الاقتصادية المتعارفة التى تعمل من خلال علاقات الطلب والعرض، فعلاقات الطلب هي علاقات عكسية تربط بين الكميات والأثمان، وعلاقات العرض هي علاقات طردية تربط بين الكميات والأثمان، والمتغيرات التي تحدث لنوعي العلاقات واحدة في ذاتها، ولكن الاختلاف في طبيعة العلاقات وفي نوعية المتعاملين (طالبين أو عارضين)، وعلى هذا الأساس لابد أن يعبر ثمن التوازن عن الثمن الذي تتعادل فيه قوى العرض من حيث

أنـه الثمـن الـذي يكـون فيـه المشـترون عـلى اسـتعداد لـشراء كميـة معينـة ويكـون البائعـون عـلى اسـتعداد لبيـع نفـس الكميـة.[1]

ويمكـن تمثيـل كافـة أطـراف العلاقـة في السـوق وثمـن التـوازن عـن طريـق الشـكل التـالي:



ويعـبر هـذا الشـكل عـن الملامـح العامـة لثمـن التـوازن، فيعـبر ط ط عـن علاقـة الطلـب وهـي علاقـة عكسـية حيـث أن ميـل الخـط سـالب، ويقابـل ذلـك ع ع ويعـبر عـن علاقـة العـرض وهـي علاقـة طرديـة ومـن ثـم فـإن ميـل الخـط يكـون موجبـاً، وتمثـل م نقطـة الالتقـاء أو نقطـة التـوازن، ويقابلهـا عـلى المحـور الأفقـي ك1 وهـي الكميـة المتفـق عليهـا وعـلى المحـور الـرأسى ث1 وهـو الثمـن الـذي يمكـن أن تبـاع وتشـتري بـه هـذه الكميـة، ولا يمكـن أن يتحقـق التـوازن إذا لم يتحقـق التقاطـع أو الالتقـاء بـين قـوى العـرض وقـوى الطلـب، أي يتحـول التعـارض بينهـما إلى توافـق.

---

(1) أنظر د/ محي محمد مسعد: مبادئ علم الاقتصاد، المرجع السابق، ص 145 – ص 164 (أجزاء متفرقة).

والتـوازن لا يحـدث فجـأة أوامـره واحـدة، وإنمـا يتـم بعـد عـدة محـاولات تـدور حـول الثمـن والكميـات التـي تتفـق عليهـا الإرادات.

- وتوضيـح ذلـك نجـد إنـه أولاً: عندمـا يكـون هنـاك فائـض في العـرض، فنلاحـظ أن الكميـة المعروضـة تزيـد عـن الكميـة المطلوبـة، وهـذا يعنـي أن هنـاك الكثـير مـن المنتجـين الذيـن لا يسـتطيعون تصريـف منتجاتهـم عنـد هـذا الثمـن، فيضطـر هـؤلاء إلى تخفيـض الثمـن فيسـتفيد الكثـير مـن المسـتهلكين بزيـادة الطلـب عـلى هـذه السـلعة وهـم بذلـك يسـتفيدون مـن كميـات السـلع غـير المبيعـة، وبذلـك يتجـه الثمـن إلى الانخفـاض متجهـاً نحـو ثمـن التـوازن.
- ونلاحـظ ثانيـاً: عندمـا تكـون الكميـة المطلوبـة أكـبر مـن الكميـة المعروضـة، وهـذا يعنـي وجـود فائـض في الطلـب أي أن كثـير مـن المسـتهلكين يعـبرون عـن رغبتهـم في الحصـول عـلى السـلعة فيقدمـون أثمانـاً مرتفعـة، ويسـتفيد المنتجـون مـن هـذا الطلـب فيكونـون عـلى اسـتعداد لتقديـم كميـة أكـبر مـن السـلعة، وهكـذا يرتفـع الثمـن ويتجـه نحـو ثمـن التـوازن.

فثمـن التـوازن هـو نتـاج مناقشـات ومواقـف متعارضـة مـن كل مـن الطالبـين والعارضـين حتـى يتحقـق الالتقـاء الكامـل والاتفاقـي حـول الكميـة والثمـن والتـي عـلى أساسـها يتـم الفصـل في تحديـد القيمـة في السـوق.

ثانيـاً: التغيرات في التوازن:

يعـبر التـوازن عـن موقـف اقتصـادي معـين في لحظـة أو فـترة معينـة، ويحـدث خلالهـا التقـاء بـين إرادات الطلـب والعـرض حـول ثمـن وكميـة معينـة ويمثـل هـذا التـوازن نقطـة التقاطـع، ولكـن لا يتصـور ثبـات هـذه النقطـة، إذ مـن الممكـن أن تتغـير نقطـة الالتقـاء نتيجـة تدخـل بعـض الظـروف الاقتصاديـة المعينـة وتحركهـا إلى مـكان أخـر في الفـراغ الـذي فيـه تحـرك منحنـى العـرض ومنحنـى الطلـب.

وهــذا يعنــي تغــير الثمــن والكميــة المتفــق عليهــا، ولكــن لا يعنــي الإخــلال بالتــوازن، فالتــوازن موجــود ومحقــق مــادام هنــاك كفالــة التقــاء بــين العــرض والطلــب أيــا كان مــكان هــذا الالتقــاء وأيــا كان حجمــه ونظــام الثمــن والكميــة المتفــق عليهــا.

والظــروف الاقتصاديــة التــي يمكــن أن تغــير مــن هــذا التــوازن، أو تنقلنــا مــن حالــة تــوازن معينــة إلى حالــة أخــرى قــد تتعلــق بعلاقــات العــرض، أو بعلاقــات الطلــب، أو تتعلــق بتغــيرات خارجيــة عــن العــرض والطلــب معــاً، ونعــرض لهــذه الحــالات تفصيــلاً فيــما يــلي:

1. تغير التــوازن نتيجة تغير علاقات العرض:

إذا كانــت العلاقــة بــين الثمــن والكميــات المعروضــة هــي علاقــة جزئيــة ومجــردة مــن كافــة العوامــل الأخــرى المؤثــرة، فــإن هــذه العوامــل لا تبقــى دائمــاً ثابتــة، فقــد تتغــير الظــروف في ميــدان علاقــات العــرض مــما يغــير مــن طبيعــة تلــك العلاقــات، فعلاقــات العــرض قبــل أن ترتبــط بالأثمــان في مرحلــة التــداول ترتبــط بالتكنولوجيــا وظــروف الإنتــاج وعلاقاتــه في مرحلــة الإنتــاج، ولا يمكــن أن نتصــور أن المنتجــين عــلى اســتعداد بــأن يقبلــوا عــرض ســلعهم للبيــع عنــد أثمــان تقــل عــن مســتوى النفقــات وخاصــة النفقــات الحديــة، ووفقــا لذلــك لــو تغــيرت ظــروف الإنتــاج أو التكنولوجيــا أو أثمــان عنــاصر الإنتــاج بمــا يؤثــر عــلى نفقــات الإنتــاج، فمــن المتصــور أن تتغــير علاقــات العــرض أمــا بانخفــاض النفقــة أو بارتفــاع النفقــة.

ومــن الممكــن أن تكــون التغــيرات في العــرض نتيجــة تفاقــم ظــروف خارجيــة كتغــيرات الظــروف الطبيعيــة والجويــة وبصفــة خاصــة مــما يثــور بالنســبة للمحاصيــل الزراعيــة، أو أن تكــون تلــك التغــيرات راجعــة إلى عنــصر الثمــن كإنقــاص معــدلات الاســتهلاك أو زيــادة معــدلات الاســتخدام.

ألا أن أهــم التغــيرات التــي تؤثــر وترتبــط بعلاقــات العــرض في المــدة القصــيرة ترتبــط بتكنولوجيــا الإنتــاج والإدارة الاقتصاديــة للمخــزون.

وهنـا يجـب أن نفـرق بـين السـلع القابلـة للتخزيـن والسـلع غـير القابلـة للتخزيــن أو بتكاليــف نفقــة عاليــة لإجــراء هــذا التخزيــن، فالعــرض يكــون غـير مـرن مـما يـدل عـلى أن الكميـة المعروضـة كميـة ثابتـة عـلى الأقـل في مـدة زمنيـة معينـة، ولا يمكـن تغيرهـا بسـهولة مـع تغـير الأثمـان، سـواء لأن تكنولوجيـا الإنتـاج لا تسـمح بذلـك مثـل السـلع المسـتعملة والقديمـة، أو لأن تكنولوجيـا التخزيـن لا يمكـن اسـتخدامها لتغـير هـذه الكميـة إلا في حـدود معينــة وبنفقــات مرتفعــة مثــل الســلع الزراعيــة.

أي أن العامـل المؤثـر في تحديـد ثمـن التـوازن الـذي تشـمله علاقـات الطلـب التـي تعمـل دائمـاً في اتجاههـا الطبيعـي (علاقـات متناقصـة) هـو أن تلتقـي مـع منحنـى العـرض الثابـت في نقطـة التـوازن التـي تمثـل ثمـن التـوازن.

وتكنولوجيـا الإنتـاج وإدارة المخـزون قـد تسـمح بتغـير الكميـات المعروضــة، وفي التأثــير في علاقــات العــرض عــن طريــق التأثــير في النفقــات، فتصبـح في مركـز تـوازن جديـد فيـه تنقـص الكميـة المتفـق عليهـا ويرتفـع ثمـن التــوازن، ومــن الواضــح أن تغــير كميــات التــوازن وأثمانهــا يرجــع أساســاً إلى حــركات منحنــى العــرض نتيجــة تغــير الظــروف التكنولوجيــا المتعلقــة بالإنتــاج أو التنظيــم أو سياســة المخــزون.

2. تغير التـوازن نتيجة تغير علاقات الطلب:

إذا كانـت تغـيرات العـرض تـؤدي إلى حـدوث تغـيرات في تـوازن الأثمـان والكميـات، فمـن الممكـن أن تكـون نقـاط التـوازن الجديـدة هـي نتيجـة تغـير العلاقـات المقابلـة في السـوق أو علاقـات الطلـب.

وإذا كانت العلاقة بين الكميات المطلوبة وتغيرات الأثمان هي علاقة عكسية، فـإن هنـاك عوامل عديدة تعمل على التأثير على هذه العلاقة كما سـبق أن أوضحنا كالدخـل وتغـير أذواق المسـتهلكين وعنـصر الزمـن، مـما يـؤدي إلى تغـير الظـروف المحيطـة بالطلـب، مـما يعنـي نقطـة جديـدة للالتقـاء مـع العـرض، فانخفـاض ثمن

التـوازن يـؤدي إلى تناقـص الكميـة الموازيـة المتفـق عليهـا، كـما أن ارتفـاع هـذا الثمـن يـؤدي إلى تزايـد الكميـة الموازيـة المتفـق عليهـا.

3. تغـير التوازن نتيجة تغير ظروف خارجية عن العرض والطلب:

هنـاك عوامـل خارجيـة تؤثـر عـلى العـرض والطلـب، فتـؤدي إلى تغـير ثمـن التـوازن والكميـات المتفـق عليهـا، ومـن أمثلتهـا تحديـد كميـات السـلع الموزعـة عـلى أسـاس الحصـص أو فـرض ضريبـة عـلى الإنتـاج أو الاسـتهلاك، فيتحملهـا المنتـج أو المسـتهلك، مـما يـؤدي إلى حـدوث تغـيرات في ثمـن التـوازن، وتغـير نقطـة التقـاء الطلـب مـع العـرض.

وقـد يتغـير التـوازن نتيجـة لعنـصر الزمـن (المـدة الطويلـة) فتعـبر علاقـات الطلـب والعـرض.

ففيما يتعلق بالطلب:

فـإن امتـداد المـدة يرتـب تغـيرات في الدخـول والأذواق وحجـم السـكان، أمـا بالنسـبة للعـرض: فالأمـر يتعلـق أساسـاً بالتطـور التكنولوجـي ونمـو الصناعـة وزيـادة الطاقـة الإنتاجيـة لها،ومـن ثـم فـإن قـدرة المنتـج عـلى التحكـم فى العـرض لا ترتبـط فقـط بسياسـة المخـزون أو بمعـدل اسـتخدام الطاقـة الإنتاجيـة المتاحـة وإنمـا أيضـاً بإمكانيـات الطاقـة الجديـدة.

وإذا افترضنـا أن مثـل تلـك التغـيرات لا تمـس الشـكل العـام لعلاقـات العـرض والطلـب مـن حيـث طبيعتهـا الطرديـة والعكسـية، فـإن التـوازن في المـدة الطويلـة لا يختلـف مـن حيـث التفاعـل عنـه في المـدة القصـيرة، فهـو يتحقـق بالنسـبة للمـشروع عندمـا يلتقـي منحنـى العـرض للمـدة الطويلـة مـع منحنـى الطلـب للمـدة الطويلـة، وهـذا الالتقـاء يحـدد ثمـن التـوازن والكميـة المتفـق عليهـا.

ولكن التوازن في المدة الطويلة يختلف عنه في المدة القصيرة من حيث الآثار المترتبة على ذلك، ففي المدة الطويلة من الممكن أن يرتفع الثمن عندما يزيد الطلب

عنـد مسـتوى مرتفـع مـن الأثمـان، وهـذا المسـتوى المرتفـع يعنـي تحقيـق أربـاح غـير عاديـة، عندئـذ سـوف تحـاول المشروعـات زيـادة إنتاجهـا مـن السـلعة للاسـتفادة مـن هـذه الأربـاح الإضافيـة السـائدة في السـوق، سـوف تدخـل إنتاجهـا المتمثـل في السـلعة إلى السـوق، وسـوف تضيـف إنتاجهـا الجديـد إلى الإنتـاج السـابق مـما يزيـد مـن عـرض السـلعة وينخفـض الثمـن، ويحـدث التقـاء جديـد بـين العـرض والطلـب فيعـود الثمـن إلى قـوة التـوازن.

ولكـن هـذا الثمـن يكـون عندئـذ مرتبطـاً بكميـة تـوازن جديـد تشـتق مـن علاقـة العـرض للمـدة الطويلـة والتـي تحـدد كميـة السـلعة المعروضـة عنـد ذلـك الثمـن، مراعيـة كافـة التقلبـات متباينـة الاتجاهـات التـي خضعـت لهـا نتيجـة سـلوك وتحـركات المشروعـات دخـولاً وخروجـاً مـن الصناعـة.

كـما يمكـن أن يتحقـق العكـس في حالـة انخفـاض الطلـب، مـما يحقـق التقـاء جديـد بـين العـرض والطلـب عنـد ثمـن أقـل مـن مسـتوى التـوازن ويقـل عـن مسـتويات النفقـة الحديـة والمتوسـطة، مـما يدفـع بكثـير مـن المشروعـات إلى الخـروج مـن الصناعـة، فيقـل العـرض ويعـود الالتقـاء مـرة أخـرى بـين العـرض والطلـب عنـد مسـتوى الثمـن السـابق والمعـبر عـن التـوازن، وهـذا يختلـف عـن كميـة التـوازن السـابقة،حيث حـدث نتيجـة تـرك عـدد كبـير مـن المشروعـات للصناعـة نتيجـة تلـك التقلبـات.

ثالثاً: الاختلال في التوازن:

يتحقـق التـوازن بالالتقـاء أو المسـاواة بـين العـرض والطلـب، وهـذا الالتقـاء أو المسـاواة يحـدد ثمـن التـوازن وكميتـه، وهـو مـا يعنـي أنـه في ظـل المنافسـة الكاملـة لا يمكـن أن نتصـور بالنسـبة لكميـة معينـة مـن سـلعة معينـة إلا ثمـن واحـد يسـود السـوق، وهـذه النتيجـة تتـم بنـاء عـلى اتفـاق البائعـين والمشـترين عـلى المحافظـة عـلى هـذا الوضـع، ولكـن هـل يعتـبر هـذا التـوازن نتيجـة حتميـة أو ضروريـة ؟.

أن القـول بوجـود مركـز التـوازن لا يعنـي بالـضرورة إمكانيـة الوصـول إليـه ولا يوجـد أي دليـل قاطـع عـلى أن الثمـن المفـروض أنـه يعـادل ثمن التـوازن، وأنه لـن يسـود السـوق لمجـرد عـدم اتفـاق قـوى العـرض والطلـب، كـما لا يوجـد أي سـبب يؤكـد أن ثمـن التـوازن سـوف يصبـح ثمنـاً مسـتقراً دائمـاً.

والسـبب في ذلـك يرجـع إلى أن هنـاك تغـيرات تحـدث في التكنولوجيـا وفي النفقـات، فتؤثـر هـذه التغـيرات في علاقـات العـرض وتواجـه هـذه العلاقـات تغـيرات في تفضيـلات المسـتهلكين والأذواق والدخـول ترتـب هـي أيضـاً تعديـلات جوهريـة فى علاقـات الطلـب، هـذا بالإضافـة إلى التغـيرات المتعلقـة بتدفقـات السـلع والأسـعار تبعـاً للسياسـة الاقتصاديـة للـدول أو العوامـل الطبيعيـة كالسـلع الزراعيـة، أو بفعـل الزمـن والتـي يمكـن أن تؤثـر في كل مـن الطلـب والعـرض معـاً.

وتعمـل مثـل هـذه التغـيرات عـلى خلـق تقلبـات واضطرابـات في الظـروف المحيطـة بالتـوازن، وقـد توجـه إلى تحقيـق توازنـات جديـدة، وليـس مـن الـضروري في غالـب الأحـوال أن هـذه الاضطرابـات سـوف تعيـد العـرض والطلـب إلى المسـاواة عـن ثمـن محـدد ودائـم، فهنـاك أكـثر مـن مركـز تـوازن تبعـاً للظـروف النسـبية في السـوق.

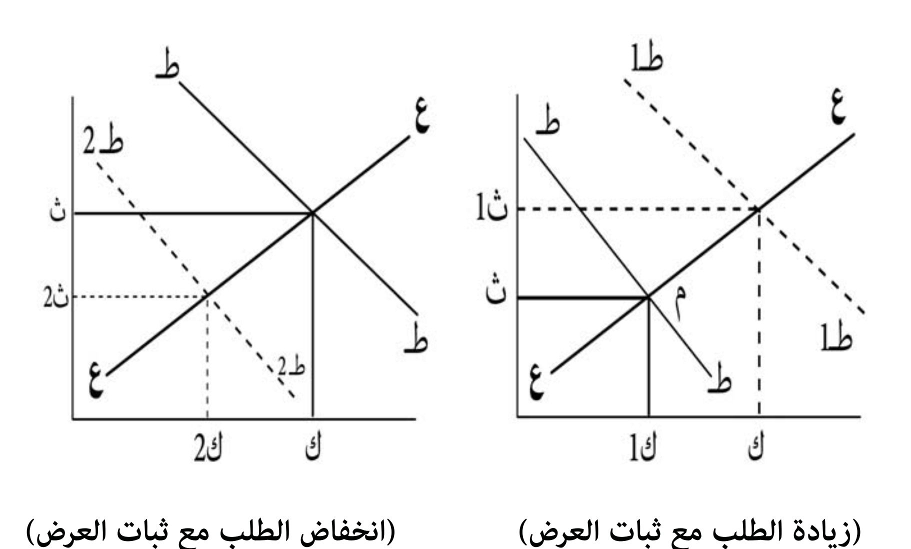
والاختـلال قـد يحـدث في المـدة القصـيرة والطويلـة معـاً، فتغـير علاقـات العـرض والطلـب عـدة مـرات سـواء في خـلال فـترة معينـة أو خـلال عـدة فـترات زمنيـة مختلفـة، وقـد تكـون درجـة التغـير في العـرض تفـوق سرعـة ودرجـة التغـير في الطلـب أو العكـس بحسـب طبيعـة السـلع وظـروف الإنتـاج والاسـتهلاك.

وترتـب هـذه التغـيرات تعديـل في موقـف المنتجـين والمسـتهلكين بالنسـبة للكميـات والأسـعار الحاليـة والمتوقعـة، وبالتـالي تعديـل مراكـز الالتقـاء والتـوازن، فنجـد أن هـذه التغـيرات والزيـادات تـؤدي إلى الوصـول إلى ثمـن تـوازن جديـد.

وإذا أردنـا الرجـوع أي ثمـن التوازن الأسـاسي سـوف تعمـد المشروعات على زيـادة الطلـب الجديد بطريقة تدريجية وتسـتفيد بذلك من ظروف الطلب الجديد

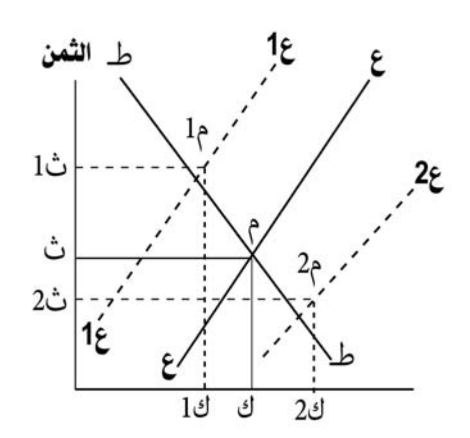
بتحقيق أرباح إضافية، والنتيجة التي تترتب على ذلك أن يسود السوق أكثر من ثمن خلال مرحلة تزايد الإنتاج، وحسب المشروعات أن تحقق أرباحاً غير عادية ولو فترة معينة بالرغم من مداومة ظروف المنافسة الكاملة.

ويمكن أن نفترض هذه العملية السابقة بطريقة معاكسة وذلك عندما يحدث الاختلال في التوازن بفعل الظروف المحيطة بالعرض، فقد تزداد الكمية المعروضة رغبة في التخلص من المخزون أو تغير عناصر النفقة وانخفاض أو تطور التكنولوجيا أو احتمال دخول مشروعات جديدة مجال المنافسة، وعندئذ ينتقل منحني العرض إلى اليمين ويتغير ثمن التوازن الأصلي، ويستمر البائعون في تخفيض الأثمان والمشترون في المساومة، حتي يعلم بقية الطلب بالظروف الجديدة للعرض، ويسود السوق بعد ذلك ثمن التوازن الجديد المنخفض.



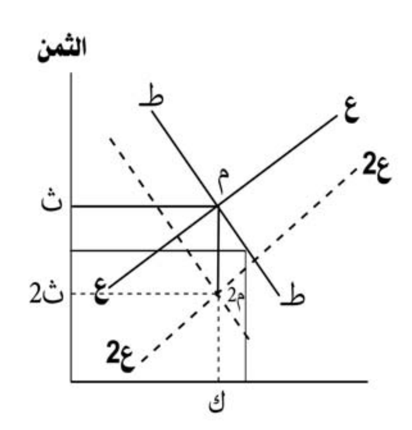
(زيادة الطلب مع ثبات العرض) (انخفاض الطلب مع ثبات العرض)

والأشـكال السـابقة توضـح التغـيرات التـي تحـدث في كل مـن الطلـب والعـرض وتـؤدى إلى حـدوث تغـيرات فى ثمـن التـوازن.



(الكمية المطلوبة والمعروضة)

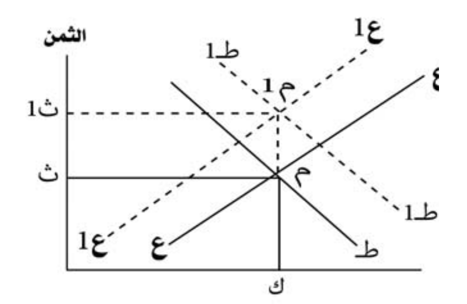
(تغير العرض مع ثبات الطلب)



(الكمية المطلوبة والمعروضة)

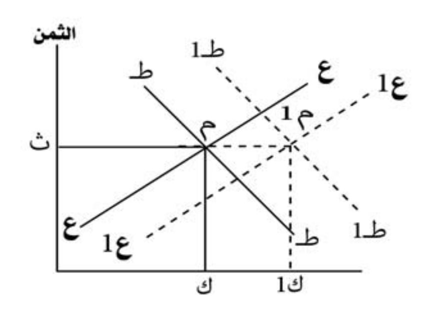
(زيادة العرض وانخفاض الطلب بنسب متساوية)

(الكمية المطلوبة والمعروضة)



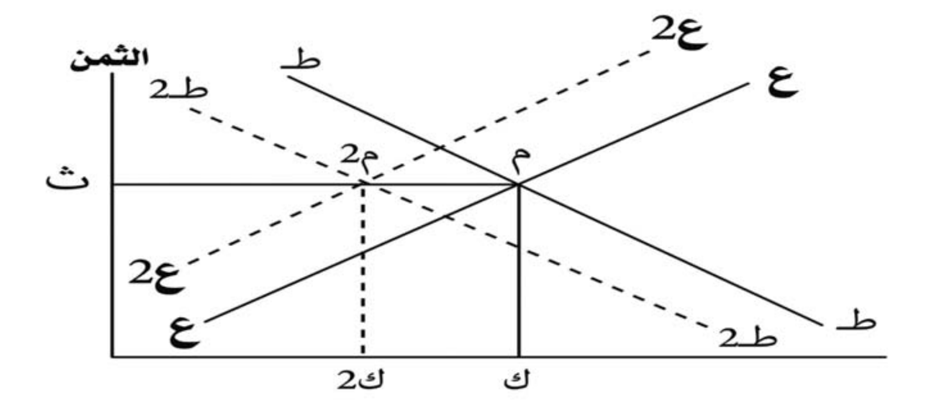
(الكمية المطلوبة والمعروضة)

(نقص العرض و زيادة الطلب)



(الكمية المطلوبة والمعروضة)

(زيادة العرض وزيادة الطلب)



(الكمية المعروضة والمطلوبة)   (نقص العرض ونقص الطلب)

رابعا: خصائص السـوق (المنافسة الكاملة والاحتكار):

بعـد دراسـتنا لـكلا مـن العـرض والطلـب، والطريقـة التـي يتحـدد بهـا الثمـن في السـوق، لابـد أن نتعـرف عـلى مفهـوم السـوق، والأنـواع المختلفـة للأسـواق، وتحديـد معنـي الأجـل القصـير، والأجـل الطويـل.

ويرفـض الاقتصاديـون حالياً تعريـف السـوق بأنـه المـكان الـذي يتقابـل فيـه عـدد مـن البائعـين وعـدد مـن المشـترين لتبـادل سـلعة معينـة، لأنـه يعـاب عـلي هـذا التعريـف بأنـه يربـط السـوق بمـكان معـين لا يتعـداه، وبأسـلوب معـين للتعامـل وهـو المقابلـة المبـاشرة بـين البائعـين والمشـترين، بينـما نجـد أن معظـم السـلع التـي نعرفهـا في الوقـت الحـاضر، يتـم تبادلهـا في أسـواق غـير محـددة بمـكان معـين، إذ قـد تشـمل العـالم كلـه، فسـنجد مثـلاً سـوق سـلعة السـيارات لا يتحـدد بالحـدود السياسـية أو الجغرافيـة للـدول المنتجـة لهـا، بـل تتعداهـا إلى كل مـكان في العـالم يوجـد بـه أشـخاص عـلي اسـتعداد لشرائهـا [1].

---

(1) انظر د/محمد خليل البرعي: مباديء الاقتصاد، المرجع السابق، ص 283 - 292.

كذلك نلاحظ أنه لا يشترط لقيام السوق أن يتم التقاء مباشر بين البائعين والمشترين، إذ قد يتم الالتقاء بينهم بأي وسيلة من وسائل الاتصال كالمراسلة أو البريد الإلكتروني عبر الإنترنت أو أي طريقة أخري من طرق الاتصال الحديثة.

لذا يفضل الاقتصاديون المحدثون اعتبار السوق قائم إذا كان هناك وسيلة للاتصال بين مجموعة من البائعين والمشترين، وذلك لتبادل سلعة معينة بسعر معين في ظل ظروف معينة.

وبالتالي لكي نحدد عناصر قيام السوق، فيجب أن تتوافر كل من: وسيلة الاتصال، عدد المتعاملين، طبيعة السلعة، السعر، الظروف التي يتم في ظلها عملية التبادل.

وتختلف هذه العناصر من سوق إلي أخرى، فإننا عادة ما نفرق بين أربعة أنواع من الأسواق وهي:

سوق المنافسة الكاملة، سوق المنافسة الاحتكارية، سوق احتكار القلة، وسوق الاحتكار، ويمكننا أن نوضح من خلال النقاط التالية، الفرق بين هذه الأنواع من الأسواق:

1. سوق المنافسة الكاملة:

تعتبر السوق في منافسة كاملة إذا ما توافرت فيها مجموعة من الشروط، تبين الظروف العامة التي تسودها، سواء من حيث طبيعة السلعة، أو من حيث طبيعة المتعاملين وعددهم، ويمكن إيجاز هذه الشروط فيما يلي:

أ. كبر عدد المتعاملين:

وهذا يتطلب أن يكون في السوق عدد كبير جداً من البائعين والمشترين، وكبر العدد هنا لا يحدده رقم معين بقدر ما تحدده الأهمية النسبية للفرد في هذا

السـوق، فيعتـبر عـدد المنتجـين كبـيراً إذا كان العـرض الفـردي لأي منتـج مـن المنتجـين مـن الصغـر بحيـث لا يسـتطيع أن يؤثـر عـلى العـرض الـكلي للسـلعة.

أى أن دخـول منتـج جديـد في مجـال إنتـاج هـذه السـلعة لـن يـؤدي إلى زيـادة العـرض الـكلي لهـا بدرجـة تؤثـر عـلى السـعر، كذلـك فـإن خـروج منتـج مـن القائمـين بالإنتـاج، لـن يـؤدي إلى نقـص العـرض الـكلي بدرجـة تؤثـر عـلى السـعر، كـما أن عـدد المشـترين يكـون كبـير، إذا كان الطلـب الفـردي لأي مشـتري مـن الصغـر بحيـث لا يؤثـر عـلى الطلـب الـكلي للسـلعة.

ب. عـدم وجود اتفاق بين المتعاملين:

يشـترط لتوافـر حالـة المنافسـة الكاملـة، ألا يكـون هنـاك أي نـوع مـن الاتفاقـات المعقـودة بـين مجموعتـين مـن المتعاملـين في السـوق، سـواء كان هـذا الاتفـاق بـين مجموعـة مـن المنتجـين وبعضهـم البعـض لإتبـاع سياسـية إنتاجيـة معينـة، أو تحديـد سـعر معـين، أو للوقـوف ضـد مجموعـات أخـري مـن المنتجـين، أو كان هـذا الاتفـاق بـين مجموعـة مـن المشـترين وبعضهـم البعـض لإحـداث تأثـير معـين عـلى أحـوال السـوق، أو كان هـذا الاتفـاق بـين مجموعـة مـن المنتجـين ومجموعـة مـن المشـترين عـلى تبـادل كميـة مـن السـلعة بـشروط خاصـة خـلاف التـي تحددهـا قـوي السـوق (الطلـب والعـرض).[1]

ج. المعرفة الكاملة بأحوال السـوق:

يشـترط كذلـك في سـوق المنافسـة الكاملـة أن يكـون جميـع المتعاملـين عـلى معرفـة كاملـة بأحـوال السـوق السـائدة فعـلاً، وعـلي علـم دائـم بـأي تغـيرات تحـدث فيهـا، بحيـث لا يسـتطيع أي منتـج رفـع سـعره مدعيـاً أن السـلعة التـي يعرضهـا تفضـل غيرهـا مـما يعارضـه بقيـة المنتجـين، أو مدعيـاً حـدوث تغـيرات في أحـوال السـوق التـي تسـتوجب رفـع السـعر.

(1) وشرط عدم وجود اتفاق بين المتعاملين في السوق يعتبر شرطاً مكملاً لشرط كبر عدد المتعاملين، فالغرض من الشرطين هو عدم وجود عناصر احتكارية تؤثر على السوق.

كذلـك يفـترض مـن جانـب المنتجـين أنهـم عـلى معرفـة تامـة بأسـاليب الإنتـاج وفنونـه للدرجـة التـي لا يمكـن أحـد المنتجـين مـن الإنفـراد بفـن إنتاجـي متقـدم يمكنـه مـن إنتـاج السـلعة بتكلفـة أقـل مـن غـيره، وإلا أدي ذلـك إلي تمتعـه بقـوة احتكاريـة تميـزه عـن غـيره مـن المنتجـين.

د. حريـة الدخول والخروج من حلقة الإنتاج:

تعنـي حريـة الخـروج، أن أى منتـج مـن المنتجـين يسـتطيع أن يتوقـف عـن الإنتـاج سـواء بصفـة مؤقتـة أو بصفـة دائمـة في أي وقـت يريـده، وذلـك دون وجـود أى مانـع يحـول دون توقفـه.

كـما تعنـي حريـة الدخـول أن أي فـرد أو شركـة تسـتطيع أن تدخـل مجـال الإنتـاج دون أن تقابـل بمعارضـة مـن جانـب المنتجـين القائمـين وذلـك في شـكل تكتـل يغلـق السـوق عليهـا، أو دون حاجـة للحصـول عـلى تصريـح خـاص أو امتيـاز معـين مـن جانـب الحكومـة.

هـ. تماثل وحدات السـلعة:

ويعنـي هـذا الـشرط أن تكـون وحـدات السـلعة التـي ينتجهـا كل منتـج متماثلـة تمامـاً مـع الوحـدات التـي ينتجهـا بقيـة المنتجـين، بحيـث لا يوجـد أي نـوع مـن الاختـلاف بـين هـذه الوحـدات، سـواء كان هـذا الاختـلاف حقيقيـاً أو وهميـاً، فالاختـلاف ولـو وهميـاً (لقصـوره فقـط عـلى اسـم السـلعة أو لونهـا) قـد يكـون مـن شـأنه أن يخلـق اختلافـاً في الأسـعار بـين المنتجـين لا يتفـق أو لا يتناسـب مـع اختـلاف النوعيـة.

و. ضرورة وجود سـعر واحد:

إذا توافـرت جميـع الـشروط السـابقة فلابـد أن يسـود في هـذه الحالـة سـعر واحـد، تتـم عنـده جميـع المبـادلات وأي منتـج يحـاول أن يرفـع سـعره عـن هـذا السـعر، سـيكون مـن نتيجتـه إعـراض جميـع المشـترين عنـه، وتحولهـم إلى غـيره مـن المنتجـين، خاصـة أن المشـترين يفـترض فيهـم أنهـم عـلي معرفـة كاملـة بأحـوال السـوق، وأن بالسـوق عـدد

كبـير مـن المنتجـين قادريـن عـلى مواجهـة تحـول طلـب المشـترين مـن هـذا المنتـج إليهـم، وأن السـلعة التـي يتـم التعامـل فيهـا ذات وحـدات متماثلـة بحيـث لا يسـتطيع هـذا المنتـج أن يـبرر سـعره المرتفـع باختـلاف النوعيـة.

كذلـك يـؤدي خفـض السـعر عـن طريـق أحـد المنتجـين ولـو بمقـدار يسـير إلى تحـول جميـع المشـترين إليـه، ولكـن بنـاء عـلى افتراضنـا بـأن العـرض الفـردي لهـذا المنتـج مـن الصغـر بحيـث لا يسـتطيع أن يقابـل التحـول في الطلـب عليـه، فإنـه لذلـك سـوف يبيـع كل مـا لديـه مـن السـلعة بالسـعر المنخفـض، في حـين يظـل الطلـب الـكلي عـلى السـلعة كـما هـو بحيـث يسـتمر التعامـل في السـوق بالسـعر السـائد.

2. سـوق المنافسة الاحتكارية:

إذا دققنـا النظـر في شروط سـوق المنافسـة الكاملـة ومـدي واقعيتهـا، نجـد أنـه نـادراً مـا تتوافـر مثـل هـذه الـشروط مجتمعـة إلا بالنسـبة لعـدد قليـل مـن الأسـواق، وبصفـة خاصـة تلـك التـي يتـم فيهـا تبـادل المـواد الخـام، وخصوصـاً عـلى المسـتوي الـدولي.

في حـين أن معظـم السـلع الأخـرى يتـم تبادلهـا في أسـواق لا تتوافـر فيهـا كل أو بعـض هـذه الـشروط، فنجـد مثـلا أنـه بالنسـبة للـشرط الخـاص بكـبر عـدد المتعاملـين، فـإن معظـم السـلع التـي يتـم إنتاجهـا عـن طريـق عـدد مـن المنتجـين، ليـس مـن الكـبر بحيـث تصبـح الأهميـة النسـبية لـكل منهـم مـن الصغـر للدرجـة التـي لا يسـتطيع أن يؤثـر فيهـا عـلى السـوق، كذلـك نجـد أنـه قـد يسـود السـوق بعـض الاتفاقيـات بـين المتعاملـين، سـواء كانـت هـذه الاتفاقيـات صريحـة أو ضمنيـة، بمعنـى أن كل منتـج قـد يجـد أن عليـه مراعـاة بعـض القواعـد العامـة، وعـدم إتبـاع سياسـة قـد تـضر غـيره مـن المنتجـين، ليـس حرصـاً عليهـم ولكـن خوفـاً مـن ردود فعلهـم ومـا قـد يقابـل بـه مـن سياسـات مضـادة.

كـما أن توافـر المعرفـة الكاملـة بأحـوال السـوق شرط قـد يصعـب تحققـه، فالمنتجـون يتفاوتـون فيـما بينهـم مـن حيـث كفاءتهـم ومعرفتهـم بظـروف السـوق وأحوالهـا، فالبعـض قـد يعـرف بعـض فنـون الإنتـاج لا يعرفهـا غـيره، والبعـض قـد يكـون عـلى درايـة بمصـادر الخامـات الرخيصـة التـي قـد لا يعرفهـا غـيره.

كذلـك نجـد أن شرط توافـر حريـة الدخـول والخـروج غـير موجـود بصفـة عمليـة إلا في حـالات قليلـة، إذ أن أى فـرد يحـاول دخـول مجـال إنتـاج سـلعة معينــة لابــد وأن يقابــل بنــوع مــن القيــود، التــى تتمثــل في شــكل صفــات خاصـة قـد تحددهـا الحكومـة، أو التزامـات يتعهـد بهـا المنتـج، أو تتمثـل في شـكل معارضـة مـن جانـب المنتجـين القائمـين بالإنتـاج.

أيضـاً فإنـه مـن النـادر أن نجـد سـلعة معينـة تتماثـل فيهـا الوحـدات المنتجـة عـن طريـق مختلـف المنتجـين، إذ أن كل منتـج يحـاول بقـدر الإمـكان أن يميـز سـلعته عـن سـلعة غـيره، سـواء كان هـذا التمييـز متمثـلاً في نوعيـة أفضـل للسـلعة، أو شـكل مميـز لهـا أو إلحـاق السـلعة بمجموعـة مـن الخدمـات التـي قـد تجـذب نحـوه فئـة مـن المشـترين.

وأخـيراً... فإننـا نجـد أن السـوق لا يسـودها سـعر واحـد، بـل تتفـاوت فيهـا الأسـعار وتختلـف مـن فـرد إلي آخـر ومـن مـكان إلى آخـر.

لـكل هـذه الأسـباب السـابقة، فإنـه يمكننـا القـول أن سـوق المنافسـة الكاملـة تعتـبر مـن الأنـواع النـادرة الموجـودة في الحيـاة العمليـة، في حـين أن مـا يسـمي بسـوق المنافسـة الاحتكاريـة هـو ذلـك النـوع الشـائع، وهـو الموجـود بالنسـبة للغالبيـة العظمـي مـن السـلع، وفي ظـل هـذه السـوق نجـد أن هنـاك عـدد كبـير مـن البائعـين، كل منهـم ينتـج سـلعة وإن كانـت متشـابهه مـع مـا ينتجـه الآخـرون، إلا أن المنتـج يحـاول أن يضيـف إليهـا مجموعـة مـن الصفـات تميزهـا عـن غيرهـا، للدرجـة التـي يسـتطيع بهـا أن يقنـع المشـترين أن مـا ينتجـه يعتـبر مخالفـاً لمـا ينتجـه الآخـرون، وبذلـك يحـاول أن يخلـق لنفسـه سـوقاً خاصـة بـه.

3. سوق احتكار القلة:

يتشـابه هـذا النـوع مـن الأسـواق مـع سـوق المنافسـة الاحتكاريـة مـن حيـث وجـود اختلافـات بـين وحـدات السـلع المنتجـة، وبالتـالي وجـود أسـعار مختلفـة لـكل منهـم، ولكـن تختلـف عنهـا مـن حيـث عـدد البائعـين، إذ قـد يكـون هـذا العـدد مـن الصغـر بحيـث أن أي فـرد منهـم يسـتطيع أن يؤثـر تأثـيراً مبـاشراً وفعـالاً عـلى أحـوال السـوق مـن ناحيـة، وعـلى غـيره مـن المنتجـين مـن ناحيـة أخـري، ولذلـك تتسـم قـرارات المتعاملـين في مثـل هـذا السـوق بنـوع مـن الحـذر الشـديد.

بـل يمكـن القـول أن المنافسـة بـين هـذه القلـة عـادة مـا تبتعـد تمامـاً عـن الأسـعار، فـلا يحـاول أى منتـج أن يخفـض مـن سـعر سـلعته خوفـاً مـن أن يحـذو الآخـرون مثلـه، ومـن ثـم يضيعـوا عليـه فـرص الاسـتفادة مـن تخفيـض السـعر، وعـادة مـا يسـود سـوق احتـكار القلـة نـوع مـن الاتفـاق بـين جميـع المنتجـين عـلى إتبـاع سياسـة واحـدة بـل قـد يصـل الأمـر بهـم إلى تخصيـص حصـة إنتاجيـة لـكل منهـم.

أمـا إذا شـعر أحـد مـن المنتجـين أنـه عـلى درجـة مـن الكفـاءة أعـلي مـن بقيـة المنتجـين، وبأنـه يسـتطيع أن ينتـج السـلعة بتكلفـة أقـل، فإنـه في هـذه الحالـة لـن يـتردد في خفـض السـعر بصـورة ملحوظـة، يكـون مـن نتيجتهـا إخـراج بقيـة المنتجـين مـن الصناعـة وانفـراده بهـا، ليكـون هـو المنتـج الوحيـد، وفي هــذه الحالــة نخــرج مــن نطــاق ســوق احتــكار القلــة وندخــل في نطــاق ســوق الاحتــكار.

ويمكن التمييز داخل سوق احتكار القلة بين عدة أنواع: (1)

فيمكــن التمييــز بــين احتــكار القلــة الكامــل (أو البحــت أو التــام) واحتــكار القلــة المتنــوع (أو المتمايــز)، ففــي احتــكار القلــة الكامــل تنتــج المشروعــات القليلــة في الصناعــة ســلعة أو خدمــة متماثلــة تمامــاً، بحيــث لا يكــون لــدى المشــترى أى ســبب لتفضيــل الســلعة التــى ينتجهــا مــشروع معــين عــن تلــك التــى تنتجهــا باقــى المشروعــات.

(1) انظر د/ مصطفي حسني مصطفي: مبادئ علم الاقتصاد، المرجع السابق، ص 358 - 363.

أما فى احتكار القلة المتنوع فتنتج المشروعات القليلة فى الصناعة أنواعاً مختلفة من السلعة أو الخدمة، ويختص كل مشروع بإنتاج نوع معين منها له خصائصه المميزة.

كذلك فإنه يمكن التمييز داخل احتكار القلة من حيث وجود اتفاق بين المنتجين أو عدم وجود اتفاق بينهم، فبما أنه في احتكار القلة يكون هناك عدد قليل من المنشآت فإن الفرصة تكون متاحة أمامها للاتفاق والتواطؤ لزيادة أرباحها والحيلولة دون دخول منشآت جديدة إلى الصناعة، وذلك عن طريق تكوين ما يسمي بالكارتل (أو اتحاد المنتجين).

ويمكن تعريف الكارتل بأنه: تنظيم أو اتفاق صريح ما بين المشروعات العاملة في صناعة ما بهدف تحويل بعض مهام أو اختصاصات الإدارة في المشروعات الفردية إلي لجنة أو سلطة مركزية بغرض تحسين وضع هذه المشروعات جميعها فيما يتعلق بتحديد الأرباح.

أنواع الكارتل:

هناك أنواع متعددة للإتفاق بين المشروعات (الكارتل) بحسب اختلاف الاختصاصات المخولة من المشروعات الفردية إلى السلطة المركزية في الكارتل، وأهم هذه الأنواع:

أ. الكارتل المركزى:

عندما يبلغ الاتفاق ما بين المشروعات درجة الكمال يتكون ما يعرف بالكارتل المركزي، حيث تتفق جميع المشروعات في الصناعة على أن تعهد إلى لجنة مركزية بسلطة اتخاذ القرارات المتعلقة بتحديد ثمن البيع والكمية التي ينتجها كل مشروع وتسويق الإنتاج وتوزيع هذه الأرباح الاحتكارية على المشروعات الداخلة في الكارتل على أساس حجم المبيعات أو علي أساس حجم الأصول المملوكة للمنشأة أو على أساس حجم العمالة المستخدمة أو على أساس آخر تحدده اللجنة المركزية للكارتل.

ب. كارتل الثمن:

وهنـا تتفـق المشروعـات التـي تنتمـي إلى فـرع معـين مـن فـروع الإنتـاج، بغـرض الحـد مـن المنافسـة السـعرية بينهـا، عـلى تحديـد حـدود دنيـا للأثمـان التـي تبيـع بهـا، بحيـث يتـاح لـكل مـشروع أن يتنافـس عـلى زيـادة مبيعاتـه مـن خـلال المنافسـة غـير السـعرية (مثـل الإعـلان أو الضـمان الـذي يمنـح للسـلعة المبيعـة).

ج. اتفـاق أو كارتل الحصص:

وهـذا الكارتـل، ويسـمي كذلـك كارتـل اقتسـام السـوق، يهـدف إلى تقييـد المنافسـة بـين أعضائـه عـن طريـق تحديـد حصـة ثابتـة لـكل مـشروع مـن الإنتـاج الـكلي للكارتـل بعـد أن يقيـد حجـم هـذا الإنتـاج أولاً، وذلـك عـلى نحـو مـا يلجـأ إليـه محتكـر البيـع، وقـد يأخـذ هـذا الكارتـل شـكلاً إقليميـاً حيـث يتسـم تقسـيم السـوق جغرافيـاً بـين المشروعـات المنضمـة إليـه، ويسـتقل كل منهـا في نطـاق الإقليـم المخصـص لـه بتقريـر سياسـته الخاصـة بالكميـات التـي ينتجهـا والثمـن الـذي يبيـع بـه كـما لـو كان محتكـراً.

د. كارتل البيع:

وهـو يتخـذ شـكل وكالـة البيـع تقتـصر مهمتهـا عـلى بيـع منتجـات كل عضـو في الكارتـل، ومـع ذلـك فـإن الملاحـظ في الواقـع هـو صعوبـة دوام الاتفـاق بـين الأعضـاء في الكارتـل لمـدة طويلـة، خاصـة إذا مـا كان عـدد المشروعـات الأعضـاء كبـيراً، والمقـدار الـذى يحصـل عليـه كل مـشروع مـن الربـح الـكلى للصناعـة صغـيراً، حيـث يوجـد دافـع قـوي لـدي بعـض المشروعـات للقيـام بالخـداع، ذلـك أن أي تخفيـض غـير ملحـوظ للسـعر تقـوم بـه إحـدى المنشـآت سـوف يمكـن هـذه المنشـأة مـن جـذب عـدد أكـبر مـن المسـتهلكين والفـوز بجـزء كبـير مـن طلـب السـوق، ومـن ثـم تـزداد مبيعاتهـا أكـثر مـن غيرهـا وتحقـق مزيـداً مـن الربـح يكـون عـلى حسـاب باقـي المنشـآت في الصناعـة (لأن الطلـب الـذي يواجـه المنشـأة في هـذه الحالـة سـوف يكـون أكـثر مرونـة بدرجـة كبـيرة مـن الطلـب الـذي تواجهـه الصناعـة أو السـوق ككل).

وعلى ذلك فانه فى سوق احتكار القلة يكون هناك اتجاهان متعارضان: فكل منشأة تعمل فى ذلك السوق يكون لديها دافع قوي للتعاون والاتفاق مع منافسيها لكل يستطيعوا تعظيم الربح المشترك بينهم، ومن الناحية الأخرى فإنه يكون لديها أيضاً دافع قوي للغش أو الخداع سراً من أجل زيادة نصيبها في الربح المشترك.

وهناك الكثير من الصناعات في احتكار القلة تتميز بوجود منشأة واحدة ضخمة تهيمن على الصناعة، ومثل هذه المنشأة تقوم بدور القيادة السعرية للصناعة بأكملها.

أي أن المنشأة تضع أسعار السلعة ثم تسمح للمنشآت الصغرى الأخرى بأن تبيع ما تريده وفق هذا السعر، وهكذا تتصرف هذه المنشآت الصغيرة كما لو كانت تعمل في ظل المنافسة التامة.

ويتم تحديد الثمن في سوق احتكار القلة في حالة عدم وجود اتفاق بين المحتكرين المتنافسين مع افتراض أنهم ينتجون منتجات متماثلة تماما، وأن تكاليف إنتاجها متماثلة أيضاً، فإن حرب الأسعار ستبدأ بين المنشآت، حيث تحاول كل منشأة أن تخفض من سعرها قليلاً بهدف جذب عدد كبير من المستهلكين، وعندما تبدأ حرب الأسعار فإن سعر السوق ينخفض إلى مستوي تكاليف الإنتاج فقط.

أما في حالة وجود اتفاق بين المحتكرين المتنافسين، فإن حرب لأسعار بما تؤدي إليه من انخفاض السعر وقلة الأرباح قد تدفع المشروعات التي تعمل في سوق احتكار القلة إلى الاتفاق والتواطؤ فيما بينها لتقييد كمية الناتج بهدف رفع السعر وتعظيم الربح الكلي للصناعة.

ومن ثم يقومون بإنتاج تلك الكمية التي يتساوى عندها الإيراد الحدي مع التكاليف الحدية، ولهذا يعمل الاتفاق بين المشروعات على تحقيق قدر كبير من الربح المشترك.

4. سوق الاحتكار:

هناك نوعـين من الاحتكار:

احتكار البيع:

وهـو الحالـة التـي يكـون فيهـا منتـج واحـد قائـم بالإنتـاج، بغـض النظـر عــن عــدد المشــترين، وهنــا يكــون العــرض الفــردي لهــذا المنتــج هــو نفــس الوقـت العـرض الـكلي للسـلعة، وفي مثـل هـذه الحالـة كثـيراً مـا يلجـأ المنتـج المحتكـر إلى تجزئـة السـوق الواحـدة إلى مجموعـة منفصلـة مـن الأسـواق ذات مرونـات مختلفـة للطلـب، ويتبـع في كل مـن هـذه الأسـواق سياسـة تختلـف عــن تلـك المتبعـة في الأسـواق الأخـرى، كـما يلجـأ المنتـج المحتكـر أيضـاً إلى التمييــز بــين وحــدات الســلعة بقــدر الإمــكان لغــرض أســعار مختلفــة لــكل منهـا.

أما النوع الثاني فهو ما يسـمي احتكار الشراء:

وهــي تلــك الحالــة التــي يكــون فيهــا مشــتري واحــد للســلعة، بغــض النظـر عـن عـدد البائعـين، وهنـا يكـون الطلـب الفـردي لهـذا المشـتري هـو الطلــب الــكلي عــلي الســلعة.

وبعـد التفرقـة بـين الأنـواع المختلفـة مـن الأسـواق، علينـا أن نفـرق أيضـاً بـين ثلاثـة أنـواع مـن الآجـال، يختلـف في كل منهـا سـلوك المنتـج عـن النـوع الآخـر.

وقـد جـري العرف الاقتصادي على تقسـيم الآجال إلي:

أ. الأجل القصير:

وهو تلك الفترة التي يستطيع فيها المنتج أن يغير من حجم إنتاجه عن طريق تغيـير عوامـل الإنتـاج المتغـيرة فقـط، كأن يغير من كميـة الخامات التي يسـتخدمها أو كميـة العمـل التـي يؤجرها، إلى آخر ذلك من عوامل يمكن تغييرها في فترة قصيرة ولا يحتـاج إلى ترتيبـات خاصـة، ويلاحـظ أن الآجـل القصير غـير مرتبط بفـترة زمنية

محددة، أو يختلف من صناعة إلى أخرى، فقد يكون الآجل القصير بالنسبة لصناعة معينة هو بضعة أيام وقد يصل بالنسبة لصناعات أخرى إلى بضعة شهور.

ب. الأجل الطويل:

وهو تلك الفترة التي تكون من الطول بحيث يستطيع فيها المنتج أن يغير من حجم إنتاجه عن طريق تغيير عوامل الإنتاج جميعها المتغير منها والثابت، كأن يغير من كمية الآلات التي يستخدمها أو يغير من حجم مشروعة، ويلاحظ هنا أيضاً أن الأجل الطويل يختلف من صناعة إلى أخري حسب الفترة اللازمة لبناء رأس المال الثابت للصناعة.

ج - الفترة السوقية:

بالإضافة إلى هذين النوعين من الآجال، يفضل الكثير من الاقتصاديين التمييز بينهما وبين نوع آخر تكون فيه الفترة من القصر بحيث لا يستطيع فيها المنتج أن يغير من حجم إنتاجه، وبالتالي يكون عرض السلع فيها ثابتاً إلا من التغيرات التي قد تنشأ نتيجة لتغير المخزون منها، وتسمي هذه الفترة بالفترة السوقية.

خامساً: تدخل الدولة في تحديد الأثمان (الثمن الجبرى):

تحدثنا فيما سبق عن تكوين الأثمان في السوق والتى تتم عن طريق التفاعل الحر لقوي العرض والطلب، ولكن قد يحدث أن تتدخل الدولة في السوق وتؤثر في الأثمان بعيداً عن قوي العرض والطلب لتحقيق أهداف معينة، فما هي الأهداف التي تبغي الدولة تحقيقها من وراء التدخل في مجال الأسواق والأثمان ؟ وما هي الوسائل التي تستخدمها لتحقيق هذه الأهداف ؟ والإجابة على هذه التساؤلات تكمن في النقاط التالية[1]:

---

(1) انظر د/ مصطفي حسني مصطفي: مباديء علم الاقتصاد، المرجع السابق، ص 153 – 160.

1. تدخل الدولة لوضع حد أقصي للأثمان حماية للمستهلكين:

قد تري الدولة التدخل لحماية المستهلكين، وخاصة الطبقات الفقيرة ومحاولة الحد من غلاء المعيشة عن طريق خفض أسعار السلع الضرورية، وهذا يحدث كثيراً في أوقات الحروب والأزمات الاقتصادية عندما يصبح من المتعذر الحصول على هذه السلع بأثمان معقولة، وخاصة إذا كانت تستورد من الخارج، وفي بداية عملية التنمية الاقتصادية حيث يقل عرض السلع الاستهلاكية نتيجة لانخفاض حجم الإنتاج وحجم الاستيراد منها لحساب السلع الإنتاجية.

كذلك فإنه في الأوقات العادية قد يتعرض إنتاج بعض الحاصلات الزراعية للانخفاض الشديد بسبب الجفاف أو الآفات أو سوء الأحوال الجوية، فيصبح في هذه الحالات اختلال بين الكمية المعروضة والكمية المطلوبة، أي أن العرض يصبح أقل بكثير من الطلب، ووفقاً للتفاعل الحر بين العرض والطلب فإن الثمن سوف يرتفع إلي الحد الذي عنده يتعادل العرض مع الطلب، ويصبح الثمن الجديد أكثر ارتفاعاً من الثمن القديم.

وبالتالي تصبح هذه السلع الأساسية مرتفعة الثمن إلي الحد الذي قد يحرم الطبقات الفقيرة من الحصول عليها، الأمر الذي قد يؤدي إلى آثار اجتماعية وسياسية ضارة وخطيرة، ولذلك كثيراً ما تلجأ الحكومة إلى تحديد مستوي معيشة كريمة للطبقات الفقيرة من الشعب، وتحقيق أكبر قدر من الثبات النسب للمستوي العام للأسعار في الدولة.

وفي مثل هذه الحالات تتدخل الحكومة وتفرض سعراً أقل من سعر التوازن كحد أقصي لا يجب التعامل في السوق بأعلى منه وهو ما يعرف بنظام التسعيرة الجبرية، وغالباً ما تفرض عقوبة على كل من يتعامل في السلعة بسعر أعلي من السعر المحدد رسمياً، ومن الطبيعي أن تكون الكميات المعروضة عند هذا السعر المنخفض أقل من الكميات المطلوبة ويظهر ما يعرف (بفائض الطلب أو عجز العرض).

ومـن ثـم تـبرز مشـكلة توزيـع الكميـة المتاحـة مـن السـلعة عـلى مختلـف الأشـخاص الراغبـين في الحصـول عليهـا، وهنـا تجـد السـلطات العامـة أن مـن واجبهـا أن تتدخـل لحـل هـذه المشـكلة، وتوجـد عـدة حلـول يمكـن الأخـذ بهـا في هـذه الحالـة، فقـد تقـوم الدولـة باسـتيراد مقـدار العجـز في السـلعة وبيعـه مبـاشرة للمسـتهلكين بالأسـعار المحـددة، أو تقـوم بمنـح إعانـة للمنتجـين (وهـو الفـرق بـين السـعر المنخفـض الـذي حددتـه الدولـة وسـعر التـوازن) وهـي تضمـن قيـام المنتجـين بإنتـاج كل الكميـة المطلوبـة وبيعهـا بالسـعر المحـدد.

كـما يمكـن للدولـة أن تطبـق نظـام الحصـص أى توزيـع الكميـة المعروضـة مـن السـلعة عنـد السـعر المنخفـض عـلى المسـتهلكين بواسـطة بطاقـات تتيـح لـكل منهـم الحصـول عـلي كميـة أو حصـة محـددة مـن السـلعة، وذلـك عـلى أسـاس المسـاواة التامـة في كميـة مـا يحصـل عليـه كل مسـتهلك، وإمـا عـلى أسـاس إعطـاء الأولويـة لأصحـاب الدخـول المنخفضـة أو أصحـاب الأعبـاء العائليـة الأكـبر وذلـك لـكي تضمـن عدالـة التوزيـع.

2. تدخـل الدولة بوضع حـد أدني للأثمان حماية لبعض المنتجين:

قـد تتدخـل الدولـة وتضـع حـداً أدني لأثمـان بعـض السـلع والخدمـات لضـمان حـد أدني لدخـول بعـض المنتجـين، وخاصـة في مجـال الإنتـاج الزراعـي، وذلـك لتوفـير قـدر مـن الاسـتقرار لدخـول هـؤلاء المنتجـين، ويعتـبر تدخـل الدولـة هنـا دفاعـاً عـن الصالـح العـام وليـس مجـرد حمايـة هـؤلاء المنتجـين.

لأن مـن شـأن إفـلاس هـذه المشروعـات إلحـاق ضرر بالـغ بالاقتصـاد القومـي، وكثـيراً مـا يحـدث ذلـك خاصـة بالنسـبة للسـلع الزراعيـة، فالسـلع الزراعيـة أكـثر مـن غيرهـا تعرضـاً للتقلبـات، وانخفـاض أثمانهـا بشـكل كبـير يهـدد دول المزارعـين ويؤثـر عـلى مسـتوي معيشـتهم، ولذلـك فـإن حمايتهـم تقتـضي أحيانـاً التدخـل بوضـع حـد أدني لأسـعار الحاصـلات الزراعيـة لا يتـم الـشراء والبيـع بأقـل منـه.

ولا يمكـن أن نتوقـع نجاحـاً كامـلاً لسياسـة فـرض حـد أدني للأثمـان إلا إذا نجحـت السـلطات العامـة في التدخـل بالتأثـير في ظـروف العـرض أو في ظـروف الطلـب أو فيهـما معـاً، كي يتحقـق التـوازن عنـد الثمـن الجديـد، ومـن أهـم وسـائل التأثـير في ظـروف العـرض التدخـل بتحديـد حجـم الإنتـاج والمعـروض مـن السـلعة، ومـن أسـاليب التأثـير في ظـروف الطلـب تدخـل الحكومـة بـشراء كميـات كبـيرة مـن السـلعة وتخزينهـا، عـلى أن تبـاع في السـنوات التـي يكـون فيهـا المحصـول قليـلاً.

3. تدخـل الدولـة لتحقيق التوازن بين العرض والطلب:

كثـيراً مـا تلجـأ الدولـة عنـد ارتفـاع الاسـتهلاك وظهـور فجـوة بـين العـرض والطلـب إلى رفـع أثمـان السـلع الاسـتهلاكية (وغالبـا مـا تكـون هـذه السـلع ضروريـة أو شـبه ضروريـة)، وذلـك بغـرض الحـد مـن الاسـتهلاك وتحقيـق التـوازن بـين العـرض والطلـب.

كـما يمكـن أن نصـل إلى تقليـل الاسـتهلاك عـن طريـق اتبـاع سياسـة تخفيـض الدخـول المخصصـة للاسـتهلاك كإجـراء بديـل عنـد رفـع الأثمـان، غـير أن سياسـة تخفيـض الدخـول تلاقـي مقاومـة شـديدة مـن جانـب العـمال، بالإضافـة إلى أنهـا تتنـافى مـع ظـروف الحـروب وظـروف التنميـة والتـي تتصـف بالتوسـع في النفقـات وفي الدخـول.

وعـادة تفضـل الحكومـات وهـي بصـدد ضغـط الاسـتهلاك، أن تلجـأ إلى سياسـة رفـع الأثمـان بـدلاً مـن اللجـوء إلى سياسـة تخفيـض الدخـول النقديـة المخصصـة للاسـتهلاك.

ويكـون رفـع الأثمـان إمـا عـن طريـق إصـدار قـرار إدارى مبـاشر يحـدد الأثمـان عنـد مسـتوى أعـلى، أو عـن طريـق فـرض الضرائـب عـلى الإنتـاج أو التـداول أو الاسـتهلاك أو الاسـتيراد.

وعـلي العكـس قـد تهـدف الدولـة إلى تشـجيع أو تيسـير اسـتهلاك بعـض السـلع لاعتبـارات معينـة، ومـن ثـم تتدخـل الدولـة بمنـح الإعانـات والتسـهيلات والقـروض الميـسرة لتشـجيع منتجـي هـذه السـلع عـلى تخفيـض أثمانهـا وزيـادة الكميـة المعروضـة منهـا.

والأمثلـة عـلى ذلـك عديـدة كتخفيـض أثمـان الكثـير مـن السـلع التـي كانـت تعتـبر كماليـة في المـاضي، وتخفيـض أثمـان الأدويـة وإعطـاء إعانـة لنـشر الكتـب الثقافيـة بأثمـان زهيـدة.

4. تدخل الدولة في السـوق للحد من سـلطة المحتكر:

تنظيـم السـوق عـلى أسـاس احتـكاري لـه الكثـير مـن المسـاوئ، لأن المحتكـر كـما سـبق أن ذكرنـا يسـتطيع أن يتحكـم في الثمـن الـذي يبيـع بـه السـلعة أو في الكميـة التـي يعرضهـا منهـا عـلى النحـو الـذي يسـمح لـه باسـتغلال المسـتهلكين، ومـع ذلـك فقـد تضطـر الدولـة إلى السـماح بوجـود مثـل هـذه السـوق، ولكـن ليـس معنـي ذلـك أنهـا تقـف مكتوفـة اليديـن أمـام مسـاوئ الاحتـكار، فهنـاك العديـد مـن الوسـائل والإجـراءات التـي يمكـن أن تسـتعين بهـا للحـد مـن تلـك المسـاوئ.

فالدولـة تسـتطيع مـن خـلال المشروعـات العامـة المملوكـة لهـا أن تقـوم بعمليـة ضغـط عـلى المـشروع المحتكـر، وذلـك عـن طريـق تأثيرهـا في عـرض وطلـب مـا يقدمـه هـذا المـشروع مـن سـلع وخدمـات، كـما تسـتطيع الدولـة أن تلجـأ إلى السياسـة الضريبيـة في محاولـة للحـد مـن سـلطة المحتكـر وتشـجيع المشروعـات الصغـيرة المنافسـة عـلى مواجهـة هـذا المحتكـر، وأخـيراً فـإن إتبـاع سياسـة ائتمانيـة فعالـة تقـوم عـلى أسـاس تمييـز الاسـتثمارات الصغـيرة العاملـة في مجـال المـشروع الاحتـكاري يمكـن أن يمثـل إحـدى الوسـائل المهمـة في هـذا الشـأن، فـإذا لم تجـد الوسـائل المشـار إليهـا وغيرهـا في مواجهـة مسـاوئ الاحتـكار فـإن الدولـة لا تجـد أمامهـا إلا اللجـوء إلى أحـد أسـلوبين:

أ. الأسلوب الأول:

التحديـد المبـاشر للأسـعار التـي يبيـع بهـا المـشروع المحتكـر منتجاتـه، وتلجـأ الدولـة عـادة إلي مثـل هـذا الأسـلوب إذا كان الاحتـكار قـد نشـأ بموجـب عقـد امتيـاز بـين الدولـة والمـشروع المحتكـر (كـما في إدارة المرافـق العامـة).

ففــي هــذه الحالــة ينــص عقــد الامتيــاز عــلى ثمــن محــدد لا يمكــن مخالفتــه إلا باتفــاق جديــد مــع الدولــة، أمــا إذا لم يكــن الاحتــكار قانونيــاً، كــما هــو الحــال في الصــورة الســابقة، وإنمــا كان احتــكاراً واقعيــاً أدت إليــه الظـروف والأوضـاع الاقتصاديـة السـائدة فى السـوق، فـان الدولـة تسـتطيع أن تتدخـل مبـاشرة وتفـرض الثمـن الـذي تـراه، تحقيقـاً لاعتبـارات الصالـح العـام، إذا انحــرف المــشروع المحتكــر وآخــر بالاقتصــاد القومــي.

ب. الأسلوب الثاني:

وبمقتضــاه تلجــأ الدولــة خاصــة في الحالــة الأخــيرة إلى تأميــم المــشروع الاحتــكاري كليــاً أو جزئيــاً، لــكي تتمكــن مــن تحديــد الثمــن عنــد المســتوي الــذي يحقــق صالــح الاقتصــاد القومــي.

الفصل الثانى

نظرية الدخل القومى

- مقدمة:

لكل فرد فى المجتمع وظيفة يقوم بها ويستحق عليها عائداً أو دخلاً، سواء كانت هذه الوظيفة متمثلة فى عمل يبذله فى الإنتاج، وما يتضمن هذا العمل من جهد ومشقة يتحملها العامل ويستحق عليها أجر.

أو كانت هذه الوظيفة متمثلة فى رأسمال يمتلكه ويتنازل عن حق استخدامه للغير أو يجمده فى شكل معدات إنتاجية، وما يتضمنه هذا العمل من تضحية بما لديه من نقود سائلة كان من الممكن أن تكون تحت طلبه وتصرفه إذا أرادها، وبالتالى فهو يستحق فائدة مقابل تنازله عن حق استخدامه لرأس ماله وحبسه لفترة من الزمن.

أو كانت هذه الوظيفة متمثلة فى عمل رائد يقوم به دون غيره متحملاً ما قد ينطوى عليه هذا العمل من مخاطرة، وبالتالى يستحق ربح مقابل تحمله للمخاطرة، أو كانت هذه الوظيفة متمثلة فى امتلاكه أرضاً أو مورداً طبيعياً يشارك به فى العملية الإنتاجية، وبالتالى يستحق ريع مقابل ندرة هذا المورد.

ولا يعنى ذلك أن كل فرد من أفراد المجتمع يحصل على نوع واحد من هذه العوائد، بل يمكن للفرد الواحد أن يجمع بين أكثر من نوع من هذه الأنواع نتيجة لقيامه بأكثر من وظيفة من الوظائف الإنتاجية، فشخص ما قد يكون عاملاً وصاحب رأس مال وصاحب أرض ومنظم فى نفس الوقت.

فالمزارع الذى يمتلك قطعة أرض يزرعها بنفسه مستعيناً ببعض أدوات الإنتاج التى يمتلكها كما يتولى بنفسه بيع محصوله، فهذا المزارع يقوم بالوظائف الأربعة لعناصر الإنتاج، وبالتالى فان جزء من الدخل الذى يحصل عليه يكون على شكل ريع، وهذا الجزء يعادل فى قيمته ما كان أن يحصل عليه لو قام بتأجير الأرض، أو ما كان يجب عليه أن يدفعه لو أنه استأجر الأرض من الغير.

كما يكون جزء من دخله على شكل فائدة، وهذا الجزء يعادل فى قيمته ما كان يمكن أن يحصل عليه لو قام بإيداع قيمة رأس المال المستخدم فى أحد المصارف، أو ما كان يجب عليه أن يدفعه للغير لو أنه قام باقتراض رأس المال اللازم له من الغير، ويكون جزء من دخله على شكل أجر، وهذا الجزء يعادل فى قيمته الأجر الذى من الممكن أن يحصل عليه لو قام بالعمل لحساب الغير، أو ما كان يجب عليه أن يدفعه للغير إذا كان قد استأجر عمالاً للقيام بالزراعة، وما يزيد عن مجموع هذه المبالغ كلها يعتبر ربحاً يحصل عليه بصفته منظماً للمشروع ومتحملاً لمخاطره.

وهكذا نجد أن كل فرد مشترك فى العملية الإنتاجية يحصل على دخل مقابل اشتراكه فى الانتاج.

وهذا الدخل فى الحقيقة يعتبر جزء من تكلفة إنتاج السلعة التى يساهم فى إنتاجها، وبالتالى تكون جملة دخول الأفراد المشتركين فى إنتاج سلعة معينة مساوية تماماً لتكاليف إنتاج هذه السلعة.

ومـا ينطبـق عـلى سـلعة مـن هـذه السـلع ينطبـق أيضـاً عـلى جميـع السـلع التـى ينتجهـا المجتمـع كلـه، بحيـث يمكننـا القـول أن قيمـة إنتـاج جميـع السـلع والخدمـات التـى ينتجهـا مجتمـع مـا فى فـترة زمنيـة معينـة ولتكـن سـنة مثـلاً تسـاوى تمامـاً جملـة مـا يحصـل عليـه أفـراد المجتمـع مـن دخـول.

وجملـة الدخـول التـى يحصـل عليهـا جميـع أفـراد المجتمـع مقابـل اشـتراكهم فى العمليـة هـو مـا يسـمى بالدخـل القومـى، وجملـة مـا ينتجـه مجتمـع مـن المجتمعـات مـن سـلع وخدمـات هـو مـا يسـمى بالناتـج القومـى، وبالتـالى فـان المشـكلة التـى قـد تثـور هـى كيفيـة توزيـع الإنتـاج عـلى المشـتركين فى العمليـة الإنتاجيـة، وسـبب هـذه المشـكلة يرجـع الى تفـاوت الأفـراد فيـما يقدمونـه مـن مجهـود وكذلـك مشـكلة كيفيـة توزيـع الناتـج القومـى عـلى عنـاصر الإنتـاج المختلفـة.

والحقيقـة فإنـه يوجد لدينا نوعـين من التوزيع:

- النوع الاول:

وهـو مـا يعـرف بالتوزيـع الشـخصى وهـو الـذى يبـين نصيـب كل فـرد مـن الدخـل بغـض النظـر عـن مصـدر هـذا الدخـل، فـكل مجتمـع مـن المجتمعـات نجـد قـدراً مـن التفـاوت فى دخـول الأفـراد المختلفـين، وهـذا التفـاوت قـد يكـبر فى مجتمـع مـن المجتمعـات للدرجـة التـى يقسـم فيهـا المجتمـع إلى مجموعـة مـن الطبقـات الداخيلـة، وقـد يقـل فى مجتمـع آخـر للدرجـة التـى يشـيع فيهـا قـدر مـن المسـاواة أو التقـارب بـين مسـتويات الدخـول، ولكـن بصفـة عامـة نجـد أنـه فى كل المجتمعـات يوجـد قـدر مـن التفـاوت فى كل المجتمعـات يوجـد قـدر مـن التفـاوت فى توزيـع الدخـول، فتحصـل فئـة مـن النـاس عـلى دخـول مرتفعـة، فى حـين تحصـل فئـة أخـرى عـلى دخـول منخفضـة، وعنـد تعرضنـا لمثـل هـذا النـوع مـن التفـاوت فى الدخـول فإننـا عـادة لا نعطـى وزنـاً كبـيراً لطبيعـة العوائـد التـى تتكـون منهـا هـذه الدخـول سـواء كانـت عـلى شـكل أجـور أو ريـع أو فائـدة أو أربـاح.

- والنوع الثانى:

وهـو مـا يعـرف باسـم التوزيـع الوظيفـى وهـو الـذى يهتـم بتوزيـع الدخـل القومـى بـين عنـاصر الانتـاج المختلفـة فيحـدد نصيـب العمـل مـن أجـر ونصيـب الأرض مـن ريـع، ونصيـب رأس المـال مـن فائـدة ونصيـب التنظيـم مـن أربـاح وبالتـالى فإنـه لا يهتـم بالأشـخاص كأشـخاص، ولكنـه يهتـم بمـا يقدمونـه مـن عنـاصر الإنتـاج التـى تشـارك فى العمليـة الإنتاجيـة.

والتوزيـع الـذى يهـم الاقتصاديـون هـو التوزيـع الوظيفـى وليـس التوزيـع الشـخصى، ولا يعنـى ذلـك عـدم أهميـة التوزيـع الشـخصى، فالعدالـة فى توزيـع الدخـل تعتـبر مـن الموضوعـات التـى تشـغل رجـال الاقتصـاد، ولكـن هـذا النـوع لـه أبعـاده الخاصـة وأدواتـه وسياسـاته التـى تهتـم دائمـاً بالحـد مـن التفـاوت فيـه، كـما أنـه لا يمكننـا إنـكار أنـه توجـد علاقـة مـا تربـط بـين التوزيـع الشـخصى والتوزيـع الوظيفـى.

ويرجـع السـبب فى هـذه العلاقـة إلى أن كل فـرد فى المجتمـع عـادة مـا يغلـب عليـه نـوع معـين مـن أنـواع الأنشـطة يشـكل الجـزء الأكـبر مـن دخلـه، وبنـاء عـلى ذلـك إذا مـا تمتـع هـذا النشـاط بعائـد مرتفـع، فـإن الدخـل الشـخصى لهـذا الفـرد يكـون مرتفعـاً، وإذا كان هـذا النشـاط يعطـى عائـداً منخفضـاً، فـإن الدخـل الشـخصى لـه سـيكون منخفضـاً.

ووفقـاً لمـا تقـدم، يمكننـا تقسـيم هـذا الفصـل الى مبحثـين عـلى النحـو التـالى:

- المبحـث الأول: تعريف الدخل القومى وطرق قياسـه.
- المبحـث الثانى: توزيع الدخـل القومى والتنميـة الاقتصادية.

المبحث الاول

تعريف الدخل القومى وطرق قياسه

الدخـل القومـى هـو المصـدر الـذى تشـتق منـه جميـع الكميـات الاقتصاديـة والمتمثلـة فى الاسـتهلاك والادخـار والاسـتثمار، مـما جعلـه يحتـل مركـز الصـدارة لـدى جميـع الـدول، وأدى ذلـك الى القـول بـأن أى مشـكلة اقتصاديـة تمـر بهـا دولـة مـا، لابـد فى البحـث أولاً فى بحـث العوامـل التـى تؤثـر فى حجـم الدخـل القومـى واسـتقراره وعدالـة توزيعـه.

أولاً: تعريـف الدخل القومـى والعوامل التى تؤثر فى حجمه:

الدخـل القومـى لأى دولـة هـو: عبـارة عـن قيمـة إنتـاج هـذه الدولـة مـن سـلع وخدمـات خـلال فـترة معينـة تتخـذ أسـاس لقيـاس هـذا الدخـل. وقـد جـرى العـرف الاقتصـادى عـلى تقديـر الدخـل القومـى لفـترة زمنيـة مدتهـا سـنة[1]. (سـواء كانـت هـذه السـنة ميلاديـة أو سـنة ماليـة).

ويتضمـن هـذا الانتـاج كل مـا انتجـه المجتمـع مـن سـلع ماديـة وغـير ماديـة، والسـلع الماديـة قـد تكـون سـلعاً اسـتهلاكية تسـتخدم مبـاشرة فى اشـباع حاجـات الأفـراد، وقـد تكـون سـلعاً رأسـمالية تسـتخدم فى إنتـاج غيرهـا مـن السـلع الاسـتهلاكية (وقـد أوضحنـا الفـرق بينهـما مـن قبـل).

وقد يزيد الدخل القومى للدولة فى سنة ما عنه فى السنوات السـابقة، وهذا يدل على رخاء الدولة فى هذه السـنة ونمو نشـاطها الإنتاجي، وارتفاع الدخول التى

(1) انظر د/ عبد الحفيظ عبد الله عيد وأخرون: أصول علم الاقتصاد، دار النهضة العربية، سنة 2004، ص 413 – ص422.

حصل عليها المواطنون ومن ثم ارتفاع معيشتهم بزيادة قدرتهم على شراء السلع والخدمات.

وبما أن الدخل القومى عبارة عن قيمة مجموع الناتج القومى، فإن مستوى هذا الدخل يتوقف على العوامل التى تؤثر فى حجم الإنتاج القومى.

ويتوقف حجم الإنتاج القومى أولاً: على ما لدى الدولة من عوامل الإنتاج ودرجة تشغيل هذه العوامل، والإنتاج ما هو إلا حصيلة نهائية لتضافر قوى العمل مع رأس المال ومع الأرض بمواردها الطبيعية ومنظم يقوم بالتأليف بين هذه العناصر السابقة.

- فعنصر الأرض مثلاً:يمكن أن يزداد الإنتاج كلما كانت الدولة غنية بثروتها الطبيعية، وينقص كلما كانت الدولة فقيرة فى هذه الثروة، وهو يزداد أيضاً كلما ازدادت خصوبة الأرض الصالحة للزراعة.
- أما عنصر العمل: فيمكن أن يؤثر فى الإنتاج ومن ثم زيادته، إذا كان هناك بعدد كبير من العمال فى الدولة يتمتعون بالخبرة والمهارة والصحة الجيدة والتعليم والإتقان فى أداء أعمالهم، مما يؤدى إلى زيادة حجم الإنتاج القومى، أما إذا لم يتمتع العمال بهذه الصفات فإن النتيجة الحتمية لذلك هى نقص الإنتاج القومى.
- كذلك عنصر رأس المال: له أثر المهم والمباشر فى تحديد حجم الإنتاج القومى،حيث وفرة الأصول الإنتاجية تؤدى إلى زيادة حجم الإنتاج،و قلتها تؤدى إلى نقص الإنتاج.

وأخيراً و بالإضافة إلى كمية عوامل الإنتاج الموجودة فى المجتمع،فإن الإنتاج القومى يتوقف على مدى الكفاءة التى تعمل بها هذه العوامل، وبالتالي فإن هذا الإنتاج يتأثر بدرجة التخصص وتقسيم العمل فى المجتمع، وكذلك درجة التقدم العلمى والقدرة المثلى على التأليف بين عناصر الإنتاج (المنظم).

وإذا أرادت الدولة حساب الدخل القومى، فإنها تقوم بقصر هذا الحساب على ما يحصل عليه الأفراد مقابل اشتراكهم فى العملية الإنتاجية،و معنى ذلك أنها تستبعد من حسابها الدخول التى يحصل عليها الأفراد أو الجماعات فى شكل هبات أو منح (المدفوعات المحولة).

ثانياً: طرق قياس الدخل القومى:

تهتم كافة الدول بقياس الدخل القومى قياساً فعلياً بالنسبة للفترات الجارية، وكذلك قياسه قياساً تقديرياً بالنسبة للفترات المقبلة، فالدولة تستعين بهذه القياسات فى وضع وتنفيذ سياساتها الاقتصادية والمالية وكيفية توزيع الدخل القومى على المساهمين فى العملية الإنتاجية بشكل يضمن عدالة هذا التوزيع لمنع الحد من التفاوت بين الطبقات الاجتماعية.

وقد جرت الدول على قياس الدخل القومى خلال فترة زمنية مدتها سنة وفقاً لطريقة من الطرق الثلاثة التالية:

1. طريقة الناتج لكلى:

تعتمد هذه الطريقة على إحصاء قيمة كل السلع والخدمات التى تنتجها الدولة خلال السنة، مع تجنب تكرار حساب السلع الوسيطة، بحيث يجب ألا تحتسب قيمة أى سلعة أو خدمة أكثر من مرة واحدة، وبالتالى تستبعد قيمة المنتجات التى تستخدم خلال السنة كمواد أولية لمنتجات أخرى، فكل السلع التى لا تستهلك مباشرة وتدخل فى تكوين سلع جديدة يجب احتساب قيمتها مرة واحدة لتجنب المبالغة فى قيمة الدخل القومى، ومثال للمواد الأولية الدقيق الذى يدخل فى إنتاج الخبز، والسكر الذى يدخل فى إنتاج الحلوى.

ويمكن تجنب تكرار الحساب بالنسبة للسلع الوسيطة باحتساب قيمة الناتج الكلى على أساس القيمة المضافة لكل مؤسسة من المؤسسات، والقيمة المضافة هى: عبارة عن الفرق بين ثمن بيع إنتاج هذه المؤسسة وثمن شراء المواد الأولية وخدمات

الغـير التـى تسـتهلك فى سـبيل الإنتـاج، وهـى تمثـل مقـدار المسـاهمة الصافيـة للمؤسسـة فى الناتـج القومـى.

أى أن القيمـة المضافـة = قيمـة الإنتاج – قيمة مسـتلزمات الإنتاج.

ومثـال ذلـك: إذا افترضنـا أن لدينـا مصنـع لصنـع الأسـمدة، ويسـتخدم فى العمليـة الإنتاجيـة مـواد مسـتوردة مـن الخـارج قيمتهـا 5 مليـون جنيـه فى السـنة، وينتـج أسـمدة تقـدر قيمتهـا بمبلـغ 25 مليـون جنيـه، ففـي هـذه الحالـة يكـون المصنـع قـد خلـق قيمـة مضافـة قدرهـا 20 مليـون جنيـه، أي الفـرق بـين قيمـة إنتاجـه وقيمـة مسـتلزمات هـذا الإنتـاج.

فـإذا مـا قـام مزارعـي القطـن بـشراء جميـع مـا ينتجـه هـذا المصنـع مـن أسـمدة، واسـتخدموا بالإضافـة إليـه تقـاوى مـن إنتـاج العـام السـابق قدرهـا 10 مليـون جنيـه، واسـتخدموا أيضاً سـلع أخـرى مسـتوردة مـن الخـارج قدرهـا 15 مليـون جنيـه، وقامـوا بإنتـاج القطـن، وتبلـغ قيمتـه 200 مليـون جنيـه، فمعنـى ذلـك أن قيمـة الإنتـاج = 200 مليـون جنيـه، وقيمـة مسـتلزمات الإنتـاج = 25 + 10 + 15 = 50 مليـون جنيـه، وبذلـك تكـون القيمـة المضافـة المتحققـة مـن زراعـة القطـن = 200 – 50 = 150 مليـون جنيـه.

وإذا مـا قامـت مصانـع الغـزل والنسـيج بـشراء مـا أنتجـه القطـاع الزراعـي مـن القطـن، وأضافـت إليـه مـواد كيماويـة ووقـود وكهربـاء ومعـدات إنتاجيـة اسـتهلكت خـلال السـنة تقـدر قيمتهـا بمبلـغ 50 مليـون جنيـه.

وقامـت هـذه المصانـع بإنتـاج أقمشـة قيمتهـا 300 مليـون جنيـه فمعنـى ذلـك أن قيمـة إنتـاج الأقمشـة = 300 مليـون جنيـه.

وقيمـة مسـتلزمات الإنتـاج = 200 + 50 = 250 مليـون جنيـه، وتكـون القيمـة المضافـة المتحققـة مـن صناعـة الغـزل والنسـيج = 300 - 250 = 50 مليـون جنيـه.

وهكـذا إذا مـا قمنـا بحسـاب القيمـة المضافـة لـكل وحـدة إنتاجيـة وقمنـا بجمعهـا عـلى مسـتوى الاقتصـاد القومـى، فإننـا بذلـك نحصـل عـلى قيمـة صـافى الإنتـاج الـذى حققـه المجتمـع كلـه خـلال العـام، وتكـون بذلـك بمأمـن مـن الوقـوع في أخطـاء الازدواج الحسـابي.

وتحتسـب القيمـة المضافـة لكافـة القطاعـات الإنتاجيـة في مجـال الزراعـة والصناعـة والخدمـات سـواء قامـت بهـذا الإنتـاج مشروعـات خاصـة أو مشروعـات عامـة.

وتضـم إلى هذه القيم المضافة ما يأتى:

أ. النفقـات التـى تتحملهـا الحكومـة في سـبيل تأديـة خدمـات مجانيـة لإشـباع حاجـات جماعيـة فهـذه النفقـات تمثـل الإنتـاج الحكومـي في هـذا القطـاع.

ب. قيمـة الإنتـاج الزراعـي والصناعـي الـذي يسـتهلك اسـتهلاكاً ذاتيـاً بواسـطة القائمـين بالإنتـاج لإشـباع حاجاتهـم الخاصـة.

ج. قيمـة الخدمـات التـي تؤديهـا المنـازل التـي يسـكنها أصحابهـا عـلى أسـاس القيمـة الايجاريـة لهـذه المنـازل.

أمـا الخدمـات الشـخصية التـي لا يدفـع لهـا مقابـل، كالخدمـات التـي تؤديهـا ربـات البيـوت في بيوتهـن، فـلا تحتسـب قيمتهـا ضمـن الناتـج القومـي، وذلـك لصعوبـات عمليـة تتعلـق بكيفيـة تقديـر قيمـة هـذه الخدمـات.

ويجـب أن نفـرق بـين القيمـة الإجـمالي للناتـج القومـي طبقـاً لأسـعار السـوق والقيمـة الإجماليـة لهـذا الناتـج طبقـاً لأسـعار عوامـل الإنتـاج، فالقيمـة الإجماليـة لهـذا الناتـج القومـي طبقـاً لأسـعار السـوق تتضمـن الضرائـب غـير المبـاشرة التـي تفرضهـا الحكومـة عـلى السـلع المنتجـة ويدفعهـا القائمـون بالإنتـاج للدولـة ثـم يحملونهـا للمسـتهلكين الذيـن يشـترون السـلع.

أمـا القيمـة الإجماليـة للناتـج القومـي طبقـاً لأسـعار عوامـل الإنتـاج فهـي عبـارة عـن قيمـة الناتـج القومـي بأسـعار السـوق مطروحـاً منهـا الضرائـب غـير المبـاشرة التـي اندمجـت في ثمـن السـلعة ولكنهـا لم تشـكل دخـلاً للقائمـين بالإنتـاج سـواء كانـوا عـمالاً أم أربـاب أعـمال فمـن المعـروف أن الضرائـب تدخـل في إيـرادات الحكومـة.

كذلـك يجـب التفرقـة بـين الناتـج القومـي الإجـمالي والناتـج القومـي الصـافي، فالناتـج القومـي الإجـمالي هـو: عبـارة عـن إجـمالي الناتـج القومـي قبـل خصـم قيمـة اسـتهلاك رأس المـال المسـتخدم في الإنتـاج، أمـا الناتـج القومـي الصـافي فهـو عبـارة عـن الناتـج القومـي الإجـمالي مطروحـاً فيـه قيمـة اسـتهلاك رأس المـال.

والناتـج القومـي الصـافي هـو الـذي يعـبر عـن حقيقيـة المجهـود الإنتاجـي للدولـة أثنـاء العـام، لأنـه يأخـذ في الحسـابات قيمـة النقـص الـذي يطـرأ عـلى الأصـول الثابتـة المسـتخدمة في الإنتـاج، فـالآلات عـلى سـبيل المثـال تعـاون الإنتـاج في الوقـت الـذي ينقـص فيـه جـزء مـن قيمتهـا، ولابـد مـن تعويـض هـذا الجـزء بخصـم قسـط اسـتهلاك هـذه الآلات.

وأخـيراً... يثـور تسـاؤلاً حـول الأسـلوب الـذي يتـم بـه حسـاب القيمـة المضافـة للمجتمـع وهـو يتعلـق بمـن الـذي يقـوم بخلـق القيمـة المضافـة ومـن الـذي يحصـل عليهـا ؟

والإجابـة عـلى هـذا التسـاؤل في شـقية الأول بسـيطة وواضحـة، إذ أن الوحـدات الإنتاجيـة هـي التـي تقـوم بخلـق القيمـة المضافـة، ولا نقصـد بالوحـدة الإنتاجيـة هنـا مجـرد الآلات أو المنشـآت أو حتـى أصحابهـا، ولكـن نقصـد بهـا جميـع العنـاصر المشـتركة في العمليـة الإنتاجيـة مـن عـمال وأصحـاب أرض وأصحـاب رؤوس أمـوال ومنظمـين.

وإذا مـا عرفنـا الذيـن يقومـون بخلـق القيمـة المضافـة يسـهل علينـا معرفـة الذيـن يحصلـون عليهـا.

إذ أن القيمـة المضافـة تـوزع على المشـتركين في الإنتاج، فيحصـل العمال على جـزء منهـا عـلى شـكل أجـور، ويحصل أصحـاب رؤوس الأمـوال على جـزء آخر على

شـكل فائـدة، ويحصـل أصحـاب الأرض عـلى جـزء ثالـث عـلى شـكل ريـع، ومـا تبقـى بعـد ذلـك يحصـل عليـه المنظمـين.

مـن ذلـك نـرى أن القيمـة المضافـة التـي تحققهـا وحـدة إنتاجيـة تسـاوى تمامـاً جملـة الدخـول التـي تحصـل عليهـا عنـاصر الإنتـاج نظـير اشـتراكهم في هـذه الوحـدة الإنتاجيـة، وأن القيمـة المضافـة التـي يحققهـا المجتمـع كلـه تسـاوي تمامـاً جملـة الدخـول التـي تحصـل عليهـا عنـاصر الإنتـاج في المجتمـع.

2. طريقة الدخول الموزعة:

وتعتمـد هـذه الطريقـة مـن طـرق قيـاس الدخـل القومـي عـلى حسـاب جميـع الإيـرادات التـي حصـل عليهـا كل مـن سـاهموا بنشـاطهم الاقتصـادي في العمليـة الإنتاجيـة، فمـن أجـل تحقيـق الناتـج الـكلي في أي دولـة يبـذل العـمال مجهودهـم مقابـل الحصـول عـلى فائـدة عنهـا، ويقـوم المنظمـون بالتأليـف بـين عوامـل الإنتـاج السـابقة مقابـل الحصـول عـلى ربـح مناسـب للمخاطـرة التـي يقدمـون عليهـا.

وبهـذا يكـون الناتـج الـكلي الـذي ينتـج أثنـاء السـنة في جميـع القطاعـات الزراعيـة والصناعيـة والتجاريـة حصيلـة اشـتراك جهودهـم وممتلكاتهـم وإمكانياتهـم في العمليـة الإنتاجيـة، ويـوزع هـذا الناتـج عليهـم في صـورة عوائـد لعوامـل الإنتـاج المملوكـة لهـم.

ويدخـل في حسـاب هـذه الدخـول كل مـا ينتـج عـن المسـاهمة في الإنتـاج حتـى ولـو لم يـوزع فعـلاً عـلى الأفـراد.

مثـال ذلـك: الأربـاح التـي لا توزعهـا الـشركات لتعيـد اسـتثمارها في أوجـه النشـاط الـذى تقـوم بـه.

وتقـوم هـذه الطريقة بقياس الدخـل القومي بعد أن تم توزيعه على الأفراد وعـلى المؤسسـات في صـورة نصيـب كل منهم في عائـد العمليـة الإنتاجية، مع الأخذ

في الاعتبار قيمة الإنتاج الزراعي الذي يستهلكه الفلاحون دون أن يمر بالأسواق فتدخل قيمة هذا الإنتاج الذي استهلكوه ضمن دخولهم.

وتتبع في تقدير قيمة الدخل القومي بهذه الطريقة نفس القواعد التي تتبع في حساب قيمة الناتج القومي.

ويتساوى مجموع دخول الأفراد مع قيمة الناتج الكلي الصافي، لأن الناتج الكلي الصافي هو الذي يدفع الأفراد نظير مساهمتهم بعوامل الإنتاج المملوكة لهم في النشاط الاقتصادي للدولة.

فالناتج القومي لا يوزع في صورة دخول إلا بعد تنقيته مما اختلط به من رأس المال في صورة أقساط استهلاك تخصم من الناتج الكلي مقابل النقص الذي يطرأ على الأصول الرأسمالية المستخدمة في الإنتاج.

ويراعى عند استخدام هذه الطريقة، أن تستبعد جميع المدفوعات الممولة كالمنح والهبات والإعانات التي تتم فيما بين الأفراد أو التي تدفعها الحكومة للأفراد، وذلك حتى لا يكون هناك ازدواج في الحساب.

ويعاب على هذه الطريقة أنها لا تكون دقيقة، ويصعب تقدير دخول الأفراد وتجميعها، كما أنها تتطلب ضرورة وجود إحصاءات على مستوى عالي من الدقة والتفصيل، ومثل هذه الإحصاءات لا تتوافر إلا في القليل من الدول المتقدمة.

3. طريقة الإنفاق الكلي:

تعتمد هذه الطريقة في قياس الدخل القومي على أساس إحصاء قيمة السلع التي حصل عليها الأفراد أثناء السنة لإشباع حاجاتهم الشخصية (أي قاموا باستهلاكها) وقيمة الزيادة التي تحققت أثناء العام في السلع الرأسمالية (الاستثمار)، فالاستهلاك والاستثمار اللذان تما أثناء السنة يشكلان استخدامات الناتج القومي.

ويشمل الاستهلاك:

قيمة جميع السلع والخدمات التي تم استهلاكها أثناء السنة، بما في ذلك قيمة الإنتاج الزراعي الذي استهلكه المزارعون مباشرة أثناء إنتاجه دون أن يمر بالأسواق.

ويقصد بالاستثمار:

الزيادة الصافية في الأصول الرأسمالية للمجتمع خلال السنة، ويتم احتساب هذه القيمة بطرح قيمة الأصول الرأسمالية الموجودة في المجتمع في أول السنة من قيمة الأصول الموجودة في نهاية السنة.

وتشمل الزيادة الصافية في الأصول الرأسمالية:

الاستثمار الثابت في قطاع الأعمال، والمباني السكنية الجديدة والتغير في المخزون السلعي والاستثمار الحكومي.

فلكي نحصل على قيمة الناتج الكلي الصافي، تقوم بمعرفة قيمة كل من الاستهلاك والاستثمار وتضاف إليها قيمة صافي الصادرات.

والحقيقة أن الطرق الثلاث السابقة تتساوى في نتائجها فكلها تعبر عن شيء واحد، فالطريقة الأولى تقيس لنا قيمة الإنتاج الكلي الذي ساهم الأفراد في إنتاجه، والطريقة الثانية تعبر عن كيفية توزيع هذا الناتج بين الأفراد الذين اشتركوا في العملية الإنتاجية، والطريقة الثالثة ما هي إلا تعبير عن الكيفية التي استخدم فيها الدخل الذي حصل عليه أصحاب عوامل الإنتاج أثناء السنة.

فالإنتاج الكلي هو الذي تم تحقيقه أثناء السنة عبارة عن سلع استهلاكية وسلع إنتاجية، كما أن الأفراد الذين حصلوا على دخولهم نتيجة اشتراكهم في العملية الإنتاجية ينفقون دخولهم إما في شراء سلع استهلاكية أو في شراء سلع رأسمالية.

وأخـيراً... يجـب ملاحظـة أن الدخـل القومـي والناتـج القومـى يتطابقـا عندمـا تعتمـد الدولـة في الإنتـاج عـلى نفسـها (الاقتصـاد المغلـق)، ولكـن جميـع الـدول الآن تعتمـد عـلى التبـادل الـدولي فيـما بينهـا للسـلع والخدمـات، فهـي تصـدر وتسـتورد، وتقـرض وتقـترض، وتسـتثمر أمـوالاً في بـلاد أخـرى فتربـح مـن وراء ذلـك بعـض الأمـوال، وقـد يسـتثمر فيهـا أمـوالاً مـن بـلاد أخـرى فتدفـع أرباحـاً إلى دول أخـرى.

ولهـذا قـد يختلـف الدخـل القومـي عـن الناتـج القومـي، ولا يرجـع هـذا الاختـلاف إلى أن الدولـة تصـدر بضائـع وتسـتورد أخـرى لأن البضائـع المصـدرة تقابلهـا البضائـع المسـتوردة، ولكــن الاختـلاف يرجـع إلى اسـتعمال عوامـل إنتـاج أجنبيـة داخـل الدولـة أو اسـتخدام عوامـل إنتـاج وطنيـة في الخـارج، الأمـر الـذي يترتـب عليـه دفـع فوائـد وأربـاح إلى الـدول الأخـرى أو الحصـول عـلى فوائـد وأربـاح مـن الـدول الأخـرى.

ففـي حالـة دفـع فوائـد وأربـاح إلى الـدول الأخـرى، فـإن الدخـل القومـي يقـل عـن الإنتـاج القومـي بقيمـة مـا دفـع للخـارج مـن فوائـد وأربـاح، وإذا حصلـت الدولـة عـلى مثـل هـذه العوائـد مـن الخـارج، فـإن الدخـل القومـي يزيـد عـن الإنتـاج القومـي بمقـدار هـذه العوائـد.

ويمكننـا التعبير عن هـذه الملاحظة الأخيرة بالمعادلة التالية:

الناتـج القومـي = الناتـج المحـلي الصـافي بتكلفـة عوامـل الإنتـاج + الصـادرات - الـواردات.

الناتـج المحـلي بتكلفـة عوامـل الإنتـاج = الناتـج المحـلي بسـعر السـوق + الإعانـات غـير المبـاشرة - الضرائـب غـير المبـاشرة.

الناتـج الصـافي = الناتج الإجمالي - إهلاك رأس المال.

الدخـل القومـي = الناتـج المحـلي + صـافي عوائـد عوامـل الإنتـاج في الخـارج.

الناتـج أو القيمـة المضافة = قيمـة الإنتاج - قيمة مسـتلزمات الإنتاج.

المبحث الثاني
توزيع الدخل القومي والتنمية الاقتصادية

يحـدث ألا ينفـق المسـتهلك جميـع دخلـه عـلى السـلع والخدمـات الاسـتهلاكية مفضـلاً ادخـار جـزء منـه، فالادخـار كذلـك إنمـا يحقـق للمسـتهلك منفعـة تمامـاً مثـل الاسـتهلاك، ولكـن الفـرق يكمـن في أن منفعـة الاسـتهلاك حـاضرة أو حالـة في حـين أن منفعـة الادخـار آجلـة أو مسـتقبلية، كذلـك فإنـه كلـما زادت المبالـغ التـي يدخرهـا الشـخص مـن دخلـه المحـدود كلـما نقصـت المنفعـة التـي يسـتمدها مـن كل وحـدة نقديـة إضافيـة يدخرهـا، أي تنقـص المنفعـة الحديـة للمبلـغ المدخـر، فينطبـق هنـا مبـدأ (تناقـص المنفعـة الحديـة)، وهـذا يوضـح كيـف يقـوم المسـتهلك بتوزيـع دخلـه بـين الاسـتهلاك والادخـار.

بـل أكـثر مـن ذلـك فالمجتمـع ككل يجـب عليـه أن يقـوم بجانـب الاسـتهلاك والادخـار بالاسـتثمار في أموالـه سـواء كان هـذا الاسـتثمار محليـاً أم أجنبيـاً، وهـذا يتوقـف عـلى درجـة تقـدم المجتمـع أو تخلفـه، وكذلـك كيـف يقـوم بالتنميـة الاقتصاديـة لمـوارده، وتواجـه البـلاد الناميـة مشـاكل عديـدة في هـذا الشـأن.

ويمكـن لنـا من خـلال النقاط الآتية عرض هذه النقاط السـابقة:

أولاً: توزيع الدخل القومي ونظرية الاسـتهلاك:

الاستهلاك هو الهدف الرئيسي للنشاط الاقتصادي، إذا أن الجهود الاقتصادية توجـه لإشـباع الحاجات، وقد سـبق وأن تحدثنـا عن المشـكلة الاقتصادية ورأينا أنها تنشـأ نتيجـة لنـدرة المـوارد في مواجهـة الحاجـات، ومـن ثـم ينبغـي عـلى الفرد بل والمجتمـع بأكملـه أن يسـتخدم موارده المحـدودة للحصول على أكبر إشـباع ممكن، والاسـتهلاك هـو الدافـع عـلى الإنتـاج، حيـث يشـكل المسـتهلكون أحـد القطاعـات

المهمـة في المجتمـع (القطـاع الاسـتهلاكي) وقـرارات هـؤلاء المسـتهلكين فيـما يتعلـق بإنفـاق دخولهـم عـلى السـلع والخدمـات المختلفـة هـي التـي تشـكل في مجموعهـا قـوة موجهـة للقطـاع الإنتاجـي.

فـكل مسـتهلك يقـرر طلبـه الخـاص عـلى كل سـلعة أو خدمـة، ومـن مجمـوع الطلبـات الفرديـة يتكـون الطلـب الـكلي للسـوق والـذي يتـم عـلى أسـاس تخصيـص المـوارد الإنتاجيـة عـلى اسـتخداماتها المختلفـة.

وتقـوم نظريـة الاسـتهلاك عـلى فـرض أن المسـتهلك يتـصرف تصرفـات رشـيدة ويتبـع سـلوكاً عقلانيـاً، بمعنـى أنـه يخطـط لإنفـاق دخلـه، والـذى يفـترض فـه أنـه دخـل ثابـت ومحـدود، وذلـك عـلى مختلـف السـلع والخدمـات بطريقـة واعيـة وعقلانيـة يهـدف منهـا إلى تحقيـق أكـبر قـدر ممكـن مـن المنفعـة أو الإشـباع.

وقـد حـاول الاقتصاديـون تحليـل هـذا السـلوك الصـادر مـن المسـتهلكين والمتعلـق بتحديـد قراراتهـم في السـوق، وذلـك مـن خـلال العديـد مـن النظريـات الخاصـة بطلـب المسـتهلك، ويوجـد نوعـان رئيسـيان مـن التحليـل تشـملهما نظريـة الاسـتهلاك أو نظريـة طلـب المسـتهلك، ويتمثـل النـوع الأول في التحليـل باسـتخدام فكـرة المنفعـة الحديـة، والنـوع الثـاني وهـو الأحـدث هـو التحليـل باسـتخدام أسـلوب منحنيـات السـواء وهـما كـما يـلي:

1. التحليل باستخدام فكرة المنفعة الحدية:

المنفعة كما عرفها الفيلسوف الإنجليزي جيرمى بنتام:

أنهـا قـوة خفيـة في الأشـياء تسـتطيع أن تخلـق الإشـباع، وسـعادة الفـرد هـي المجمـوع الـكلي للإشـباعات المختلفـة التـي يحصـل عليهـا، فالنشـاط الاقتصـادي الـذي يقـوم بـه الإنسـان يهـدف إلى إشـباع مختلـف الحاجـات التـي يحـس بهـا، وذلـك عـن طريـق اسـتهلاك السـلع والخدمـات التـي تصلـح لهـذا الغـرض، وكلـما زادت شـدة الحاجـة التـي يرغـب الإنسـان في إشـباعها كلـما زادت منفعـة السـلعة أو الخدمـة القـادرة عـلى تحقيـق

هـذا الإشـباع، ووفقـاً لذلـك فالمنفعـة هـي كميـة الإشـباع الـذي يحصـل عليـه الشـخص نتيجـة اسـتهلاكه لعـدد مـن وحـدات السـلعة أو الخدمـة خـلال فـترة معينـة مـن الزمـن.[1]

وتتميـز فكـرة المنفعة بالمعنى السـابق بأمرين:

- الأمـر الأول يتعلـق بأنـه لا توجـد علاقـة بـين منفعـة السـلعة وبـين فائدتهـا للشـخص، فسـلعة كالسـجائر أو المخـدرات أو الخمـور هـي بالتأكيـد غـير مفيـدة مـن الناحيـة الصحيـة وقـد تتنـافى مـع الديـن أو الأخـلاق أو القانـون، إلا أنهـا مـع ذلـك تحقـق لمـن يسـتهلكها إشـباعاً معينـاً.
- والأمــر الثــاني: هــو أن المنفعــة ليســت صفــة موضوعيــة كافيــة في الــشيء، ولكنهـا صفــة شــخصية تتحــدد بعلاقــة الشــخص بالســلعة وتختلــف مــن شــخص لآخــر ومــن وقــت لآخــر بالنســبة لنفــس الأشــخاص، فالمنفعــة حالــة نفســية حيــث أنهــا إحســاس بالإشــباع أو شــعور بالمتعــة يقــوم بتقديــره المســتهلك لنفســه، فبينــما يــرى مســتهلك معــين أن ســلعة مــا ذات فائــدة أو منفعــة كبــيرة بالنســبة لــه لا يراهــا كذلــك مســتهلك آخــر.

وبالتأكيــد فــإن الدخــل يؤثــر عــلى تقديــر المنفعــة، فتحتــل الســلع الضروريــة أو الأساســية مكانــة عاليــة مــن المنفعــة لــدى صاحــب الدخــل المحـدود، كـما تحظـى بعـض السـلع الكماليـة بتقديـر كبـير مـن ناحيـة منفعتهـا بالنسـبة لـذوى الدخـول المرتفعـة، وللأسـعار كذلـك تأثـير عـلى المنفعـة، فقـد يقـدر المسـتهلك لسـلعة مـا منفعـة معينـة عندمـا يكـون سـعرها مبلـغ معـين مـن النقـود، ولكـن عندمـا يرتفـع السـعر عـن ذلـك المبلـغ فقـد يـرى المسـتهلك أن منفعـة النقـود التـي ينفقهـا عـلى هـذه السـلعة بعـد ارتفـاع سـعرها أعـلى مـن منفعـة السـلعة ذاتهـا، مـما يجعلـه يشـترى كميـة أقـل مـن هـذه السـلعة.

وقـد افـترض الاقتصاديـون التقليديـون أنـه يمكـن قيـاس المنفعة التـي يحصل عليهـا الشـخص عنـد اسـتهلاكه للسـلع المختلفة، وذلـك عن طريق وحدات قياسـية

(1) 1 انظر د/ مصطفى حسن مصطفى: مبادئ علم الاقتصاد، المرجع السابق، ص 163 – ص 174.

يمكـن أن نسـميها (وحـدات المنفعـة)، وهـذا هـو القيـاس الكمـي للمنفعـة الـذي اتبعتـه المدرسـة التقليديـة.

أمـا المدرسـة الحديثـة فـلا تشـترط القيـاس الكمـي للمنفعـة ولكـن يكفـي أن يكـون المسـتهلك قـادراً عـلى ترتيـب تفضيلاتـه تنازليـاً حسـب أهميتهـا، أي أن يكـون المسـتهلك قـادراً عـلى وضـع قائمـة لهـذه التفضيـلات تبـين أيـة مجموعـة سـلعية تعطيـه إشـباعاً أكـثر مـن غيرهـا، وهـذا هـو القيـاس الترتيبـي للمنفعـة.

وإذا مـا افترضنـا حاليـاً أنـه يمكـن قيـاس الإشـباع الـذي يحصـل عليـه الشـخص نتيجـة لاسـتهلاكه وحـدات متتاليـة مـن سـلعة مـا في مـدة محـددة مـن الزمـن قياسـاً كميـاً، وذلـك في شـكل وحـدات منفعـة تقيـس كل وحـدة منهـا درجـة معينـة مـن درجـات الإشـباع، فسـوف نجـد أنـه كلـما زادت كميـة السـلعة التـي يسـتهلكها الشـخص خـلال هـذه المـدة زادت وحـدات المنفعـة التـي يحصـل عليهـا نتيجـة هـذا الاسـتهلاك وذلـك حتـى نصـل إلى نقطـة معينـة أو حـد معـين لا تزيـد بعـده وحـدات المنفعـة بزيـادة كميـة السـلعة المسـتهلكة، ويطلـق عـلى هـذا الحـد اسـم (حـد التشـبع)، وعنـده تبلـغ وحـدات المنفعـة التـي يحصـل عليهـا الشـخص حدهـا الأقـصى، ويعـرف المقـدار الـكلي للمنفعـة التـي يحصـل عليـه الشـخص نتيجـة لاسـتهلاكه كميـة معينـة مـن سـلعة مـا في وقـت محـدد باسـم (المنفعـة الكليـة).

أمـا (المنفعـة الحديـة) فيقصـد بهـا مقـدار التغـير في المنفعـة الكليـة الـذي ينتـج عـن تغـير الكميـة المسـتهلكة مـن السـلعة بمـا مقـداره وحـدة واحـدة وذلـك خـلال فـترة محـددة مـن الزمـن. ويطلـق عـلى هـذه الوحـدات اسـم (الوحـدة الحديـة) لأنهـا تقـع عـلى الحـد بـين الوحـدات مـن السـلعة التـي اسـتهلكها الشـخص فعـلاً وتلـك التـي لم يسـتهلكها بعـد، كـما يطلـق عليهـا عـادة اسـم (الوحـدة الأخـيرة)، أي آخـر وحـدة مـن وحـدات السـلعة اسـتهلاكها الشـخص فعـلاً وهكـذا تكـون المنفعـة الحديـة هـي منفعـة (الوحـدة الحديـة أو الوحـدة الأخـيرة).

ويقصد بمبدأ تناقص المنفعة الحدية: المنفعة التي يحصل عليها الشخص من استهلاك وحدات متتابعة من سلعة أو خدمة معينة تبدأ في التناقص تدريجياً كلما تزايد عدد الوحدات التي يتم استهلاكها من السلعة خلال فترة زمنية محددة.

ويمكن التعبير عن هذا المبدأ بشكل آخر، فالمنفعة الكلية لسلعة ما تتزايد مع زيادة استهلاك وحدات إضافية من السلعة، ولكن هذه الزيادة تكون بمعدل متناقص إلى أن يصل المستهلك إلى حد الإشباع وبعد ذلك تتناقص المنفعة الكلية.

فإذا شعر الشخص بالعطش، وقام باستهلاك عدد من أكواب الماء، وليكن خمسة أكواب مثلاً، نجد أن منفعة الكوب الثاني من الماء تقل عن منفعة الكوب الأول، لأن الشعور بالحرمان يقل قليلاً بالنسبة للكوب الثاني وتخف حدة الحاجة بعض الشيء، ومنفعة الكوب الثالث تكون أقل من منفعة الكوب الثاني لنفس السبب، وهكذا تقل باستمرار المنافع المستمرة من الأكواب التالية من الماء حتى يصل هذا الشخص إلى حد الإشباع الكامل باستهلاكه الكوب الرابع، وهنا لا يحصل على أية منفعة من استهلاك هذا الكوب الرابع، أي منفعته الحدية تصبح صفراً، وإذا استمر هذا الشخص في استهلاك كوب آخر من الماء بعد ذلك فإنه يسبب له ضيقاً، أو منفعة حدية سالبة تؤدي إلى إنقاص المنفعة الكلية التي حصل عليها.

وهذا معناه أن المنفعة الكلية (أي مجموع المنافع الحدية) تزداد نتيجة لاستهلاك وحدات إضافية ولكن بمعدل متناقص، وتصل المنفعة الكلية إلى أقصى حد لها عند بلوغ المنفعة الحدية درجة الصفر (أي عند الكوب الثالث من الماء حيث يكون المستهلك قد وصل إلى حد الإشباع) كما تبدأ المنفعة الكلية في التناقص عندما تصبح المنفعة الحدية كمية سالبة (أي ابتداء من الكوب الرابع).

وبالتالي فإنه توجد علاقة محددة بين المنفعة الحدية والمنفعة الكلية، ولذلك يمكننا القول باشتقاق إحداهما من الأخرى، والمنفعة الكلية ما هي إلا مجموعة المنافع الحدية الفردية مع بعضها، كما أن المنفعة الكلية تستمر في الزيادة حتى تصل إلى المقدار الذي تبلغ المنفعة الحدية عنده صفراً، أي حتى يصل الشخص إلى حد الإشباع.

وباسـتهلاك وحـدات إضافيـة بعـد هـذا الحـد تبـدأ المنفعـة الحديـة في أن تكـون كميـة سـالبة، ومـن ثـم تأخـذ المنفعـة الكليـة في التناقـص، ومعنـى هـذا أن المنفعـة الكليـة تتزايـد طالما كانـت المنفعـة الحديـة كميـة موجبـة، وتتناقـص طالما كانـت المنفعـة الحديـة كميـة سـالبة، وتثبـت دون تغير طالما كانـت المنفعـة الحديـة منعدمـة أو صفـراً.

وتفـترض النظريـات المختلفـة لطلـب المسـتهلك افتراضـاً أساسـياً بالنسـبة للقـرارات التـي يتخذهـا المسـتهلك لإنفـاق دخلـه (كـما سـبق أن ذكرنـا) وهـو أن المسـتهلك يتـصرف بطريقـة واعيـة ورشـيدة، ووفقـاً لهـذا الافـتراض فـإن المسـتهلك يسـتهدف زيـادة كميـة الإشـباع الـذي يحصـل عليـه مـن إنفـاق لدخلـه عـلى السـلع المختلفـة.

ويمكـن أن يسـتعين بفكـرة المنفعـة بالإضافـة عـلى مبـدأ تناقـص المنفعـة الحديـة في تفسـير سـلوك المسـتهلك الفـرد وهـو بصـدد إنفـاق دخلـه المحـدود خـلال فـترة محـددة عـلى شراء مختلـف السـلع والخدمـات الاسـتهلاكية في السـوق، وكذلـك عندمـا يمتنـع عـن إنفـاق جـزء مـن هـذا الدخـل مفضـلاً ادخـاره عـن إنفاقـه عـلى الاسـتهلاك.

وإذا افترضنـا أن المسـتهلك سـينفق دخلـه بأكملـه عـلى شراء السـلع الاسـتهلاكية ولـن يدخـر أي شيء منـه، فسـنجد أن زيـادة المنفعـة الكليـة التـي يحصـل عليهـا مـن هـذا الإنفـاق خـلال فـترة محـددة إنما تتحقـق فقـط عندمـا تتسـاوى معـدلات المنافـع الحديـة لمختلـف السـلع والخدمـات التـي ينفـق عليهـا دخلـه مـع معـدلات أثمانهـا.

ولـكي يتحقـق تـوازن المسـتهلك لابـد أن تتسـاوى المنافـع الحديـة لمـا قيمتـه وحـدة نقديـة واحـدة (الوحـدة النقديـة الحديـة) مـن مختلـف السـلع والخدمـات التـي يسـتهلكها الشـخص، وتسـمى هـذه المرحلـة بحالـة التوزيـع الأمثـل لدخـل المسـتهلك، وذلـك دلالـة عـلى أنـه قـد توصـل عندهـا إلى زيـادة المنفعـة الكليـة التـى يحصـل عليهـا مـن إنفاقـه لدخلـه، كـما تسـمى بحالـة تـوازن المسـتهلك دلالـة عـلى أنـه لا توجـد مصلحـة لـه عندهـا في تغيـير الصـورة التـي توصـل إليهـا لتوزيـع دخلـه عـلى مختلـف السـلع والخدمـات.

ولـكي يقـوم المسـتهلك بتوزيـع دخلـه بـين الاسـتهلاك والادخـار، نفـترض كـما سـبق أن أوضحنـا أن المسـتهلك شـخص رشـيد يهـدف مـن توزيـع دخلـه بـين الادخـار والاسـتهلاك إلى الحصـول عـلى أكـبر منفعـة كليـة ممكنـة، فالمسـتهلك يـوازن بـين منفعـة الوحـدة الأخـيرة أو (الحديـة) مـن النقـود التـي تخصـص للاسـتهلاك ومنفعـة الوحـدة الأخـيرة مـن النقـود التـي تخصـص للادخـار.

ويتحـدد الاسـتهلاك والادخـار عنـد تسـاوي المنفعـة الحديـة للنقـود المخصصـة للاسـتهلاك والمنفعـة الحديـة للنقـود المخصصـة للادخـار، لأن هـذه المسـاواة هـي التـي تحقـق للمسـتهلك أكـبر منفعـة كليـة ممكنـة مـن توزيـع دخلـه بـين الاسـتهلاك والادخـار، بحيـث أن تحويـل أيـة وحـدة نقديـة مـن الاسـتهلاك إلى الادخـار أو العكـس يـؤدي إلى تخفيـض المنفعـة الكليـة.

وبذلـك يصبـح الشـكل النهـائي لـشرط زيـادة المنفعـة الكليـة للمسـتهلك هـو أن تتسـاوى المنافـع الحديـة لمـا قيمتـه وحـدة نقديـة واحـدة مـن مختلـف السـلع والخدمـات التـي يسـتهلكها مـع المنفعـة الحديـة للوحـدة النقديـة الواحـدة مـن المبلـغ الـذي يدخـره.

ولكـن هنـاك بعـض السـلع كالمـاء تكـون منفعتهـا كبـيرة جـداً ومـع ذلـك فـإن قيمتهـا التبادليـة أي ثمنهـا تكـون منخفضـة، في حـين أن البعـض الآخـر كالمـاس مثـلاً ترتفـع قيمـة مبادلتـه بالرغـم مـن انخفـاض منفعتـه، وعـلاج هـذه المعادلـة الصعبـة نجـده في تحليلنـا للمنفعـة الحديـة، وذلـك لأن مـا يسـاهم في تحديـد ثمـن السـلعة في السـوق (أي قيمـة مبادلتهـا) ليـس هـو منفعتهـا الكليـة لـدى المسـتهلك ولكـن منفعتهـا الحديـة لديـه.

وقـد رأينـا أن هـذه المنفعـة الحديـة هـي وحدهـا التـي يرتكـز عليهـا المسـتهلك وهـو بصـدد إنفـاق دخلـه عـلى مختلـف السـلع والخدمـات الاسـتهلاكية.

ونظـراً لأن الماء يوجد بكميات هائلة، فـإن منفعته الحدية تصبح ضئيلة جداً مـع أن منفعتـه الكليـة كبـيرة إلى أقصى حد، وبالتـالي تنخفض قيمـة مبادلته أو ثمنه

في السوق، أما الماس فإنه لا تتوافر منه كميات كبيرة ومن ثم تصبح منفعته الحدية كبيرة، مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة مبادلته أو ثمنه في السوق.

وعند تقويم المستهلكين لوحدات السلعة التي يشترونها نجد أن الفرق بين الثمن الذي كان المستهلك على استعداد لدفعه والثمن الذي دفعه بالفعل في سبيل الحصول على السلعة يسمى (فائض المستهلك)، ووفقاً لذلك فإن فائض المستهلك هو عبارة عن مقياس للكسب الذي يحققه المستهلك (المشتري).

ويعكس فائض المستهلك قانون تناقص المنفعة الحدية، حيث يستمر المستهلك في شراء وحدات إضافية من السلعة حتي تتساوى المنفعة الحدية تماماً مع ثمن السلعة في السوق، فحتى هذه النقطة تولد كل وحدة تستهلك من السلعة فائضاً للمستهلك، حيث أنها تعطيه منفعة حدية تزيد عن ثمن السلعة، ويتحدد حجم فائض المستهلك من خلال سعر السوق، فعندما يتناقص سعر السوق فإن ذلك يؤدي إلى تزايد فائض المستهلك وبالعكس فإن تزايد سعر السوق يتسبب في انخفاض فائض المستهلك.

2. التحليل باستخدام منحنيات السواء:

إذا كان مبدأ تناقص المنفعة الحدية يفترض إمكان قياس المنفعة، فإن هذا الافتراض يكاد يكون بعيداً عن الواقع، لأنه يستحيل قياس المنفعة بوحدات كمية، حيث أن المنفعة إحساس نفساني يختلف من فرد لآخر، كما يختلف من وقت لآخر بالنسبة لنفس الفرد، وبالتالي يستحيل قياسها، مما أدي إلى ظهور فكرة جديدة تنادي بعدم الارتكاز على افتراض قبلية المنفعة للقياس، بل يكفي أن نفترض أن المستهلك قادر على الاختيار والمفاضلة بين مجموعات من السلع التي يستهلكها على أساس مدى الإشباع الذي يستمده من إحدى هذه المجموعات بالمقارنة بمجموعة أخرى.

فقد يرى أن إحدى هذه المجموعات تعطيه إشباعا أكبر من غيرها وبالتالي يفضل استهلاكها، أما لو كانت أمامه مجموعتان مثلاً من السلع وكان في تقديره أن كل مجموعة منهما تعطيه نفس القدر من الإشباع، فإنه يستوي لديه أن يختار هذه المجموعة أو تلك، أي يكون في حالة عدم اهتمام بالنسبة لاختيار أية مجموعة منهما لتساوي المجموعتين في نظره.(1)

وتعد فكرة منحنيات السواء مفيدة في وصف تفضيلات المستهلك حيث يبين منحني السواء توليفات السلع الأكثر تفضيلاً، والتوليفات الأقل تفضيلاً، فتزودنا منحنيات السواء بصورة بيانية عن كيفية ترتيب الشخص للتوليفات الاستهلاكية المختلفة.

ويمكن أن نعرف منحنيات السواء بأنها:

أداة هندسية تستخدم في توضيح حالات الطلب للمستهلكين، فهي تعبر عن ذوق المستهلك وترتيب تفضيلاته، ومنحنى السواء لأي مستهلك فرد يوضح التوليفات المختلفة من سلعتين والتي تزود المستهلك بنفس درجة الإشباع أو المنفعة، ولهذا يكون المستهلك غير مهتم في اختياره بين التوليفات السلعية التي تقع على منحني سواء واحد، ومثال للسلعتين التفاح والبرتقال حيث أن كلا السلعتين من الفواكه، وذات فوائد عديدة، وقد يفضل المستهلك التضحية بعدد كيلو من السلعة الأولى (التفاح وثمنه العالي) مقابل الحصول على عدد 3 كيلو ممن السلعة الثانية (البرتقال وثمنه المعتدل) لأنها تعطيه نفس المستوى من الإشباع، أو يحصل على عدد 2/1 ك (نصف كيلو) من التفاح وعدد 2/1 2ك(اثنان ونصف كيلو) من البرتقال كتوليفة من السلعتين تحقق له في النهاية نفس المستوى من الإشباع.

ومنحنيات السواء التي افترضها الاقتصاديون تتميز بعدة خصائص وهي:

(1) نظر د/ مصطفى حسنى مصطفى: مبادئ علم الاقتصاد، المرجع السابق، ص 176 – 186.

أ. الأكثر من السلع أفضل من الأقل:

فالمستهلك يفضل أن يحصل على سلع كثيرة متناولة في يده عن سلعٍ قليلة يصعب الحصول عليها، فإذا كان سلعتين فقط (الخبز واللحم) مثلاً فإن الفرد سوف يفضل دائماً أن يحصل على الكثير من إحداهما على الأقل دون أن يفقد شيئاً من الأخرى، وهذا يفسر سلوك المستهلك في الحصول على المنفعة الكلية الأكبر من السلعتين معاً على منحنى السواء.

ب. قابلية السلع للاستبدال:

إذا أراد الأفراد استبدال سلعة بأخرى، فإن الشخص يرغب في التنازل عن بعض الخبز إذا ما عوض بكمية كافية من اللحم، وبمعنى آخر سوف تكون هناك بعض الكمية الإضافية من اللحم والتي تبقى الشخص على نفس منحنى السواء، حتى مع نقص استهلاكه من الخبز، فالاحتفاظ بنفس المستوى من الإشباع مع نقص كمية إحدى السلعتين يستلزم زيادة كمية السلعة الأخرى، وتلك هي الوسيلة الوحيدة لإبقاء المستهلك على ذات منحنى السوء، أى للحصول على مجموعات مختلفة من السلعتين تتساوى فيما بينهما في نظر المستهلك من حيث الأفضلية.

ج. تقويم المستهلك للسلعة يتناقص كلما زادت الكميات المستهلكة منها:

فإذا افترضنا بقاء الشخص على نفس منحنى السواء بينما يستمر في زيادة استهلاكه من اللحم بالنسبة للخبز، نجد أن تقويمه للحم بالنسبة للخبز سوف يتناقص، ولهذا يستلزم الأمر التضحية بالكثير من وحدات اللحم لكي تعوضه عن فقده لوحدة من الخبز، فتميل منحنيات السواء، ويمثل ميل منحنى السواء رغبة الفرد في استبدال إحدى السلع بالأخرى، وتعرف الكمية من إحدى السلع والتي تكون كافية فقط لتعويض المستهلك عن فقده وحدة واحدة من السلعة الأخرى بمعدل الإحلال الحدي.

ويتساوى معدل الإحلال الحدي مع ميل منحنى السواء، وتأكيداً لمبدأ تناقص المنفعة الحدية فإن معدل الإحلال الحدي للسلعة يتناقص كلما زادت الكمية المستهلكة منها بالنسبة للسلع الأخرى.

د. منحنيات السواء لا تتقاطع:

إذا تقاطعت منحنيات السواء فإن ذلك يكون انتهاكاً لمبدأ الاختيار الرشيد، وبالتالي يقضى على المبدأ القائل بأفضلية الكثير من السلع على القيل منها.

ويمثل خط الثمن أو خط الميزانية ويسمى كذلك قيد الميزانية أهمية كبيرة في معرفة الكيفية التي يحقق بها المستهلك توازنه باستخدام منحنيات السواء، فهذا الخط يبين حدود وإمكانيات المستهلك، وتمثل كل نقطة عليه توليفة معينة من سلعتين محددتين يمكن للمستهلك شراء أية توليفة منها على أساس الأثمان السائدة في السوق في حدود دخله الثابت.

ويجب التمييز بين طبيعة منحنى السواء وطبيعة خط الميزانية:

فمنحنى السواء:

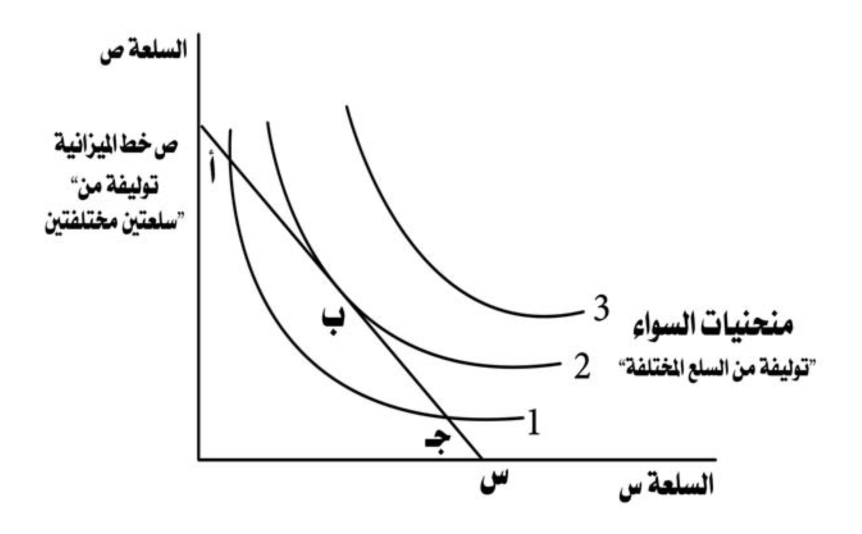
كما رأينا إنما يعبر عن مجموعة من التوليفات المختلفة من سلعتين محددتين تمنح كل توليفة منها للمستهلك المنفعة الكلية نفسها التي تمنحها أية توليفة أخرى من هذه المجموعة، وعلى ذلك فإن منحنى السواء إنما يعبر عن أمر شخصى بحت خاص بالمستهلك وحده ولا يقبل بالتالي القياس الكمي ألا وهو أذواق المستهلك وتفضيلاته.

أما خط الميزانية:

فإنه يعبر عن أمر موضوعي محض قابل للقياس الكمي بكل دقة وهو مجموعة التوليفات المختلفة من سلعتين محددتين التي يمكن للمستهلك أن يحصل على أية توليفة منها إذا أنفق على شرائهما بثمنيهما المحددين في السوق مبلغاً معيناً ثابتاً من النقود أي دخلاً محدداً بعبارة أخرى.

وإذا كان هـدف المسـتهلك هـو زيـادة الإشـباع أو المنفعـة الكليـة التـي يحصـل عليهـا مـن اسـتهلاكه للسـلع التـي ينفـق عليهـا دخلـه المحـدود.

وحينـما يصـل المسـتهلك إلى هـذا الهـدف فإنـه يكـون في وضـع التـوازن الخـاص بـه، ويمكـن أن يصـل إلى التـوازن عـن طريـق اسـتخدام منحنيـات السـواء وخـط الميزانيـة.



منحنيات السواء (وتوليفة من السلع المختلفة)

في الشـكل السـابق تمثـل منحنيـات السـواء رقـم 1، 2، 3 تفضيـلات ورغبـات المسـتهلك (أي مـا يرغـب المسـتهلك في أن يفعلـه)، أمـا خـط الثمـن أو خـط الميزانيـة فهـو يمثـل الإمكانيـات الفعليـة للمسـتهلك (أي مـا يسـتطيع المسـتهلك أن يفعلـه)، ووفقـاً لذلـك كلـما ابتعـد منحنـى السـواء عـن نقطـة الأصـل، كلـما أدى ذلـك إلى زيـادة المنفعـة الكليـة التـي يحصـل عليهـا المسـتهلك بالمقارنـة بـأي منحنـي سـواء آخـر أقـرب إلى نقطـة الأصـل.

ويلاحـظ فى هـذا الشـكل أن منحنـي السـواء رقـم (3) هـو أبعـد منحنـي عـن نقطـة الأصـل وبالتـالي يعطـي المسـتهلك منفعـة كليـة أكـبر مـن المنفعـة التـي يمنحهـا منحنـي السـواء رقـم (1)، أو رقـم (2)، ومـن ثـم فهـو الأكـثر تفضيـلاً بالنسـبة للمسـتهلك، ولكـن لا يسـتطيع الوصـول إليـه لأنـه خـارج إمكانياتـه المحـدودة المتمثلـة في خـط الثمـن س ص.

وعـلى هـذا ليـس أمـام هـذا المسـتهلك سـوى منحنـى السـواء رقـم (1)، ورقـم (2)، ويكـون عليـه أن يختـار التوليفـات التـي تمثلهـا النقطـة (أ)، أو النقطـة (ب)، أو النقطـة (ب)، أو النقطـة (ج)، وذلـك لأن كل هـذه النقـاط تقـع عـلى خـط الثمـن وبالتـالي تكـون في حـدود إمكانياتـه.

ولكـن النقطـة (أ) والنقطـة (ج) تمثـل كل منهـا توليفـة مـن السـلعتين (س، ص) تمنـح المسـتهلك منفعـة كليـة أقـل مـن تلـك التوليفـة التـي تعـبر عنهـا النقطـة (ب)، وذلـك لأن هـذه النقطـة الأخـيرة إنمـا تقـع عـلى منحنـى السـواء رقـم (2)، وهـو أبعـد عـن نقطـة الأصـل مـن منحنـى السـواء رقـم (1) الـذي تقـع عليـه النقطتـان (أ، ج).

ومعنـي هـذا أن منحنـى السـواء رقـم (2) هـو أبعـد منحنـى في خريطـة السـواء يمكـن لخـط الميزانيـة أن يمسـه، وبالتـالي يمكـن أن نقـرر أن شرط تـوازن المسـتهلك (أي زيـادة المنفعـة الكليـة) هـو أن يـوزع دخلـه عـلى السـلعتين (س، ص) بحيـث يشـتري التوليفـة التـي تمثلهـا نقطـة عـلى خـط الميزانيـة وتمـس في نفـس الوقـت أعـلى منحنـى في خريطـة السـواء يمكـن لخـط الميزانيـة أن يمسـه.

ثانياً: التنميـة الاقتصادية والدول المتخلفة:

التنميــة الاقتصاديــة والنمــو الاقتصــادي هــي عمليــات أو تغيــيرات في الأنشــطة الاقتصاديــة والاجتماعيــة تــؤدي في النهايــة إلى تحقيــق تغيــيرات في مسـتوى المعيشـة الـذي كان سـائداً، وقـد ينظـر إليهـما معـاً كنتيجـة نهائيـة أو هــدف وغايــة تســعى السياســات المطبقــة في الاقتصــاد القومــي إلى تحقيقهــا.

- أما تعبير التخلف، فينطبق هذا الوصف على الدول التي ينخفض مستوى المعيشة فيها انخفاضاً كبيراً بالقياس إلى البلاد المتقدمة.
- ومفهوم التنمية هو أكثر اتساعاً وشمولاً من مفهوم النمو الاقتصادي، فالتنمية ينصرف مفهومها إلى تغييرات كمية ونوعية وكيفية.
- أما النمو فهو تغير كمي بالزيادة في المتغيرات الاقتصادية وخصوصاً في الناتج القومي ونصيب الفرد منه.

والمفهوم الحقيقي للتنمية لابد أن يهدف إلى الارتفاع المستمر بمستوى المعيشة والتوزيع العادل لثمار النمو بين أفراد المجتمع، كذلك لابد أن تتضمن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة محلياً مع مراعاة ضرورة وحتمية الحفاظ على التوازن البيئي، وأخيراً لابد للتنمية أن تتبنى استراتيجية الاعتماد على الذات في مجال التنمية، بمعنى أن يصبح دور المساعدات والقروض الخارجية دوراً ثانوياً.

ويقابل ظاهرة التنمية ظاهرة أخرى هي ظاهرة التخلف وهي ظاهرة متفشية في الدول النامية، فالتخلف ظاهرة اقتصادية واجتماعية وسياسية، ومع اختلاف هذه الجوانب من دولة إلى أخرى، بل ومن وقت إلى آخر، فإن محاولة إيجاد تعريف ثابت أو معايير محددة للتخلف والتنمية تصبح أمراً صعباً، وقد اختلف الفقهاء الاقتصاديون حول هذا التعريف أو المعايير ما بين مصطلحات عديدة تتعلق بين الدول النامية أو في طريق النمو، وبين الدول المتخلفة والدول المتقدمة أو الدول الصناعية أو الرأسمالية على أساس أن الأولى دول فقيرة والثانية دول غنية.

ولقد اتبع البنك الدولي منهجاً آخر للتمييز بين الدول الغنية والفقيرة، حيث أسس هذا التمييز على الاختلاف بين المستويات المتوسطة للدخول، ووفقاً لهذا المنهج كان تقسيم دول العالم إلى خمسة أقسام وهم: دول ذات دخل منخفض، دول ذات دخل متوسط، دول مصدرة للنفط وذات وفرة مالية، دول السوق الصناعية، دول التخطيط المركزي (الدول الاشتراكية).

إلا أن هـذا التقسـيم السـابق أيضـاً لم يوضـح الفاصـل بـين الغنـي والمتقـدم، وليسـت كل الـدول الغنيـة دول متقدمـة، وهـذا مـا دفـع البعـض للقـول بـأن يطلقـوا مصطلـح الـدول المتخلفـة عـلى الـدول الفقـيرة (حيـث أن مسـتويات معيشـتها منخفضـة جـداً)، وينطبـق هـذا الوصـف أيضـاً عـلى الـدول الناميــة.

وتتسـم الـدول الناميـة ببعـض الخصائـص أو السـمات تميزهـا عـن غيرهـا مـن الـدول، ولا يشـترط توافـر كل هـذه السـمات في دولـة واحـدة للقـول بأنهـا دولـة ناميـة، بـل يكفـي توافـر بعضهـا في دولـة والبعـض الآخـر في دولـة أخـرى.

ولمـا كانـت عمليـة التنميـة تتمثـل في تغيـيرات اقتصاديـة واجتماعيـة، فـإن فريقـاً مـن الاقتصاديـين يذهـب إلى تقسـيم سـمات التخلـف إلى قسـمين أحدهـما يشـمل السـمات أو الخصائـص الاقتصاديـة، ويضـم الثـاني السـمات ذات الطبيعـة الاجتماعيـة[1]:

1. السـمات الاقتصادية للتخلف في الدول النامية:

وتتمثـل هـذه الخصائـص في نقـص رؤوس الأمـوال، انخفـاض متوسـط دخـل الفـرد ومسـتوى المعيشـة وسـوء التغذيـة وانتشـار البطالـة المقنعـة، سـوء إدارة المنشـآت وعـدم كفـاءة الجهـاز الحكومـي، ضعـف التصنيـع وضعـف البنيـان الزراعـي، قصـور أو سـوء اسـتغلال المـوارد الطبيعيـة، التبعيـة الاقتصاديـة للخارج،وأخـيراً التخصـص في إنتـاج واحـد والتبعيـة النقديـة والمصرفيـة، ويمكـن تنـاول بعـض هـذه الخصائـص فيـما يـلي:

أ. نقص رؤوس الأموال:

تعد مشكلة تكوين رأس المال من أهم المشكلات الرئيسية التي تواجه الدول الناميـة، وتـؤدي هذه المشـكلة إلى صعوبة الارتفـاع بالطاقة الإنتاجية إلى المسـتوى الممكن بلوغه، ونقص رؤوس الأموال يتخذ مظاهر متعددة تختلف من دولة لأخرى

---

(1) انظر / عبد الله الصعيدي: مبادئ علم الاقتصاد، المرجع السابق، ص 393 – 322 (أجزاء متفرقة).

مـن هـذه الـدول، كـما تختلـف مـن قطـاع إلى آخـر في نفـس الدولـة، وفي بعـض الأحيـان تختلـف بـين أسـلوب وأخـر داخـل نفـس القطـاع.

ولكـن ورغـم ذلـك فـإن الظاهـرة الغالبـة هـي نـدرة المصـادر الرأسـمالية بأنواعهـا المختلفـة كالمبـاني الصناعيـة الحديثـة والآلات والعـدد والأجهـزة ذات المسـتويات الإنتاجيـة العاليـة والطـرق المعـبرة والإنفـاق والكبـاري والسـكك الحديديـة ووسـائل النقـل الـبري والبحـري والجـوي والمـدارس والمستشـفيات والوسـائل والمعـدات الحديثـة في الزراعـة.

ومشــكلة تكويــن رأس المــال لهــا جانبــان: الجانــب الأول هــو جانــب العـرض، والجانـب الثـاني هـو الطلـب، حيـث يتوقـف الجانـب الأول عـلى الرغبـة في الادخـار مـع المقـدرة عليـه، ويتوقـف الجانـب الثـاني عـلى الحافـز عـلى الاسـتثمار وتحقيقـه، وعـلى ذلـك فـإن اصطـلاح تكويـن رأس المـال إنمـا يعنـي مقـدار الادخـار المتراكـم واسـتخدامه كـما يعنـي حجـم الاسـتثمارات المتحققـة والتـي يتـم تمويلهـا بالادخـار المتـاح، فالادخـار هـو أسـاس التكويـن الرأسـمالي، فكلـما زاد حجـم الادخـار كلـما أمكـن رفـع معـدل التكويـن الرأسـمالي، ولذلـك فـإن نسـبة الادخـار إلى الدخـل أو الناتـج القومـي توضـح لنـا مـدى نقـص رؤوس الأمـوال في الـدول الناميـة.

ويمكـن إرجـاع نقـص رؤوس الأمـوال في الـدول الناميـة إلى عوامـل كثـيرة بعضهـا يؤثـر في تكويـن المدخـرات والبعـض الآخـر يؤثـر في اسـتثمارها.

أمـا العوامـل التـي تؤثـر في تكويـن الادخـار فهـي: الاكتنـاز، الادخـار السـلبي، توجيـه الاسـتثمار إلى عمليـات غـير منتجـة (كالمضاربـة والمبـاني وتخزيـن السـلع)، هـروب رؤوس الأمـوال إلى الخـارج، زيـادة الميـول المتوسـطة والحديـة للاسـتهلاك، الميـل إلى التقليـد والمحـاكاة، تضخـم النفقـات الإداريـة والعسـكرية، انخفـاض الدخـل الحقيقـي للأفـراد.

وتتمثـل العوامـل المؤثـرة في الاسـتثمار في: انخفـاض حجـم المدخـرات المتاحـة، انخفـاض كفـاءة عنـصر العمـل وكذلـك بنـوك الاسـتثمار والتنميـة، نقـص فعاليـة القوانـين المنظمـة للاسـتثمار المحـلي والأجنبـي، زيـادة النفقـات العسـكرية بنسـبة أكـبر مـن زيـادة متوسـط نصيـب الفـرد مـن الناتـج القومـي.

ب. انخفاض متوسـط دخل الفرد ومسـتوى المعيشة:

يعتـبر متوسـط دخـل الفـرد أو نصيـب الفـرد مـن الناتـج القومـي مـن أكـثر المعايـير التـي تقيـس الفجـوة التـي تفصـل بـين الـدول الناميـة مـن ناحيـة والـدول المتقدمـة مـن ناحيـة أخـرى، كـما أنـه أقـل المـؤشرات قصـوراً سـواء عنـد مقارنـة المسـتويات الاقتصاديـة الدوليـة أو عنـد قيـاس معـدل النمـو الاقتصـادي في دولـة مـا خـلال فـترة زمنيـة معينـة.

ودرجـة الاعتـماد عـلى الدخـل الفـردي الحقيقـي تعتـبر مـؤشر للمسـتوى الاقتصـادي، لأنـه متغـير يمكـن حسـابه وتحليـل تغيراتـه في مختلـف القطاعـات، كـما أنـه عامـل أسـاسى لبنـاء النـماذج الاقتصاديـة، ومـع ذلـك فإنـه لابـد مـن الاسـتناد في نفـس الوقـت إلى مـؤشرات أخـرى اجتماعيـة وثقافيـة لتعزيـز دلالتـه في قيـاس كبـير لمسـتوى المعيشـة.

ولكـن لا يمكـن الاعتـماد فقـط عـلى معيـار متوسـط الدخـل الفـردي كمعيـار أسـاسى لقيـاس التخلـف الاقتصـادي وذلـك لمـا يحيـط اسـتخدامه مـن صعوبـات تـؤدي إلى ضعـف دلالتـه عـن المسـتوى الحقيقـي للتقـدم أو التخلـف وذلـك لاختـلاف مسـتويات الأسـعار بـين مختلـف الـدول، كـما أن ارتفـاع متوسـط دخـل الفـرد أو نصيـب الفـرد مـن الناتـج القومـي لا يعـبر عـن حـدوث تحسـين في مسـتوى المعيشـة أو الرفاهيـة عندمـا لا يتحقـق توزيـع عـادل للزيـادة في الدخـل أو الناتـج القومـي أو عندمـا تحصـل قلـة مـن الأفـراد عـلى الجـزء الأكـبر مـن هـذا الدخـل أو الناتـج.

ونجـد في الـدول الناميـة انعـدام في التوزيـع العـادل، ومن ثم يصبـح معني تحقيـق زيـادة أو نمـو فى الناتـج معنـى غامض، فـإذا كانت هذه الزيـادة تتحقق في

الجزء الأكبر منها عن طريق منشأة أجنبية تقوم بتصدير إنتاجها وأرباحها، وإذا كان توزيع الدخول يستفيد به قلة من الأفراد، فإن النمو في الإنتاج هنا لن يكون له معني إذا ما توزع ثماره على العدد الأكبر من المنتجين.

وأمام هذا الاقتصاد الموجه لمعيار متوسط الدخل الفردي كمؤشر للتخلف أو التقدم، يركز بعض الاقتصاديون على مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية ومستوى القدرة الإنتاجية كمعيارين حاسمين لدرجات التقدم والتخلف التي تسود اقتصاد ما.

ويتمثل مستوى الرفاهية العامة في الرفاهية المادية (الثورة المالية والعقارية) والرفاهية المعنوية (إحساس الفرد بحريته السياسية والعقائدية والفكرية)، ومدى إشباع الحاجات الأساسية (من غذاء وماء وصرف صحي وتعليم وأمن وعدالة).

أما مستوى القدرة الإنتاجية فيعبر عنها بمؤشرات كثيرة منها:

نسبة الإنتاج الصناعي في إطار التركيب النسبي للقطاعات المولدة للدخل القومي، نسبة العاملين في قطاع الصناعية، حجم رأس المال المتاح للاستثمار، سواء في شكل رأس مال نقدي للتمويل أو رأس مال عيني للإنتاج أو رأس مال اجتماعي كالمطارات والمدارس والموانى.

ويرتبط التخلف الاقتصادي بالفقر، ومفهوم الفقر هو مفهوم مركب يصعب التعرف عليه من خلال مؤشر واحد كمتوسط الدخل، ذلك أن التحسن في مستوى الحياة معبراً عنه بهذا المؤشر قد يخفي بين جنباته تدهوراً مطلقاً أو نسبياً في ظروف المعيشة لدى بعض الناس، ومن ثم فإن الفقر وإن كان يرتبط بمستوى الدخل الفردي، فإنه يرتبط أيضاً بنمط توزيع الثروة ورأس المال وبكثير من المؤشرات الاجتماعية الأخرى.

ومع تزايد الاهتمام بمشكلة الفقر على المستوى العالمي ظهرت مصطلحات جديدة له وهي الفقر المطلق والفقر النسبي، والفقر المطلق يعني وجود حد أدني

للدخـل يكفـي لإشـباع الحاجـات الأساسـية ليواصـل الإنسـان رحلـة الحيـاة (الخـط العـام للفقـر)، وتقـدر درجـة الفقـر المطلـق في دولـة مـا بنسـبة مـن يحصلـون عـلى دخـول حقيقيـة تقـل عـن هـذا الخـط العـام للفقـر الـدولي، أمـا الفقـر النسـبي فينتـج عـن تفـاوت توزيـع الدخـل القومـي بـين السـكان داخـل الدولـة.

2. السـمات غير الاقتصادية لتخلف في الدول النامية:

لا تقـل السـمات الاقتصاديـة (الاجتماعيـة والثقافيـة والسياسـية) أهميـة عـن السـمات الاقتصاديـة والمرتبطـة بالدخـل والناتـج ورأس المـال، ومـن أهـم هـذه السـمات المـؤشرات السـكانية، ضعـف الهيـكل الإداري، انعـدام الاسـتقرار السـياسي، التفـكك الاجتماعـي، التبعيـة الثقافيـة، السـمات الخاصـة بالتعليـم والصحـة والقيـم الاجتماعيـة السـائدة، ضعـف أو عـدم وجـود الطبقـة المتوسـطة، سـوء اسـتغلال أوقـات الفـراغ، وعمـل الأطفـال وتركهـم للتعليـم، عـدم توافـر القيـم المعنويـة، ويمكـن ذكـر بعـض هـذه السـمات فيـما يـلي:

أ. السـمات الخاصة بالمؤشرات السكانية:

أصبـح ارتفـاع معـدلات النمـو السـكاني في الـدول الناميـة حقيقيـة تؤكدهـا كل الإحصائيـات المتاحـة، بينـما انخفـض هـذا المعـدل في الـدول المتقدمـة، ويرتبـط المعـدل المرتفـع للنمـو السـكاني بالارتفـاع الواضـح في معـدلات المواليـد في الـدول الناميـة، ويتضـح ذلـك مـن الإحصـاءات التـي تنشرهـا الأمـم المتحـدة أن معـدلات المواليـد في هـذه الـدول تـتراوح بـين 30% و 50% سـنوياً، أمـا في الـدول المتقدمـة فهـي تـتراوح فقـط بـين 10%و 20% سـنوياً، ومـع التقـدم الطبـي الـذي شـهده العـالم كلـه، انخفـض معـدل الوفيـات الإجـمالي في الـدول الناميـة، إلا أن معـدل وفيـات الأطفـال والمواليـد مـا زالا مرتفعـين بهـا إلا مـا تـم مقارنتهـا بالـدول المتقدمـة.

وترجـع الزيـادة السـكانية في الـدول الناميـة إلى أسـباب كثـيرة بعضهـا ذو طبيعـة اقتصاديـة كانخفـاض تكاليـف تربيـة الأطفـال خاصـة في المناطـق الريفيـة،

وغلبـة الاقتصـاد الزراعـي وحاجـة إلى مزيـد مـن العمـل اليـدوي، ارتفـاع نسـبة الفقـراء حيـث تشـير الدراسـات إلى ارتبـاط الزيـادة السـكانية بانخفـاض مسـتوى المعيشـة، والتخلـف الشـديد في المناطـق الريفيـة.

وهنـاك أسـباب ذات طبيعـة اجتماعيـة تتمثـل في ارتفـاع نسـبة الأميـين في الـدول الناميـة، انتشـار فكـرة العائلـة الكبـيرة في المناطـق الريفيـة، الرغبـة في إنجـاب أطفـال ذكـور، تعـدد الزوجـات وانتشـار الطـلاق، التفسـير الخاطـئ للتعاليـم الدينيـة، كـما أن الزيـادة السـكانية في مجتمـع اسـتهلاكي تصبـح عديمـة الفائـدة بعكـس المجتمـع الإنتاجـي الـذي يعمـل كل أفـراده عـلى نمـوه وتنميتـه.

ب. السـمات الاجتماعية المتعلقة بمستوى المعيشة:

وهــذه الســمات توجــد في مجــالات كثــيرة كالتعليــم والتدريب،الوعــي والثقافــة، الغــذاء والصحــة والإســكان، والتطــور في هــذه المجــالات وإن كان يعـبر عـن مسـتوى المعيشـة لأفـراد مجتمـع مـا، فإنـه يعكـس المـدى والأهميـة التـي يتطـور بهـا رأس المـال البـشري في هـذا المجتمـع، ولقـد أكـدت الدراسـات النظريـة أن رأس المـال البـشري أو الإنسـاني(وهو عبـارة عـن مجمـوع المهـارات والخـبرة لليـد العاملـة اللازمـة لاسـتغلال رأس المـال المـادي وكذلـك المسـتوى الصحـي الـذي يسـمح بالمحافظـة عـلى مقـدرة) القـوة العاملـة لا تقـل أهميتـه وضرورة تكوينـه كعامـل مـن عوامـل التنميـة عـن أهميـة تكويـن رأس المـال المـادي.

فالعمليــة الإنتاجيــة لابــد أن تحتــوي عــلى نوعــا رأس المــال المــادي والبـشري، فتحقيـق الاسـتثمارات في الدولـة مرتبـط بعمـل المهنـدس ذو الخـبرة العاليــة،و تنفيــذ هــذه الاســتثمارات يتطلــب الأيــدي العاملــة ذات المهــارة العاليـة، كـما أن زيـادة معـدل الاسـتثمار يقتـضى ارتفاعـاً بدرجـة المهـارة الفنيـة.

وتواجه الدول النامية مشكلات عديدة تتعلق أولاً بعدم وجود الغذاء الكافي لإشـباع حاجـات مواطنيهـا بالإضافـة إلى انعدام الأمـن الغذائي وسـوء التغذية الذي

يعـاني منـه أطفالهـا، وتتعلـق ثانيـاً بمشـكلة التعليـم وارتفـاع معـدل الأميـة في مجتمعاتهـا مـع وجـود مشـكلات عديـدة في التعليـم تتمثـل في ارتفـاع معـدل عـدد التلاميـذ لـكل مـدرس وضعـف فاعليـة النفقـات التعليميـة، وعـدم الاهتـمام بنوعيـة المعرفـة أو مسـتوى المهـارة، وعـدم وجـود فـرص عمـل مناسـبة لـكل أعـداد الخريجـين، وأخـيراً... اعتبـار الإنفـاق في مجـال التعلـم كنـوع مـن النفقـات العامـة لتحقيـق الخدمـات الاسـتهلاكية، بينـما يمثـل هـذا النـوع مـن الإنفـاق اسـتثماراً لا يقـل عائـده عـن الإنفـاق في تكويـن رأس المـال المـادي.

كذلـك تواجـه الـدول الناميـة ثالثـاً مشـكلة الصحـة ومـا تعانيـه مـن أمـراض معديـة وطفيليـة ونفسـية تصيـب الأطفـال وسـوء التغذيـة كسـبب نحـو كـثرة الوفيـات مـن الأطفـال، وعـدم اسـتخدام الميـاه النقيـة في كل أنحـاء الدولـة، وذلـك عـلى الرغـم مـن المجهـودات التـي تبذلهـا الـدول الناميـة خـلال السـنوات الأخـيرة.

ج. ضعف الهيكل الإداري وإنعدام الاستقرار السياسي والتفكك الاجتماعي:

يعـد قلـة وسـوء تنظيـم الجهـاز الإداري بالـدول الناميـة مـن مظاهـر التخلـف السـائدة في هـذه الـدول، حيـث عـدم المبـالاة في العمـل واسـتغلال النفـوذ وكـثرة التهـرب الضريبـي وانعـدام الكـوادر القـادرة عـلى تنظيـم المجتمـع وانتشـار الفسـاد والرشـاوي.

كذلـك تعـاني الـدول الناميـة مـن اضطرابـات وانقلابـات في نظـم الحكـم، مـما يـؤدي إلى انعـدام الاسـتقرار الـلازم لتشـجيع الاسـتثمار، وإلى هـروب رؤوس الأمـوال الوطنيـة إلى الخـارج، فضـلاً عـن إحجـام رأس المـال الأجنبـي عـن التواجـد في هـذه الـدول بسـبب عـدم الاسـتقرار السـياسي وفسـاد البيئـة السياسـية.

فالتنميـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة لا يمكـن أن تتحقـق إلا في ظـل حكومـة ديمقراطيـة تحقـق أهـداف الرفاهيـة عـن طريـق اسـتخدام الأسـاليب العلميـة الحديثـة ومواجهـة الفسـاد بكافـة أنواعـه وصـوره.

وفي المجال الاجتماعين فإن النظم الاجتماعية السائدة في الدول النامية تبدو كأحد العوامل المساهمة في ظاهرة التخلف الاقتصادي، فالعادات والتقاليد

الموروثة من النظم السابقة وعدم التوازن بين الطبقات الاجتماعية (حيث يعاني القطاع الريفي من مستوى معيشي منخفض إذا ما تم مقارنته بالمدينة) لها تأثيرها السلبي على مستوى النمو الاقتصادي، كما أن الأعراف السائدة المتعلقة بنظرة المجتمع كالعمل اليدوي والفني وقيمته كمركز اجتماعي في الدولة واستخدام أساليب الإنتاج البدائية، يؤدى كل ذلك إلى شعور الأفراد المنتجين والعاملين بعدم المساواة في الحقوق والواجبات.

وهكـذا نجـد أن دراسـة موضـوع التنميـة الاقتصاديـة أصبحـت ذات شـأن علمـي عظيـم، وليـس السـبب مجـرد كـثرة البلـدان الفقـيرة، بـل لأن هـذه البلـدان تمـر الآن بمرحلـة نمـو سريـع في عـدد السـكان يـكاد يلتهـم كل مـا تحققـه مـن نمـو اقتصاديتهـا، بحيـث لا يتبقـى لديهـا أي رصيـد مـن النمـو في الدخـل القومـي، فـإذا أخذنـا بعـين الاعتبـار أن التبايـن أصبـح أكـثر اتسـاعاً مـما مـضى، وأن ثلثـي سـكان العـالم تقريبـاً يحصلـون عـلى مـا هـو أقـل مـن سـبع دخـل العـالم، لاتضـح لنـا سـبب إدراك البلـدان الفقـيرة وحساسـيتها الشـديدة لانخفـاض مسـتوى الدخـل فيهـا، ولذلـك أصبحـت قضيـة التنميـة قضيـة سياسـية رئيسـية عـن كونهـا قضيـة اقتصاديـة.

وتحتـل قضيـة التنميـة اهتمامـاً خـارج البلـدان الفقـيرة، فقـد نمـى الإدراك لـدى قـادة الفكـر وواضعـي السياسـة الخارجيـة في أوروبـا وأمريـكا بـأن مسـارعة النمـو في البلـدان الفقـيرة هـو في مصلحـة البلـدان المتقدمـة أيضـاً، ولذلـك اهتمـت هـذه الـدول بتشـجيع التنميـة الاقتصاديـة في الـدول المتخلفـة أمـلاً في توسـيع نطـاق المبـادلات التجاريـة بـين الـدول الصناعيـة المتقدمـة والـدول المتخلفـة.

فاقتصاديـات الـدول المتقدمـة تعـاني مـن فائـض في الإنتـاج يزيـد عـن طاقـة الاسـتهلاك المحـلي واسـتمرار هـذه الزيـادة تهـدد بانكـماش حجـم الإنتـاج في هـذه الـدول وبالتـالي تدهـور نظمهـا الاقتصاديـة، ولذلـك تسـعى هـذه الـدول لتسـويق الزيـادة في فائـض الإنتـاج لـدى الـدول المتخلفـة، ولكـن لا يتـم ذلـك إلا إذا كانـت الـدول المتخلفـة لديهـا أولاً: مـا يمكـن أن تدفعـه مـن سـلع وخدمـات للـدول المتقدمـة مقابـل هـذا الفائـض،

وثانيــاً: أن يكــون لديهــا مــن القــوة الشرائيــة مــا يمكنهــا مــن جــذب هــذا الفائـض، وبالطبـع كلـما زاد معـدل النمـو في الـدول المتخلفـة كلـما زاد حجـم الإنتــاج وحجــم الدخــل القومــى وزادت قوتهــا الشرائيــة وزاد بالتــالي حجــم تجارتهــا مــع الــدول المتقدمــة.

كذلـك فـإن البـلاد المتقدمـة تعمـل عـلى نموهـا أيضـاً، بالرغـم مـن أنهـا لا تعـاني مـن مشـكلة الفقـر بدرجـة تذكـر، ويـرى الاقتصاديـون ورجـال الأعـمال والمسـئولون الحكوميـون في هـذه البـلاد ضرورة الاسـتمرار في تحقيـق معـدلات نمـو مرتفعـة لـكي تسـتطيع تجنـب الركـود الطويـل الـذي قـد تتعـرض لـه إذا بقيــت في مكانهــا دون تقــدم، ومــن ثــم التنميــة الاقتصاديــة أصبحــت تهــم العــالم ككل ســواء الــدول المتقدمــة أو الــدول المتخلفــة.

ملخص الباب الثالث

تعرضنا في هذا الباب إلى نظرية القيمة والدخل القومي، وأوضحنا أن نظرية القيمة مرت بمراحل تطور عديدة، وقد تمثلت النظرية في العناصر التالية:

أولاً: الطلب، ويتضمن العناصر التالية:

1. العوامل المحددة للطلب.

2. العوامل الأخرى المؤثرة في الطلب (ظروف الطلب).

3. مرونة الطلب والعوامل التي تتوقف على مرونته (المرونة السعرية، والمرونة غير السعرية).

4. أهمية مرونة الطلب.

ثانياً: العرض، ويتضمن العناصر التالية:

1. العوامل المحددة للعرض.

2. العوامل الأخرى المؤثرة في العرض (ظروف العرض).

3. مرونة العرض والعوامل التي تتوقف على مرونته.

4. أهمية مرونة العرض.

ثالثاً: نظرية الثمن (توازن السوق)، وقد شملت هذه النظرية العناصر التالية:

1. تحديد معنى التوازن.

2. التغيرات في التوازن، وهي عبارة عن التغيرات الآتية:

أ. تغير التوازن نتيجة تغير علاقات العرض.

ب. تغير التوازن نتيجة تغير علاقات الطلب.

ج. تغير التوازن نتيجة تغير ظروف خارجية عن العرض والطلب.

3. الاختلال في التوازن.

4. خصائص السوق (المنافسة الكاملة والاحتكار)، وتتعدد أنواع السوق إلى:

أ. سوق المنافسة الكاملة.

ب. سوق المنافسة الاحتكارية.

ج. سوق احتكار القلة.

د. سوق الاحتكار.

5. تدخل الدولة في تحديد الأثمان (الثمن الجبرى)، وقد تضمن هذا التدخل ما يلي:

أ. تدخل الدولة لوضع حد أقصى للأثمان حماية للمستهلكين.

ب. تدخل الدولة بوضع حد أدني للأثمان حماية لبعض المنتجين.

ج. تدخل الدولة لتحقيق التوازن بين العرض والطلب.

د. تدخل الدولة في السوق للحد من سلطة المحتكر.

ثم انتقلنا بعد ذلك إلى دراسة نظرية الدخل القومي، وقد تضمنت النقاط التالية:

أولاً: تعريف الدخل القومي وطرق قياسه، وشملت ما يلي:

1 - تعريف الدخل القومي والعوامل التي تؤثر في حجمه.- 2 - طرق قياس الدخل القومي، وهذه الطرق هي:

أ. طريقة الناتج الكلي.

ب. طريقـة الدخول الموزعة.

ج. طريقـة الإنفاق الكلي.

ثانيـاً: توزيـع الدخـل القومـي والتنميـة الاقتصاديـة، وقـد تضمـن العنـاصر التاليـة:

1. توزيـع الدخـل القومـي ونظريـة الاسـتهلاك، وقـد تعرضنـا لتحليـل هـذه النظريـة عـن طريـق كل مـن:

أ. التحليـل باسـتخدام فكـرة المنفعة الحدية.

ب. التحليـل باسـتخدام منحنيات السـواء وخصائصها.

2. التنميـة الاقتصاديـة والـدول المتخلفـة، وتتسـم الـدول المتخلفـة بالخصائـص التاليـة:

أ - السـمات الاقتصاديـة للتخلف في الـدول النامية وهي:

- نقص رؤوس الأموال.
- انخفاض متوسـط دخل الفرد ومسـتوى المعيشـة.

ب - السـمات غـير الاقتصاديـة للتخلف في الـدول النامية وهي:

- السـمات الخاصة بالمؤشرات السـكانية.
- السـمات الاجتماعية المتعلقة بمسـتوى المعيشـة.
- ضعـف الهيـكل الإداري وانعـدام الاسـتقرار السـياسي والتفـكك الاجتماعـي.

أسئلة على الباب الثالث

س1: تكلـم عـن الطلـب مبينـاً تعريفـه والعوامـل المؤثـرة فيـه ومرونتـه السـعرية وغـير السـعرية؟

س 2: عـرف العـرض واذكـر العوامل المحددة له ومرونتـه وأهميته ؟

س 3: حـدد معنـي التـوازن والأشـكال المختلفـة للتغـيرات التـي تحـدث لـه ؟

س 4: تحـدث عـن أنـواع السـوق المختلفـة ودور الدولـة في تدخلهـا لتحديـد الأثمـان ؟

س 5: عـرف الدخـل القومـي وحدد العوامل التـي تؤثر في حجمه ؟

س 6: بـين طرق قيـاس الدخل القومي ؟

س 7: تكلـم عـن التحليل باسـتخدام فكـرة المنفعة الحدية ؟

س 8: تكلـم عـن التنميـة الاقتصاديـة والسـمات الاقتصاديـة للتخلـف للـدول الناميـة ؟

تم بحمـد الله وعونه

قائمة المراجع

1. السيد عبد المولى: أصول الاقتصاد، دار النهضة العربية، سنة 1998، (أجزاء متفرقة).
2. باهر عتلم، و د/ سامي السيد "مبادئ علم الاقتصاد "، بدون ناشر ولا سنة نشر.
3. دويدار وآخرين: أصول علم الاقتصاد السياسي ", الدار الجامعية, الإسكندرية, سنة 1988.
4. سعيد النجار: تطور الفكر الاقتصادي في نظرية التجارة الخارجية, القاهرة,سنة 1958، ص124 و ما بعدها.
5. السيد عطية عبد الواحد "مبادئ الاقتصاد الإسلامي "الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، سنة 1995م، أجزاء متفرقة.
6. شعبان رأفت محمد حماد "مبادئ علم الاقتصاد "الجزء الأول، بدون ناشر، عام 2007م.
7. عبد الحفيظ عبد الله عيد وأخرون: أصول علم الاقتصاد، دار النهضة العربية، سنة 2004.

8. عبد الرازق السنهوري: في كتابه "مصادر الحق في الفقه الإسلامي "، الجزء الثالث .

9. عبد العزيز جاويش، "جريدة اللواء "، عام 1908م.

10. عبد الله الصعيدي: مبادئ علم الاقتصاد "الجزء الأول ", القاهرة, 2004.

11. عرفات التهامي إبراهيم، مبادئ علم الاقتصاد، الجزء الأول، دار النهضة العربية، بدون سنة نشر.

12. عزت عبد الحميد البرعي: أصول الاقتصاد السياسي، الكتاب الأول في المشكلة الاقتصادية والنظم الاقتصادية وتاريخ الفكر الاقتصادي ونظرية التوزيع والدخل القومي, بدون ناشر, 2006م.

13. كارل ماركس وبعض من أعضاء المدرسة التاريخية الألمانية.

14. لبيب شقير: تاريخ الفكر الاقتصادي، دار نهضة مصر للطبع والنشر, 1956م.

15. محمد أحمد الرزاز: مبادئ الاقتصاد السياسي، المغرب, سنة 1977.

16. محمد خليل برعي "مبادئ الاقتصاد "، دار الثقافة العربية، سنة 1996.

17. محي محمد مسعد "مبادئ علم الاقتصاد"، دار الجامعة الجديدة, الإسكندرية, سنة 2004م.

18. مصطفي حسني مصطفي: مبادئ علم الاقتصاد, الجزء الثاني, القاهرة, سنة 2006.

19. مصطفي كامل السعيد, أحمد رشاد موسي, فخري الدين الفقي: "مبادئ علم الاقتصاد "، دار النهضة العربية - 1994م.

فهرس الموضوعات